اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

موسوعة

تاريخ لبنان

التاريخ السياسي والعسكري

الانتداب (1)
دولة لبنان الكبير



اللواء الركن المتقاعد

أ. د. ياسين سويد



لبنان الإنتداب - ١ -
(١٩٢٠ - ١٩٤٣)

التاريخ السياسي والعسكري

دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ - ١٩٢٦)

NOBILIS
2004

إسم المجموعة : لبنان الإنتداب - ١ - (١٩٢٠ - ١٩٤٣)

إسم الكتاب : - دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ - ١٩٢٦) -

المؤلّف : اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد

قياس الكتاب : 24 × 17

عدد الصفحات : 456 صفحة

مكان النشر : بيروت

دار النشر والتوزيع : دار نوبِليس

تلفاكس : 961-1-583475

تلفون : 961-1-581121 / 961-3-581121

الطبعة الأولى : 2004

فهرس الجزء التاسع

دولة لبنان الكبير
١٩٢٠ - ١٩٤٣

الفصل الرابع:

التنظيمات العسكرية

الفصل الخامس:

التنظيمات الأمنية

الفصل السادس:

العمليات العسكرية

الفصل السابع:

التطور الجغراسياسي لنظرية الكيان اللبناني

فهرس الخارطات والصور

١ - الخارطات:

٢ - الصور:

تقديم

تفوق مسؤولية المؤرخ كلّ حدٍّ عندما تكون الفترة التي يؤرخ لها بكراً، لم يؤرَّخ لها بعد. لذا، غالباً ما يدخل تأريخه لها في نطاق المسلمات التي يعتمدها كل مؤرخٍ لاحق، إلا إذا أظهرت وثائق تعدّل تلك التي اعتمدت سابقاً، أو تدحضها، فيصحّح التاريخ عندئذ وفقاً للوثائق الجديدة، بعد مناقشتها مناقشة علمية وموضوعية.

وإذا كان قد قيض لي أن أكون أحد أول المؤرّخين لفترة مهمة من تاريخنا العسكري، فإن ذلك يلقي على عاتقي مسؤولية أن أفي العمل حقه، وأن أفي مهمة التأريخ كلّ متطلّباتها من أمانة وتجرّد ودقة في البحث والتحقيق.

من هنا تكتسب هذه الدراسة عن «التاريخ العسكري» للبنان في عهد «الإنتداب الفرنسي» أهمية خاصة ومستقبلية. فحتى هذا الحين لم يقيض لهذه الحقبة من التاريخ العسكري للبنان قلم يتحرى الحقيقة العلمية في تأريخها، نظراً لافتقار المؤرّخين إلى الوثائق التي يمكنهم الإستناد إليها (باستثناء ما سبق أن نشره الزميل العميد الركن د. سامي ريحانا)، لذا، بقيت حقبةً يلفها الغموض ويحتاج استكشافها إلى الكثير من الجهد.

ولقد سنحت لي الفرصة، أن أزور، مراراً، وخلال عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٤، مصلحة التاريخ لجيش البر الفرنسي في ڤنسين Service historique de l'Armée de Terre - Vincennes وكذلك المكتبة الوطنية Bibliothèque Nationale والمحفوظات الوطنية Archives Nationales بباريس،، فأجد فيها

الكثير من الوثائق عن تاريخ لبنان (السياسي والعسكري). ولقد وجدت في مصلحة التاريخ لجيش البر الفرنسي عشرات الملفات عن تفتّح «البراعم الأولى» للجيش اللبناني في عهد الإنتداب، فاستنسخت وصوّرت منها ما وسعني ذلك. وجئت أدرس وأحقق ما استنسخت وصوّرت من وثائق، وأنضّده، لأجعل منه، في هذه الدراسة، واحدة من الخطوات الأولى، الثابتة، في كتابة تاريخ «الجيش اللبناني» مستقبلاً(❖).

لا أدّعي أني أقدم، في هذه الدراسة، عملاً كاملاً، فعلم التاريخ هو أحد العلوم التي لا تكتمل، وكلّ وثيقة تظل صحيحة إلى أن تظهر وثيقة تعدِّلها، أو تدحضها. والمؤرّخ هو، في الحقيقة، قاض يضع بين يديه كلّ وثائق الدعوى ليفحصها، ويتحقق من صحتها، ويتحرى الدقة والصدق فيها، ويسأل الشهود عن مجرياتها، ثم ينطق بالحكم عن قناعة وتجرّد ونزاهة، حتى إذا ظهرت قرائن يمكن أن تؤثّر في مجرى الدعوى أو في الحكم، كان عليه أن يعيد النظر في قناعاته واستنتاجاته وفقاً للحقائق الجديدة.

ربما كان ينقص عملي هذا الإستماع إلى بعض الشهود الذين لا يزالون أحياء (عندما بدأت أجمع الوثائق وتقميشها، في السبعينات)، والذين كان لا بد من أن تشكّل شهاداتهم قسماً مهماً من الوثائق الحية، إلاّ أن الظروف الأمنية العصيبة، التي مرّ بها الوطن، على مدى خمسة عشر عاماً (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، جعلتني أكتفي باستنطاق الوثائق المتوافرة لدي، (خصوصاً أن معظم البارزين، من أولئك الشهود لم يعد بيننا).

(❖) سبق أن وضعتُ، عام ١٩٨٠، وفي نهاية دورة الأركان ببيروت، أطروحة بعنوان «الجيش اللبناني في عهد الإنتداب الفرنسي» كانت عبارة عن تعريب للوثائق الأساسية التي عثرت عليها في محفوظات باريس. وقد نشرت هذه الأطروحة في مجلة «الدفاع العربي» ببيروت، عام ١٩٨٥.

وعلى كلّ حال، فقد وفّرت لي الوثائق التي بحوزتي عن الموضوع سياقاً متكاملاً للبحث، سواء من حيث التطوّر الزمني للقوات المسلّحة السورية (واللبنانية) في عهد الإنتداب، أو من حيث تطوّرها العددي والتنظيمي.

وإنني إذ أدرك، تمام الإدراك، أنني أعالج موضوعاً هو على قدر كبير من الجدية والأهمية والقيمة التاريخية، أرجو أن أكون قد وفيت هذا البحث قسطاً مما يتطلّبه من عمق في التدقيق وعلمية في التحقيق ونزاهة وتجرّد في الأحكام.

اللواء الركن المتقاعد

أ.د. ياسين سويد

بيروت

آذار/ مارس ٢٠٠١

توطئة

الإطار التاريخي لسوريا ولبنان في عهد الإنتداب الفرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٣)

١ - سوريا والإنتداب الفرنسي:

ما أن دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى، حتى أسقطت نظام المتصرّفية الذي كان يتمتع به جبل لبنان وفقاً لبروتوكول عام ١٨٦١ وتعديلاته التي تضمّنها بروتوكول عام ١٨٦٤، وضمّت الجبل إلى باقي الولايات في بلاد الشام[١].

وكان الحلفاء يخططون لتقاسم تركة الرجل المريض، فجرت في العام ١٩١٦، بين مندوبي كلّ من فرنسا (جورج بيكو G. Picot) وإنكلترا (مارك سايكس M. Sykes)، مفاوضات انتهت بعقد الإتفاقية الشهيرة المعروفة بإسم (إتفاقية سايكس - بيكو)، والتي تقاسمت، من خلالها، الدولتان المتفاوضتان السيطرة على بلاد الشام.

وما أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩١٨، حتى فرضت بريطانيا سيطرتها على كلّ من العراق وفلسطين، وأُعلنت إمارة شرق الأردن في ظل السيطرة البريطانية كذلك. ودخلت الجيوش الفرنسية لبنان في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨، ثم عيّنت فرنسا مندوبها «جورج بيكو» الذي أسهم في وضع إتفاقية سايكس - بيكو الآنفة الذكر، أول مفوّض سام لها في سوريا (ولبنان)[٢]. ثم ما لبثت القوات الفرنسية أن تسلّمت، من القوات

البريطانية، المواقع التي باتت ضمن مناطق النفوذ الفرنسية، وذلك وفقاً لاتفاق تمّ بين الدولتين المنتدبتين في ١٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٩، المعروف باسم اتفاق «لويد جورج - كليمنصو».

لقد كان عدد الجند الفرنسيين الذي أبرّوا على الشاطىء اللبناني في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨ نحو ألفي جندي فقط[٣]، فأصبحوا، غداة إتفاقية أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٩، نحو ١٣ ألف جندي. وارتفع هذا العدد بصورة مطردة حتى أضحى ٣٣ ألفاً في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٠ و٥٠ ألفاً في أيار/ مايو، ثم ٦١ ألفاً في تموز/ يوليو من العام نفسه، وقبيل وقعة ميسلون الشهيرة[٤].

كان الجنرال غورو Gouraud ثاني مفوّض سام تعيّنه الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان. وقد تسلّم مهمّاته في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٩[٥] كمفوّض سام وكقائد عام للقوات الفرنسية في المشرق. وقد باشر، منذ وصوله إلى بيروت، وفي ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر[٦]، بإعداد الترتيبات الخاصة لاحتلال سوريا (حيث كان الأمير فيصل قد شكّل حكومة عربية في دمشق، رافضاً أي احتلال لسوريا أو أي إنتداب عليها)، بعد أن تم الإتفاق بين الدولتين اللتين تقاسمتا سلطة الإنتداب على المشرق العربي، إنكلترا وفرنسا، على أن تتخلى الأولى للثانية عن سوريا (الساحلية والداخلية) وكيليكيا، إبتداء من أول تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٩، وذلك تنفيذاً للإتفاقات المعقودة بينهما. وبالفعل، غادرت آخر الوحدات البريطانية بيروت في ٢٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٠[٧]، وحلّت محلّها قوات فرنسية.

وفي الرابع والعشرين من تموز/ يوليو عام ١٩٢٠ زحفت القوات الفرنسية، بقيادة الجنرال غورو، نحو دمشق، لتلاقي، عند ميسلون، قوات الملك فيصل،

بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة، فتنقض عليها لتهزمها وتقتل قائدها، ثم تتابع سيرها نحو دمشق فتحتلّها، مما أتاح «لغورو» فيما بعد، وفي أول أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠، أن يعلن ولادة «دولة لبنان الكبير». وهكذا تمّ لفرنسا إحتلال سوريا ولبنان وبسط سيطرتها التامة على هذين البلدين.

لقد وضعت كلّ من فرنسا وبريطانيا، في احتلالها لبلاد الشام، الدول الحليفة، والمنظّمة العالمية (عصبة الأمم) أمام الأمر الواقع، وهكذا، فقد وجد مجلس الحلفاء الأعلى (المنعقد في سان ريمو بإيطاليا، في شباط/ فبراير عام ١٩٢٠) نفسه مرغماً على الإعتراف بالسيطرة البريطانية - الفرنسية على المنطقة. أما نصوص الإنتداب فلم تقرّ إلاّ في العام ١٩٢٢ ولم يطبق صك الإنتداب رسمياً إلاّ في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٣[٨].

وقد ضربت بريطانيا عرض الحائط بالوعود التي قطعتها للشريف حسين، شريف مكة، وقائد الثورة العربية ضد السلطنة العثمانية (أعلنها في مكة المكرّمة في حزيران/ يونيو عام ١٩١٦)، وكذلك بإرادة الشعوب العربية ورغبتها في التحرر والإستقلال، كما أقدمت، مع شريكتها فرنسا، على اغتصاب بلاد الشام باسم نظام جديد هو «نظام الإنتداب»، فحققتا، بذلك، حلماً، طالما راودهما، باحتلال هذه البلاد.

خطة تجزئة سوريا:

شُرِّعت أبواب سوريا بوجه الجنرال الغازي بعد وقعة ميسلون، ووقف هذا الأخير أمام ضريح صلاح الدين، ليتباهى بكلّ صلف وكبرياء «ها قد عدنا يا صلاح الدين». وما أن احتلّ الفرنسيون سوريا حتى سقطت حكومة الملك فيصل لتحل محلّها، في ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٢٠، وبعد يومين فقط من وقعة ميسلون،

حكومة، برئاسة علاء الدين الأيوبي، رضيت أن تتعامل مع قوات الإحتلال، فقضى رئيسها قتلاً على يد الوطنيين في حوران، وبعد أقل من شهر واحد من تسلّمه الحكم (في ٢١ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠)[٩]. إلاّ أنه، بعد أسابيع قليلة من احتلاله لسوريا، أعلن الجنرال غورو قيام «دولة دمشق» وعيّن على رأسها حاكماً سورياً هو حقي بك العظم، يعاونه في الحكم «مندوب عن المفوض السامي... والخبراء، وضباط المخابرات»[١٠].

وفي مطلع أيلول/ سبتمبر من العام نفسه (١٩٢٠) أعلنت «دولة حلب» التي تكوّنت من ولاية حلب ومن لوائي إسكندرون (الذي ألحق به قضاءا إنطاكية وجسر الشغور، وظلّ متمتعاً بقدر كبير من الإستقلال الإداري)[١١] ودير الزور (الذي كان تابعاً لهذه الدولة بالإسم فقط)[١٢]. ثم أعلنت «دولة جبل الدروز» في مطلع آذار/ مارس عام ١٩٢٢ وعين سليم الأطرش حاكماً لها. وفي أول تموز/ يوليو من العام نفسه، أعلنت «دولة العلويين» التي تكوّنت من سنجقي اللاذقية وطرطوس، ومن قضاءي صافيتا والحصن (وكانا تابعين لسنجق طرابلس) ومن قضاء عمرانية (وكان تابعاً لحلب)[١٣].

وهكذا، لم يمض عامان على احتلال فرنسا لسوريا، حتى قسمت تلك البلاد إلى أربع دويلات، تقسيماً لا يقرّه أي منطق سياسي أو جغرافي أو اجتماعي.

الا أنه في العام نفسه (١٩٢٢) أصدر المفوض السامي، الجنرال غورو، مرسوماً أنشأ بموجبه مجلساً اتحادياً يضمّ ممثلين عن كلّ من دول حلب ودمشق والعلويين، مغفلاً دولتي جبل الدروز ولبنان، فما كان من هذا المجلس إلاّ أن اتخذ، في إحدى جلساته التاريخية في ١٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٣، عدّة قرارات وحدوية أهمها تخفيض وضعية الدول الثلاث إلى مرتبة الولاية بدلاً من

الدولة. وكان على المفوّض السامي الجديد، الجنرال ويغان Weygand (تسلّم مهماته في ٩ أيار/ مايو عام ١٩٢٣) ان يستجيب لهذه الرغبة الوحدوية الصادرة عن ممثلي الشعب في الدول الثلاث، فأصدر، في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٤، مرسوماً بإنشاء الدولة السورية الموحّدة والمكوّنة من دولتي دمشق وحلب، مستثنياً، من هذه الدولة، كلاً من لبنان وجبل الدروز ودولة العلويين، وقد أبصرت الدولة الجديدة النور في أول عام ١٩٢٥ واستمرّت طوال اثنتي عشرة سنة، أي حتى عام ١٩٣٧، وكانت مولّفة من ولاية واحدة (حلب) ومن ستة سناجق هي: دمشق (وكانت عاصمة الدولة) وحمص وحماة واسكندرون ودير الزور وحوران[١٤].

ولم يبقَ ويغان في منصبه فترة طويلة[١٥]، فبعد نحو عشرين شهراً من تسلّمه هذا المنصب، وبالتحديد في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٤، خلفه الجنرال سارّاي Sarrail الذي كان، بعكس سلفه، «مستبداً بالرأي وفاقداً للصبر»[١٦].

الثورة السورية الكبرى:

وصل الجنرال سارّاي إلى بيروت في ٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥، وكانت الأحوال في جبل الدروز مضطربة وإمارات الثورة تبدو واضحة للعيان. فأصدر، فور وصوله، مرسوماً يقضي بإعطاء الجيش حق التدخّل لقمع الإضطرابات وحق ممارسة الصلاحيات الكاملة في التفتيش والمصادرة ونزع السلاح والنفي. ولم يكتف بذلك، بل أمر، في ١١ تموز/ يوليو عام ١٩٢٥، باعتقال بعض زعماء الجبل ونفيهم إلى تدمر. وكانت هذه العملية هي «القشة التي قصمت ظهر البعير»، حيث أعلن «سلطان باشا الأطرش» في ١٨

خارطة دول المشرق خلال الانتداب الفرنسي

المصدر: SHAT - Vincennes, Son Moderne

تموز/يوليو، ومن معقله في الجبل، بدء «الثورة السورية الكبرى»[١٧] التي بدأت تتسع وتنتشر في أنحاء مختلفة من سوريا ولبنان حتى عمّت مناطق السويداء ودمشق والغوطة وحوران من سوريا، وراشيا وحاصبيا وجبل عامل من لبنان. وجنّدت سلطات الإنتداب قوات ضخمة، فرنسية ومحلية، لقمع الثورة، وسيّرت عدداً كبيراً من الطوابير لقي معظمها الهزيمة على يد الثوار. وفشل الجنرال سارّاي في قمع الثورة المتنامية، فأسرعت فرنسا باستدعائه إلى باريس بسبب فشله، وكلّفت الجنرال ديبور Duport القيام بمهمات المفوضية العليا لسوريا ولبنان منذ الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٥، ثم ما لبث ان عيّنت مفوّضاً سامياً جديداً بدلاً من سارّاي، هو «هنري دي جوفنيل H. De Jouvenel» الذي تسلّم مهماته في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه (١٩٢٥)[١٨]، وكان هذا عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي وأحد ممثلي فرنسا في عصبة الأمم، وكان عليه أن يعالج الثورة بطريقة مغايرة لطريقة سلفه، إلاّ أنه عمد، بتصرّفاته، إلى إذكاء نارها بدلاً من إخمادها، إذ ضرب دمشق بالقنابل، كما فعل سلفه سارّاي، وأطلق يد العناصر المتطوّعة «فاستباحت الأحياء المدمرة نهباً وسلباً»[١٩]، رغم أنه كان يطمح إلى سياسة «نشيطة ومتفائلة وليبرالية» تجاه سوريا، هادفاً إلى إيجاد «تسوية سياسية للمشاكل السورية» مع الإصرار على «احترام المصالح الفرنسية فيها»[٢٠].

وكانت الأحداث قد دهمت المفوّض السامي الجديد فور وصوله، فاستقال رئيس الدولة السورية صبحي بركات[٢١]، إحتجاجاً على أعمال العنف التي جرت في دمشق وسائر المدن السورية، وعلى الأحكام العرفية التي طبّقت فيها، وكانت إستقالته بعد ثلاثة أسابيع فقط من تسلّم «دي جوفنيل»

مهماته في بيروت (في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٥)، فعيّن «دي جوفنيل» الشيخ «تاج الدين الحسيني» رئيساً جديداً للدولة، وكان هذا من السياسيين المعتدلين، إلا أنه لم يتمكّن من التوفيق بين مطالب الوطنيين السوريين (العفو العام، وتوحيد سوريا، واستعادة الأقضية الأربعة التي سلخت عن سوريا وضمّت إلى لبنان، وجلاء القوات الفرنسية) وبين المطامع الفرنسية، مما أدى إلى استبعاده من قبل المفوض السامي الذي كلّف أحد معاونيه المسيو «بيير آليب P. Alype» برئاسة الدولة السورية[٢٢]، كما عين الجنرال «أندريا Andréa» حاكماً عسكرياً لدمشق، وكان ذلك في شباط/ فبراير عام ١٩٢٦.

أصدر دي جوفنيل أوامره إلى المسيو آليب بوضع نظام نهائي لسوريا وإجراء انتخابات فيها، إلاّ أن معظم السوريين قاطعوا هذه الإنتخابات، ومع ذلك فقد عيّن، بتاريخ ٢٦ نيسان/ ابريل عام ١٩٢٦، الداماد «أحمد ناجي بك» رئيساً للدولة السورية، ريثما يلتئم البرلمان المنتخب ويختار رئيساً جديداً لها. وسعى الداماد أحمد، مع دي جوفنيل، لتشكيل حكومة جديدة، فلقيا صعوبات جمة وعراقيل وضعها الوطنيون في طريقهما، إلاّ أنهما تمكّنا في النهاية، وفي الرابع من أيار/ مايو عام ١٩٢٦، من تشكيل حكومة ضمّت بعض الوطنيين أمثال فارس الخوري ولطفي الحفار وحسني البرازي. وقد شكلت هذه الحكومة على أساس برنامج قومي يتضمّن مبادىء أهمها:

- إنشاء جمعية تأسيسية.
- وضع دستور لسوريا.
- تحويل الإنتداب إلى معاهدة.

- تحقيق الوحدة السورية.
- عفو عام والتعويض على منكوبي الثورة.
- تأليف جيش وطني[٢٣].
- إستفتاء شعبي لمناطق الحدود اللبنانية[٢٤].

ولكن دي جوفنيل رفض معظم هذه المطالب، ولم يوافق صراحة إلا على بندين فقط هما:

المعاهدة ووضع الدستور. أما أمر الوحدة فتركه للسوريين الذين عليهم أن يتفاهموا بشأنها «مع إخوتهم الذين ولدوا وإياهم على أرض واحدة»[٢٥] متناسياً أن الفرنسيين هم الذين صنعوا واقع التجزئة الذي كانت تعيشه سوريا في ذلك الحين.

إلا ان زحف القوات الفرنسية إلى السويداء في ٢٥ نيسان/ ابريل عام ١٩٢٦ واحتلالها لهذه المدينة، ثم صدور الدستور اللبناني في ٢٦ أيار/ مايو عام ١٩٢٦ دون الأخذ بالإعتبار المطالب السورية بالأقضية التي انتزعت من ولايات بلاد الشام وضمّت للبنان، كلّ ذلك أدى إلى استقالة الوزراء الوطنيين في الحكومة (الخوري والحفار والبرازي) فاعتقلهم المفوض السامي ونفاهم إلى الجزيرة، بعد أن أقال الوزارة وعيّن وزارة جديدة. ولكن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة الأوضاع ولتأمين الإستقرار في البلاد، فأعلن دي جوفنيل فشله وسافر إلى فرنسا حيث قدّم إستقالته من منصبه في تموز/ يوليو من العام نفسه (١٩٢٦)، فعيّن «هنري بونسو H. Ponsot»[٢٦] مفوضاً سامياً في لبنان وسوريا في آب/ أغسطس (١٩٢٦)، حيث وصل إلى بيروت وتسلّم منصبه الجديد في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه[٢٧].

مطالب الأحزاب الوطنية:

ما أن استقرّ المفوض السامي الجديد هنري بونسو في البلاد حتى بادرته الأحزاب الوطنية السورية بالمطالب التي أضحت معروفة وهي: العفو العام والتعويض عن ضحايا الثورة، وإنشاء جمعية تأسيسية تنتخب انتخاباً حراً، وتأليف حكومة وطنية، وتوحيد سوريا مع إجراء استفتاء في مناطق الحدود اللبنانية، وتأسيس جيش وطني، وحرية التعبير والنشر، وإلغاء المحاكم المختلطة، وإبرام معاهدة سورية - فرنسية ملائمة[٢٨].

وإزاء هذا الواقع، لم يلبث بونسو أن قرّر السفر إلى فرنسا للتشاور مع حكومته حول الوضع في سوريا، فغادر بيروت إلى باريس في ٢٧ شباط/ فبراير عام ١٩٢٧، حيث مكث فيها زهاء أربعة أشهر، ثم عاد في حزيران/ يونيو من العام نفسه، وكان أول قرار إتخذه، بعد عودته، هو إلغاء النظام العسكري الخاص الذي كان مفروضاً على سوريا منذ عهد سلفه دي جوفنيل، وإعطاء مزيد من الحرية للزعماء الوطنيين الخاضعين للإقامة الجبرية، ثم نشر إعلاناً حدّد بموجبه سياسة فرنسا تجاه سوريا وأهم ما جاء فيه: تأكيد استمرار الإنتداب، ومراعاة أماني الشعب ورغباته التي سوف تحترم عند وضع الدستور، واحتفاظ الإنتداب بحقه في التحكيم بين الدول وحفظ الأمن فيها، وعدم تشجيع الإنتداب للنزعات الإنفصالية، والإستبدال التدريجي للقوات الفرنسية بقوات محلية في البلاد[٢٩]. لكن هذا الإعلان لم يلاق القبول لدى الزعماء الوطنيين في البلاد، إذ إنه كان أقل بكثير من تطلّعاتهم وطموحاتهم الإستقلالية التحررية، فقد جاء غامضاً وقابلاً لكثير من التأويل وغير قاطع لأي شك في التنفيذ، ومتجاهلاً قضايا العفو عن السياسيين والحريات العامة (الشخصية والسياسية) والحدود المستقبلية للبنان، والإصلاح القضائي،

والمعاهدة. واشتدّت حملة الوطنيين على رئيس الدولة المعيّن الداماد أحمد ناجي بك (الذي سبق أن عيّنه دي جوفنيل)، وكانت الإضطرابات والقلاقل قد ازدادت في عهده، كما ازداد العنف والقتل والتخريب والنفي والسجن، فاضطر إلى الإستقالة بعد أن ظل في منصبه نحو عشرين شهراً، وجاءت إستقالته في مطلع شباط/ فبراير عام ١٩٢٨ حيث حلّ محلّه، في ١٥ منه، الشيخ تاج الدين كرئيس لحكومة مؤقّتة[٣٠] أخذت على عاتقها إجراء إنتخابات نيابية بأسرع وقت ممكن.

الجمعية التأسيسية:

جرت الإنتخابات النيابية في سوريا في ٢٤ نيسان/ أبريل عام ١٩٢٨، ففازت فيها أغلبية من الزعماء الوطنيين الذين سيطروا على الجمعية التأسيسية التي اجتمعت في ٩ حزيران/ يونيو من العام نفسه، وانتخبت هاشم الأتاسي رئيساً لها، ثم انتخبت لجنة لصياغة الدستور السوري برئاسة إبراهيم هنانو، وكان مقرّرها فوزي الغزي. ووضعت هذه اللجنة مشروع الدستور المطلوب على أن تعرضه على الجمعية التأسيسية في ٧ آب أغسطس لمناقشته وإقراره. إلا أن المفوّض السامي رفض إقرار بعض المواد التي وردت بهذا المشروع، وهي المواد المتعلّقة بوحدة البلاد السورية وبصلاحيات رئيس الجمهورية، ثم حذّر الجمعية التأسيسية من النتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على مناقشتها لأمور ادعى أنها «ليست من اختصاص الجمعية وحدها»[٣١]، غير أن الجمعية التأسيسية رفضت هذا التحذير بما يشبه الإجماع (باستثناء رئيس الحكومة الشيخ تاج وستة أعضاء)، وأقرّت مشروع الدستور كما ورد، ثم أرسلت قرارها إلى المفوّض السامي الذي أصدر، فور ذلك، قراراً

بتعطيل أعمال الجمعية لمدة ثلاثة أشهر، ثم عطّلها تكراراً لمدّة ثلاثة أشهر أخرى، محاولاً، في هذه الأثناء، أن يثني الجمعية عن قرارها، وأن تتبنى مقترحات تؤدي إلى إلغاء المواد المتنازع عليها. ولما لم يجد إستجابة لمقترحاته هذه، أصدر قراراً بتعطيل أعمال الجمعية إلى أجل غير مسمى.

دستور فرنسي لسوريا:

وفي ١٤ أيار/ مايو عام ١٩٣٠ أعلن المفوض السامي، بقرار منه، دستوراً لسوريا سمي «بالقانون الأساسي للدول المشمولة بالإنتداب الفرنسي». وقد تضمّن هذا الإعلان دساتير ونظماً تتعلّق بسوريا ولواء إسكندرون، وقانونين أساسيين لحكم كلّ من اللاذقية وجبل الدروز. وقد نصّت المادة ١١٦، من الدستور المعلن، على تعطيل الدستور السوري الذي أقرّته الجمعية التأسيسية السورية، مما أدّى إلى رفض الجمعية التأسيسية لإجراءات المفوض السامي هذه رفضاً مطلقاً، فما كان من المفوض السامي إلا أن أصدر في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣١ قراراً أعلن، بموجبه، إقالة الحكومة الموقتة (حكومة الشيخ تاج) ودعا إلى انتخاب مجلس نيابي لسوريا، وحدّد موعد الإنتخابات الأولى في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣١ والإنتخابات النهائية في ٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٢. وجرت الإنتخابات الأولى في المواعيد المحددة لها، وكادت لوائح الوطنيين، برئاسة هاشم الأتاسي، أن تفوز في كلّ أنحاء البلاد، رغم السبل المختلفة التي سلكتها السلطة المنتدبة لمنع فوز هذه اللوائح، مما جعل هذه السلطة تقدم على أعمال من التزوير المفضوح الذي أدى إلى نشوب اضطرابات في المدن الرئيسية مثل دمشق وحماة وحلب، فتذرّعت السلطة بهذه الإضطرابات لكي توقف أعمال الاقتراع وتؤجّل مواعيد الإنتخاب إلى ٢٠ آذار/

مارس و٥ نيسان/ ابريل عام ١٩٣٢. وجرت الإنتخابات هذه المرة في مواعيدها، كالسابق، إلا ان النتائج كانت مغايرة، إذ فازت أقلية وطنية في المجلس المنتخب الذي اجتمع لأول مرة بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو عام ١٩٣٢ وانتخب صبحي بركات رئيساً له، ومحمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وحقي بك العظم رئيساً للوزارة[٣٢].

المعاهدة السورية الفرنسية:

وفي تموز/ يوليو عام ١٩٣٣ أقيل المفوض السامي بونسو وعيّن مكانه الكونت «داميان دي مارتيل Damien De Martel» الذي تسلّم مهماته في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٣[٣٣]، بينما تسلّم بونسو وظيفة مقيم عام في مراكش.

سعى المفوض السامي الجديد، منذ وصوله، إلى وضع معاهدة صداقة وتحالف فرنسية - سورية، في أول جلسة عقدها المجلس النيابي في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٣. إلا أن مشروع المعاهدة، كما عرضته سلطات الإنتداب، لم يلق قبولاً لدى غالبية النواب، وذلك بسبب تأكيدها على فصل جبل الدروز وبلاد العلويين عن سوريا، مما حدا بالمفوض السامي إلى تعطيل أعمال المجلس إلى أجل غير مسمى. ثم استقالت وزارة حقي بك العظم فكلف الشيخ تاج الدين بتشكيل وزارة جديدة، وكان ذلك في منتصف شهر آذار/ مارس عام ١٩٣٤[٣٤]، بينما بقيت أعمال المجلس معطلة.

توفي الزعيم الوطني إبراهيم هنانو في مطلع العام ١٩٣٥. وفي ذكرى وفاته الأولى، في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٦، أذاعت الكتلة الوطنية، بالمناسبة، بياناً عنيفاً هاجمت فيه الإنتداب الفرنسي على سوريا، فكان هذا

البيان إشارة ببدء النضال ضد الإنتداب لما تضمّنه من مطالب بالسيادة والإستقلال والوحدة. وعمّت الإضطرابات، إثر ذلك، المدن السورية التي أصبحت في حالة من الغليان أشبه بالثورة، كما قامت سلطات الإنتداب باعتقال العديد من الزعماء الوطنيين (عيّن الجنرال هونتزيغر Huntziger حاكماً عسكرياً لسوريا في هذا العام ١٩٣٦)، وقد أدى ضغط الأحداث إلى إستقالة حكومة الشيخ تاج في ٢٢ شباط/ فبراير (١٩٣٦) وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عطا الأيوبي الذي لم يكن مرفوضاً من القوى الوطنية، خصوصاً أن وزارته ضمّت بعض الشخصيات الوطنية مثل سعيد الغزى والأمير مصطفى الشهابي، ورافق تشكيل هذه الوزارة صدور بيان عن المفوض السامي يعلن فيه استعداده للتفاوض بشأن عقد معاهدة فرنسية - سورية على أسس ترضي الطرفين، كما أبدى استعداده لإطلاق سراح الزعماء الوطنيين المتعقلين، ودعا زعماء الكتلة الوطنية للتفاوض على هذه الأسس.

تجاوبت الكتلة الوطنية مع دعوة المفوض السامي هذه، ووقع رئيسها هاشم الأتاسي، في أول آذار/ مارس عام ١٩٣٦، إتفاقاً، في بيروت، تمّ بموجبه إطلاق سراح الزعماء المعتقلين ودعوة وفد سوري إلى فرنسا للتفاوض مع السلطات الفرنسية حول المعاهدة المنشودة. وفي ٢١ آذار/ مارس سافر الوفد السوري إلى باريس (برئاسة هاشم الأتاسي وعضوية فارس الخوري وجميل مردم وسعد الله الجابري ومصطفى الشهابي وادمون حمصي ونعيم الانطاكي والخبير العسكري نائب الزعيم أحمد اللحام) ومكث فيها حتى أيلول/ سبتمبر حيث وقع، في التاسع منه، المعاهدة المرجوة مع السلطات الفرنسية، وأهم ما تضمّنته تلك المعاهدة ما يلي:

- تقوم بين الدولتين، الفرنسية والسورية، علاقة صداقة وتحالف وسلام.
- تتشاور الدولتان في السياسة الخارجية وفي كلّ ما يمس مصالحهما المشتركة.
- تنقل الحقوق والواجبات الناجمة عن العقود والإتفاقات والمعاهدات إلى الحكومة السورية عند زوال الإنتداب.
- تتشاور الحكومتان في كلّ ما له علاقة بحل الخلافات بين سوريا وغيرها من الدول.
- تقع مسؤوليات حفظ النظام والدفاع على عاتق سوريا، كما تقبل فرنسا تقديم مساعدتها العسكرية لسوريا طوال مدة المعاهدة، على أن تُمنح - أي فرنسا - تسهيلات برية وبحرية وجوية.
- مدة المعاهدة ٢٥ سنة.

وقد أرفقت هذه المعاهدة باتفاق عسكري وخمسة بروتوكولات تتعلّق بالشؤون العسكرية والإقتصادية والإجتماعية والقضائية[٣٥]، كما وردت فيها بنود تقضي بضم جبل الدروز وبلاد العلويين إلى سوريا شرط أن يتمتعا بنظام إداري خاص[٣٦].

وقد اشترك في توقيع المعاهدة، عن الجانب الفرنسي، وزير الخارجية الفرنسية «بيير فينيو دلبوس Delbos» والمفوض السامي الكونت دي مارتيل.

لا ريب في أن هذه المعاهدة كانت انتصاراً للفريق الوطني في سوريا، فقد قررت إنهاء الإنتداب، وإقامة نوع من التحالف بين الدولتين قائم على أسس من السيادة والإستقلال. وقد ساعد على عقد هذه المعاهدة وجود الإتحاد الإشتراكي في الحكم في فرنسا، حيث كان على رأس الوزارة الإشتراكية

الفرنسية ليون بلوم (L. Blum) الذي خلفت وزارته في الحكم وزارة البر سارو (A. Sarrault) اليمينية المحافظة.

إنتخابات نيابية بعد المعاهدة:

وجرت إنتخابات نيابية في سوريا إثر عقد المعاهدة فكانت بمثابة إستفتاء عليها، وفاز الوطنيون في هذه الإنتخابات فوزاً ساحقاً، مما حمل رئيس الدولة، محمد علي العابد، على الإستقالة منسحباً لصالح هاشم الأتاسي، ثم شكّلت وزارة جديدة برئاسة جميل مردم بك، وكان جميع أعضائها من الكتلة الوطنية، وونتخب فارس الخوري رئيساً لمجلس النواب الذي ناقش المعاهدة في أواخر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٦ فأقرّها بالإجماع[٣٧].

فرنسا ترفض المعاهدة:

ولكن هذه المعاهدة لم ترَ النور فيما بعد، إذ اعتبر فريق من الفرنسيين (المبشرون واليسوعيون والعسكريون) أنها تلحق غبناً فادحاً بمصالح فرنسا في المشرق، فعرقل هذا الفريق الإسراع في إقرار المعاهدة من قبل مجلس النواب الفرنسي، مثيراً ازاءها ضجة واستنكاراً شديدين لدى الرأي العام. وما أن استقالت حكومة بلوم، في حزيران/ يونيو عام ١٩٣٧، حتى كانت المعارضة الفرنسية للمعاهدة قد بلغت حجماً لا يقاوم، وضمّت الحكومة الجديدة عناصر معارضة لها مما أدى إلى إلغائها واتخاذ قرار بمواصلة الإنتداب كما كان في السابق[٣٨]. وقد كان لرفض فرنسا إبرام المعاهدة المتفق عليها مع سوريا وقع سيء في الأوساط السورية، إذ أصرّ النواب السوريون على إبرام المعاهدة دون تعديل، أو الإستقلال التام.

ضم لواء إسكندرون إلى تركيا:

وخلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير عام ١٩٣٧، ناقشت عصبة الأمم مسألة لواء إسكندرون بناء على اتفاق فرنسي تركي، فتقرر اعتباره وحدة إدارية منفصلة بحيث يتمتع باستقلال ذاتي تام في شؤونه الداخلية، أما شؤونه الخارجية فأنيطت بالحكومة السورية، ولكن ضمن حدود وشروط معينة، واعتبرت اللغة التركية لغة رسمية للواء. وكانت هذه كلّها قرارات ممهدة لإلحاق اللواء بتركيا وسلخه نهائياً عن سوريا، رغم معارضتها لذلك معارضة عنيفة وصاخبة، ورغم ما ورد في صك الإنتداب (المادة ٤) من ضمان الدولة المنتدبة لأراضي سوريا ولبنان ضماناً كاملاً. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٣٩، جلت القوات الفرنسية عن اللواء، لتحل محلها قوات تركية بسطت سيطرتها على اللواء بكامله، واستبدلت باسمه إسماً آخر تركياً هو «هاتاي».

كان الكونت دي مارتيل قد بلغ سن التقاعد في النصف الثاني من العام ١٩٣٨، فحلّ محله، في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، مفوض سام جديد هو «غبريال بيو G. Puaux» الذي وصل إلى بيروت في الأسبوع الأول من عام ١٩٣٩ وتسلّم مهماته في ١٢ كانون الثاني/ يناير من العام نفسه. وقد استقبل بيو «بصمت جليدي» في دمشق والمدن السورية الأخرى[٣٩]، نظراً لتصريحاته التي أخذ يفضي بها منذ وصوله الى المشرق، والتي اتسمت بالصلف والغرور[٤٠].

وفي ١٨ شباط/ فبراير عام ١٩٣٩، إستقالت حكومة جميل مردم بك لأسباب داخلية (مرسوم الأحوال الشخصية الذي أصدره المفوض السامي الكونت دي مارتيل بالقرار رقم ٦٠ تاريخ ١٣ آذار/ مارس عام ١٩٣٦ مع تعديلاته التي صدرت عام ١٩٣٨، والمتعلّق بنظام الطوائف الدينية في سوريا

ولبنان)، فشكلت وزارة جديدة برئاسة لطفي الحفار في ٢٣ شباط/ فبراير عام ١٩٣٩، وقد تعهّدت هذه الوزارة بإبرام المعاهدة الفرنسية - السورية التي سبق ان عقدت مع فرنسا عام ١٩٣٦ دون أي تعديل، إلا أنها لم توفق إلى ذلك، فاستقالت بعد ثلاثة أسابيع فقط من تشكيلها، وذلك بعد أن يئس رئيسها من التفاهم مع فرنسا، بسبب المعاهدة وبسبب مسألة الأحوال الشخصية، فعمت الإضطرابات المدن السورية، مما دفع بالمفوض السامي الجديد إلى استخدام الجيش الفرنسي لقمع هذه الإضطرابات، كما أغلق عدداً من الصحف الوطنية واعتقل عدداً من الزعماء الوطنيين، ورغم كلّ ذلك، فهو لم يرَ بدأً من الموافقة على تعليق العمل بمرسوم الأحوال الشخصية الآنف الذكر.

عودة إلى خطة التجزئة:

وفي مطلع نيسان/ ابريل عام ١٩٣٩ شكلت وزارة جديدة برئاسة نصوح البخاري الذي ما لبث أن استقال في منتصف أيار/ مايو، بعد شهر ونصف فقط من استلامه الحكم، وذلك احتجاجاً على إقتراحات قدّمها المفوض السامي بعودة منطقتي جبل الدروز وبلاد العلويين إلى الحكم الذاتي، وقيام اتحاد بين المناطق السورية المختلفة.

وحاول المفوض السامي تشكيل حكومة جديدة فلم يفلح، وعندها أصدر، في ٧ تموز/ يوليو عام ١٩٣٩، أنظمة أساسية جديدة وشبه انفصالية لمنطقتي جبل الدروز وبلاد العلويين، واضعاً إياهما خارج الدولة السورية، كما كانتا تماماً قبل عام ١٩٣٦. وفي اليوم نفسه (٧ تموز) أرسل رئيس الدولة السورية، هاشم الأتاسي، برقية احتجاج إلى السلطات الفرنسية بباريس، ثم استقال من منصبه. وأمام هذا الإحراج، أقدم المفوض السامي بتاريخ ١٠ تموز/ يوليو على

حل المجلس النيابي وتعليق العمل بالدستور السوري، وعيّن مجلساً من المديرين العامين للوزارات، برئاسة «بهيج الخطيب»، يحكم بواسطته البلاد[٤١].

وفي الثالث من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٩، إندلعت الحرب العالمية الثانية، ولما يكد يمضي على وجود المفوض السامي الجديد في المشرق ثمانية أشهر، فدخلتها فرنسا إلى جانب الحلفاء. وكان الجنرال ويغان قد وصل إلى بيروت قبيل إندلاع الحرب (في ٣٠ آب/ أغسطس) لكي يتسلّم منصب القائد العام لمسرح العمليات في الشرق الأوسط[٤٢]، وليعفي المفوض السامي من أية مسؤولية دفاعية عن هذه المنطقة كي يتفرّغ، بدوره، لمعالجة شؤون الإنتداب.

عهد حكومة فيشي:

لم تصمد فرنسا طويلاً بوجه الهجوم الألماني، فاحتلتها ألمانيا بكاملها، حيث أعلن سقوطها رسمياً في ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠، ثم وقعت الهدنة الألمانية - الفرنسية في ٢٢ منه، إلا أنه، في ١٨ منه، أعلن الجنرال ديغول، من راديو لندن، عزمه على متابعة المقاومة ضد الإحتلال الألماني لبلاده، كما أعلن قيام حكومة «فرنسا الحرة» خارج الأراضي الفرنسية[٤٣]. ولم يعد ممكناً، والحالة هذه، أن تحافظ الدولة المنتدبة في كلّ من سوريا ولبنان، والواقعة تحت الإحتلال النازي، على سلطاتها كاملة في هذين البلدين، إلا أن هذه السلطات بقيت موالية للحكم المركزي بباريس بعد سقوطها بيد الألمان.

إنتقلت حكومة الماريشال «بيتان Pétain» من باريس إلى فيشي في أول تموز/ يوليو من العام نفسه (١٩٤٠)، ولم يلبث الصراع أن اندلع بين هذه الحكومة وبين الفرنسيين الأحرار الذين أعلنوا استمرار المقاومة الفرنسية من

الجزائر، بدعم من إنكلترا، وبدا أن معظم الفرنسيين المقيمين في سوريا ولبنان متعاطف مع الفرنسيين الأحرار إلى حد كبير، مما اضطر السلطات المنتدبة إلى إعلان حالة الطوارىء في هذين البلدين لإحكام قبضتها عليهما.

إلا أنه، بعد مضي خمسة أشهر على توقيع الهدنة بين فرنسا وألمانيا، وفي ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام المذكور (١٩٤٠) أصدرت حكومة فيشي أمراً إلى المفوض السامي (بيو) بالتخلي عن منصبه والعودة إلى فرنسا، وأرسلت «جان شياب J. Chiappe» خلفاً له، إلا أن هذا الأخير لم يصل إلى مقر عمله الجديد، إذ قتل خطأ في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٠ عندما أسقط الإيطاليون طائرته فوق البحر المتوسط، فعينت حكومة فيشي الجنرال «هنري دانتز H. Dentz» مفوضاً سامياً وقائداً عاماً، وهو ألزاسي ومن مؤيديها، وقد وصل إلى بيروت في أواخر عام ١٩٤٠ حيث غادرها «بيو» في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤١.

ما أن تسلّم الجنرال دانتز مسؤولياته في سوريا ولبنان، حتى أصدر، في ٢ نيسان/ ابريل علم ١٩٤١، عدّة قرارات مهمة: الأول ينظم السلطتين التنفيذية والتشريعية في سوريا، والثاني يعين خالد العظم رئيساً للحكومة السورية، والثالث يحل مجلس المديرين وينشىء مجلساً إستشارياً يضم ممثلين عن الدروز والعلويين، مع احتفاظ هاتين المنطقتين (جبل الدروز وبلاد العلويين) بالنظام الخاص لكلّ منهما، كما ينشىء مجلساً للشورى مهمته سن القوانين (باستثناء تلك التي لها علاقة بواجبات فرنسا الدولية).

وكانت الأحوال قد ساءت بين بريطانيا وحكومة فيشي منذ أن اعترفت بريطانيا بديغول قائداً للفرنسيين الأحرار في حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠،

وعقدت معه معاهدة عسكرية في ٧ آب/ أغسطس من العام نفسه. فأغلقت حكومة فيشي الحدود السورية الفلسطينية جزئياً، وفرضت قيوداً صارمة على الرعايا البريطانيين في سوريا ولبنان، خصوصاً بعد الهجوم البريطاني الذي تعرّض له الأسطول الفرنسي في وهران بالجزائر في ٣ تموز/ يوليو عام ١٩٤٠.

التدخل البريطاني:

لم يكن بوسع بريطانيا أن تترك سوريا ولبنان بأيدي أنصار حكومة فيشي الموالية للمحور، بل كانت تنتظر الفرصة المناسبة لاحتلالها. وقد أزفت الفرصة حين قام رشيد عالي الكيلاني، رئيس وزراء العراق، بثورته ضد الحكم الملكي في بلاده، وبدعم من ألمانيا، في ١٣ أيار/ مايو عام ١٩٤١، حيث صدرت أوامر فيشي إلى مفوّضها السامي بسوريا ولبنان، بأن يضع المطارات السورية واللبنانية بتصرّف الطيران الألماني الذي سيتدخّل لمساعدة الثورة العراقية، وبأن يقدم التسهيلات اللازمة للقوات الألمانية التي سوف تعبر سوريا إلى العراق. وهكذا، ما أن تمكّنت بريطانيا من القضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني، حتى قررت تنفيذ مخططها بغزو سوريا ولبنان واحتلالهما. وفي ٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١، قامت قوات مولّفة من ٢٥ ألف رجل من البريطانيين والأوستراليين والفرنسيين الأحرار، بقيادة الجنرال «ويلسون»، يعاونه الجنرال «كاترو Catroux» ممثلاً الفرنسيين الأحرار، بالدخول إلى سوريا ولبنان، عن طريق فلسطين والأردن. وبعد قتال دام شهراً واحداً، استسلمت قوات «فيشي» للقوات المهاجمة، وأصبح لبنان وسوريا تحت سلطة البريطانيين وحلفائهم الديغوليين الأحرار(٤٤).

سوريا ولبنان على طريق الإستقلال

كان من المحتم، بعد سقوط سوريا ولبنان بيد الحلفاء، أن تتغير الأمور، في كلّ من البلدين، تغييراً جذرياً، فقد أعلن الجنرال كاترو قائد القوات الفرنسية الحرة، غداة دخول هذه القوات سوريا ولبنان، إنتهاء الإنتداب فيهما، وكان هذا الإعلان بضمان من البريطانيين أنفسهم[٤٥].

وفي ١٦ تموز/ يوليو (١٩٤١)، جرت عملية نقل السلطات من ممثلي حكومة فيشي إلى الجنرال كاترو، فكان على هذا الأخير أن يفي بالوعود التي قطعها لشعبي البلدين، فأعلن استقلال سوريا في ٢٧ أيلول/ سبتمبر (١٩٤١)، واختار الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً للبلاد[٤٦]، كما أعلن تشكيل حكومة سورية جديدة برئاسة حسن الحكيم. واتبع كاترو، في لبنان، الطريقة نفسها، فاختار، في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤١، الفرد نقاش رئيساً للجمهورية ورئيساً للحكومة، ثم أعلن، في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، إستقلال لبنان، كما أعلن، في الوقت نفسه، تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد الداعوق. إلا أن هذين الإستقلالين، السوري واللبناني، كانا صوريين، إذ بقيت لفرنسا، في كلّ من البلدين، الإمتيازات ذاتها التي منحها إياها الإنتداب. لذا، استقبل الشعبان، السوري واللبناني، إعلان الإستقلال ببرود وعدم إكتراث، رغم أن بريطانيا اعترفت باستقلالهما على الفور وعيّنت الجنرال سبيرز وزيراً مفوّضاً من قبلها لديهما، ورغم أن الجنرال كاترو أعلن فيما بعد، أن سوريا «وحدة لا تتجزأ من الوجهة السياسية والجغرافية»، وأنه سوف يعمد إلى تعديل النصوص والأنظمة الخاصة ببعض المناطق بما يكفل عودتها إلى السلطة المركزية، مع إبقائه على استقلالها «الإداري والمالي الذي تتمسك به»[١٧].

إلا أن خلافاً وقع بين رئيس الجمهورية السورية (الشيخ تاج الدين الحسيني) ورئيس وزرائه (حسن الحكيم)، مما أدى إلى إقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة برئاسة حسني البرازي في ١٨ نيسان/ ابريل عام ١٩٤٣. ولكن خلافاً وقع كذلك بين الرئيسين، فأعفى الشيخ تاج رئيس الوزراء الجديد من منصبه، وكلّف جميل الالشي تأليف الوزارة بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٣. إلا ان الشيخ تاج توفي بعد أيام قلائل، فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً إشتراعياً تولى بموجبه السلطة التنفيذية، واستمرّ الأمر على هذه الحال حتى ٢٥ آذار/ مارس عام ١٩٤٣، عندما أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات: الأول يعيد العمل بالدستور السوري، والثاني ينظم السلطات، والثالث يعين عطا الأيوبي رئيساً للدولة وللحكومة التي كانت أولى مهماتها إجراء إنتخابات نيابية. إلا أنه، في ٣ حزيران/ يونيو من العام نفسه، نقل الجنرال كاترو إلى الجزائر وعين «هللو Helleu» خلفاً له، كمندوب عام في سوريا ولبنان.

القوتلي يلغي الإنتداب الفرنسي

كان فوز الوطنيين في الإنتخابات النيابية التي جرت في سوريا، في هذا العام (١٩٤٣)، ساحقاً، وقد اجتمع المجلس الجديد في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٤٣، وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وفارس الخوري رئيساً للمجلس، ثم كلف سعد الله الجابري تأليف الوزارة الأولى التي خلفتها، فيما بعد، وزارات عدّة تألّب على رئاستها كلّ من فارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم بك، وذلك حتى عام ١٩٤٦ عام الجلاء.

وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٣، أعلن شكري القوتلي، رئيس الجمهورية، أن الإنتداب لم يعد سارياً، وانه يرفض عقد أية معاهدة مع فرنسا.

ثم اتخذ البرلمان السوري قراراً بالموافقة على دستور خلا من أية روابط مع الإنتداب الفرنسي، مما حدا بفرنسا إلى أن توفد الجنرال كاترو، من جديد، لمعالجة هذا الأمر مع السوريين، فوصل كاترو من الجزائر في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٣، حيث بدأ مع السوريين مفاوضات شاقة هدفها نقل السلطات إلى الحكومة الوطنية. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، أمكن التوصل إلى اتفاق سوري - فرنسي تم بموجبه نقل سلطات الإنتداب الفرنسي إلى الحكومة السورية، وبالتدريج، إبتداء من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤:

- ففي أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٤ تولّت الدولة السورية إدارة الجمارك وحصر التبغ والتنباك.
- وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٤ ألحقت بلاد العلويين نهائياً بسوريا.
- وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٤ صدر مرسوم يضم جبل الدروز نهائياً إلى سوريا.

جلاء فرنسا عن سوريا:

لم يكن جلاء فرنسا عن سوريا بلا ثمن، بل كان الثمن الذي دفعه السوريون دموياً وقاسياً، فالإتفاق السوري الفرنسي الذي وقع في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٣ إعتبر سوريا دولة مستقلّة إستقلالاً تاماً وناجزاً إبتداء من أول عام ١٩٤٤، وعلى هذا الأساس، رفضت سوريا عقد أية معاهدة مع فرنسا يكون لهذه الأخيرة، بموجبها، أي امتياز سياسي أو اقتصادي أو عسكري أو ثقافي، إلا أن فرنسا، التي لم تكن قد سحبت جيوشها بعد من سوريا، ارادات ان تساوم في هذا المجال، فأظهرت عدم رغبتها في الجلاء عن سوريا إلا بعد

الحصول على امتيازات لها في هذا البلد. ورفض السوريون هذه المساومة رفضاً باتاً، وبدأت أعمال العنف ضد الفرنسيين في أيار/ مايو عام ١٩٤٥، وكان من نتائجها أن قصف القائد الفرنسي (اوليفا روجيه Oliva-Roger) دمشق ومجلس النواب السوري، وكذلك مدن حماة وحمص وحلب، بالمدفعية والطيران والدبابات طوال يومي ٢٩ و٣٠ أيار/ مايو، فعمت الثورة جميع المدن السورية، وجرت معارك في الشوارع ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى، وأصبح وجود الجنود الفرنسيين في مختلف أنحاء سوريا يشكل خطراً على حياتهم. وفي هذه الأثناء تدخلت السلطات البريطانية لحل النزاع، فأمر القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق الأوسط، وكان بريطانياً، القوات الفرنسية بوقف النار والتزام الثكنات ريثما يتم حل النزاع بصورة سلمية(٤٨).

وعلى أثر مفاوضات جرت بين فرنسا وبريطانيا في لندن بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٥، وفي بيروت بتاريخ ٢١ منه، ومفاوضات أخرى جرت بين فرنسا وسوريا في باريس بين ٢ و٦ آذار/ مارس عام ١٩٤٦، حدد موعد جلاء الجيوش الفرنسية عن سوريا في نيسان/ ابريل عام ١٩٤٦، واعتبرت سوريا يوم ١٧ نيسان/ ابريل (١٩٤٦)، الذي انتهى فيه جلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيها، عيداً قومياً.

II - لبنان والإنتداب الفرنسي:

إعلان «دولة لبنان الكبير»:

لم يلاقِ الانتداب في لبنان ما لقيه في سوريا من رفض وتمرّد(٤٩)، وذلك بفعل التناقضات الطائفية التي لازمت إنشاء الكيان اللبناني، بل كانت أحد أهم

أسباب إنشائه. وهكذا قد أبرّت القوات الفرنسية في بيروت عام ١٩١٨، واحتلّت جبل لبنان كله دون أية مقاومة. وبعد سنتين من ذلك، وتحديداً في الأول من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠ وقف الجنرال غورو في مقره بقصر الصنوبر ببيروت، يعلن مولد «دولة لبنان الكبير»[٥٠]، وذلك وفقاً للقرار رقم ٢٢٩ الصادر بتاريخ ٣ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠ والقاضي بفصل الأقضية الأربعة (حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع) عن ولاية دمشق وضمّها إلى «لبنان المستقل»، وللقرار رقم ٣١٨ الصادر بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠ والمتعلّق بإنشاء «دولة لبنان الكبير». وقد اتخذت بيروت عاصمة لهذه الدولة التي ضمّت المناطق التالية:

- منطقة لبنان الإدارية الحالة (أي منطقة جبل لبنان عموماً).
- أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع.
- سنجق صيدا باستثناء ما ألحق منه بفلسطين.
- سنجق بيروت.
- قسم من سنجق طرابلس يشتمل على أراضي قضاء عكار الواقعة جنوب النهر الكبير، وعلى قضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنية، وقسم من قضاء حصن الأكراد)[٥١].

وقد قسمت هذه الدولة، من الناحية الإدارية، إلى أربع متصرّفيات وبلديتين مستقلتين، وتتألف كلّ متصرفية من عدد من الأقضية، وكلّ قضاء من عدد من المديريات، وهذه المتصرفيات والبلديات المستقلة هي:

١ - متصرفية لبنان الشمالي، ومركز حكومتها زغرتا.

٢ - متصرفية جبل لبنان، ومركز حكومتها بعبدا.

٣ - متصرفية لبنان الجنوبي، ومركز حكومتها صيدا.

٤ - متصرفية البقاع، ومركز حكومتها زحلة.

٥ - مدينة بيروت وضواحيها.

٦ - مدينة طرابلس وضواحيها[٥٢].

ومنذ إعلان دولة لبنان الكبير وحتى إعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦، كان لبنان أشبه بحاكمية إدارية يتولى أمرها حاكم فرنسي يعينه المفوض السامي بالإتفاق مع الحكومة الفرنسية، وكان هو الحاكم الفعلي للبنان، إذ كان يتمتع بصلاحيات واسعة هي أشبه بصلاحيات رئيس الجمهورية. وقد تعاقب على حكم لبنان في هذه الفترة كلّ من:

- الكابتن (النقيب) جورج ترابو Trabaud: ١٩٢٠ - ١٩٢٣.
- المسيو بريفا اوبوار Aubouard: ١٩٢٣ - ١٩٢٤.
- الجنرال فاندنبرغ Vandenberg: ١٩٢٤ - ١٩٢٥.
- المسيو ليون كايلا Léon Cayla: ١٩٢٥ - ٢٦ أيار/ مايو عام ١٩٢٦. (يوم إعلان الدستور)[٥٣].

وكان يساعد الحاكم، في إدارته، لجنة إدارية مؤلفة من رئيس ونائبٍ للرئيس وأميني سر، وسبعة عشر عضواً يمثلون مختلف الدوائر في دولة لبنان الكبير.

وفي نيسان/ ابريل عام ١٩٢٢، تم انتخاب أول مجلس تمثيلي برئاسة حبيب باشا السعد، واستمر من ٢٥ أيار/ مايو عام ١٩٢٢ لغاية ١٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥.

الثورة السورية الكبرى وامتداداتها في لبنان:

إستقطبت الثورة السورية في جبل الدروز مئات المتطوّعين من مختلف أنحاء سوريا ولبنان، الأمر الذي أربك السلطات الفرنسية، وجعلها تحشد قوات كبيرة لإخماد هذه الثورة. كما أن امتدادها إلى المناطق الدرزية اللبنانية، وخصوصاً حاصبيا ومرجعيون وراشيا في لبنان الجنوبي والبقاع (ثم تحول الصراع الدرزي الفرنسي، في بعض هذه المناطق، إلى صراع درزي - مسيحي)، زاد في إرباك السلطات الفرنسية الحاكمة بلبنان. وكان جنوب لبنان، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه (١٩٢٥) مسرحاً لعمليات دموية قاسية، إذ احتلّت قوات كبيرة من الدروز بلدة حاصبيا ثم مرجعيون فكوكبا، وحاولت إحتلال راشيا بالبقاع الغربي، ولم تتمكن الحاميات القليلة العدد والمكونة من جنود تونسيين وجنود من الجوقة الأجنبية، من الصمود طويلاً في مواقعها في كلّ من حاصبيا ومرجعيون، رغم أنها صمدت في راشيا وتمكّنت من رفع الحصار عن هذه البلدة، مما جعل القوات المهاجمة تتحول تدريجاً نحو الجنوب فالجنوب الغربي، وتقع مناوشات دامية بين المهاجمين والقرى المسيحية على طول الحدود بين فلسطين ولبنان، مما أدى إلى هجرة كثير من أهالي هذه القرى، فاضطرّت الدولة المنتدبة إلى إرسال طوابير من الجند لإعادة الأمن والإستقرار إلى المنطقة وإعادة الأهلين إلى منازلهم وقراهم.

قيام الجمهورية اللبنانية:

ومع اندلاع الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ أخذت فرنسا تعد لتطوير شكل الحكم في سوريا ولبنان، من الحكم العسكري المباشر إلى الحكم الجمهوري، وكانت تدابيرها سريعة وناجحة في لبنان أكثر منها في سوريا، ففي

٢٣ أيار/ مايو عام ١٩٢٦ أعلن المفوض السامي «هنري دي جوفنيل» قيام «الجمهورية اللبنانية»، ورسم الدستور الصادر في ٢٦ أيار/ مايو من العام نفسه حدود هذه الجمهورية كما يلي:

«شمالاً: من مصب «النهر الكبير» على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة إجتماعه «بوادي خالد» الصاب فيه على علو «جسر القمر».

«شرقاً: خط القمة الفاصل بين «وادي خالد» و«وادي نهر العاصي» (اورونت) مارا بقرى «معيصرة، حربعانه، هيث، ابش، فيسان» على علو قريتي «برينا ومطربا»، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية، ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

«جنوباً: حدود فلسطين كما هي معينة في الإتفاقات الدولية.

«غرباً: البحر المتوسط»(٥٤).

وقد تبنى دستور «الجمهورية اللبنانية» في مادته الأولى حدود «دولة لبنان الكبير» دون أي تعديل، كما وردت في المادة الأولى من القرار رقم ٣١٨ بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠ التي نصت على أن هذه الحدود هي المعترف بها «من قبل الجمهورية الفرنسية المنتدبة، ومن لدن عصبة الأمم»(٥٥).

وقد سبق إعلان الجمهورية قيام سلطات الإنتداب بإجراء إنتخابات في تموز/ يوليو عام ١٩٢٥ للمجلس التمثيلي الثاني في لبنان، وقد أحاطت بانتخابات هذا المجلس ضغوط شديدة فرضها المفوض السامي سارّاي «لكي تأتي مطابقة لرغبته في اختيار ممثلي الشعب اللبناني، كاختيار اللوائح

الإنتخابية من بين الذين يدينون بالولاء للانتداب، مثلاً، ونجاح معظم هذه اللوائح فعلاً»[٥٦].

وكان على هذا المجلس أن يختار أول رئيس للجمهورية اللبنانية الفتية، لذا، وفي الوقت الذي أعلن فيه «دي جوفنيل» قيام «الجمهورية اللبنانية» (٢٢ أيار/ مايو عام ١٩٢٦)، أصدر قراراً آخر بتعيين مجلس للشيوخ[٥٧]، ثم أناط بمجلس الشيوخ والنواب مهمة انتخاب أول رئيس للبلاد، فانتخب «شارل دباس»[٥٨]، وكان ناظراً للعدلية وأحد الذين أسهموا في وضع الدستور اللبناني مع نخبة من المفكرين اللبنانيين البارزين[٥٩].

وبما أن صك الإنتداب قد لحظ السماح للدولة المنتدبة بالإحتفاظ بقوات تابعة لها في البلاد من «أجل الدفاع عنها»، كما لحظ إنشاء «ميليشيات محلية» للغرض نفسه، فقد أتت فرنسا بقوات من شمال افريقيا (من المغاربة والجزائريين) وبعض المستعمرات الفرنسية الأخرى، كما انها أنشأت فرقاً من العسكريين المحليين، وكانت هذه القوات جميعها تخضع للقوانين والأنظمة المطبقة في الجيش الفرنسي وفي المستعمرات الفرنسية[٦٠].

في هذه الأوضاع المضطربة، تمّ انتخاب الرئيس شارل دباس رئيساً للجمهورية اللبنانية، وقد استمرّت ولايته ست سنوات (من ٢٦ أيار/ مايو عام ١٩٢٦ حتى ٩ أيار/ مايو ١٩٣٢) أي تاريخ تعطيل الدستور، وذلك بعد أن أعيد انتخابه لمنصب الرئاسة الأولى في آذار/ مارس عام ١٩٢٩. وقد تمّ، في عهده، دمج المجلس النيابي اللبناني بمجلس الشيوخ في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٧، ثم انتخاب المجلس النيابي الثاني عام ١٩٢٩. وكانت هذه المجالس النيابية، في الجمهورية اللبنانية الناشئة، محاولة لامتصاص نقمة فريق من

المسلمين الذين رفضوا الدستور، في أثناء عرضه على أعيانهم في مدنهم الكبرى، بيروت وطرابلس وصيدا وبعلبك، مطالبين بوحدة تامة مع سوريا[٦١].

فوضى واضطراب وتعليق الدستور:

بعد ثلاثة أشهر من إعلان الدستور وقيام الجمهورية اللبنانية، حل هنري بونسو محل هنري دي جوفنيل كمفوض سام، فسعى بونسو، في الأشهر الأولى من وصوله، إلى التعرف على أحوال البلاد، حيث أذهله ما وصلت إليه الحال من فوضى واضطراب، فالأمان منعدم، والإقتصاد في ركود، والإضطرابات متنوعة ومتمادية، وبعض الوحدويين لا يزالون ينادون بالعودة إلى الوحدة السورية، يقابلهم متطرفون من نوع آخر ينادون بالعودة إلى لبنان الصغير.

ولم يكن المفوض السامي الجديد في عجلة من أمره، فعمد إلى الحكمة واللين والمداراة في التعامل مع هذه الأمور، إذ كان عليه، في الوقت نفسه، أن يعالج الأمور المتأزّمة في سوريا، وكانت على جانب كبير من الخطورة والأهمية، بينما كان دور رئيس الجمهورية مقتصراً على الأمور الثانوية في البلاد. وقد تمّ، في عهده، إنتخاب مجلسين نيابيين، كما تمّ تعديل الدستور لجهة تمديد ولاية رئيس الجمهورية لست سنوات غير قابلة للتجديد. ولم يتمكن بونسو من تذليل الصعوبات الناجمة عن الإضطرابات والاضرابات والمظاهرات المتعددة الأسباب، والمنازعات المذهبية بين مطارنة الروم الأرثوذكس المتنافسين لاختيار بطريرك لكنيستهم، والمنازعات الدموية بين الأحزاب الأرمنية، الأمر الذي حدا به إلى التدخل وتعليق الدستور في أيار/ مايو عام ١٩٣٢، فأصدر مرسوماً علق بموجبه العمل بالدستور، وفرض نظاماً موقتاً أعطى، بموجبه، رئيس

الجمهورية بعض الصلاحيات التشريعية التي لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة المفوض السامي.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٣٣، حلّ الكونت دي مارتيل محل هنري بونسو، وقد واجهت المفوض السامي الجديد، منذ وصوله إلى بيروت، الصعوبات نفسها التي واجهت سلفه قبله، فعمد في ٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٤، إلى إصدار مراسيم تتضمن تعيين رئيس للجمهورية لمدة سنة واحدة. وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير، عيّن حبيب باشا السعد رئيساً لمدة سنة، وكان في الخامسة والسبعين من عمره.

ولم تجرِ سلطات الإنتداب انتخابات لمنصب رئاسة الجمهورية لأن الدستور بقي معطلاً جزئياً، بل عمد المفوض السامي إلى تمديد ولاية حبيب باشا السعد لمدة سنة أخرى حتى آخر عام ١٩٣٥. وفي ٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٦ أصدر مرسوماً أعطى، بموجبه، مجلس النواب صلاحية انتخاب رئيس جديد، فالتأم شمل هذا المجلس في ٢٠ منه، وتمّ إنتخاب «إميل إده» رئيساً جديداً للجمهورية اللبنانية.

المعاهدة اللبنانية - الفرنسية:

بعد أشهر فقط من اعتلاء «إميل إده» سدة الرئاسة، بدأت المفاوضات، في باريس، بين سوريا وفرنسا لتوقيع معاهدة ثنائية. وكان اللبنانيون، بمختلف فئاتهم، يتابعون هذه المفاوضات باهتمام كبير، بانتظار ما سوف ينتج عنها من مكاسب لأحد الطرفين. وفي الوقت نفسه، ظهرت في الأوساط اللبنانية، دعوات متناقضة تعبر عن وجهات النظر المتباينة في هذه الأوساط، فمن جهة، عقد في ١٠ آذار/ مارس عام ١٩٣٦، وفي بيروت، مؤتمر لوجهاء المسلمين دعي «بمؤتمر

الساحل»، حيث «أجمع الحضور، رغم تنوّع وجهات نظرهم وميولهم، على وجوب إعادة ضم المناطق الإسلامية، في لبنان الكبير، إلى سوريا»[٦٢].

ومن جهة أخرى، أظهر المسيحيون قلقاً على وضعهم المميز «كفالبية» في لبنان، وبمباركة من بطريرك الموارنة، البطريرك عريضة، أنشىء حزب دعي بحزب «الوحدة اللبنانية» غايته الدعوة إلى «الإصرار على الحفاظ على الوضع القائم» في لبنان، فرد المسلمون بتشكيل «المجلس القومي الإسلامي» برعاية وجهاء الطائفة السنية، الذين كانوا يدعمون الفئة الداعية إلى الوحدة السورية.

وفي أواخر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٦، عاد الوفد السوري من باريس بعد أن عقد مع فرنسا معاهدة اعتبرها انتصاراً له، مما حدا بالحكومة اللبنانية إلى مطالبة الحكومة الفرنسية بمعاهدة مماثلة لتلك التي وقعتها مع سوريا، وشكل وفد لبناني، برئاسة رئيس الجمهورية، للسفر إلى باريس وبدء المفاوضات التي أسفرت عن توقيع معاهدة لبنانية - فرنسية مشابهة للمعاهدة السورية - الفرنسية في الكثير من جوانبها. وقد عرضت هذه المعاهدة على المجلس النيابي في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٦ فأقرها بالإجماع، وكان أبرز ما في هذه المعاهدة ما يلي:

- يعتبر لبنان دولة مستقلة عضواً في عصبة الأمم.
- تعتبر المعاهدة معاهدة تحالف وسلام وصداقة يجري بموجبها تبادل المشورات في أوقات السلم والعون المتبادل في وقت الحرب.
- يسمح لفرنسا باستخدام التسهيلات البرية والبحرية والجوية المتوافرة في لبنان.
- يحق لفرنسا أن تحتفظ في لبنان بقوات من مختلف الأسلحة ولفترات يتفق عليها الطرفان.

- يشكل في لبنان جيش وطني بإشراف بعثة فرنسية وبمعدات فرنسية.
- يتولى الجهاز الدبلوماسي الفرنسي في أنحاء العالم رعاية حقوق اللبنانيين.
- للسفير الفرنسي في بيروت أفضلية على باقي السفراء.
- يقام جهاز قضائي موثوق لصيانة حقوق الأجانب.
- توحد السياسة الخارجية بين البلدين.
- مدة المعاهدة ٢٥ سنة يبدأ سريانها منذ قبول لبنان في عصبة الأمم المتحدة[٦٣]، وتجدد المعاهدة تلقائياً، ما لم يعرب أحد الطرفين عن رغبته الصريحة في عدم التجديد[٦٤].

إعادة العمل بالدستور ثم تعطيله:

وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٧، أصدر المفوض السامي مرسوماً يقضي بإعادة العمل بالدستور اللبناني وتقليص صلاحيات المستشارين الفرنسيين، وتألّفت لجنة فرنسية - لبنانية مشتركة مهمتها وضع الأسس اللازمة لتشكيل جيش وطني، فأثارت هذه التدابير جواً من الإرتياح في مختلف الأوساط اللبنانية.

وفي تموز/ يوليو عام ١٩٣٧، صدر مرسوم بتشكيل المجلس النيابي من ستين نائباً ثلثاهم بالإنتخاب، مع مراعاة قاعدة النسب الطائفية، فحُلّ المجلس النيابي وجرت إنتخابات نيابية جديدة في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٧، كما شكلت حكومة، برئاسة خير الدين الأحدب، ما لبث أن استقالت ليشكل الأمير خالد الشهابي، في آذار/ مارس عام ١٩٢٨، حكومة جديدة.

تسلّم «غبريال بيو G. Puaux» مهماته كمفوض سام لفرنسا في سوريا ولبنان (في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٩) خلفاً للكونت دي مارتيل، واندلعت الحرب العالمية الثانية في مطلع أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، فأقدم المفوض السامي الجديد، بعد أقل من ثلاثة أسابيع من اندلاعها (٢١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٩) على تعطيل الدستور اللبناني وحل المجلس النيابي اللبناني وإقالة الحكومة المنبثقة عن هذا المجلس والحائزة على ثقته، متذرعاً، في سلوكه هذا، بالضرورات العسكرية التي حتمتها الحرب الناشبة[٦٥]، ولكنه أبقى على إميل إده رئيساً للجمهورية، بينما سلم السلطات التنفيذية في البلاد إلى أمين سر الدولة عبدالله بيهم يعاونه مستشار فرنسي ومجلس من كبار الموظفين.

أثار هذا التصرّف، من قبل المفوض السامي، مشاعر اللبنانيين، بالإضافة إلى خوف حقيقي من مجاعة كان لبنان مهدداً بها إثر اندلاع الحرب، ونقص المواد الغذائية في الأسواق، فجرت المظاهرات والإضرابات في بيروت وغيرها من المدن اللبنانية، واندفعت الجماهير مطالبة «بالإعاشة»، وجاء انهيار فرنسا المفاجىء أمام الزحف الألماني وسقوط باريس بأيدي الألمان، وتوقيع الهدنة الفرنسية - الألمانية (٢٢ حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠)، ثم تغيير الحكومة في فرنسا (من حكومة موالية للحلفاء إلى حكومة موالية للمحور)، جاء كل ذلك، بالإضافة إلى المشاكل التي خلقها المفوض السامي لنفسه بتصرّفه السيء في سوريا ولبنان، نذيراً بقرب انتهاء مهمته في هذه البلاد. وبالفعل، فقد أقيل «بيو» في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٠ وعين مكانه «دانتز» الموالي لحكومة فيشي، فقرر أمين سر الدولة عبدالله بيهم الإستقالة من منصبه، فاستمهله رئيس الجمهورية إميل إده ريثما تسنح له الفرصة لكي يستقيلا معاً، واستقالا معاً في نيسان/ ابريل عام ١٩٤١، وخلت سدة الرئاسة في لبنان، وكذلك خلا الحكم، وعطلت كلّ مظاهر الحياة النيابية والديموقراطية.

إنهاء حكم «حكومة فيشي»:

غير أنه ما لبثت سلطات الإنتداب أن تعرضت لامتحان آخر قاس وصعب، فقد هاجم الحلفاء، ومعهم الفرنسيون الأحرار، سوريا ولبنان في ٨ حزيران/ يونيو من العام نفسه (١٩٤١)، وأنهوا الحكم الموالي لفيشي في هذين البلدين، حيث انتقل الحكم، فيهما، إلى الجنرال كاترو الذي اختار «الفرد نقاش» رئيساً للجمهورية، ورئيساً للحكومة، ثم أعلن في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤١، إستقلال لبنان، كما أعلن، في الوقت نفسه، تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد الداعوق.

تميزت ولاية الرئيس نقاش بأنها كانت خالية خلواً تاماً من الحياة البرلمانية، فلم ينتخب طوال مدة ولايته، وهي سنة ونصف السنة تقريباً (من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤١ حتى آذار/ مارس عام ١٩٤٣) أي مجلس نيابي، رغم تعاقب ثلاث حكومات على عهده: الأولى برئاسته والثانية برئاسة أحمد الداعوق، والثالثة برئاسة سامي الصلح. وفي ١٥ آذار/ مارس عام ١٩٤٣، أصدر الجنرال كاترو مراسيم تقضي بإعادة العمل بالدستورين (اللبناني والسوري) وقرّر أن يتولى السلطة، في كلّ من لبنان وسوريا، رئيس للدولة لمدة ثلاثة أشهر فقط، ريثما يتم انتخاب المجلس النيابي الذي ينتخب بدوره رئيساً للبلاد. فكانت ولاية الرئيس الدكتور «أيوب ثابت» التي امتدّت من أواخر آذار/ مارس عام ١٩٤٣ حتى ٢١ تموز/ يوليو من العام نفسه، أي مدة أربعة أشهر تولى فيها رئاسة الحكومة بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية.

وكان «بترو طراد» آخر رئيس للبلاد في عهد الإنتداب، إذ تولى رئاسة الجمهورية من ٢١ تموز/ يوليو عام ١٩٤٣ حتى ٢١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٣، أي لمدة شهرين فقط.

أحداث الاستقلال (١٩٤٣):

وفي ٣ حزيران/ يونيو عام ١٩٤٣، تمّ نقل الجنرال كاترو إلى الجزائر كمفوض للشؤون الإسلامية، وعيّن مكانه المسيو «هللو Helleu» مفوضاً سامياً، فتابع برنامج سلفه كاترو. وفي ٢١ أيلول/ سبتمبر انتخب المجلس النيابي اللبناني الشيخ بشارة الخوري رئيساً جديداً للجمهورية، فأعاد العمل بالدستور، واختار رفيقه في الكفاح رياض الصلح أول رئيس للوزراء في عهد الإستقلال[٦٦].

وكان أول عمل قررت الحكومة اللبنانية القيام به، بعد تسلّمها مهام الحكم، هو: تعديل الدستور اللبناني، من أجل إعلان الإستقلال التام والناجز دون قيود إنتدابية، وأبلغت المفوض السامي قرارها هذا، إلا أن اللجنة الوطنية الفرنسية، التي كانت مقيمة في الجزائر، رفضت هذا التعديل الذي قامت به الحكومة اللبنانية منفردة، ولكن المجلس النيابي اللبناني والحكومة اللبنانية أصرّا على القرار المتخذ. وفي ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣، بدأت مناقشة التعديلات الدستورية المقترحة في المجلس النيابي، الأمر الذي حدا بسلطات الإنتداب إلى اعتقال زعماء البلاد في فجر ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، وزجّهم في السجن بقلعة راشيا[٦٧]، فانفجرت النقمة الشعبية اللبنانية التي أرغمت فرنسا على سحب مفوضها السامي هللو الذي ارتكب أعمالاً «غير مبررة إطلاقاً، سواء قانونياً أو بالإستناد إلى المقتضيات العملية والمعايير الأخلاقية»[٦٨].

وعاد الجنرال كاترو إلى لبنان، فقام بإطلاق سراح الزعماء المعتقلين وأُجبر على إعادتهم إلى مناصبهم بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، اليوم الذي تكرّس عيداً لاستقلال لبنان، ولكن الاستقلال اللبناني بقي محاطاً بحراب الفرنسيين حتى الحادي والثلاثين من كانون الأول ديسمبر عام ١٩٤٦، حين تمّ جلاء آخر جندي عن أرض لبنان.

حواشي التوطئة

(١) Khair, Antoine, Le Moutaçarrifat du Mont-Liban, P. 16. وقد تمّ ذلك في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٥.

(٢) جاء في مجلة «تقويم البشير» لعام ١٩٣٩، أن «جورج بيكو» قد تسلّم مهمته كمفوض سام لفرنسا في سوريا ولبنان، في ٩ نيسان/ ابريل عام ١٩١٨. إلا أن الدكتور ادمون رباط أورد كتابه «الوسيط في القانون الدستوري اللبناني»، انه، أي بيكو، قد عُين لهذه المهمة من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩١٩، وهو من السلك الدبلوماسي، وكان قنصل فرنسا العام في بيروت قبل الحرب، (رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٣٢٠). ويشير الدكتور رباط إلى أن فرنسا عمدت إلى تعيين مندوبين لها في الدولتين اللتين ستخضعان لانتدابها (سوريا ولبنان) وذلك قبل احتلالها لهما، أي منذ عام ١٩١٧ (رباط، م. ن. ص ٣٢٠) مما يعني أن بيكو قد عيّن لهذه المهمة في عام ١٩١٧ وتسلّمها فعلياً في نيسان/ ابريل عام ١٩١٨.

(٣) أبرّت هذه القوات في ميناء بيروت، وكانت من الفرقة البحرية الفرنسية (Haut Commissariat, La Syrie et le Liban en 1922, P. 40).

(٤) يذكر الدكتور مسعود ضاهر أن عدد القوات الفرنسية في سوريا ولبنان بلغ ١٣ ألفاً في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٩ ثم ارتفع عام ١٩٢٠ إلى ٣٢ ألفاً (في كانون الثاني/ يناير) و٥٠ ألفاً (في أيار/ مايو) و٦١ ألفاً (في تموز/ يوليو) فـ٧٠ ألفاً (في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه). ثم انخفض إلى ٦٦ ألفاً في تموز/ يوليو عام ١٩٢١ (ضاهر، تاريخ لبنان الإجتماعي، ص ٦٥، نقلاً عن Eugène Jung, la Révolte arabe, PP. 121 - 122 و Victoria De St. Point, la vérité sur la Syrie, P. 95).

(٥) مجلة تقويم البشير عام ١٩٣٩.

(٦) Haut Commissariat, la Syrie et le Liban en 1922, P. 41.

(٧) Longrigg, S. H., Syria and Lebanon under French mandate, P. 95.

(٨) أعلن صك الإنتداب على سوريا ولبنان في ٢٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٣. وقد جاء في مادته الأولى: «سيضع المنتدَب، خلال ثلاث سنوات من تاريخ إبتداء الإنتداب، قانوناً أساسياً لسوريا ولبنان، على أن تشترك بإعداده السلطات المحلية، وأن يأخذ هذا القانون بعين الإعتبار، حقوق ومصالح وأماني

جميع الأهلين القاطنين في هذه الأقاليم. وسيتضمّن هذا القانون الطرق الكفيلة بتسهيل تقدم سوريا ولبنان، تدريجاً، لكي يصبحا دولتين مستقلتين. وبانتظار وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ، فإن إدارة سوريا ولبنان ستسير وفقاً لروح الإنتداب الحاضر، وسيسعى المنتدَب إلى تحقيق الإستقلالات المحلية على قدر ما ستساعد عليه الظروف، (رباط، المصدر السابق، ص ٣١٢). وغني عن الذكر أن الإنتداب الفرنسي لم يحقق للبلدين المذكورين ما ورد في صك الإنتداب هذا إلا بمقدار ما كان يحقق بذلك مصالحه وأطماعه.

(٩) الارمنازي، نجيب، سوريا من الإحتلال حتى الجلاء، ص ٢٣.

(١٠) Longrigg, Op. Cit, P. 126.

(١١) الارمنازي، المصدر السابق، ص ٢٤ - ٣٥ و Longrigg, Op, Cit, PP. 126 - 127. وقد اقتطع هذا اللواء من دولة حلب فيما بعد، وأخضع لنظام إداري خاص به، وذلك إستعداداً لإلحاقه نهائياً بتركيا، وفقاً لاتفاق تمّ بينها وبين فرنسا.

(١٢) Longrigg, Op. Cit, P. 126.

(١٣) Ibid, P. 125.

(١٤) Ibid, Pp. 129 - 131.

(١٥) من أيار/ مايو عام ١٠٢٣ حتى كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٤، وقد تمّ في عهده إعلان الإنتداب رسمياً على سوريا من قبل عصبة الأمم في أول تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٣.

(Ibid, P. 136).

(١٦) Ibid, P. 148.

(١٧) سوف نفرد فصلاً خاصاً لدرس الثورات والإنتفاضات الوطنية في كلّ من سوريا ولبنان.

(١٨) مجلة تقويم البشير عام ١٩٣٩.

(١٩) الارمنازي، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢٠) Longrigg, Op. Cit. P. 169.

(٢١) انتخب صبحي بركات رئيساً للمجلس الإتحادي لدول دمشق وحلب والعلويين الذي أنشأه الجنرال غورو عام ١٩٢٢. وظل رئيساً للدولة السورية التي أنشئت على أنقاض هذا الإتحاد، في العام ١٩٢٤، وتكوّنت من دولتي حلب ودمشق. وكان بركات من قادة الثورة في لواء اسكندرون ومن أعضاء المؤتمر السوري (الارمنازي، المصدر السابق، ص ٢٨ - ٢٩).

(٢٢) Longrigg, Op, Cit, P. 173.

(٢٣) الارمنازي، المصدر السابق ص ٦٠.

(٢٤) Longrigg, Op, Cit, p. 175.

(٢٥) الارمنازي، المصدر السابق ص ٦١، إلا أن لونغريغ يذكر أن المفوض السامي أعلن قبوله بالمطالب التالية: إنشاء جمعية تأسيسية، وتوقيع معاهدة مع فرنسا، وإنشاء جيش، والإنضمام إلى عصبة الأمم في وقت لاحق، والتسامح مع المساجين السياسيين، (Longrigg, Ibid, P. 175).

(٢٦) دبلوماسي محترف ليست لديه إنتماءات سياسية، يناهز العقد الخامس من العمر، كان نائباً لمدير القسم الإفريقي والشرقي في وزارة الخارجية الفرنسية (Ibid, P. 176).

(٢٧) مجلة تقويم البشير عام ١٩٣٩ و Longrigg, Ibid, P. 176.

(٢٨) Longrigg, Ibid.

(٢٩) Ibid, P. 179.

(٣٠) كان الشيخ تاج الدين من قادة المعارضة إلا أن اتصاله بالمفوض السامي لم ينقطع قبل تعيينه بهذا المنصب (الارمنازي، المصدر السابق، ص ٧٢). وكان سبق أن عيّن رئيساً للحكومة، من قبل «دي جوفنيل» (أواخر عام ١٩٢٥) ثم استُبعد.

(٣١) الارمنازي، م. ن. ص ٧٦.

(٣٢) م. ن. ص ٨٨ - ٨٩.

(٣٣) مجلة تقويم البشير عام ١٩٣٩، وكان الكونت دي مارتيل سفيراً لفرنسا في الشرق الأقصى، كما كان دبلوماسياً محنكاً وسياسياً بارعاً.

(٣٤) الارمنازي، المصدر السابق ص ٩٧ و Longrigg, Op, Cit, P.P. 196 - 199.

(٣٥) أنظر نص المعاهدة مع الإتفاق العسكري والبروتوكولات الخمسة عند الارمنازي، المصدر السابق، ص ٢٢٧ - ٢٣٧.

(٣٦) Longrigg, Op, Cit, Pp 223 - 224.

(٣٧) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٣٨) Longrigg, Op, Cit, PP. 232 - 233.

(٣٩) Ibid, p. 234.

(٤٠) أخذ يكرر على مسامع السوريين في أحاديثه وبياناته أن «العالم المتمدّن أوكل إلى فرنسا، في هذه البلاد، مهمة توفير الأمن والعدل» (الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٣١).

(٤١) الارمنازي، م. ن.، ص ١٣٥ - ١٣٦. و Longrigg, op. cit., PP. 236 - 237.

(٤٢) في ١٧ أيار/ مايو عام ١٩٤٠ استدعي الجنرال ويغان إلى فرنسا ليتسلّم منصب القائد العام للجيوش الفرنسية، وتولى قيادة مسرح العمليات في الشرق الأوسط، خلفاً له، الجنرال «ميتلهاوزر Mitelhauser» الذي استمرّ يمارس وظيفته هذه إلى ما بعد توقيع الهدنة الفرنسية الألمانية وتدهور العلاقات بين بريطانيا وحكومة فيشي، فاستدعي إلى فرنسا بحجة أنه غير موثوق من القيادة الفرنسية الجديدة (الموالية لألمانيا)، وحلّ محله الجنرال «فوجير Fougère» الذي كان مشهوراً بولائه لحكومة فيشي وبعدائه للبريطانيين (Longrigg, Op, Cit, pp. 296 - 298).

(٤٣) الموسوعة العسكرية ج ١: ٦٣٨. وقد اتخذ الجنرال ويغان، وزير الدفاع في حكومة فيشي، قراراً بطرد الجنرال ديغول من الجيش. وفي ٣٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠ أصدر إليه أمراً بالالتحاق بسجن تولوز العسكري، إلا أن ديغول لم يمتثل، فحوكم غيابياً وحكم عليه بالإعدام وبالتجريد من رتبته العسكرية ومصادرة ممتلكاته، وذلك في ١٩٤٠/٨/٢ (الموسوعة العسكرية، ج ٢: ٦٧٧).

(٤٤) كانت قوات الحلفاء التي دخلت سوريا ولبنان مولّفة من:

- لواءين من الفرقة الأوسترالية السابعة (من طبرق).
- وحدة من فرقة الخيالة الأولى.
- اللواء الهندي الخامس (من اريتريا).
- سرية من السيارات المصفحة.
- وحدة من الكوماندوس.
- وحدات مدفعية.
- ٦ كتائب من الفرنسيين الأحرار بقيادة الجنرال «لوجنتيوم Legentilhomme».
- طرادين و ١٠ مدمرات (مقابل الساحل اللبناني).
- ٧٠ طائرة.

أما قوات فيشي فكانت مؤلّفة من ٣٥٠٠٠ رجل موزعين كما يلي:

- كتيبة مشاة.
- ١٢٠ قطعة مدفعية.
- ٩٠ دبابة.

- ٩٠ طائرة.
- مدمرتين و٤ غواصات (في المياه اللبنانية) (راجع الموسوعة العسكرية، ج ١: ص ٦٣٩، و Longrigg, Op. Cit, PP. 307 - 308).

(٤٥) Longrigg, Ibid, P. 318.

(٤٦) الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٤٧) م. ن. ص ١٥٥.

(٤٨) وجه المستر تشرشل، رئيس الحكومة البريطانية، إلى الجنرال ديغول، إثر ذلك، رسالة جاء فيها: «إننا، بسبب الموقف الخطير الذي حدث في سوريا ولبنان بين جنودكم ودول المشرق، والمعارك العنيفة التي جرى اشتباكها، أعطينا الأوامر إلى القائد العام في الشرق الأوسط، مع بالغ الأسف، أن يتدخل حتى يحول دون استمرار سفك الدماء. وحرصا على تجنّب الاشتباك بين القوات البريطانية والفرنسية، ندعوكم حالاً لأن تأمروا الجنود الفرنسيين بوقف إطلاق النار والإنسحاب إلى ثكناتهم، ومتى أوقف إطلاق النار وأعيد النظام، نحن مستعدون لمناقشةٍ ثلاثيةٍ في لندن» (الارمنازي، م. ن. ص ١٩٣ - ١٩٤).

(٤٩) أبرّ الجنرال غورو في بيروت، بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٩، وسط جو من الحماسة العامة.

"Le Général Gouraud débarqua à Beyrouth, le 21 Novembre 1919, au milieu de l'enthousiasme général" (Haut Commissariat, la Syrie et le Liban en 1922, P 41).

(٥٠) «إن إعلان دولة لبنان الكبير قد جرى أمس (الجاري) في بيروت، من قِبل الجنرال غورو، وسط جو من الحماسة الشديدة. "La Proclamation du Grand-Liban a été faite, hier 1er à Beyrouth, par le général Gouraud, au milieu d'un grand enthousiasme". (De Al-Province, Beyrouth, le 2 Sept. 1920).

(Service historique de l'Armée de terre à Vincennes, Section Outre-mer, Archives A2 - 31).

(٥١) سويد، ياسين، المقاطعات اللبنانية، ج ١: ٣٨٧ - ٣٨٩.

(٥٢) قربان، ملحم، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج ١: ١٥٧ - ١٥٨.

(٥٣) م. ن. ج ١: ١٦١ - ١٦٢.

(٥٤) المادة الأولى من الدستور اللبناني، وقد عدلت الفقرة المتعلّقة بالحدود الجنوبية، في هذا الدستور، بالقانون الدستوري الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٣، فأصبحت كما يلي: «حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية» (راجع الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد ٤١٠٦ صفحة ٥٠).

(٥٥) حذفت هذه الفقرة من المادة الأولى من الدستور بالتعديل الذي أجري عليه بالقانون الدستوري المشار إليه آنفاً (الجريدة الرسمية عدد ٤١٠٦، ص ٤١).

(٥٦) عوض، وليد، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، ص ٣٢ - ٣٤.

(٥٧) إستمرّ هذا المجلس نحو سنة ونصف، ولدورتين فقط من أيار/ مايو عام ١٩٢٦ حتى تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٧)، وتسلّم رئاسته الشيخ محمد الجسر، إلا أنه حُلّ بعد ذلك، ولم تعمد سلطات الإنتداب إلى تعيين سواه طوال عهد الإنتداب.

(٥٨) ذكر وليد عوض أن نقولا بسترس أقام حفلة عشاء كبرى في قصره على شرف «دي جوفنيل» إحتفاء بوضع الدستور اللبناني، وقد حضر هذه الحفلة عدداً من الشخصيات مثل بترو طراد، وحبيب باشا السعد، وأيوب ثابت وإميل إده وشارل دباس وغيرهم. وفي أثناء الاحتفال، وقف المفوض السامي ليشرب نخب دستور لبنان، وليعلن أن الجلسة المقبلة لمجلس النواب ستكون لانتخاب رئيس للجمهورية. ثم تفحص الوجوه وقال: «أيها السادة، إن رئيس جمهورية لبنان المقبل موجود بينكم... وأمام العيون الشاخصة إليه، مدّ جوفنيل يده وقدم إبهامه باتجاه الجانب الأيمن من المائدة وقال: هذا هو رئيسكم. واستقرّ إبهام المفوض السامي دي جوفنيل على ناظر العدلية شارل دباس» (عوض. م. ن. ص ٣٧ - ٣٨) وقد تمّ انتخاب شارل دباس رئيساً بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو عام ١٩٢٦.

(٥٩) كان المفوض السامي «هنري دي جوفنيل» قد عين لجنة برلمانية كلّفها صياغة الدستور مؤلّفة من: موسى نمور، وميشال شيحا، وشبل دموس، وعمر الداعوق، ويوسف الخازن، وفؤاد أرسلان، ويوسف سالم، وجورد زوين، وبترو طراد، وروكز أبو ناضر، وصبحي حيدر، ويوسف الزين، وجورج ثابت، وعبود عبد الرزاق. وقد اختارت اللجنة «ميشال شيحا» مقررا لها، كما عيّن المفوض السامي شارل دباس، والمسيو «سوشيبه» مستشار فرنسا القانوني بلبنان، لمعاونة هذه اللجنة. (رباط ،ادمون، ملحق النهار السنوي عن: الدستور، الميثاق، المشاركة، الصادر بمناسبة ميلاد ١٩٧٤ - رأس السنة ١٩٧٥).

(٦٠) ضاهر، مسعود، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٦١) أنظر ملحق النهار السنوي عن «الدستور، الميثاق، المشاركة، ميلاد ١٩٧٤ - رأس السنة ١٩٧٥».

(٦٢) Longrigg, Op, Cit, P. 219، ويذكر «لونغريغ» أن هذا المؤتمر عقد في ١٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٦، إلا أن «حلاق» يؤكد (ونحن نوافقه) أن المؤتمر عقد في ١٠ آذار/ مارس، من العام المذكور، في منزل علي سلام ببيروت (حلاق، حسان، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، ص ٤٣، و٧٦).

(٦٣) جاء في أحد البروتوكولات الملحقة بالمعاهدة أن على لبنان أن ينضم إلى عصبة الأمم في فترة لا تتعدى الثلاث سنوات من تاريخ توقيع المعاهدة.

(٦٤) Longrigg, Op. Cit, PP. 279 - 280.

(٦٥) رباط، المصدر السابق، ص ٤٠٧، ويذكر الدكتور رباط أنه، في التاريخ نفسه، عمد المفوض السامي كذلك إلى تعليق الدستور وحل المجلس النيابي السوري وإقالة الحكومة السورية وتعيين حكومة بديلة لها (م. ن. ص ٥٠).

(٦٦) بشارة الخوري، «حقائق لبنانية» ج ٢: ١٩ - ٢٠.

(٦٧) زيادة، بيار، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، ص ٨٠ - ٩٨.

(٦٨) رأي للجنرال كاترو، ذكره لونغريغ Longrigg, Op, Cit, P 332.

دولة لبنان الكبير
(١٩٢٠ - ١٩٢٦)

الفصل الأول : ولادة لبنان الكبير.

الفصل الثاني : مسألة الحدود.

الفصل الثالث : نظام الحكم.

الفصل الرابع : التنظيمات العسكرية.

الفصل الخامس : التنظيمات الأمنية.

الفصل السادس : العمليات العسكرية.

الفصل السابع : التطو الجغراسياسي لنظرية الكيان اللبناني.

الفصل الأول

ولادة لبنان الكبير

إعلان دولة «لبنان الكبير»:

في الأول من أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ وقف الجنرال غورو على شرفة «قصر الصنوبر» قرب حرس الصنوبر، في ضاحية بيروت الشرقية، وعلى يمينه البطريرك الياس الحويك، بطريرك الموارنة، وعلى يساره المفتي الشيخ مصطفى نجا، مفتي بيروت للطائفة السنيّة[١] ليعلن ولادة لبنان الكبير. وقد ازدانت بيروت «بالأعلام الوطنية اللبنانية، وبالأعلام الفرنسية المثلثة الألوان»، (وكان العلم اللبناني قد صمم في شكل العلم الفرنسي مع أرزة في الشطر الابيض منه) كما «برزت البوارج الحربية (الفرنسية) الراسية في مياهنا (بيروت)، مع المراكب التجارية أيضاً، بحلّة جميلة، وزينت نفسها بالأعلام». فكانت بيروت «في النهار، ضمة من الزهر، بأعلامها وزيناتها» وكانت «في الليل، شعلة من النور، لما توهج فيها من مصابيح»، كما كانت البوارج الحربية «بأنوارها الكهربائية، فتنة للناظرين». ولم تغب «السهام النارية» عن سماء بيروت حيث كانت تنطلق عالياً «في كبد الفضاء» ثم «تتلوى، كأفاع من قبس، ثم تنفجر وتسيل منها الدموع، ولكنها دموع من نور». ولم تتوان البوارج الحربية، كذلك، عن ان تطلق مدافعها «لتحيي اللبنانيين بعيدهم الكبير» وتلتها «أصوات المسدسات» التي «لم تكن تستحب... إلا في مثل هذا العيد»[٢].

بهذا الوصف الجميل، تحدثت جريدة «لسان الحال» البيروتية عن الاحتفالات التي أقيمت ببيروت في هذه المناسبة، واستطردت تلك الصحيفة في وصفها لوقائع الاحتفال، بدار البلدية أوّلاً، حيث انتقل موكب الجنرال غورو من مقرّه في «السراي القديمة» إلى «دار البلدية»، وكان رئيس البلدية «عمر افندي بيهم» وأعضاؤها في استقباله، كما كان في استقباله، لفيف من المدعوين من «رؤساء الأديان ووجوه البلدة والصحفيين». وقد القى رئيس البلدية أمام الجنرال خطاباً ترحيبياً (تلاه بالعربية) جاء فيه:

«يا صاحب الدولة. باسم هيئتنا البلدية، أرفع إلى سامي مقامك مراسم الشكر الجزيل على ما أبديت لها من العطف الجميل بتشريفك إياها بهذه الزيارة الميمونة، في هذا اليوم السعيد بطالعه، إن شاء اللّه. زيارة تغني، ولا ريب، عن كلّ إسهاب في ترجمة نياتك الصالحة نحو مدينة بيروت التي خصصتها، من جميل عنايتك، بما رفعها إلى ما يؤهلها له موضعها الجغرافي ومكانتها الاقتصادية وقابليتها العمرانية، من المقام الرسمي، فجعلتها عاصمة لبنان الكبير الذي ستعلنه، اليوم، بجميع حدوده، طبق الرغائب والآمال، ونشكرك عليه من أعماق الفؤاد».

«يا صاحب الدولة. أنت، بما توفر لديك من أسباب الاطلاع على حقيقة أحوالنا الاقتصادية والعمرانية، أغنى من ان أزيد إلى عملك شيئاً في بيان ما تحتاج إليه البلد، بل البلاد، وبين يديك، وعن يمينك ويسارك، من البليغين، وأهل الاخصاء (الإختصاص)، في كلّ فن من علوم الحياة المدنية، من هم، بعلومهم وفنونهم، أجدر من عرفوا مواطن الحاجة والسبيل إلى قضائها».

«فاللّه نسأل ان يبارك لنا في خطتنا الجديدة، ويمنحنا السعادة والرفاه في ظل حكومة وطنية عادلة، تعضدها دولة الحرية والاخاء والمساواة، دولة فرنسا العظمى»[٣].

وتحدث، بعده، عضو المجلس البلدي لبيروت «انطوان افندي عرب» الذي ألقى خطاباً (بالفرنسية)، وردّ عليهما الجنرال بكلمة شكرٍ وثناء، ثم تحدث عن «لبنان الكبير» وعاصمته «بيروت»، مشيراً إلى انه سيكون لبيروت «نوع من الاستقلال، ببلديتها وإدارتها»، ثم هنأ الجميع «وأديرت كؤوس الشمبانيا والمرطبات وأطباق الحلوى» إحتفاءً بهذا الحدث، وعاد الجنرال، بعدها، إلى منزله[٤].

وكان موعد الاحتفال الكبير في «قصر الصنوبر» قد اقترب، عندما انتقل الجنرال «غورو» من منزله إلى «البارك» (حرش بيروت)، حيث كانت قد سبقته، إلى مكان الاحتفال، أرتال من «السيارات والعربات» تنقل المدعوين الذين بدأوا يحتلون مقاعدهم المخصصة لهم، في المنصة (وفقاً لبطاقات الدعوة) قبل ساعتين من بدئه، وقد «غصّ جناحا البناية الأماميان» أما الباحة الأمامية «فقد حفظت الاماكن فيها لعدد محدد من صفوة الاعيان وكبار رجال الدنيا والدين».

وتتابع جريدة «لسان الحال» وصف الاحتفال، في قصر الصنوبر، فتصف توافد الجماهير، إلى مكان الاحتفال، حتى غصّ المبنى بالمدعوين، وبدأت «وفود الجمعيات، براياتها وموسيقاها» تصل إلى الساحة وتأخذ مراكزها في المكان المحدد لها، كما بدأت وفود اللبنانيين «من شرق الجبل وغربه، وشماله، وجنوبه» من «زغرتا وبشري والبترون وكسروان والمتن والشوف وجزين، والمقاطعات المضمومة حديثاً» تصل إلى مكان الاحتفال. ثم أقبل «رجال الدين وأمراء البر والبحر وكبار المأمورين والسراة والأعيان»، فوصل «الأميرال الأكبر دي بون، والقيس - أميرال موراني» (مونري)، ثم «مندوب لبنان الكبير غبطة البطريرك الماروني، تحف به حاشيته، فأخذت الجنود سلامه»، ثم «فخامة



حفل إعلان «دولة لبنان الكبير» في الأول من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠. نجيب أبو صوان يلقي خطابه، ومن على يمين الجنرال غورو ويساره، كلّ من البطريرك الماروني المونسنيور حويّك، والمفتي مصطفى نجا، مفتي بيروت.

(Debbas, Fouad, Beyrouth, notre mémoire, P. 236).

الجنرال غورو يحيط به أركان حربه، فأخذت الجنود سلامه... وعند وصوله إلى رتاج البناية، حيّا علم الفرقة وصدحت الموسيقى بالمارسيليز».

وبعد ان «عانق» الجنرال البطريرك، أجلسه عن يمينه، كما أجلس المفتي نجا عن يساره، وأعلن افتتاح الحفل، فتحدث «متصرف بيروت نجيب بك أبو صوان» وبعده «الشيخ محمد افندي الجسر، فالمركيز جان فريج، فشارل افندي قرم، فداود بك عمون، فحسن بك الأحدب، وغيرهم»، وأخيراً، القى «غورو» خطاباً تاريخياً أعلن فيه ولادة «دولة لبنان الكبير» (وقد نقل الخطاب، إلى العربية، الكونت فيليب دي طرازي(٥)، (انظر نص الخطاب في الملحق رقم ١).

وكان «غورو» قد أصدر، في ٣ آب ١٩٢٠، قراراً رقمه ٢٩٩، ضمّ، بموجبه، الأقضية الأربعة (حاصبيا وراشيا، والمعلقة وبعلبك) إلى جبل لبنان، وجاء في هذا القرار ما يلي:

«إن فخامة الجنرال غورو، القوميسير العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليكيا.

بناء، على مرسوم رئيس الجمهورية في ٨ تشرين الأول سنة ١٩١٩.

وبما انه يجب تحقيق أماني الشعوب التي أعربت، بحرية، عن رغبتها في ضم أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة إلى لبنان المستقل لتنظيم شؤونها الإدارية ولوضع قانون أساسي للبنان الكبير.

وبناء على اقتراح المندوب الإداري في المنطقة الغربية.

قرّر ما يأتي:

المادة الأولى: ضم أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة إلى لبنان، فيما يتعلّق بنظامها الإداري.

«**المادة الثانية**: يتخذ حاكم لبنان جميع الوسائل اللازمة ليضم إدارياً الأقضيـة المذكورة إلى إدارة أراضيـه المركزية، ويرسل بسرعة إلى المندوب الإداري جميع الاقتراحات سواء كانت متعلقة بالتنظيم الإداري والمالي والقضائي في الأقضية المنضمة أو المناصب التي تضمن سير المصالح المحلية بشكل معجل... الخ...».

صدر في زحلة بتاريخ ٣ آب/ أغسطس ١٩٢٠

ثم أصدر، قبل إعلان الدولة، وعن بيروت، بتاريخ ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٢٠، القرار رقم ٣١٨ الذي رسم «حدود لبنان الكبير»، على الوجه التالي:

«ان فخامة الجنرال غورو القومسير العالي للجمهورية الفرنساوية في سوريا وكيليكيا وقائد جيش الشرق العام.

بناء على مرسوم رئيس الجمهورية المؤرخ في ٨ تشرين الأول ١٩١٩.

وبما ان فرنسا لم تقصد بمجيئها إلى سوريا إلاّ تمكين أهالي سوريا ولبنان من تحقيق أصدق أمانيهم من حرية واستقلال.

وبما انه يقضي لتلك الغاية ان ترد إلى لبنان حدوده الطبيعية كما عينها ممثلوه واجتمعت عليها رغائب عموم أهاليه.

وبما ان لبنان الكبير بحدوده الطبيعية يتمكن كحكومة مستقلة من السير بمساعدة فرنسا على الخطة التي رسمتها لنفسها بما يوافق مصالحه السياسية والاقتصادية.

قرّر ما يأتي:

المادة الأولى: تتألف حكومة باسم دولة لبنان الكبير تشتمل:

أولاً: على منطقة لبنان الإدارية الحالية.

ثانياً - على أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وفقاً للأوامر الصادرة في القرار عدد ٢٩٩ المؤرخ في ٣ آب ١٩٢٠.

ثالثاً - من أراضي ولاية بيروت المفصلة فيما يلي:

(أ) - سنجق صيدا خلا ما ألحق منه بفلسطين بحسب الاتفاقات الدولية.

(ب) - سنجق بيروت.

(ج) - قسم من سنجق طرابلس يشتمل على أراضي قضاء عكار الواقعة جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنية - وقسم من قضاء حصن الأكراد واقع جنوبي حدود لبنان الكبير المعينة في المادة الثانية من هذا القرار).

المادة الثانية: إن حدود دولة لبنان الكبير هي كما يأتي، بقطع النظر عن التعديلات الجزئية التي قد يقتضي وضعها للحدود فيما بعد:

شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علوّ جسر القمر.

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورونت) ماراً بقرى مصرعة - مربعانة - حيط - أبيح - فيصان، على علو قريتي بريفا ومتربة. وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود فلسطين كما هي معينة في الاتفاقات الدولية.

وغرباً: البحر المتوسط...»[٦].

المادة الثالثة: تكتسب أحكام هذا القرار قوة الاجراء اعتباراً من اليوم الأول من أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠.

المادة الرابعة: السكرتير العام ورئيس التفتيش الإداري مكلفان، كلّ عما يخصه، تنفيذ هذا القرار.

الامضاء: غورو»

صدر في ٣١ آب/ أغسطس

عام ١٩٢٠[٧].

وقد أرسلت، بالتاريخ نفسه (٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠) إلى الحكومة الفرنسية بباريس، البرقية التالية:

«**تركيا الآسيوية**

«**سوريا**

«إعلان دولة لبنان الكبير»

«أعلنت دولة لبنان الكبير، أمس في ١ (أيلول/سبتمبر) ببيروت، وقد أعلنها الجنرال غورو وسط حماسة كبيرة. وحضر حفل الإعلان كلّ من الأميرال دي بون (De Bon) والأميرال مونري (Monret). وقد اشتركت البوارج «لابروفانس» La province» و«واليك روسو» Walieck Rousseau و«جيريان دي لاغرافيير» Jurien de la Gravière في هذه الأعياد بأن زينت بالأعلام، وتلألأت بالأنوار، وأرسلت سرايا للإبرار. وقد أجل سفر البارجة «دي بيان هوس Du Bien Hos» إلى ما بعد الاحتفال، لكي يسمع الأعضاء الثمانية القدامى لمجلس إدارة لبنان، والمحكومون بتهمة الخيانة، طلقات المدفعية التي تحيي إعلان

الدولة الجديدة. وهؤلاء، بالإضافة إلى الحكم عليهم، ارتكبوا أخطاء في سياستهم» (عن البروفانس- بيروت، في ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠)[٨] (الملحق رقم ٢: صورة عن البرقية).

ولم يلبث ان أصدر الجنرال غورو قراراً بتعيين الرائد (ترابو Trabeau) حاكما للبنان الكبير «ريثما يتم سن القانون الأساسي وتنظيم الأحكام»[٩]، على ان يتسلم مهماته في أوّل تشرين الأوّل/اكتوبر من العام نفسه[١٠].

وفي منتصف الشهر الأول من عمر الدولة الوليدة (١٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠) أصدر غورو قراراً «بالتنظيمات الجديدة الموقتة» للبنان الكبير، على الشكل التالي:

«**المادة الأولى**: إن التنظيم الإداري الموقت لدولة لبنان الكبير الذي أعلن وتقررت حدوده في القرار رقم ٣١٨ الصادر في ٣١ آب/أغسطس سنة ١٩٢٠، يجري حسب التدابير التالية:

«**الفصل (القسم) الأول: التقسيمات الإدراية.**

«**المادة الثانية**: تقسم دولة لبنان الكبير إلى اربع متصرفيات وبلديتين مستقلتين. وهذه المتصرفيات تتألف من ١٢ قضاء، والأقضية تتألف من مديريات.

«**المادة الثالثة**: أما التقسيمات الإدراية فهي:

١ - متصرفية لبنان الشمالي، ومركز حكومتها زغرتا، وهي تتألف من:

- قضاء عكار، المشتمل على قضاء عكار الحالي، ما خلا القسم الواقع شمال نهر الكبير والمحدود، شرقاً، بالخط الممتد على مرتفعات وادي الحديد.

- قضاء زغرتا، المؤلف من مديريات الزاوية والضنية وبشري.

- قضاء البترون، المؤلف من مديرية الكورة ومديرية البترون نفسها.

٢ - متصرفية جبل لبنان، ومركز حكومتها بعبدا، وهي تتألف من: قضاء كسروان، وقضاء المتن، وقضاء الشوف، ومديرية دير القمر الحالية.

٣ - متصرفية لبنان الجنوبي، ومركز حكومتها صيدا، وهي تتألف من:

- قضاء صيدا، المؤلف من مديريات التفاح وجزين والشقيف والقسم الشمالي من الشمّر.

- قضاء صور، المؤلف من القسم الجنوبي من الشمّر، ومن القسم الواقع شمال الحدود الفلسطينية من بلاد بشارة.

- قضاء حاصبيا، المؤلف من قضاء حاصبيا الحالي، ومن مرجعيون، حتى الحدود الفلسطينية.

٤ - متصرفية البقاع، ومركز حكومتها زحلة، وهي تتألف من:

- قضاء راشيا وقضاء البقاع وقضاء بعلبك ومدينة الهرمل.

٥ - مدينة بيروت وضواحيها، التي يتألف منها منطقة قائمة بذاتها، سيعين نظامها فيما بعد.

٦ - مدينة طرابلس وضواحيها، التي يتألف منها منطقة قائمة بذاتها، سيعين نظامها فيما بعد.

«**المادة الرابعة**: إن عاصمة لبنان الكبير هي بيروت.

«**المادة الخامسة**: ستعين فيما بعد، بعناية السلطة الادارية، أقسام كلّ متصرفية، بصورة مدققة.

«**القسم الثاني: الهيئة التنفيذية الموقتة لدولة لبنان الكبير.**

«**السلطة المركزية والدوائر العامة**»:

«**المادة السادسة**: ان السلطة التنفيذية يقوم بها موظف عال فرنسي ينتدبه القوميسير العالي (المندوب السامي) للجمهورية الفرنسية ويسمى «حاكم لبنان الكبير».

«**المادة السابعة**: الحاكم مسؤول تجاه القوميسير العالي عن النظام والأمن العام والادارة العامة في أراضي الدولة اللبنانية.

«**المادة الثامنة**: يقدر الحاكم ان يستخدم القوة المسلحة لصيانة الأمن، ولا يجوز ذلك إلاّ بمصادقة القوميسير العالي، فيما خلا بعض ظروف استثنائية توجب اتخاذ التدابير المعجلة. وفي هذه الظروف، يجب، دون تأجيل، إطلاع السلطة على هذه الظروف، وعلى الوسائل المتخذة.

«**المادة التاسعة**: ينظم الحاكم ميزانية الدولة ويعرضها لتصديق القوميسير العالي، ويقرر الميزانيات المحلية، ويعرض على القوميسير العالي كلّ المشاريع المتعلقة بالضرائب والمكوس والرسوم التي تتقاضاها الدولة والمتصرفيات والبلديات. وهو يعين الموظف من كلّ الطبقات والدرجات، ما عدا الذين يناط اختيارهم بالقوميسير العالي، والذين سيأتي ذكرهم في المواد التالية.

«**المادة العاشرة**: يكون إلى جانب الحاكم، دوائر الدولة العمومية، وتتعلق هذه الدوائر به رأساً، ويكون على رأس كلّ منها موظف سام يعين بعد مصادقة القوميسير العالي، ويكون الحاكم مرجعهم رأساً.

«يعزل هؤلاء الموظفون إذا ارتكبوا ذنباً كبيراً أثناء قيامهم بوظائفهم .

«**المادة الحادية عشرة**: يساعد رؤساء هذه الدوائر مستشارون فرنسيون فنيون يعينهم القوميسير العالي بناء على اقتراح الحاكم.

«**المادة الثانية عشرة**: مهمّة هؤلاء المستشارين هي مساعدة رؤساء الدوائر بأرائهم واختباراتهم الادارية، ويمكنهم تفتيش الدوائر على اختلاف درجاتها، بأمر الحاكم.

«**المادة الثالثة عشرة**: كلّ القرارات الادارية التي يضعها رؤساء الدوائر تعرض على المستشارين الفنيين الفرنسيين الذن يصدقون عليها بامضائهم ويرفقونها، عند الحاجة، بملاحظاتهم، ولا تصبح هذه القرارات نافذة إلاّ بعد تصديق الحاكم عليها .

«وسيوضع، فيما بعد، نظام إداري تحدد فيه انواع المقررات التي يحق لكلّ رئيس دائرة، ان يتخذها رأساً.

«**المادة الرابعة عشرة**: ان الدوائر العامة في الدولة هي الآتية، بقطع النظر عن التعديلات الجزئية التي يمكن إدخالها في المستقبل، إذا دعت إلى ذلك مصلحة الدولة».

ويعدد القرار تلك الدوائر كما يلي:

١ - دائرة الداخلية والجندرمة والبوليس.

٢ - دائرة المالية.

٣ - دائرة العدلية والأملاك والأوقاف.

٤ - دائرة النافعة والبرق والبريد.

٥ - دائرة المعارف والفنون الجميلة.

٦ - الدائرة الاقتصادية: الزراعة والتجارة والصناعة.

٧ - الدائرة الصحية والإسعاف الطبي.

«**المادة الخامسة عشرة**: يرجع رؤساء هذه الدوائر إلى الحاكم رأساً ويعرضون عليه تقاريرهم ومشاريعهم وآراءهم.

«**اللجنة الادارية**:

«**المادة السادسة عشرة**: يكون إلى جانب أعضاء السلطة التنفيذية مجلس مؤلف من ١٥ عضواً ويسمى «اللجنة الادارية للبنان الكبير». أما صلاحية هذه اللجنة فهي ذات صلاحية مجلس الادارة القديم حسبما جاء في النظام الاساسي، ويكون لها رأي استشاري، ويجب ان تدعى لاعطاء رأيها في المسائل المتعلقة بالأمور التشريعية وبالنظامات وبوضع ميزانية الدولة وتقرير الضرائب الجديدة والمكوس والامتيازات.

«**المادة السابعة عشرة**: يمكن لرؤساء الدوائر ان يفاوضوا اللجنة إذا وافق الحاكم على ذلك.

«**المادة الثامنة عشرة**: لا يمكن للجنة الادارية ان تتذاكر رسميا إذا لم يكن عشرة من اعضائها على الاقل حاضرين وإذا تساوت الاصوات فالجانب الذي يكون فيه صوت نائب الرئيس يرجح.

«**المادة التاسعة عشرة**: إذا اختلفت الحكومة واللجنة الادارية ولم يتوصلا إلى الاتفاق فالقوميسير العالي يعطي الرأي الفاصل.

«**المادة العشرون**: سيوضع نظام خاص فيما بعد يعين جلسات واشغال اللجنة وماهية الاعمال التي تعرض عليها.

«**المادة الواحدة والعشرون**: تؤلف اللجنة الادارية من ١٥ عضواً كما يلي:

المدينة والمتصرفية	عدد الأعضاء
مدينة بيروت	١ ماروني أو ممثل الاقليات المسيحية ١ ارثوذكس ١ سني
مدينة طرابلس	١ سني
متصرفية لبنان الشمالي	٢ أرثوذكس ١ ماروني
متصرفية لبنان الجنوبي	١ شيعي ١ ماروني
متصرفية جبل لبنان	١ درزي ٣ موارنة
متصرفية البقاع	١ شيعي ١ كاثوليكي

«**المادة الثانية والعشرون**: يعين القوميسير العالي أعضاء هذه اللجنة بناء على طلب الحاكم إلى ان ينتهي احصاء النفوس وتجري الانتخابات.

«**المادة الثالثة والعشرون**: العضو الذي يخطئ خطأ كبيراً يعزل من هيئة اللجنة.

«**المادة الرابعة والعشرون**: ينتخب نائب رئيس اللجنة من قبل الاعضاء بالاقتراع السري وبالأكثرية المطلقة وموافقة القوميسير العالي على تعيينه بقرار خاص. وعندما يحضر الحاكم جلسات اللجنة يرأسها، ولكن لا يكون له صوت.

«**الإدارة المحلية**:

«**المادة الخامسة والعشرون**: يعين متصرف لكلّ متصرفية، ويدير هذا المتصرف ادارته بالنيابة عن حاكم لبنان الكبير.

«**المادة السادسة والعشرون**: يعين القوميسير العالي المتصرف بناء على طلب حاكم لبنان الكبير، والمتصرف مسؤول تجاه الحاكم عن النظام والأمن العام في كلّ منطقة متصرفيته، وهو يسهر على تنفيذ القوانين والنظامات بدقة وعلى تحصيل الضرائب وعلى إدارة أعمال الحكومة، ويعرض على الحاكم المسائل التي لها تعلق بمصلحة الدولة العمومية كالمصادقة على الميزانيات المحلية مثلاً، والاضافات والمكوس فوق العادة وتحديد تخوم المناطق.

المادة السابعة والعشرون: يكون إلى جانب المتصرفية مستشار فرنساوي، ويعرض المتصرف على المستشار المذكور كلّ المقررات، وهذا يصدق عليها، ويعلق عند اللزوم ملاحظاته، ويعرضها على الحاكم العام إذا حدث اختلاف في الرأي بينه وبين المتصرف.

«**المادة الثامنة والعشرون**: وتكون بقرب المتصرف دوائر المتصرفية: المالية، والنافعة، والصحية والاسعاف الطبي الخ. وترتبط هذه الدوائر بالمتصرف رأساً، وهي تتلقى التعليمات عن تسيير اعمالها من السلطة المركزية، ولكنها مسؤولة أمام المتصرف عن تنفيذ الاوامر التي تتلقاها.

«**المادة التاسعة والعشرون**: سيعين، في نظام خاص فيما بعد، تفاصيل اختصاص هذه الدوائر وكيفية عملها، وصلاحية الموظفين الذين يرأسونها، وعلاقتهم مع السلطة المركزية والادارة المحلية، مع تعيين النظام المختص بهم.

«**المادة الثلاثون**: يكون، في كلّ متصرفية، لجنة إدارية، إلى جانب المتصرف، لها رأي استشاري في كلّ ما يتعلق بأعمال اللواء الادارية والمالية. وهذه اللجنة تعطي رأيها في الاشغال العمومية النافعة، وفي فتح وتخطيط طرقات المتصرفية، وفي استملاك ما يلزم المنفعة العامة، وفي مسائل وضع الضرائب والمكوس التي فوق العادة، وفي تنظيم ميزانية اللواء، وفي طلب المساعدات المالية. وهذه اللجنة تعين طرق المناقصات على الالتزامات ومدة هذه المناقصات، ولها ان تعين واحداً أو اكثر من أعضائها ليكونوا من اعضاء لجان المناقصة.

«**المادة الواحدة والثلاثون**: تتألف اللجنة الادارية في المتصرفية من ١٠ أعضاء يعينهم حاكم لبنان الكبير بناء على اقتراح المتصرف. ويعين هؤلاء الاعضاء لسنة، ويمكن عزلهم إذا أخطأوا خطأ كبيراً أو اظهروا عدم الكفاءة في وظيفتهم. ومن حق المتصرف ان يكون رئيساً لهذه اللجنة، وإذا تساوت الاصوات في التصويت فالارجحية حيث الرئيس.

«**المادة الثانية والثلاثون**: يعين، على كلّ قضاء، قائمقام مسؤول أمام المتصرف عن النظام والأمن العام في قضائه، وعن تنفيذ القوانين والنظامات بدقة، وعن تسيير أعمال الحكومة بنظام.

«أما القرارات الادارية التي يقررها القائمقام فلا تصبح قابلة للتنفيذ إلاّ بعد مصادقة المتصرف. وستحدد، في نظام خاص فيما بعد، القرارات التي من صلاحية القائمقام ان يضعها رأساً.

«**المادة الثالثة والثلاثون**: يعين حاكم لبنان الكبير القائمقام بناء على اقتراح المتصرف الذي ترجع إليه القائمقامية المطلوب لها هذا الموظف. ويعزل القائمقام لخطأ كبير ولعدم كفاءة لهذه الوظيفة.

«**المادة الرابعة والثلاثون**: يعين على رأس كلّ مديرية، مدير مرجعه القائمقام، وهو مسؤول، أمام القائمقام، عن النظام والأمن العام، وعن تنفيذ القوانين بدقة وتسيير اشغال الحكومة بنظام.

«**المادة الخامسة والثلاثون**: المدير يعينه المتصرف بناء على اقتراح القائمقام الذي ترجع إليه المديرية، ويجب ان يصادق على هذا التعيين مستشار المتصرف الفرنساوي. ويعزل المدير لخطأ كبير أو لعدم كفاءة في الوظيفة.

«**المادة السادسة والثلاثون**: سيوضع نظام خاص لتحديد وظائف ومهمات وصلاحيات جميع هؤلاء الموظفين الاداريين، ويبين علائقهم مع السلطة المركزية ومع بقية دوائر الحكومة المحلية على اختلافها، وتذكر فيه طرق تعيينهم وقانونهم الخصوصي.

«**البلديات**:

«**المادة السابعة والثلاثون**: البلديات الحالية الموجودة تبقى على حالها.

«**المادة الثامنة والثلاثون**: يهتم حاكم لبنان الكبير ودوائره بوضع انظمة بلدية في لبنان، ثم تعرض هذه التنظيمات على القوميسير العالي ليصدق عليها.

«**المادة التاسعة والثلاثون**: يدخل هذا القرار في حيز التنفيذ ابتداء من أوّل أيلول/سبتمبر سنة ١٩٢٠.

«**المادة الاربعون**: السكرتير العام ورئيس التفتيش الاداري وحاكم لبنان الكبير مكلفون - كلّ حسب صلاحيته- بتنفيذ هذا القرار».

عاليه - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠

غورو[١١]

رفض لبنان الكبير:

ولكن ، هل ان ما روته جريدتا «البشير» و «لسان الحال» البيروتيتان، عن استقبال «اللبنانيين» للجنرال غورو، وعن احتفال «اللبنانيين» وفرحتهم بإعلان «دولة لبنان الكبير» هو «كلّ الحقيقة»؟

لا شك في ان ما روته الصحيفتان لم تكن الحقيقة كلّها، وإنما بعضها، ذلك ان «فئة» من اللبنانيين استقبلت الجنرال الفرنسي بحرارة كما استقبلت ولادة «لبنان الكبير» بحرارة أشد، بينما كانت فئة أخرى لا تزال متمسكة بطموحاتها الاساسية وهي قيام «الدولة السورية الواحدة».

بينما كان البطريرك حويك، بطريرك الموارنة وراعي مشروع «لبنان الكبير»، يستعد للاحتفال مع غورو وأركانه، ولفيف من رجالات لبنان المؤيدين لقيام كيان لبناني منفصل ومستقل عن سوريا، كان لفيف آخر من رجالات لبنان (جبل لبنان والمناطق التي سلخت عن سوريا وضمت إليه) يحاكمون (غيابياً) أمام المحاكم الفرنسية في دمشق. وقد حكمت هذه المحاكم، في منتصف شهر آب/أغسطس عام ١٩٢٠ على ٣٧ رجلاً من رجالات جبل عامل وزعمائه، بالاعدام، أو بالنفي، مع مصادرة أملاكهم، كما كانت قد حكمت، في ٩ منه، على ٣٧ آخرين من رجالات سوريا ولبنان بالاعدام، ومصادرة أملاكهم، (ومنهم، من لبنان: سعيد حيدر، والأمير عادل أرسلان، ورياض الصلح، وسيد حيدر، وخالد الحكيم، ورشيد طليع، وغيرهم)، وحكمت كذلك، في الوقت نفسه، على ٨٠ آخرين من الدنادشة والعكاريين بالاعدام أو النفي مع مصادرة املاكهم. وقد كتب الشيخ أحمد رضا، في «مذكرات للتاريخ» بمجلة العرفان، يقول:

«يوم الاربعاء ١٠ ذي الحجة ٢٥ آب/اغسطس عام ١٩٢٠.

«قرأت في الجرائد نص القرار العسكري بتجريم المشتركين في الحوادث الأخيرة في سوريا وجبل عامل.

«تقول جريدة لسان الحال في عددها الصادر في ١٧ آب/اغسطس عام ١٩٢٠ لمراسلها الدمشقي بتاريخ ١٣ آب/اغسطس ما نصه:

«أرسل اليكم القائمة الثانية المحتوية على أسماء المحكومين بالإعدام والنفي من المتاولة والمحكوم عليهم بالنفي ومصادرة املاكهم:

«كامل بك الأسعد، عبد اللطيف بك الأسعد، مراد غلميه، حسن يوسف، نصر اللّه الصعبي، الحاج محمد سعيد بزي، السيد عبد الحسين شرف الدين، السيد عبد الحسين نورالدين، صادق الحمزة، محمود أحمد بزي، رياض محمد حسن فرحات، عبدالمجيد محمد بزي، محمد فرج سليمان، موسى بوزقلي، الشيخ عبداللّه عز الدين، محمود فرج(❖)، سليمان طرفه، الحاج فياض شراره، الحاج محمد سويدان، ادهم خنجر بك، علي حرب، محمود أحمد قاسم، عبد الحسين سرور، نمر بلوز، محمد بك التامر، سعيد يوسف تامر(❖❖) (المراد به السيد يوسف طاهر) يعقوب فرعوني، حسن علي، محمود محمد قاسم، طعان السيد خليل، رشيد السيد خليل، حسن سلمان طباجه، شبيب عبداللّه، لطفي عبداللّه، نجيب عبداللّه، محمد عرب، كامل يوسف، شحرور.

«وقرأت في المقطم الصادر في ١٦ آب/أغسطس عام ١٩٢٠ ما نصه: تلقى أحد فضلاء القاهرة كتاباً من صديق له في دمشق ضمنه صورة القرار الذي أصدره المجلس العسكري الفرنسي، كتب في أعلاه - وزارة العدلية -

(❖) ورد في لسان الحال (محمود فرج سليمان)، ثم طرفة.

(❖❖) إلى هنا تنتهي الأسماء الواردة في لسان الحال (المؤلّف).

حكومة الجمهورية الفرنسية - المجلس العسكري التابع للفرقة الثالثة من الجيش الافرنسي في الشرق المنعقد حالياً في دمشق.

«إنعقد اليوم ٩ آب/أغسطس عام ١٩٢٠ المجلس العسكري الافرنسي المشار إليه، وبعد طلبات ومقررات المفوض العسكري قرّر بأن المدعوين: كامل القصاب، علي خلقي، أحمد مريود، الأمير محمود الفاعور، فؤاد سليم، صبحي الخضرا، صبحي بركات، منح هارون، عوني القضماني، شكري الطباع، محمد شاكر، سليم عبد الرحمن، عمر بلهوان، عثمان قاسم، سعيد حيدر، عبد القادر سكر، خليل بكير، حسن رمضان، عادل أرسلان، محمد اسماعيل، رشيد طليع، عوني عبد الهادي، احسان الجابري، أحمد قدري (الدكتور)، رفيق التميمي، توفيق اليازجي، رياض الصلح، توفيق مفرج، خير الدين الزركلي، محمد علي التميمي، بهجة الشهابي، نبيه العظمة، شكري القوتلي، عيد الحلبي، ياسين ذياب، سيد حيدر، خالد الحكيم، الجميع مجرمون بالاتفاق والتحريض لكونهم عملوا دسائس وتفاهم مع اعداء الحكومة الفرنسية لتسهيل مقاصدهم وأعمالهم، فقرر المجلس العسكري المذكور إدانتهم والحكم عليهم جميعاً بعقوبة الإعدام وبمصادرة جميع املاكهم. وبمقتضى وطبقاً للمادة ٢٠ من قانون الجزاء العسكري وقانون ١٩ أيار/مايو عام ١٩٠٨، ونظراً للمادة ١٣٩ من قانون العقوبات العسكري والمادة ٩ من قانون ٢٤ يوليو عام ١٨٦٧، قرّر المجلس العكسري المشار إليه (الحكم) على المذكورين بإدائهم لمصاريف المحاكمة على ان تستوفى من إدارة أموالهم وتدفع رأساً إلى الخزينة الافرنسية.

«يعتبر هذا الحكم متحتم الانفاذ من يوم ٩ آب.

«يقول كاتب الكتاب: هذه صورة القرار أخذتها بالحرف الواحد ولم تعط للجرائد حتى الآن (انتهى).

«ومن الدنادشة والعكاريين المحكومين:

مصطفى آغا العبدالله (قاتل الملازم بوسكيه)، أسعد (بك) فياض، خالد (آغا) الرستم، عبدالله الكنج، أحمد (آغا) الكنج، حسن الإبراهيم، أسعد الإبراهيم، ذباح (آغا) الأحمد، أسعد المحمد وولده فياض، حسن العلي وابنه سامي، الحاج محمد العلي وابنه جاسم، محمد الجاسم وأخوه عبد الرحمن، ذياب آغا، محمد المحمود، عماد الدين وأخوه محمد إبراهيم، إبراهيم عرنوس، حسن العلي، محمد عبدالله العلي وإخوانه عبود وإبراهيم وزكي، خالد الحسين، قاسم ومصطفى إبنا محمد آغا العلي، محمد الكنج وابنه خالد، أسعد بك المحمد، شاكر الكنج، عمر الإبراهيم وإبناه إبراهيم ومصطفى، عبد اللطيف الرستم، أحمد الجزار، خالد إبراهيم، أسعد إبراهيم الأسعد، حسين الحامد، بدر الحامد، مصطفى الحامد، جاسم درويش وتوفيق الرستم، محمد الكنج الحسن، محمود الكنج الحسن، محمود الدرويش وإخوانه الثلاثة، خالد الدرويش وأخوه عارف الناصيف، محمد عثمان الناصيف، سليم الكنج، عز الدين الأحمد، عبد الرزاق الأحمد، محمد الجزار أخو أحمد الخالد، عمر الإبراهيم الحامد، محمد خالد الرستم، إبراهيم الرستم، عبد الرحمن أخو محمد الكنج الحسن، راغب مصطفى الدرويش، عبد الهادي ابن محمد فارس الدرويش، مصطفى المحمد بن سليم الكنج، أسعد ومحمد إبنا حسن الإبراهيم، خالد وسعيد إبنا عبدالله الكنج، حسن مصطفى الأحمد، إبراهيم عبدالله الكنج العبدالله وأخوه محمد وإبناه مجيد وعيد، علي محمد الرجيب، خالد الأجانه، عبد الفاتح علي العبود، مهزه آغا الرستم»[١٢].

وفي الوقت نفسه، كان ثمانية من أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان ينفذون أحكاماً، بالإبعاد مع التجريد من الحقوق المدنية، بسبب محاولتهم الاتصال

بالملك فيصل في دمشق بهدف التنسيق مع الحكومة السورية، وقد اتهمهم الفرنسيون، لأجل ذلك، بالخيانة العظمى[١٣].

ويذكر المؤرخ البيروتي «محمد جميل بيهم» بعضاً من مظاهر رفض فئات من «اللبنانيين» للكيان الجديد فيقول : «أعلن في ١١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ استقلال لبنان الكبير، وذلك بإلحاق بعض المناطق السورية إليه، على ان تكون مدينة بيروت عاصمة له، دون ان يحسب أي حساب للمعارضين الذين كانوا يشكلون كثرة عددية في الكيان الجديد. وقد عبَّر هؤلاء المعارضون، وقتئذ، عن احتجاجهم الشديد على تجزئة سوريا، وعلى الانتداب نفسه، بطرق مختلفة: فبعضهم لجأ إلى الثورة المسلحة، وبعضهم أقام الدنيا وأقعدها بالمظاهرات والاجتماعات، ولكن الجنرال غورو وخلفاءه المفوضين السامين على سوريا ولبنان لم يحفلوا بكلّ ما واجههم من اعتراض، بل أمعنوا في مقاومة الثائرين والاقتصاص منهم، ووضعوا احتجاجات الآخرين في سلات المهملات»[١٤]، كما يذكر، في مكان آخر، أنه، في شهر آب/أغسطس عام ١٩١٩، وما أن كثرت الأخبار عن نشاط البطريرك الماروني مع مؤتمر السلم لفصل لبنان عن سوريا، اجتمع المؤتمر السوري وقرّر «تأليف لجنة من اعضاء المجلس للاحتجاج على القائلين بفصل لبنان عن سوريا، وبتوكيل البطريرك الماروني عن اللبنانيين. وقد تألفت اللجنة من....: الأمير امين أرسلان، محمد جميل بك بيهم، مظهر بك أرسلان، سعيد بك طليع، رشيد بك جنبلاط، إبراهيم بك هنانو، توفيق افندي مفرج، الشيخ عبد القادر الخطيب. وقد قامت هذه اللجنة بإرسال الاحتجاجات المتوالية، على هذا التقسيم، إلى المراجع العليا»، مؤكداً ان اللبنانيين «انشطروا إلى شطرين» أمام مسألة الوحدة والانفصال: فئة تطالب بالوحدة مع سوريا، وأخرى تطالب بالانفصال عنها[١٥].

ومن بين الصحف المعارضة للانفصال عن سوريا، صحيفة «البلاغ» البيروتية، لصاحبها: محمد الباقر. ففي بحث مطوّل كتبته هذه الصحيفة على مدى عددين من أعدادها (الثلاثاء في ٣ والاربعاء في ٤ حزيران/يونيو عام ١٩١٩)، وتحت عنوان «هل انفصل لبنان عن سوريا في يوم من الايام؟»، تحدثت عن الحوار الدائر في البلاد «حول لبنان وسوريا، وهل من المصلحة المهمة انضمامهما انضماماً تاماً أو فصلهما فصلاً إدارياً؟» حيث تصل إلى استنتاج مفاده ان «المفكر المنصف يعلم، تمام العلم، أن أنصار الانفصال مخطئون في اجتهادهم، لأن فصل لبنانهم عن سوريا ليس فيه السعادة التي يتخيلونها، فضلاً عن ان هذا الفصل ضار بالطرفين على السواء». وتستطرد الصحيفة مؤكدة استنتاجها هذا: «لو اردنا ان ندقق في الحجج التي يسردها أنصار الانفصال لرأيناها مغلوطة من أساسها» إذ إن «كلّ ما عند هؤلاء الانصار، من الادلة والبراهين على وجوب فصل لبنان عن سوريا، هو ان التاريخ يشهد بأن لبنان كان مستقلاً تمام الاستقلال، في إدارته، ومنفصلاً، كلّ الانفصال، عن سوريا».

وتبدأ الصحيفة بسرد الأحداث التاريخية التي مرت على لبنان، منذ قديم الزمان، بدءاً «بالآراميين والكنعانيين والفينيقيين والمصريين والحثيين والاشوريين والبابليين والفرس واليونان والايطوريين وغيرهم»، وصولاً إلى «الرومانيين والخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين والفاطميين والايوبيين والمماليك وغيرهم» حتى «الدولة العثمانية» حيث اشتهر «المعنيون» و «الشهابيون». وتناقش الصحيفة «الإدعاء» أو «الزعم» بأن لبنان «كان مستقلاً على عهد الأمراء المعنيين، مع أننا، لو أمعنا النظر قليلاً، لرأينا أن المعنيين، أنفسهم، كانوا من القبائل التي أتت إلى لبنان فاتحة مستعمرة»، وان هؤلاء

أنفسهم «كانوا تابعين، في أعمالهم، للسلطان المستولي على سوريا، وكانوا يتسلمون إقطاعاتهم بموجب منشور سلطاني، ويسوسون البلاد باسم الدولة، ويجبون المال الأميري من الأهلين، ويجمعون الرجال لإغاثة الملوك في حروبهم» وان «الأمراء الشهابيين، الذين حكموا لبنان مرات طويلة أيضاً، ليسوا من صميم لبنان، بل ليسوا من صميم سوريا كلّها، وإنّما هم من قبائل الحجاز»[١٦].

وفي مقالة أخرى نشرتها الصحيفة نفسها، بتاريخ ٥ حزيران/يونيو عام ١٩١٩، تحت عنوان «الوحدة السورية» جاء فيها: «كنا نظن ان طلاب التجزئة، أو دعاة لبنان الكبير، ادركوا، أو كادوا يدركون، ان انفصال هذا الجزء عن الوحدة السورية، موت ابدي له، قد لا تعقبه حياة، ولكن البعض منهم لا يزال يطير في جو الخيال، ويتوهم تأسيس مملكة لبنانية مستقلة استقلالاً تاماً في السياسة والادارة. على ان الذي نظنه (هو) ان دعاة الانفصال سيشعرون قريباً، بخطئهم في اجتهادهم، كما شعر القائمون بمناصرة الوحدة السورية بأن انفصال لبنان الصغير، بل الكبير، عن هذه الوحدة، يؤدي إلى تزعزع كيان البلاد جميعاً، وتزلزل أركانها، وهناك الشقاء الاقتصادي والفناء القومي». وتستطرد الصحيفة في المقال نفسه: «إن ضرر الانفصال يصيب كلا المنفصلين جميعاً، لا واحداً دون الآخر، وكيف لا يصيبهم جميعاً، وهم أبناء بلاد واحدة، ومقاطعة واحدة، وشعب واحد، ووطن واحد، وقوم واحد، فما الجبل الا حصن سوريا الأبلق الفرد، وما السهول السورية إلاّ خنادق ذلك الحصن أو جنوده التي تحميه. وبتعبير آخر، ان لبنان وسوريا كروح وجسم لا يعيش أحدهما بدون الآخر». وتستطرد الصحيفة داعية، في المقال نفسه، إلى وقفة واحدة إزاء لجنة التحقيق (كينغ - كراين) الآتية إلى سوريا، فتقول:

«فحجر الزاوية، اذن، هو توحيد الغاية والمطالب إزاء الحلفاء، وظهور الأمة السورية بمظهر الرجل الواحد إزاء اللجنة القادمة»[١٧].

وتابعت الصحيفة مقالاتها المناهة لمواقف الانفصاليين، مدافعة عن وحدة سوريا، فنقلت محاضرة للأب لامنس اليسوعي، بعنوان «سوريا الغد، عليها ان تحتفظ بوحدتها»، وقد نشرتها الجريدة القاهرية «Journal du Cair» بالفرنسية (بتاريخ ٢٨ أيار/مايو عام ١٩١٩) ونقلتها إلى العربية جريدة «البلاغ» نفسها. وقد جاء في هذه المحاضرة: «من ألقى نظرة على مخطط آسيا، رأى مسطحاً مستطيلاً من الأرض محصوراً بين البحر المتوسط وصحراء العرب، واقعاً بين قارات العالم القديم الثلاث: أوروبا وآسيا وافريقيا، هو القطر السوري. وسوريا وحيدة في موقعها الجغرافي، وهي مدينة له بربح لا يقدر، وهذا الربح هو وحدة مساحتها وصراحة حدودها. وعلى قدر ما أقامت الطبيعة من الحواجز حول سوريا، زادت في حواجزها الداخلية التي أخذنا نشعر بأنها ستنتهي بنا إلى مشاكل، إذا قادتنا لها الأهواء، ألقينا الوحدة السورية في خطر التمزيق، وكنا مثبطين للفكرة الوطنية».

وبعد ان يلقي الأب لامنس اليسوعي نظرة سريعة على تاريخ سوريا القديم والحديث، ينتهي إلى القول إن على سوريا، إذا أرادت سلوك سبيل النجاح، ان «تحافظ على تقاليدها التاريخية» وان «تحتفظ بوحدتها»[١٨]. ويذكر «كمال جنبلاط» ان «الأب لامنس» قال، في محاضرة ألقاها عام ١٩١٩، قبيل إعلان دولة لبنان الكبير: «حذار من تقسيم سوريا، فإنها، كقميص المسيح، نسجت من خيط كتاني واحد، فإذا ما قطعت، تلفت وضاعت»، ملمحاً، بذلك، كما يقول جنبلاط، «إلى الفرنسيين والانكليز الذين كانوا قد شرعوا في اقتسام

المشرق». ويستطرد «لامنس» قائلاً: «أو تريدون سوريا»؟ حسناً، فليأخذها أحدكم، ولكن كلّها وجميعها، ولا تقسّموها». ويعلق جنبلاط على ذلك بقوله: «والحق، ان التقسيم كان اصطناعياً محضا». كما يصف جنبلاط «تقطيع الفرنسيين والانكليز، في العام ١٩١٩، لأوصال سوريا الطبيعية هذه» بأنه كان «عملاً فيه بعض البربرية». ويذكر «يوسف السودا» ان لامنس ألقى محاضرة في الاسكندرية بتاريخ ١٢ آذار/مارس عام ١٩١٩ بعنوان «تطور الجنسية السورية في التاريخ»، حيث اجتهد «ان يثبت فيها وحدة سوريا جغرافياً وعرقاً ولغة وتاريخاً»، محدداً الحدود الجغرافية لسوريا «من جبال طوروس إلى الفرات، إلى الصحراء، إلى البحر المتوسط في سواحله»، تماما «كما حددتها الدعاية الفرنسية» وكما «أشار إليها المسيو جورج بيكو في خطاب على ميناء الاسكندرية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨، وقد عنى، في تلك الاشارة، لبنان، دون ذكره». ويخلص «السودا» إلى انه اتصل، بعد ذلك، بلامنس، وقدم إليه كتابه «في سبيل لبنان» الذي يتعارض تماماً مع ما جاء في محاضرته، وقد أهداه لامنس محاضرته تلك، بعد ان كتب عليها، بخط يده «إلى الأستاذ يوسف السودا- في سبيل سوريا- هـ. ل.»،[١٨ مكرر].

ويجب ان لا يغرب عن بالنا ان المسيحيين «اللبنانيين» أنفسهم، بمن فيهم الموارنة، كانوا منقسمين حول موقع «الكيان اللبناني» العتيد من سوريا، وقد سبق ان تحدثنا عن ذلك في فصل سابق[١٩].

لم يكن «الكيان اللبناني»، إذن، مطلباً أجمع عليه «اللبنانيون» كلّهم، بل كان مطلب فئة منهم، فكيف يمكن تصنيف «المستفيدين» من إنشاء هذا الكيان، والمطالبين به، والساعين إلى تحقيقه؟.

الأطراف التي أسهمت في تقسيم بلاد الشام:

في اعتقادنا أن أطرافاً أربعة سعت لتقسيم بلاد الشام إلى دويلات من بينها «دولة لبنان الكبير»، وكان لكلّ من هذه الأطراف الأربعة أهدافه وغاياته ومصالحه الخاصة به، كما كان لكلّ منها دور في ذلك. وهذه الأطراف هي: فرنسا وبريطانيا والمنظّمة الصهيونية العالمية والكنيسة المارونية.

وفيما يلي تقييم لدور كل من هذه الأطراف:

١ - فرنسا:

كانت فرنسا تزعم ان لها حقوقاً «تاريخية وطبيعية» في سوريا، وخصوصاً في «جبل لبنان» حيث كان لها، منذ الاحتلال الصليبي لهذه البلاد، علاقات ودّ وصداقة بلغت حد «التبعية». إذ شارك موارنة جبل لبنان في القتال، إلى جانب الصليبيين، بخمسة وعشرين الف مقاتل قادهم مقدمهم إلى عكا لنصرة الملك «لويس التاسع، ملك فرنسا»، وكانت مكافأتهم على ذلك ان كتب الملك «إلى أمير الموارنة ورؤساء كهنتهم» كتاباً منحهم، بموجبه، «حق الحماية، منه ومن خلفائه، كشعب فرنسا»، وكان هذا الملك قد توجه إلى عكا، في حملة صليبية (بعد ان كان قد هزم في معركة المنصورة بمصر، عام ١٢٥٩، على يد شجرة الدر). وقد اعتبر الموارنة ذلك الكتاب «أول وثيقة رسمية للحماية الفرنسية»[٢٠].

وقد جددت هذه الوثيقة في القرن السابع عشر، وبالتحديد عام ١٦٤٩، على يد الملك «لويس الرابع عشر»، حيث تعهد هذا الملك بحماية الموارنة، وذلك في رسالة وجهها إليهم بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل عام ١٦٤٩، وأمر، من خلالها «جميع قناصل ونواب قناصل الأمة الفرنسية، المقيمين في موانئ

المشرق ومرافئه، وفي الأمكنة الأخرى حيث ترفع الراية الفرنسية، حاضراً ومستقبلاً، ان يساعدوا، بكلّ قواهم المسيحيين الموارنة في جبل لبنان الخ...».[٢١].

وقد طبقت وثائق الحماية هذه، بشكل كامل، من قبل فرنسا، حيث كان الموارنة «الطائفة الاكثر رعاية» لديها في المشرق العربي، وخصوصاً في عهد الملك لويس الرابع عشر نفسه، حيث كان لفرنسا، من موارنة جبل لبنان، ومن آل الخازن بالتحديد، قناصل في بيروت، منهم الشيخ «حصن الخازن». وتؤكد هذه الحماية والرعاية الرسائل المتبادلة بين الاكليروس الماروني والشيخ حصن الخازن، من جهة، والملك لويس الرابع عشر والمسؤولين الفرنسيين، في ذلك الحين، من جهة أخرى[٢٢].

واستمر ارتباط الموارنة بفرنسا حتى عهد الأمبراطور نابوليون الثالث، في منتصف القرن التاسع عشر، حيث ارسلت فرنسا حملة عسكرية لحمايتهم إثر الحرب الطائفية التي جرت بينهم وبين الدروز عام ١٨٦٠ - ١٨٦١، فكان قائد هذه الحملة «الجنرال دي بوفور دوتبول» أوّل من وضع مشروعاً جديداً ومتكاملاً لإقامة «كيان لبناني» يتألف من جبل لبنان وجواره، ويمتد من «النهر الكبير» شمالاً، إلى «قمم جبل لبنان الشرقي وجبل الشيخ» شرقاً، «فحدود الحولة وبلاد بشارة» جنوباً، «فالبحر المتوسط» غرباً، وهي الحدود الحالية نفسها (باستثناء الجنوبية منها) التي عاد «الجنرال غورو» ليرسمها للبنان بعد مرور ستين عاماً على مشروع «دي بوفور»، والتي شكّلت، بموجبها «دولة لبنان الكبير» ثم «الجمهورية اللبنانية» الحالية[٢٣].

وقد كان الموارنة أوّل المتحمسين للانخراط في صفوف القوات التي أنشأتها فرنسا إبان الحرب العالمية الأولى (والتي سبق ان تحدثنا عنها)،

ويذكر المؤرخ كمال الصليبي أن «فريقاً من المتطوعين الموارنة قاتلوا، في معركة ميسلون، إلى جانب الفرنسيين، وجرت، بعد ذلك، احتفالات علنية بين موارنة الجبل، بالنصر الفرنسي، أو بالأحرى، بالهزيمة العربية»[٢٤].

وكانت فرنسا، طوال هذه القرون من التحالف الوثيق مع الموارنة، قد أقامت، في سوريا عموماً وجبل لبنان خصوصاً، العدد من الارساليات الدينية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية ما جعلها تدعي (أو تزعم) ان لها حقاً «تاريخياً وطبيعياً» في هذه البلاد.

هذه الروابط التاريخية (القائمة، أساساً، على العاطفة الدينية التي ربطت الموارنة بفرنسا)، خلقت فيضاً من الروابط الأخرى بين هذه الطائفة والدولة الأوروبية (التي كانت، لقرون خلت، دولة استعمارية كبرى)، وأهم هذه الروابط، بالنسبة إلى فرنسا: الروابط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث توهمت هذه الأخيرة ان جبل لبنان سيكون، بالنسبة إليها «رأس جسر» تعبر، بواسطته، إلى مختلف أرجاء سوريا والمشرق العربي، تماماً كما كانت تتوهم الدور الذي كانت تعدّه، وترغب فيه، للجزائر، بالنسبة إلى المغرب العربي. ولا ينكر المؤرخون اللبنانيون المحدثون ان التحالف الذي قام، على مدى قرون، بين فرنسا والموارنة، إنما كانت ركيزته، بالنسبة إلى فرنسا، المصالح الفرنسية أولاً، وبالنسبة إلى الموارنة، شعورهم «القومي اللبناني المميز»[٢٥]. ويكون الدكتور حكمت الحداد أكثر وضوحاً عندما يقول ان فرنسا «ما كانت لتعول، كثيراً، على هذه العلاقة (مع المسيحيين) إلاّ بمقدار ما تتناسب مع مصلحتها الإستعمارية، ومع مخططاتها للإستيلاء على لبنان وسوريا... وبقيت هذه المصلحة واضحة حتى بعد إعلان دولة لبنان الكبير»، ويستشهد، على ذلك، بقول «غورو» في إحدى خطبه في ١٨ شباط/فبراير عام

١٩٢١ «في اتحاد الشركات الكبرى للانطلاق الوطني»، إذ قال: «ان سوريا وكيليكيا تقدران ان تعطيا فرنسا القمح والقطن اللذين نحتاجهما، وبالمقابل، فإن هذين البلدين لا صناعة لهما، يطلبان من صادراتنا ما هو مصنّع، والأقمشة والآليات والسيارات ومواد البناء»[٢٦].

وقد بان تشبث فرنسا برغبتها في احتلال سوريا (ولبنان) وتمسكها بتأمين مصالحها، في هذه البلاد، من خلال المحادثات التي جرت بينها وبين بريطانيا، إبان مفاوضات هذه الأخيرة مع الشريف حسين، شريف مكة، ووعدها له بإقامة دولة عربية مستقلة في سوريا، وكذلك إبان محادثات اتفاقية سايكس - بيكو» الشهيرة، ثم خلال مفاوضات مؤتمر السلم بباريس. وتظهر مراسلات حسين - مكماهون مدى هذا التشبث:

- ففي مذكرة السير مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ٢٤ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٥، لا يخفي المسؤول البريطاني حرص حكومته على ان لا «تمسّ مصالح حليفتها فرنسا» في سوريا[٢٧].

- وفي مذكرته إلى الشريف حسين بتاريخ ١٣ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩١٥، ورداً على ملاحظة للشريف بشأن «ولايتي حلب وبيروت» بأنهما «ولايات عربية محضة، ولا فرق بين العربي المسيحي والمسلم، فإنهما إبنا جدٍّ واحد... لنا ما لهم وعلينا ما عليهم»، يؤكّد المسؤول البريطاني، من جديد، ان حكومته «قد فهمت ما ذكرتم، ولكن، لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما، فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق». ويترك مكماهون بتّ هذه المسألة إلى «الوقت المناسب»[٢٨].

- وفي مذكرة الشريف حسين إلى السير مكماهون بتاريخ أوّل كانون الثاني/يناير عام ١٩١٦، وعدم محاولته «إجتناب ما ربما أنه يمس حلف

بريطانيا العظمى لفرنسا، واتفاقهما» فإنه يؤكد للمسؤول البريطاني انه، وإن غض العرب الطرف، حالياً، عن مطالب فرنسا ببيروت وسواحلها، فإننا (أي العرب) «سنطالبكم بما نغضّ الطرف عنه اليوم» وذلك لأن البيروتيين «بصورة قطعية، لا يقبلون هذا الانفصال، ويلجئوننا على حالات جديدة تهمّ وتشغل بريطانيا... وعليه، يستحيل، إمكان أي تساهل يكسب فرنسا، أو سواها، شبراً من أراضي تلك الجهات»[٢٩].

- ولكن مكماهون كان حاسماً في رده على رسالة الشريف الأخيرة، إذ أفهمه، بصراحة، في مذكرته إليه بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٦، ان البريطانيين «مقررون، قراراً نهائياً، بأن لا نسمح بأي تدخل، مهما قل شأنه، في اتفاقنا المشترك (أي بريطانيا وفرنسا) في ايصال هذه الحرب إلى الفوز»، ثم يؤكد المسؤول البريطاني، لحليفه العربي، أنه «متى انتهت الحرب، فإن صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشتد، وهما اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية، جنباً إلى جنب، في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات»[٣٠]. وكانت تلك رسالة واضحة للشريف حسين بأن الاتفاق القائم بين انكلترا وفرنسا على تقاسم المغانم في سوريا لا بد من ان ينفذ.

ولم يكن الشريف المخدوع يعلم انه، في الوقت الذي كان مكماهون يتبادل معه المذكرات بشأن إعلان الثورة على السلطنة وحلفائها، كانت الحكومة البريطانية تتفاوض مع حليفتها فرنسا على اقتسام بلاد الشام، وتوقعان «اتفاقية سايكس - بيكو» الشهيرة (أيار/مايو عام ١٩١٦)، حيث يكون لفرنسا سوريا الداخلية والغربية مع كيليكيا، ويكون لبريطانيا سوريا الجنوبية (فلسطين وشرق الاردن) مع العراق.

والطريف، في الأمر، أنه، عندما رفضت بريطانيا ان تعترف للملك حسين، ولنائبه الأمير فيصل، بأية سلطة على سوريا الغربية (جبل لبنان

والساحل السوري)، لم تكن فرنسا قد قرّرت، بعد، إنشاء دولة لبنان الكبير، بل كانت تعتبر أنّ لبنان هو «جزء تابع لسوريا، التي يجب أن تخضع للنفوذ الفرنسي»، إلاّ أنّ «جورج بيكو» أحد مهندسي معاهدة «سايكس - بيكو» كان يرى أن يقوم «نظام خاص» للبنان ولكن «تحت رعاية فرنسية»، وقد ظهر ذلك واضحاً في المعاهدة التي وضعها مع قرينه البريطاني «مارك سايكس». وهكذا فقد وضعت هذه المعاهدة «حجر الأساس للبنان المستقبل، من خلال فصله عن بقية سوريا»[٣١].

ويؤكد المؤرخ «مائير زامير» حقيقة ان المصالح الفرنسية هي التي كانت غالبة في سياسة فرنسا تجاه لبنان، إذ يتحدث عن وجهة نظر مبدئية لدى «بيكو» الذي كان يرى انه «طالما ستحصل فرنسا على حق الانتداب على كلّ سوريا، فستبقى مصالح المسيحيين اللبنانيين محفوظة، لذلك، لا ضرورة لفصل لبنان عن بقية سوريا»، وقد أعلن ذلك في لقاء له مع وفد ماروني زاره ببيروت عارضاً مطلبه باستقلال لبنان (في ١٠ أيار/مايو عام ١٩١٩)، مما جعل الموارنة يتحركون في مظاهرات صاخبة، ضد هذا الموقف الفرنسي. وقد لعب الدور الاكبر، في هذا التحرك، كلّ من المجلس الاداري لجبل لبنان (بقيادة حبيب باشا السعد) والبطريركية المارونية (بقيادة البطريرك حويك)، فطالب المتظاهرون باستقلال لبنان رافضين ضمه إلى سوريا، ثم اجتمع المجلس الاداري (في ٢٠ أيار/مايو عام ١٩١٩) واتخذا قراراً بنقض بيان سابق له (في كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩١٨) وطالب «بالاستقلال التام والناجز للبنان، في حدوده الجغرافية والتاريخية، بدون ذكر أي شيء عن الانتداب الفرنسي»، ثم اقيم احتفال في بعبدا رفع خلاله العلم اللبناني، وأعلن استقلال لبنان «قبل ان يعرف الحاكم العسكري الفرنسي المشاركين»، وسلم

حبيب باشا السعد إلى «بيكو» بياناً عارض فيه موقعوه سياسة فرنسا الرامية إلى ضم لبنان لسوريا، وأكدوا مطالبتهم باستقلال لبنان[٣٢]. وقد كان لهذا الموقف الماروني المتشدد، بالإضافة إلى موقف الكنيسة المارونية والمجلس الاداري للجبل، تأثير كبير في تراجع «بيكو» عن موقفه «المبدئي» السابق.

ويرى «زامير» أخيراً، أنه «عندما جاء وقت المحافظة على مصالحهم في سوريا، لم يهتم الفرنسيون، كثيراً، بمصالح المسيحيين اللبنانيين»، وقد بين «دي كاي De Caix» (من وزارة الخارجية الفرنسية) ذلك، بوضوح، عندما ذكر أنه «لم يكن أحد، في فرنسا، معارضاً، في البداية، للاتفاق مع فيصل، وكانت افكارنا لا تزال مرنة حول السياسة التي يجب اتباعها في سوريا، بحيث لم نعارض، مبدئياً، هذا النظام (نظام فيصل) الذي كانت له إغراءاته، ولكننا شعرنا بأننا لا نستطيع تسليم زبائننا القدماء إلى الشريف، وقد بدا لنا اننا، إذا ضَمِنّا لبنان ضد الاتجاهات الوحدوية، يمكن للبنانيين، الذين كانوا يرسلون الوفود إلى مؤتمر السلام، ان يدافعوا عن قضيتهم بأنفسهم، اما ما تبقى، فسنكون سعيدين بالحصول على استقلال ذاتي، من نوع ما، لهذه الأقلية التي اصبحت أحد هموم السياسة الويلسونية»[٣٣] (نسبة إلى الرئيس الأميركي ويلسون صاحب إعلان المبادئ الاربعة عشر).

ويمكن القول إن وزارة الخارجية الفرنسية كانت ميّالة لإقامة «سوريا متحدة ومستقلة، تحت وصاية فرنسا» باعتبار انها تشكل «وحدة جغرافية وتاريخية واقتصادية» وانه «من المستحيل تقطيعها»، كما انه لا يمكن فصل «ولايتي دمشق وحلب... عن بيروت ولبنان». وقد دفعت هذه الوزارة «اللجنة المركزية السورية» بباريس إلى وضع مشروع يلقى قبولاً من زعماء جبل لبنان، ويتضمن إقامة «حكم ذاتي للبنان» بعد تكبيره إلى «حدوده الطبيعة والتاريخية»

مهما كانت طوائف سكانه، بحيث يشكل هذا الكيان المستقل إتحاداً «مع سوريا» بواسطة «مجلس فدرالي» لبناني سوري[٣٣ مكرر]، إلاّ أنّ هذا المشروع لقي معارضة شديدة من الزعماء الموارنة في جبل لبنان، وعلى رأسهم الكنيسة المارونية.

٢ - بريطانيا:

لقد لعبت بريطانيا الدور الأساسي في هذا التقسيم. فهي التي خدعت الشريف حسيناً من خلال وعدها له بإقامة «المملكة العربية السورية» التي تضم بلاد الشام كلّها، لقاء قيادته الثورة على السلطنة العثمانية (عام ١٩١٦)، وذلك خلال مفاوضاته الشهيرة مع ماكماهون (التي سبق أن تحدّثنا عنها)، إلا أنها كانت في الوقت نفسه، وبسرية تامة، تتفاوض مع فرنسا وروسيا القيصرية لتقسيم هذه البلاد إلى دويلات بحيث تقاسمتها، بعد الحرب العالمية الأولى، هي وفرنسا، فكان نصيب بريطانيا فلسطين وشرق الأردن، وكان نصيب فرنسا سوريا ولبنان. وقد رغبت بريطانيا في الإحتفاظ بفلسطين تحت انتدابها بهدف تحقيق الوعد الذي قطعه وزير خارجيتها (اللورد بلفور) للزعيم الصهيوني (اللورد روتشيلد) بإنشاء وطني قومي لليهود في فلسطين وهو ما سوف نأتي على شرحه بالتفصيل في الفقرة التالية.

٣ - المنظمة الصهيونية العالمية:

كانت المنظمة الصهيونية العالمية قد بدأت نشاطها لتأمين وطن قومي لليهود، في بقعة ما من بقاع العالم، ولم تكن فلسطين، لوحدها، محط أطماع مؤسس هذه الحركة العنصرية «تيودور هرتزل»، إلاّ انه، في المؤتمر الثامن

لهذه المنظمة، والذي عقد في لاهاي عام ١٩٠٧، اتخذ القرار القاضي بالسعي لأن تكون فلسطين الوطن القومي لليهود. وباشر الصهاينة العمل لتنفيذ هذا القرار، فكان وعد بلفور لهم، بذلك، عام ١٩١٧، أي في الوقت الذي كان الشريف حسين يقاتل، إلى جانب بريطانيا وفرنسا، في حربهما ضد السلطنة العثمانية وحلفائها، وكان أقطاب المنظمة يدركون أنه لا مجال لتحقيق حلمهم بوطنٍ قومي لهم في فلسطين بدون تقسيم بلاد الشام، ومن هنا، كان تأثيرهم على كلّ من فرنسا وإنكلترا لتنفيذ هذا المطلب، وتعيين إثنين من أنصار قضيتهم لهذا الغرض.

ما أن تسلم «لويد جورج» رئاسة الحكومة البريطانية (عام ١٩١٦) حتى أقر تعيين «مارك سايكس» في مهمّة وضع اتفاقية «سايكس - بيكو» لتقسيم سوريا والعراق بين بريطانيا وفرنسا، كما أسند إليه مهمّة التفاوض مع الزعماء الصهيونيين بشأن مستقبل وطنهم، فبدأ «مارك سايكس» مهمته هذه، في شباط/فبراير من العام نفسه، حيث بدأ يبحث، معهم، عن الوسائل الناجعة لإصدار وعد تضمن بريطانيا، بموجبه، حق اليهود في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين[٣٤]. وكان قد سبق ان انضم «سايكس» (وهو عضو في مجلس العموم البريطاني) إلى صفوف مؤيدي الحركة الصهيونية في بريطانيا، بل إنه اصبح من اكثر المتحمسين لهذه الحركة في صفوف البريطانيين (وكان حوّله إلى هذه الحركة حاخام بريطاني يدعى موسى غاستر)[٣٥]. وأما فرنسا فقد عينت «جورج بيكو» مندوباً لها في المفاوضات التي أدت إلى توقيع الاتفاقية المشار إليها، ثم اصبح، فيما بعد، مندوباً سامياً لبلاده في سوريا، كما سبق ان رأينا.

وقّعت معاهدة «سايكس - بيكو» في ١٦ أيار/مايو عام ١٩١٦، ووقع «آرثر جيمس بلفور» وزير الخارجية البريطانية في وزارة «لويد جورج» (وكانا كلاهما،

صهيونيين بارزين) في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧، وعده الشهير لليهود بأن تسعى بريطانيا لإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين. وقد ضمنت بريطانيا تنفيذ هذا وعدها هذا بأن اصرت على ان تكون فلسطين، بعد انتهاء الحرب، تحت انتدابها، كما اصرّت على ان يتضمن صك الانتداب بنداً يؤكد تصميمها على تنفيذ الوعد (المادة الثانية من صك الانتداب)[٣٦].

لا شك في ان التزامن واضح، وكذلك الترابط، بين اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور، إلاّ ان ما يثير الانتباه هو: العلاقة بين تقسيم سوريا، والوعد البريطاني بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

يخطئ من يظن أن الإستعمار، في تقسيمه لبلاد الشام، كان يراعي مصلحة أية طائفة من الطوائف المقيمة على أرض هذه المنطقة، ذلك ان الهدف الأساسي للإستعمار، الفرنسي والبريطاني خصوصاً، كان إعداد الأرض لتنفيذ وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني المرتقب في فلسطين، إذ ان إبقاء بلاد الشام دولة واحدة تمتد من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً (مروراً بالساحل السوري واللبناني والفلسطيني) فبادية الشام شرقاً، لن يسمح إطلاقاً بتحقيق الحلم الصهيوني وإنشاء الدولة الصهيونية، فكان لا بد من تقسيم هذه البلاد إلى دويلات ضعيفة وغير متكاملة لكي يتاح للإستعمار إقامة اسرائيل على أرضنا وفي قلب وطننا العربي.

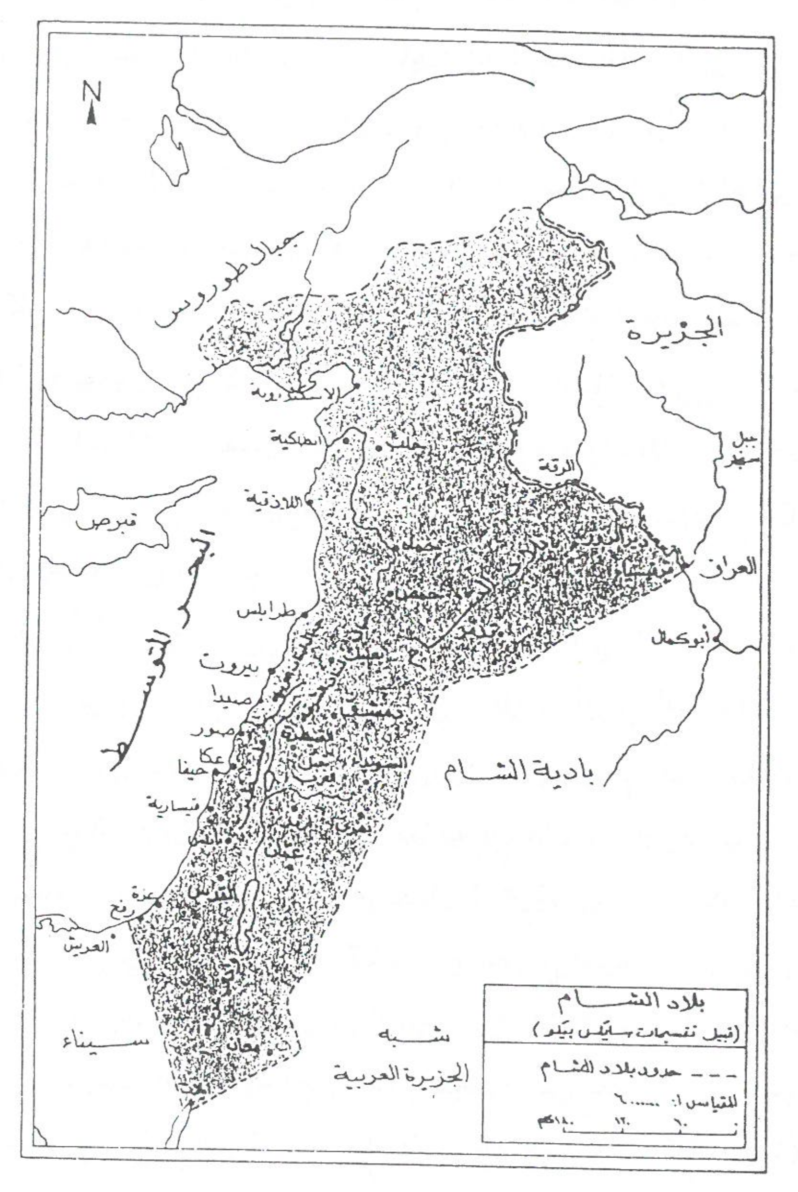
لقد كان إنشاء دولة عربية واحدة، تمتد حدودها من طوروس إلى خليج العقبة، هدفاً أسمى للعرب السوريين في ذلك الحين، ولكن هذه الدولة كانت نقيضاً حاداً للمشروع الصهيوني الذي يقضي بإقامة دولة يهودية في فلسطين، لذا، كان لا بد من القضاء على أي امل بقيام تلك الدولة، وذلك بضرب قوتها العسكرية وزعامتها السياسية، وقد تمّ ذلك في ميسلون عام ١٩٢٠.

إن نظرة واحدة إلى خارطة بلاد الشام أو سوريا الطبيعية ترينا أي خطر كان يمكن ان يحيق بدولة اليهود في حال قيام دولة الوحدة العربية في بلاد الشام، بحيث لا يكون للدولة اليهودية أي منفذ بري شمالاً وجنوباً وشرقاً، ولا يبقى لها إلاّ البحر متنفساً. وهذا ما يؤكد، بما لا يقبل الشك، ان تقسيم بلاد الشام إلى مناطق نفوذ، وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو، ثم إنشاء كيانات صغيرة وعاجزة في هذه البلاد، كان، في اساسه، مطلباً صهيونياً، بالإضافة إلى كونه مطلباً استعمارياً.

لذا، قسمت سوريا، تنفيذاً لهذه الاتفاقية، إلى دويلات هزيلة وضعيفة، بل وعاجزة عن الدفاع عن نفسها، بدلاً من ان تكون سوريا دولة واحدة تمتد من جبل طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، فالصحراء السورية شرقاً، حيث تشكل قوة يصعب إخضاعها أو التغلب عليها، كما انها لا بد، حينئذ، من ان تشكل عقبة كأداء يصعب، إزاءها، تنفيذ الوعد البريطاني باقتطاع فلسطين من قلب هذا الكيان السوري العربي الكبير، لإقامة «وطن قومي» لليهود فيه.

وهكذا، فإن تقسيم سوريا إلى دويلات سهّل، ولا شك، قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، إذ قام، على جناحه الشمالي، كيان ضعيف ومنقسم طائفياً، وعاجز عن الدفاع عن نفسه، بقواه الذاتية، هو لبنان، كما قام، على جناحه الجنوبي، كيان ضعيف كذلك، ومنقسم اجتماعياً (بين اردني وفلسطيني)، وعاجز عن الدفاع عن نفسه، بقواه الذاتية، بل إنه يعتمد، لكي يستمر، على المعونة الخارجية (من الدولة نفسها التي خلقت الكيان الصهيوني في فلسطين: أي انكلترا في البدء، ثم الولايات المتحدة الأميركيّة بعدها).

وعاماً إثر عام، قويت «اسرائيل» وصلب عودها، واصبحت «امبراطورية صغيرة» في هذا الشرق العربي الضعيف والممزق، وكان لبنان الضعيف مداها الحيوي على مدى نصف قرن.



بلاد الشام (أو سوريا الطبيعية) قبيل تقسيمات سايكس - بيكو

٤ - الكنيسة المارونية:

شكّلت الكنيسة المارونية «محور الرحى» والمرجع الأول، بالنسبة إلى الفئات المطالبة بقيام كيان لبناني مستقل ومنفصل عن سوريا، وقد لعب البطريرك الماروني الياس الحويك الدور الأساسي في هذا المجال، فهو الذي ألهب مشاعر الموارنة في مطالبته بلبنان «بحدوده التاريخية والطبيعية» كما يراها، وكما رآها من يذهب مذهبه من «اللبنانيين»، وإن كانت هذه الحدود «اختراعاً» أجنبياً لا يقوم على أي سند تاريخي، اخترعه الجنرال «دي بوفور دوتبول» قائد الحملة الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠، واعتمدته الكنيسة المارونية ومعها المنادون بكيان لبناني مستقل (وسوف نعود إلى بحث هذا الموضوع في فصلٍ لاحق).

بدأت الكنيسة المارونية نشاطها، في هذا المضمار، منذ عهد بعيد، أي منذ الحكم العثماني لبلاد الشام. وساعدها، على ذلك، إنشاء الدول الكبرى لمتصرفية «جبل لبنان» (في اواسط القرن الميلادي التاسع عشر) التي اعتبرت نواةً اساسية لهذا الكيان. وبما ان كيان المتصرفية لم يكن كافياً لإنشاء دولة (كما ورد في تقرير النقيب الفرنسي «فان Fain» - رئيس البعثة الفرنسية إلى جبل لبنان - بتاريخ ٢٥ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٨٦٥)[٣٧]. فقد اضحت المطالبة «بتكبير» هذا الكيان في نظر المطالبين، أمراً مشروعاً، ورأى هؤلاء، وعلى رأسهم الكنيسة المارونية، في مشروع الجنرال دي بوفور دوتبول (الذي وضعه بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١)، مبتغاهم، فاعتمدوه أساساً لمطالبهم. واستطاعت الكنيسة المارونية ان تحرّك الشارع المسيحي، في جبل لبنان، كما استطاعت ان تحرض المجلس الإداري للجبل على اتخاذ القرارات الرافضة للانضمام إلى سوريا والمطالبة باستقلال لبنان،

كما انها أوفدت، إلى مؤتمر الصلح بباريس، وفوداً ثلاثة ترأس أحدها (الوفد الثاني) البطريرك الماروني نفسه. وساعد على ذلك الأحزاب المسيحية التي كانت منتشرة في بيروت وجبل لبنان والقاهرة وباريس، والتي تبنّى بعضها مطالب الكنيسة (المارونية) وبطريركها (وقد سبق ان تحدثنا عن هذه الاحزاب في فصل سابق).

وقد لعبت شخصية البطريرك الماروني، الياس الحويك، القوية والمؤثرة والفعالة، دوراً مهماً في تحقيق هذا المطلب (مع ما سبق ان أكدناه من انه كان لفرنسا مصلحة حقيقية في تحقيقه)، ويروى (ولو على سبيل النكتة بالطبع). انه، بينما كان رئيس الوزراء الفرنسي (كليمنصو) يرسم، على خارطة سوريا، حدود لبنان الكبير، سائلاً، في الوقت نفسه، البطريرك الذي كان إلى جانبه: إلى اين تريد ان تصل هذه الحدود؟ إذا بقلم كليمنصو «يشطح» باتجاه دمشق فتصبح هذه ضمن حدود لبنان التي رسمها رئيس الوزراء الفرنسي، مما أذهل البطريرك الماروني الذي طلب منه تصحيح الخطأ.

لقد أطلقت بعض الصحف على البطريرك الحويك القاباً تدل على مدى تأثيره في إنشاء هذا الكيان، ومنها جريدة «لسان الحال» التي وصفته «بمندوب لبنان الكبير»[٣٨]. ويذكر «يوسف السودا» انه، حين اطلقت فكرة «الفيديرالية» مع سوريا، وخصوصاً عندما أورد «غورو» جملة مبهمة في خطابه عند إعلان دولة لبنان الكبير (في أول أيلول/سبتمبر)، إذ قال: «ان لبنان الكبير تألّف لفائدة الجميع، ولم يؤلف ليكون ضد أحد، فما هو إلاّ إتحاد سياسي إداري»، أثار قوله هذا الكثير من الشك حول حتمية استقلال لبنان عن سوريا، فاغتنم البطريرك الماروني فرصة حضور الجنرال غورو إلى حفل غداءٍ اقيم في البطريركية المارونية (في الديمان) على شرفه، وألقى خطاباً، بحضور غورو، قال فيه، بتحدٍ شديد: «إذا مسّت حفنة من تراب لبنان فأنا، خلال اربع وعشرين

ساعة، أشعلها ثورة في البلاد». ويقول «يوسف السودا» (وكان حاضراً تلك المأدبة): «وكأن تياراً كهربائياً مسّ الجنرال عند سماعه هذه الجملة، فانتصب منتفضاً، وزعق، والزبد يرغو فمه، قائلاً: مفاجأة، مفاجأة، يا مونسنيور أتهددني بالثورة، وفي البيت الذي نعتبره بيت فرنسا؟ أنا الذي اعلنت لبنان الكبير، أنا الذي أمنت لكم الاستقلال والحدود الطبيعية، من الناقورة إلى النهر الكبير... تهددني بالثورة؟». ويتابع «السودا» قائلاً إنه، عندما رجع الجنرال إلى هدوئه قال للبطريرك: «إن المشروع لا ينفذ إلاّ إذا وافق عليه اللبنانيون، ولغبطتكم الرأي الأول، وما دام اللبنانيون غير موافقين، فلا تنشأ فدراسيون»[٣٩].

وهكذا، برهن البطريرك الماروني «الياس الحويك»، بمواقفه الصلبة هذه، انه الرجل الأول في لبنان، وانه الوحيد الذي التفّ حوله المتشبثون باستقلال لبنان، من مسيحيين موارنة وسواهم، لكي يضمنوا تحقيق حلمهم بهذا الاستقلال.

وقد أدركت المنظمة الصهيونية العالمية، خلال انعقاد مؤتمر السلم وبعده، أهمية الدور الذي تلعبه الكنيسة المارونية في السعي لإنشاء كيان لبناني مستقل، فحاولت الاتصال بهذه الكنيسة، للتنسيق معها. وقد تمّ لقاء بين كلّ من «دايفيد بن غوريون وحاييم وايزمن» وبين البطريرك الماروني الحويك، على هامش مؤتمر السلم بباريس (وكان البطريرك يرأس الوفد اللبناني الثاني لهذا المؤتمر) حاول، خلاله، الزعيمان الصهيونيان إقناع البطريرك «بالتخلي عن جنوب لبنان والجليل الأعلى، لقاء وعد بتقديم مساعدات مالية لتطوير لبنان، بحيث يصبح اكثرية مسيحية»، فأجابهما البطريرك «بأن الموضوع خارج عن إرادته ، وان القرار بيد فرنسا»[٤٠]. والجدير بالذكر أن البطريرك الماروني تشبث بموقفه، عند تفاوضه مع «كليمنصو» رئيس الحكومة الفرنسية حول الحدود الجنوبية للبنان، ولم يعر إهتماماً لعرض الزعيمين الصهيونيين.

حواشي الفصل الأول

(١) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية ج ١: ١١٣.

(٢) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ (ص ٢).

(٣) م. ن. ص. ن.

(٤) م. ن. ص. ن. وربما يكون الجنرال قد قصد الإحتفاء بهذا الحدث في دار البلدية ببيروت (ورئيسها عمر افندي بيهم). وهو الوجيه السني المعروف، لكي يؤكد، للملأ، ان المسلمين راضون عن إعلان الدولة الوليد (ولأجل ذلك، أيضاً، جعل على يساره، في احتفال قصر الصنوبر، مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، كشاهد على موافقة المسلمين).

(٥) م. ن. ص. ن.

(٦) الخوري، بشارة، المرجع السابق، ج ٢: ٣٠٩ - ٣١١، وقد وردت، في الدستور اللبناني: «معيصرة، حربعانه، هيث، غبش، فيصان (فيسان) على علو قريتي برينا ومطربا» (المادة الأولى من الدستور).

(٧) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ (ص١).

وانظر: الزين، أحمد عارف، مجلة «العرفان» مجلد ٣٥ ج ١٠ ص ١٠٢٨ - ١٠٢٩ (مذكرات للتاريخ، للشيخ أحمد رضا).

كما أصدر الجنرال غورو، بالتاريخ نفسه (عن عاليه في ٣١ آب/أغسطس سنة ١٩٢٠) القرار رقم ٣١٧ (المتعلق بمتصرفية اللاذقية). والقرار رقم ٣١٩ (عن بيروت في ٣١ آب/أغسطس سنة ١٩٢٠) المتعلق بحدود أراضي العلويين (م.ن.ص.ن.)، والقرار رقم ٣٢٠ (عن بيروت بتاريخ ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٢٠) المتعلق بإلغاء ولاية بيروت، والقرار رقم ٣٢١ (٣١ آب/أغسطس سنة ١٩٢٠) المتعلق بإلغاء مقاطعة أراضي لبنان المحتلة. (م.ن.ص ٢).

(٨) Servce historique de l'Armée de terre, (SHAT) Vincennes, Arch. A2 - 31.

وتضيف هذه البرقية ان الأميرال «دي بون» سيذهب إلى القدس، بعد موافقة الجنرال غورو (Ibid).

(٩) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ (ص٢). وهو «القومندان البرترابو» ولد في «لوريان Lorient» عام ١٨٢٧ بفرنسا، ودرس في المدرسة البحرية حيث تخرج منها «مرشح ضابط» عام ١٨٩٠، ثم رقي عام ١٩٠١ إلى رتبة ملازم بحري، ثم إلى رتبة نقيب عام ١٩١٧، وكان أول حاكم لجزيرة ارواد (من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩١٨)، ثم عين رئيساً لأركان النوات المتحالفة في كاتارو (Cattaro) بإيطاليا، وبعدها عاد إلى فرنسا ليقود اسطولاً بحرياً صغيراً في «لوريان»، وفي عام ١٩٢٠ انتدب إلى سوريا، من قبل وزارة الخارجية الفرنسية، كمستشار للقيادة الفرنسية في هذه البلاد، حيث عين أوّل حاكم للبنان الكبير (من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٣)، ثم اعيد إلى فرنسا ليعين رئيساً لأركان القيادة العسكرية في دائرة «لوريان» قبل ان يحال إلى التقاعد عام ١٩٢٥.

(Arbid, Walid, La représentation diplomatique de la France au Liban, p. 54, Archives du Sce. hist. de la Marine-vincennes).

(١٠) الخوري، بشاره، المصدر السابق، ص ١١٣.

(١١) جريدة «البشير» بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠.

(١٢) العرفان، مجلد ٣٤، ج ٥، ص ٦٩٢ - ٦٩٣ (مذكرات للتاريخ، مذكرات يوم الاربعاء في ١٠ ذي الحجة عام ١٣٣٨هـ = ٢٥ آب/أغسطس عام ١٩٢٠، للشيخ أحمد رضا)، وانظر: جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٧ آب/أغسطس عام ١٩٢٠.

(١٣) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ (ص ١ و ٢) وقد سبق أن اشرنا إلى ذلك في مكان آخر.

(١٤) بيهم، محمد جميل، لبنان بين مشرق ومغرب، ص ١٣.

(١٥) بيهم، محمد جميل، النزعات السياسية بلبنان، عهد الانتداب والاحتلال، ١٩١٨ - ١٩٤٥، ص ١٠ - ١١.

(١٦) جريدة «البلاغ» بتاريخ ٣ و ٤ حزيران/يونيو عام ١٩١٩ (ص ١).

(١٧) جريدة «البلاغ» بتاريخ ٥ حزيران/يونيو عام ١٩١٩ (ص ١).

(١٨) م. ن. بتاريخ ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩١٩ (ص ١).

(١٨ مكرر) جنبلاط، كمال، هذه وصيتي، ص ٦٧ - ٦٨، والسودا، يوسف، في سبيل لبنان، ص ١٩٣ - ١٩٤.

وكان «لامنس» نفسه، قد كتب عام ١٩٠٢، في مجلة «دراسات» التي كان يصدرها «الآباء اليسوعيون» مقالة جاء فيها:

«لا تضم حكومة لبنان المتمتعة بحكم ذاتي سوى جزء، من لبنان الجغرافي، لا يتجاوز الثلاثة أخماس. ولبنان هذا يحده، بوضوح، البحر المتوسط من الغرب، والنهر الكبير من الشمال، والعاصي من الشرق، والليطاني من الجنوب. وقد سلخوا عنه، في التخطيط الجديد (المتصرفية) قائمقاميتا طرابلس وعكار شمالاً، وقائمقامية صيدا في الوسط».

(Levantin - Lammens -, 40 ans d'autonomie ai Liban, article publié dans la révue: Etudes, 39e année, T. 92, Juillet - Aout - September 1902, P. 36).

فهل ان «لامنس» قد بدّل قناعاته، عام ١٩١٩، باتجاه كون لبنان جزءاً من سوريا الطبيعية؟.

(١٩) أنظر الفصل التاسع من الجزء الثامن (لعبة تقرير المصير).

ويوجز المؤرخ الاسرائيلي «مائير زامير» فئات المسيحيين هذه كما يلي:

١ - اللجنة المركزية السورية، وكانت تطرح فكرة إنشاء فدرالية سورية يكون لبنان فيها متمتعاً بحكم ذاتي محلي.

٢ - المسيحيون غير الكاثوليك (الروم الارثوذكس) الذين كانوا يطرحون فكرة إنشاء «لبنان الكبير» المستقل استقلالاً ذاتياً ولكن دون انتداب فرنسي عليه. وكان يمثل هؤلاء «إسكندر عمون» (وهو ماروني) وقد سعى «لإقناع المسيحيين اللبنانيين بالوحدة مع سوريا».

٣ - حزب الوحدة السورية ، في مصر، برئاسة «ميشال لطف الله»، وكان يطرح فكرة «إنشاء فدرالية سورية تحت حكم فيصل»، وكان من اعضاء هذا الحزب، «رشيد رضا وعبد الرحمن شهبندر».

٤ - الحلف اللبناني في مصر الذي كان يطرح فكرة إنشاء لبنان الكبير والمستقل مع انتداب فرنسي أو بدونه، وكان هذا الحلف يعارض «اللجنة المركزية السورية» كما انه وقف «بقوة، ضد السيطرة الفرنسية على لبنان»، وقد ترأسه «إسكندر عمون» عند تأليفه، إلاّ انه غادر بعد ذلك، فترأسه «أوغست أديب باشا» (وهو ماروني لبناني)، وكان للحلف فروع في عاصمتي الأرجنتين والبرازيل.

٥ - وأخيراً، موارنة جبل لبنان بقيادة البطريرك حويك الذي كان يطالب بلبنان الكبير «بحدوده التاريخية والطبيعية» والمنفصل انفصالاً تاماً عن سوريا، ولكن بحماية فرنسية.

وكان هذا التيار يرفض أي ارتباط بسوريا، مهما كان نوعه (زامير، مائير الكيان المسيحي اللبناني، ص ٧٢ - ٧٣). وهذا هو التيار الذي ربح الرهان أخيراً، وما كان له ان يربح لولا إصرار فرنسا على ذلك.

(٢٠) الشدياق طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١، ٢٠٥ - ٢٠٦، وانظر كتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ١٨٠ - ١٨١، و

Ristelhweber, R. les traditions françaises au Liban, p. 44.

وقد جاء في هذا الكتاب ما يلي:

«لقد أفعم قلبنا فرحا عندما رأينا إبنكم سمعان على رأس خمسة وعشرين ألف رجل يأتون من قبلكم ليعبروا لنا عن مشاعركم ويقدمون لنا الهدايا، إضافة إلى الخيول التي ارسلتموها». ويستطرد الملك قائلاً: «نحن واثقون بأن هذه الأمة التي وجدناها قائمة باسم القديس مارون هي جزء من الأمة الفرنسية، لأن صداقتها للفرنسيين تشبه الصداقة التي يكنّها الفرنسيون بعضهم لبعض. وبالتالي، فإنه لمن العدل ان تتمتعوا، انتم وجميع الموارنة، بالحماية التي يتمتع بها الفرنسيون تجاهنا، وان تقبلوا في الوظائف التي يقبلون ، هم أنفسهم، بها»، ويختم الملك كتابه هذا بقوله: «أما نحن، ومن سيخلفنا على عرش فرنسا، فإننا نعدكم بأن نمنحكم، انتم وشعبكم، الحماية التي هي للفرنسيين أنفسهم، وان نفعل، دائما، ما هو ضروري لسعادتكم.

«صدر عن عكا بتاريخ ٢١ أيار/مايو عام ١٢٥٠، في العام الخامس والعشرين من عهدنا» (انظر نص الكتاب كاملا في: Ristelhweber, Ibid, PP. 65 - 66. نقلاً عن : le Baron de Testa, Recueil des traités de l'Empire Ottoman, T 13, P: 140).

(٢١) Ristelhweber, Ibid, PP. 117 - 118.

وتوجد هذه الوثيقة في المحفوظات الوطنية الفرنسية (البحرية)، وفي وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، وقد عثر عليها المطران اسحاق الشدراوي مطران طرابلس، وكان البطريرك يوحنا الصفراوي قد أرسله إلى البلاط الفرنسي لهذه الغاية (وانظر كتابنا: المسألة اللبنانية: نقد وتحليل، ص ١٨٢). وفيما يلي أهمّ ما جاء في هذه الرسالة:

«نحن، لويس، ملك فرنسا والنافار، بنعمة الله، إلى كلّ من يطّلع على هذه الرسائل... وقد أخذنا ووضعنا، كما نأخذ ونضع، برسائلنا هذه الممهورة بتواقيعنا وبيدنا، تحت حمايتنا ورعايتنا الخاصة، البطريرك الكلي الاحترام، وكلّ الأحبار والاكليروس والأجيال المتعاقبة من المسيحيين الموارنة الذين يقطنون جبل لبنان خاصة، ونود أن يشعروا بمفعول هذه

الحماية في كلّ مناسبة». وبعد ان يكلف الملك، في رسالته هذه، سفيره في المشرق، «السيد دي لاهاي فانتالاي Sieur de la haye ventalaye» وكلّ من يخلفه في هذا المنصب، ان يحيط الموارنة بعنايته وحمايته، يستطرد:

«ونأمر جميع قناصل ونواب قناصل الامة الفرنسية المقيمين في موانئ المشرق ومرافئه، وفي الأمكنة الأخرى حيث ترفع الراية الفرنسية، حاضرا ومستقبلا، أن يساعدوا، بكلّ قواهم، البطريرك المشار إليه، وكلّ المسيحيين الموارنة في جبل لبنان، وأن ينقلوا، بواسطة البواخر الفرنسية وغيرها، الشباب وباقي المسيحيين الموارنة الذين يريدون الانتقال إلى الديار المسيحية، سواء للدراسة أو لأمور أخرى، دون أن يأخذوا منهم أو يطلبوا منهم سوى التكاليف التي يستطيعون دفعها، وأن يعاملوهم بكلّ اللطف والرحمة الممكنة. كما اننا نرجو ونلتمس من السادة الأماجد العظام، باشوات جلالة السلطان وضباطه، ان يكرموا ويؤازروا مطران طرابلس وكلّ الأحبار المسيحيين الموارنة، وسوف نقدم، من جهتنا، بالمقابل، المعاملة بالمثل لأولئك الذين يوصوننا بهم».

(٢٢) انظر نماذج من هذه الرسائل، ومن علاقة البلاط الفرنسي بموارنة جبل لبنان، في الجزء الأول (العهد المعني، ملحق الوثائق) والجزء الثالث (العهد الشهابي، ملحق الوثائق). وقد سبق «حصن الخازن» في هذه الوظيفة، كلّ من: أبو نوفل الخازن (١٦٦٢ - ١٦٧٩)، وأبو قانصوه الخازن (١٦٧٩ - ١٦٩٦) وخلفه فيها إبنه نوفل (١٧٠٨ - ١٧٥٣).

(٢٣) انظر كتابنا: Corps expéditionnaire de Syrie; Rapports et Correspondance, 1860 - 1861, p.p. 239 - 254 (Tableau statistique des districts et localités à réunir pour former le Gouvernement du Liban).

وهو تقرير وقعه الجنرال «دي بوفور دوبتول» بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١ ورفعه إلى وزارة الحرب الفرنسية بالتاريخ نفسه. (Ibid, P. 237).

(٢٤) الصليبي، كمال ، بيت بمنازل كثيرة، ص: ٥٢.

(٢٥) الحداد، ألبير، لبنان الكبير، ص: ١٥٧.

(٢٦) م. ن. ص. ١٥٨.

(٢٧) انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص: ٥٥٦.

(٢٨) م. ن. ص: ٥٦٠ و ٥٦٤.

(٢٩) م. ن. ص: ٥٦٧.

(٣٠) م. ن. ص: ٥٦٩-٥٧٠.

(٣١) زامير، مائير، المرجع السابق، ص: ٦٢.

(٣٢) م. ن. ص: ٨٨ - ٨٩، عن:

AE, Levant, Vol. 13, n°. 724, Beyrouth, 23 mai 1919, et AE. Levant, Vol. 13 n°. 760-1, Beyrouth 31 Mai 1919.

(٣٣) م.ن. ص: ٨٨، عن:

AE, Levant, Vol. 200, De Caix, Mémorandum, PP. 37 - 38.

(٣٣ مكرر) Karam, Georges, L'opinion publique libanaise et la question du Liban, 1918 - 1920, pp. 188 - 189.

(٣٤) الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، ص: ٩٩ - ١٠٠.

(٣٥) تايلر، ألن، تاريخ الحركة الصهيونية، ص ٣٠.

(٣٦) راجع كتابنا: مؤامرة الغرب على العرب، الفصل الثالث: وعد بلفور (ص ٤١ - ٥١) وملحق الوثائق، وثيقة رقم ٣ (صك الانتداب البريطاني على فلسطين) ص ٢٨٧ - ٢٩٣.

(٣٧) جاء في التقرير ان «أرض لبنان، كما حددت إثر أحداث عام ١٨٦٠، هي كناية عن تجويف محصور مساحته ٣٠٠٠ كلم^2، مقتطع من القسم الغربي من سوريا... ولا يمكن الدخول إليه إلاّ من الشرق إلى الغرب، عن طريق بيروت-دمشق» (Ismail, A, Documents diplomatiques et consulairesT. 12, P. 231).

(٣٨) في وصفها لاحتفال الأوّل من أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، أي احتفال اعلان «دولة لبنان الكبير» في قصر الصنوبر ببيروت، قالت الجريدة: «وكان الداخل مندوب لبنان الكبير غبطة البطريرك الماروني، تحف به حاشيته» (جريدة لسان الحال بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ ص ٢).

(٣٩) السودا، يوسف، في سبيل لبنان، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٤٠) الحداد، المرجع السابق، ص ١٦٠.

ملحق رقم (١)
خطاب الجنرال غورو
في حفل إعلان دولة لبنان الكبير
في قصر الصنوبر ببيروت
(أول أيلول سبتمبر عام ١٩٢٠)

أهل لبنان الكبير،

لقد قلت لكم منذ بضعة اسابيع في موقف خطير: ان اليوم الذي كان يتمنى آباؤكم حلوله عبثاً، ذلك اليوم الذي كنتم فيه احسن حظاً من آبائكم، إذ رأيتم ضياءه قد دنا، وهو هذا اليوم.

أمام جميع الشعب المحتشد المؤلف من جميع المذاهب المتشعبة في لبنان، والذين كانوا بالأمس جيرانا، وسيكونون، منذ الآن، متحدين بوطن قوي في ماضيه وعظيم في مستقبله.

وأمام الحكومة اللبنانية، وأبناء أشهر الأسر والرؤساء الروحيين من جميع المذاهب والطوائف، الذي أحيي بطليعتهم بملء الاحترام، البطريرك الكبير في لبنان، الذي جاء من لبنان لحضور اليوم المجيد الذي يتوج عراكه في الحياة، ويسوؤني أن لا أجد، إلى الآن، مندوبيكم في باريس الذين افادوا الحكومة الفرنسوية جليل الفائدة بآرائهم.

وأمام ممثلي الدول الذين جاهد اكثرهم مثلنا الجهاد الطويل في سبيل الحق والحرية.

وأمام نواب فرنسا الذين اعدّ نفسي سعيداً بأن أحيي بينهم الأميرال «دي بون» القائد العام لأسطول الشرق.

وعند سفح الجبال الشامخة التي كانت قوة بلادكم وحصن ايمانه وحريته المنيع.

وعلى شاطيء البحر التاريخي الذي شاهد الدول الثلاث: فينيقية واليونان وروما، الذي حمل إلى العالم آباءكم ذوي الافكار السيالة الذين عُرفوا بالإتجار واشتهروا بالفصاحة وعادوا اليكم بمودة فرنسا العظيمة وسلامها فكرسوها في قلوبكم.

وأمام جميع أولئك الشاهدين على امانيكم وجهادكم وانتصاركم، اشاركم أفراحكم وتيهكم، معلناً لبنان الكبير، وأحيي، باسم حكومة الجمهورية الفرنسوية، لبنانكم بعظمته وقوته، من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين وقمم لبنان الشرقي.

هو لبنان وجباله حيث يخفق قلب هذه البلاد التي تألقت من البقاع الخصيب الذي تكرس في زحلة يوم انضمامه الذي لا ينسى، ومن بيروت المرفأ الأكبر للحكومة الجديدة، وعاصمة الحكومة التي ستتمتع باستقلال بلدي متسع، ويكون لها نظام ميزانيتها وبلديتها، بسلطة متسعة تخابر رأساً، في شؤونها، اعظم سلطة في البلاد، ومن طرابلس التي يكون لها أيضاً استقلال واسع إداري ومالي يمتد إلى ضواحيها الاسلامية، ومن صيدا وصور اللتين لهما الماضي الشهير، واللتين ستجددان شبابهما بانضمامهما إلى الوطن الكبير. وإني، قبل تعيين حدوده، إستشرت الشعب، واستناداً إلى تعهّدات فرنسا، وإلى المبادىء التي أوحتها جمعية الأمم، أستطيع أن أقول إنه لم يكن يخطر لي غير أمرٍ واحدٍ، وهو تحقيق أماني الشعب التي كان يجاهر بها بملء الحرية، وخدمة مصالحه الشرعية.

إن كلّ عمل إنساني قابل للإصلاح، فإذا كانت هذه البلاد، التي فتح اليوم باب مستقبلها، بدر منها شيء من الضعف، فإن فرنسا، التي سهرت على مولدها، والتي ستحيطها غداً باهتمامها، لا تتردد في وصف الدواء لها، إندفاعاً مع محبتها واحترامها للحرية. ولكنكم غير جاهلين، فلا تعرضون أنفسكم للنقد في الساعة التي ألقيت عليكم تلك المهمة الشديدة، فتبثون في بلادكم، بمساعدة فرنسا، الحياة والنظام والنجاح، فإن الحياة تنشيء روح الوطن فتخلق الشعوب القوية التي تأتيه بأبناء جديرين بخدمته والدفاع عنه، وإن النظام الذي تؤيده وتضمنه القوات المنظمة، تلك القوات التي طلب أبناؤكم البواسل الإندماج فيها، والتي ستزيد غداً قوة بكلّ المتطوعين الذين توحي إليهم عاطفتهم هذه الخدمة. إن هذا النظام وحده يجعل الإدارة حكيمة عادلة صالحة، وبعد ذلك يكون النجاح.

فإليكم هذا الوطن الذي يستفيق حراً وقد أفلت من تلك البراثن التي ضغطت عليه عدة قرون وأصبح بوسعه ان يعمل على إنجاح بلاده حسب طريقة ابائه التي اقتبسوها واقتبستموها من وراء البحار.

وإنكم ستكبّون على العمل في بلادكم أو تكونون مسيئين إلى اوطانكم.

وان فرنسا الوصية، التي قد تسترشد بتجاركم، تعينكم بصناعتها وأموالها ووسائل نقلها والمعدات الاقتصادية الكبيرة وبمستشاريها.

أيها السادة. اني اسيء إلى ثقتكم، إلى تلك الثقة التي أتيه بها، إذا لم اضف إلى ما قلته إنكم، إذا أردتم ان تكونوا شعباً حراً يطمح إلى ان يكون شعباً كبيراً، كان عليكم واجبات لا بد لكم من القيام بها.

وأوّل هذه الواجبات واقدمها هو الإتحاد الذي يؤلف عظمتكم، كما أن اختلافات المذاهب والجنسيات كانت السبب في ضعفكم.

إن لبنان الكبير تألف لفائدة الجميع، ولم يؤلف ليكون ضد احد، فما هو إلاّ اتحاد سياسي إداري، ولا يكون فيه اقتسام ديني، إلاّ في ما يتجه إليه ضمير كلّ منكم نحو الاعتقادات التي ألفها ويعتبرها كواجبات مقدسة، ويكون لها، بهذا الشكل، الحق باحترام الجميع.

اني اقدم لكم، ضمانة وبرهانا عن هذا الإتحاد، قدوم الزعماء وممثلي جميع الطوائف والأديان في هذا الموقف، مندفعين بعاطفة الوحدة الوطنية. ولا تنسوا انه يجب ان تكونوا متأهبين لبذل التضحيات الحقيقية لوطنكم الجديد، فإن الوطن لا يؤلف إلاّ بمحو المبدأ الشخصي تجاه المصحلة العامة.

ولقد أعربوا، من جميع الجهات، عن وجوب هذه التضحية. أليس الكثيرون منكم قالوا لي: «إننا مستعدون، منذ الآن، إلى التخلي عن امتيازاتنا، لأنها كانت لنا ضمانة، ولا تتخذ الضمانات إلاّ مع الأعداء. أما الآن، فقد أصبحت فرنسا بيننا، ونحن نعرف تقاليدها الكريمة، ونعرف أن مستشاريها يسهرون على أموال الضرائب التي تمتلىء بها خزائننا، فلا تنفق إلا في سبيل خيرنا.

«إن هذه الأموال كانت تستخدم، فيما مضى، لإنماء ثروة سيدٍ مكروه، أما الآن، فإنها لا يمكن أن تفيد إلا البلاد نفسها، وستكون البذور التي تنمي زرع ثروتنا».

أيها السادة، ان مثل هذا الكلام يشرّف قائليه والشعب العظيم الذي ينتمون إليه، وان أول واجبات المستشارين الذين يقودون خطواتكم هو أن يراقبوا الضرائب فتكون مناسبة مع حالة كلّ منكم. وإذا كانت مهمّة المستشارين تظهر اليوم انها ضرورية، فإني أتوقع، في مستقبلٍ يتوقف عليكم وعلى حكمتكم الجديدة تحديده، نجاح لبنان الكبير بنفسه، حين تتوسّعون بالتربية السياسية، وحين تظهر كفاءتكم.

فهذا هو، يا إبناء لبنان الكبير، خط آمالكم المقدّسة، والضحايا (التضحية) التي يدعونكم إليها، في هذه الساعة الخطيرة.

وأنا أعلم انكم، باعتزازكم بنصركم واهتمامكم بواجبكم، تشرفون على المستقبل بملء الثقة، كما تعلمون أنكم تستطيعون، في الغد، الإعتماد على مساعدة فرنسا، كما كنتم في الأمس.

إن الجنود الفرنسيين قد عزّزوا استقلالكم، وأنتم لا تنسون أن الدم الفرنسي الكريم قد أريق في سبيل فرنسا. ولهذا اخترتم رايتها التي هي راية الحرية، رمزاً لحريتكم، بإضافة ارزتكم الوطنية إليها. وإني أحيي الرايتين وأهتف معكم قائلاً: ليحيي لبنان الكبير، لتحي فرنسا. (انتهى النص) (❖).

«جريدة لسان الحال» بتاريخ ٢ أيلول/ستمبر عام ١٩٢٠ (ص ٢ و٣).

(❖) أورد الدكتور« ادمون رباط» نصّ الفقرة الأخيرة على الشكل التالي: «بالأمس، ومنذ خمسة أسابيع، وقف صغار الجنود الفرنسيين، أخوة أولئك الذين أعجبتم بهم، والذين أحببتموهم خلال أربع سنوات، لكي يطلقوا كلّ آمالكم، وينهوا، في صبيحة قتالٍ فقط، القوة الشريرة التي كانت تطالب باستعبادكم. إن الجنود الفرنسيين هم عرّابوا استقلالكم، ولن تنسوا أن الدم الفرنسي السخي قد أريق لأجل فرنسا، كما أريق لأجل كثيرين آخرين. ولأجل هذا اخترتم علم فرنسا الذي هو علم الحرية، شعاراً لكم، بعد أن أضفتم عليه أرزكم الوطني. وإنني، إذ أحيي العلمين الشقيقين، أردّد معكم: عاش لبنان الكبير، وعاشت فرنسا، متحدين إلى الأبد».
(Rabbath, Ed. La Formation historique du Liban politique et constitutionnel, P. 353)

le 4 Septembre 1920

XIII-TURQUIE D'ASIE-
-:-:-:-:-:-:-

o -SYRIE-

Proclamation de l'Etat du"GRAND LIBAN"-

La proclamation du Grand Liban a été faite hier Ier à Beyrouth par le Général Gouraud au milieu du grand enthousiasme . Les Amiraux de BON et MORNET y assistaient . La"PROVENCE" "WALDECK-ROUSSEAU" et le"JURIEN DE LA GRAVIERE" ont participé aux Fêtes en pavoisant illuminant puis envoyant des Compagnies de débarquement.-Le départ du"BIEN HOA" différé jusqu'après la cérémonie afin que les huit anciens Membres du Conseil du Liban condamnés pour trahison entendent salves saluant proclamation du nouvel état qui,plus que condamnation,consacre erreur de leur politique .

(de Al PROVENCE-BEYROUTH le 2 Septembre 1920-)

L'Amiral de BON à JERUSALEM-

"PROVENCE" à(CAIFFA) .

L'Amiral se rend à JERUSALEM en accord avec le Général GOURAUD .

(de Al Provence-BEYROUTH le 3 Septembre)

ملحق رقم (٢)

برقية من آل بروفانس - بيروت إلى باريس

بمناسبة إعلان دولة لبنان الكبير

الفصل الثاني

مسألة الحدود

بداية، علينا الإعتراف بأنه لم يكن للبنان، في التاريخ القديم والحديث، حتى تأسيسه، في أول أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، حدود «تاريخية وطبيعية» كما زعم المطالبون «بكيان لبناني مستقل عن سوريا» في مطلع هذا القرن(١).

إلاّ أنّ ذلك يقودنا إلى التساؤل: كيف تمّ رسم حدود الكيان اللبناني الوليد؟ وما هي المبررات التاريخية والاقتصادية والجغراسياسية التي اعتمدت لأجل ذلك؟.

يعود بنا هذا التساؤل إلى ذلك التقرير الذي وضعه النقيب «فان» (الذي سبق أن تحدثنا عنه)، والذي جاء فيه أنّ «أرض لبنان (المتصرفية) كما حددت عقب أحداث عام ١٨٦٠، لا تتعدى الـ٣ آلاف كلم٢، وهي مجتزأة من القسم الغربي لسوريا». ويستطرد «فان» في تقريره «إذا استثنينا الساحل الذي يحد هذا التجويف من الغرب، فإن حكومة لبنان، أو بالأحرى الجبل، لا تتضمن سوى مجاري ضيقة وهضاب جرداء، بلا سهل في الداخل، وبلا مرفأ على الساحل، ولا يمكن دخوله إلاّ من الشرق إلى الغرب، من خلال طريق بيروت - دمشق. وإذا ابتعدنا عن هذه الطريق، التي أنشئت حديثاً، لا نجد سوى طرقٍ للبغال رسمتها تلك الحيوانات، نفسها، وغالباً ما تكون غير سالكة»(٢).

ذلك يعني ان «جبل لبنان»، بمساحته المعروفة (والتي تحدث عنها النقيب فان) لا يمكن ان تكون كافية لإنشاء كيان أو «دولة» تقوم عليها، وحدها.

ومن هنا برزت عدة نظريات «تاريخية» اعتمدها المطالبون بكيان مستقل لهذا الجبل عن سوريا، وغذت فرنسا هذا التوجه لما لها فيه من مصلحة (سبق أن اشرنا إليها في الفصل السابق)، وكانت أولى هذه النظريات «نظرية الفينقة» التي حاولت ان تعيد «الشعب اللبناني» إلى جذور «فينيقية» موغلة في القدم، والهدف من ذلك هو الإدعاء بأن «القومية الفينيقية» التي أصبحت «لبنانية» هي أقدم من «القومية العربية» التي لم يمر عليها، في نظرهم، في هذه البلاد، أكثر من خمسة عشر قرناً هو عمر الفتح الإسلامي لبلاد الشام. وكان الانتداب الفرنسي قد دعم هذه النظرية وعززها، بل ربما يكون هو الذي أطلقها، ودليلنا على ذلك ان أياً من المؤرخين «اللبنانيين» (وخصوصاً الموارنة الذين كانوا في طليعة الداعين لكيان قومي لبناني)، لم يؤرخ، حتى بدء عهد الانتداب، لكيان لبناني مستقل عن سوريا التي هو جزء منها (المطران يوسف الدبس: تاريخ سوريا الدنيوي والديني، جرجي يني: تاريخ سوريا، جورج سمنه: المسألة السورية، وندره مطران: سوريا الغد، والبطريرك اسطفان الدويهي الذي الف كتابه «تاريخ الأزمنه» في منتصف القرن الميلادي السابع عشر، وقد تضمن هذا الكتاب «تاريخ الشرق» على مدى ستة قرون ١٠٩٥ - ١٦٩٩ دون أن يشير، من قريب أو بعيد، إلى لبنان، وغيرهم)، وكان همّ الفرنسيين، في ذلك العهد، ان يكتبوا تاريخاً للبنان مستقلاً عن تاريخ سوريا والعرب، لكي يجردوا هذا البلد من قوميته الحقيقية ومن انتمائه العربي، طمعاً في ان يكون «فرنسا ما وراء البحار La France d'outre-mer» أو «رأس جسر» فرنسي النزعة والهوية والإنتماء يلجون منه إلى داخل المشرق العربي، كما كانوا يحلمون بأن تكون «الجزائر الفرنسية» رأس جسر لهم للعبور إلى المغرب العربي[٣].

وما ان سقطت نظرية «الفينقة» حتى ابتدع «الإنفصاليون» أنفسهم، «النظرية الفخرالدينية» زاعمين ان تاريخ لبنان يبدأ من عهد «الأمير فخر

الدين المعني الكبير»، وأن «الكيان اللبناني» يعود، في أصوله التاريخية، إلى الفتوح التي حققها هذا القائد «اللبناني» في بلاد الشام، من حلب «إلى حدود عكا وقيصرية»[٤]، ومطلقين على الأمراء المعنيين، ثم الشهابيين بعدهم، اسم «أمراء لبنان»، وعلى الإمارتين «المعنية والشهابية» اسم «الإمارة اللبنانية»، ضاربين، عرض الحائط، بالحقائق التاريخية العلمية التي لا يمكن نكرانها، أو الهروب منها[٥].

ولا بد من الاعتراف بأن هذه النظرية صمدت خلال العهد الاستقلالي الأول (حيث كان اللبنانيون الرسميون، ومعظم المؤرخين، والكتب المدرسية للتاريخ اللبناني، يعتمدونها أساساً صالحاً للتأريخ للبنان)، إلاّ ان مناقشتنا لهذه النظرية، ونقدها بصراحة كلية، في كتاب لنا، منذ عام ١٩٨٤، ونفينا القاطع لأن يكون فخر الدين أباً حقيقياً لكيان لبناني ما، في التاريخ، مع تقديم البراهين والأدلة الدامغة على ذلك[٦]، جعل العديد من المؤرخين اللبنانيين المحدثين يتراجعون عن دعمهم لهذه النظرية وترويجهم لها، ويتبنون مقولتنا «المقاطعات اللبنانية» في العهدين: المعني والشهابي.

وكدليل على ضعف أدلتهم وبراهينهم لدعم هذه النظرية، لم يتمكن دعاة الكيان المستقل من رسم حدود واضحة لما سموه «بدولة فخر الدين»، فحاروا بين ان يضمنوها سوريا وفلسطين، وبين ان تقتصر على «جبل الشوف» (أو «جبل الدروز») و«جبل لبنان»، إلاّ أنهم لم يستطيعوا إثبات ان «فخر الدين» كان «لبنانياً» بالمعنى العلمي للكلمة، فهو قد كان «أمير الشوف» أو «أمير آل معن» أو «أمير الدروز» أو «أمير صيدا والجليل»، أو «أمير صيدا وجبل لبنان»، إلاّ أنه لم يكن، قط، أمير لبنان، وذلك لسبب بسيط، هو انه لم يسمّ نفسه كذلك، كما أنّ «لبنان» لم يكن قد قام بعد[٧].

– مشروع الجنرال دي بوفور دو تبول:

في أثناء وجود «الحملة الفرنسية على سوريا Corps expéditionnaire de Syrie» في بلادنا – عام ١٨٦٠ - ١٨٦١)، قام قائدها «الجنرال دي بوفور دوتبول Gl de Beaufort d'Hautpoul» بوضع مشروع لإنشاء دولة لبنانية، وقد رسم «بوفور» لهذه الدولة حدودها، وحدد مناطقها، واحصى عدد سكانها، وعدد حملة السلاح فيها، من كلّ طائفة، كما أحصى مدخولها، ورفع هذا المشروع إلى وزارة الحرب الفرنسية بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١.

وفيما يلي الحدود التي رسمها «بوفور» للبنان المقترح:

– شمالاً: النهر الكبير.

– شرقاً: قمم جبل لبنان الشرقي (انتيليبان) وقمم جبل الشيخ، بحيث يتم الإحتفاظ بالحدود الحالية (١٨٦٠) لنواحي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا.

– جنوباً: الحدود الحالية لنواحي الحولة وبلاد بشاره.

– غرباً: البحر المتوسط.

أما النواحي التي تضمنها هذا المشروع فهي:

١ - نواحي الشمال (وكانت تابعة لطرابلس):

– بلاد عكار، والضنية، وطرابلس وضواحيها، والكورة السفلى.

٢ - النواحي التي تؤلف القائمقامية المسيحية:

– الزاوية، وجبة بشري، والكورة العليا، والقويطع والمزارع، والبترون، وجبيل، والهرمل وجبة المنيطرة ووادي علمان والفتوح، وكسروان، والمتن والقاطع وزحلة وبسكنتا وملحقاتها، وساحل الشمال.

٣ - النواحي التي تؤلف القائمقامية الدرزية:

– ساحل الجنوب، والغرب، والمناصف والشحار، والجرد، والعرقوب، والشوف، واقليم جزين وجبل الريحان، واقليم الخروب وقسم من إقليم التفاح.

٤ - مدن الساحل ونواحي الجنوب والداخل:

– بيروت (المدينة والضاحية)، وصيدا (المدينة والضاحية)، وبلاد بشارة، وبلاد الشقيف، وإقليم الشومر، وجباع وقسم من اقليم التفاح، ومرجعيون، والحولة، وبلاد حاصبيا، وبلاد راشيا، وسهل البقاع، وسهل بعلبك.

وقد بلغ عدد سكان هذه النواحي، وفقاً للطوائف، كما يلي:

– موارنه	٢٠٨١٨٠ نسمة.
– روم ارثوذكس	٦٨٠٤٠ نسمة.
– روم كاثوليك	٣٤٧٥ نسمة.
– دروز	٤٤١٦٠ نسمة.
– مسلمون شيعة	٥٥١٧١ نسمة.
– مسلمون سنة	٧٦٨٦٥ نسمة.
مجموع عدد السكان	**٤٨٧٩٥٠ نسمة**(٨)

(انظر الملحق رقم ١)

والملاحظ ان «بوفور دوتبول»، في رسمه لحدود الكيان المقترح، جعله يضم القرى المسيحية النائية شمالاً وشرقاً وجنوباً، فهو قد ضم، في أقصى الشمال: قرى عندقت والقبيات، وفي أقصى الشرق: راس العين والهرمل، وفي أقصى الجنوب: قرى القليعة ورميش والخربة ودبل وعين إبل وعلما الشعب، وهي، جميعها، قرى مسيحية، حيث لا يوجد، بعدها، في العمق السوري أو

الفلسطيني، قرى مسيحية غيرها، على مسافات قريبة منها، أو على اتصال جغرافي بها (باستثناء قريتي اقرت وكفربرعم اللتين دمرتهما اسرائيل عام ١٩٤٨ وهجّرت اهلهما).

وقد تبنى دعاة الكيان اللبناني المستقل مشروع «بوفور» هذا، وحملوه إلى مؤتمر السلم، معتبرين ان الحدود التي وضعها «بوفور» للكيان المقترح هي «الحدود التاريخية والطبيعة» للبنان الذي يريدونه. وكان لهم ما أرادوا، إذ أعلن «لبنان الكبير» (كما سبق ان شرحنا في الفصل السابق) وفقاً للحدود المقترحة في مشروع «بوفور» (ولم يكن للجنرال غورو أي يدٍ في ذلك)، باستثناء الحدود الجنوبية (المتاخمة لفلسطين) التي شهدت نزاعاً حولها بين الدولتين المنتدبتين على كلّ من البلدين: إنكلترا (في فلسطين) وفرنسا (في لبنان).

– الحدود اللبنانية – الفلسطينية:

أثناء انعقاد مؤتمر السلم بباريس، نشطت «المنظمة الصهيونية العالمية» بين الدول المشاركة في المؤتمر، لتأمين «وطن قومي» لليهود في فلسطين. وفي ٣ شباط/فبراير عام ١٩١٩، رفعت المنظمة، بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية، إلى المجلس الأعلى للمؤتمر (مجلس العشرة) مذكرة بعنوان «تصريح المنظمة الصهيونية بصدد فلسطين» تتضمن مطالبها من المؤتمر، ومن هذه المطالب رسم الحدود الشمالية لفلسطين، والمتاخمة للبنان، بشكل يتوافق مع المطالب الصهيونية، وقد رسمتها المذكرة على الشكل التالي: «تبدأ (حدود فلسطين) في الشمال، عند نقطة على شاطئ البحر الابيض المتوسط، بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه، عند تلال سلسلة جبال لبنان، حتى

تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خطٍ جنوبي، متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن، وتتجه منها شرقاً بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية، حتى تقترب من سكة حديد الحجاز إلى الغرب منه»(٩). وكان ذلك يعني ان يضم جنوب لبنان، بكامله (بما فيه الحولة التي كانت قد دخلت في مشروع بوفور) وقسم من البقاع، إلى «فلسطين» أي إلى «اسرائيل العتيدة»، وبمعنى آخر، كانت المنظمة الصهيونية ترى ان حدود فلسطين، يجب ان تصل، شمالاً، إلى الحدود الجنوبية لمتصرفية جبل لبنان.

وكانت «معاهدة الصلح» التي وقعت بين الحلفاء وتركيا، في ١٠ آب/أغسطس عام ١٩٢٠، (وهي المعروفة بمعاهدة سيفر)، قد تضمنت الموافقة على مطالبين أساسيين للصهاينة هما:

١ - أن توضع فلسطين تحت إدارة دولة منتدبة.

٢ - ان تنفذ الدولة المنتدبة وعد بلفور(١٠). وكان ذلك يعني ان تكون بريطانيا نفسها هي الدولة المنتدبة المولجة بتنفيذ ذلك الوعد.

– إتفاق هاردنج وليغ:

وعلى هذا الأساس، وفور صدور قراري الانتداب على كلّ من فلسطين ولبنان، بدأت المفاوضات بين الدولتين المنتدبتين للاتفاق على الحدود، وقد تمّ ذلك في ١٩٢٠/١٢/٢٣ (اتفاق الوزيرين المفوضين: هاردنج وليغ (Hardinge of Penshurts et G. Leygues)، ولكن هذا الإتفاق لم يرض المنظمة الصهيونية التي اعترضت عليه في ختام مؤتمرها الثاني عشر (في

كارلسباد، في أيلول/سبتمبر عام ١٩٢١)، فأصدرت، من ضمن ما أصدرته من قرارات، اعتراضاً على الإتفاق المتعلق بالحدود الشمالية لفلسطين، وجاء في قرارات المؤتمر: «ويجد المؤتمر نفسه ملزماً بالإعراب عن أسفه على ان مسألة الحدود الشمالية لأرض اسرائيل لم تجد سبيلها إلى حل مرض حتى الآن، على الرغم من جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية»(١١).

لقد كانت حدود لبنان الجنوبية عرضة لنزاع مريرٍ بين المنظمة الصهيونية العالمية المدعومة من بريطانيا، من جهة، وبين دعاة الكيان اللبناني المستقل «بحدوده التاريخية والطبيعية»، المدعومين من فرنسا، من جهة أخرى. وأما دعاة الوحدة السورية، اندماجية أو إتحادية، فلم يكن لهم تأثير كبير في مسار الأحداث، باعتبار أنّ الدولتين الكبريين، بعد الحرب العالمية الأولى، وهما: بريطانيا وفرنسا، كانتا قد حددتا موقفهما من هذه التوجهات، فانحازت الأولى للصهيونية العالمية، وانحازت الثانية للبنان المستقل (كما سبق ان شرحنا).

وكما سبق ان قدمنا، كانت حدود مشروع «بوفور دوتبول» هي التي اعتمدها دعاة الكيان المستقل، ولا نرى ضرورة، في هذا البحث، لاستعادة تلك الآراء، ولكن ما يهمنا هو ان هؤلاء كانوا يصرون على ان تصل حدود لبنان، جنوباً، إلى حدود عكا، فالحولة، فجبل الشيخ، بينما كان الصهاينة يصرون على ان تصل حدود فلسطين إلى حدود المتصرفية، بما في ذلك صيدا نفسها. وكما كان دعاة لبنان الكبير يتذرعون، لتحقيق مطالبهم، بذرائع اقتصادية وجغرافية وتاريخية، كان الصهاينة يتذرعون، بدورهم، بذرائع مماثلة، فالليطاني، مثلاً، ضرورة لا غنى عنها، لشمال الجليل، وجبل الشيخ (حرمون) بما تختزنه قممه من ثلوج، ضرورة لا غنى عنها لسهل الحولة، بل لشمال

فلسطين كلّه، واما «صيدون القديمة» فهي جزء من التراث التوراتي، لذا يجب ان تدخل ضمن الدولة اليهودية العتيدة(١٢).

وكانت الحدود التي اتفق عليها كلّ من «هاردنج وليغ»، من جهة شمال فلسطين وجنوب لبنان كما وردت (في المادة الأولى من الإتفاق): «تبقى المطلة في المنطقة البريطانية...، وتفصل التخوم، بالمطلة، بمفرق الماء في وادي الاردن وحوض نهر الليطاني، وتسير، جنوباً، مع وادي الاردن، فوادي فرعم (فارة) ووادي كركره (يبقى الواديان في المنطقة البريطانية)، ومنه إلى وادي البلاونة ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية. ويصل الحد إلى شاطىء البحر الابيض المتوسط في ميناء رأس الناقورة، وتظل هذه في المنطقة الفرنسية»(١٣). وقد أورد «مصطفى الدباغ» الحدود الشمالية لفلسطين (والجنوبية للبنان) والتي تمّ الإتفاق عليها بين هذين الوزيرين المفوضين، البريطاني والفرنسي، على الشكل التالي: «بموجب هذا الإتفاق، تسير الحدود من رأس الناقورة الواقع على البحر الابيض المتوسط باتجاه الشرق إلى قرية يارون في لبنان، ومن ثم تسير باتجاه الشمال الشرقي إلى قَدَس والمطلة في فلسطين، وعبر وادي الاردن إلى تل القاضي في فلسطين وإلى بانياس في سوريا»(١٤).

لجنة نيوكومب - بوليه

وتحت تأثير الضغط الصهيوني على بريطانيا، عادت هذه الأخيرة تطالب فرنسا بتعديل الحدود الشمالية لفلسطين بما يرضي المنظمة الصهيونية، ولكن فرنسا ظلت متمسكة بما تمّ الإتفاق عليه.

كان الإتفاق الذي سبق ان أشرنا إليه (إتفاق هاردنج وليج) قد نص، في المادة الثانية منه، على «تشكيل لجنة، خلال الأشهر الثلاثة التي تلي توقيع

الإتفاق، لكي تثبت، على الأرض، خط الحدود المبين في المادة الأولى منه، بين الاراضي الواقعة تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني. وتشكل هذه اللجنة من أربعة أعضاء، إثنان منهم تعينهما الحكومتان الفرنسية والبريطانية، ويعيّن العضوان الآخران بالاتفاق بين الحكومات المحلية المعنية بالأراضي الخاضعة للانتداب (البريطاني والفرنسي) وبين سلطات الانتداب نفسها»، على أن تبت «عصبة الأمم» بالخلافات التي تنشأ عن أعمال هذه اللجنة «وتكون قراراتها غير قابلة للإستئناف»[١٥].

بدأت هذه اللجنة أعمالها في أول حزيران/يونيو عام ١٩٢١، وكانت مهمتها، وفق المادة الثانية من الإتفاق، محددة «بتثبيت الحدود» التي نصت عليها المادة الأولى منه، دون أن يكون لها اية سلطة في تعديل هذه الحدود. وكان يرأس الجانب البريطاني في اللجنة «الكولونيل نيوكومب New-Comb» كما يرأس الجانب الفرنسي منها «الكولونيل بوليه Paulet» (ولذا سميت: نيوكومب - بوليه).

ولكن هذه اللجنة رأت نفسها، بعد ايام فقط من بدء عملها (بدأت عملها في أول حزيران/يونيو عام ١٩٢١) معرضة للخروج عن المهمة الموكولة إليها، وتجاوزها، وذلك بسبب مبادرة رئيس الجانب البريطاني (نيوكومب) إلى تقديم مقترحات خارجة عن صلاحيات هذه اللجنة[١٦]. وقد ظلت أعمال اللجنة مستمرة حتى ٣ شباط/فبراير عام ١٩٢٢، حين وقّع رئيسا اللجنة (نيوكومب وبوليه) التقرير النهائي لتثبيت الحدود بين فلسطين من جهة، وسوريا ولبنان من جهة أخرى، (دون إجراء تعديلات ذات قيمة على الحدود التي كان الإتفاق الأساسي قد أقرها على الجانب اللبناني). وفي ٧ آذار/مارس عام ١٩٢٣، «أبرمت إتفاقية «نيوكومب - بوليه» بين الدولتين المنتدبتين، على أن يعمل بها اعتباراً من ١٠ آذار/مارس من العام نفسه[١٧].

وقد كرست الحدود الجنوبية للبنان، بعد ذلك، بالدستور اللبناني الذي أعلنه الانتداب الفرنسي في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦.

ويقدم الدكتور عصام خليفه صورة عن الخط الحدودي الذي رسمه اتفاق «نيوكومب - بوليه» بين فلسطين ولبنان، فيذكر أن هذا الخط يمر «في جسر البراغيت، على نهر مرجعيون، وبعد الجسر، ركزت النقطة ٣٨، ثم اتجه خط الحدود في اتجاه الجنوب الشرقي، ليسير في موازاة نهر الحاصباني، وصولاً إلى جسر الغجر، جنوب نبع الوزاني الذي يقع داخل الاراضي اللبنانية، ومن جسر الغجر، يتجه الخط شرقاً نحو وادي العصافير شرق خربة الدوير، ثم يمر فوق عين تل القاضي ليصل إلى النقطة الحدودية ٣٩، وبعدها، تبدأ الحدود السورية - الفلسطينية انطلاقا من النقطة ٤٠ (حيث مجرى نهر بانياس)، حتى العلامة الرقم ٧١»[١٨].

ويصل د. خليفه، من خلال ذلك، إلى استنتاج مفاده «أن حدود فلسطين الشمالية لم تصل إلى نقطة تعلو اكثر من ٨٠٠م تقريباً، وهذا يعني ان جبل حرمون الحقيقي هو جبل لبناني - سوري، من وجهة نظر القانون الدولي، باعتبار ان اتفاق نيوكومب - بوليه قد أُقر في عصبة الأمم عام ١٩٣٤، وكرس الحدود الدولية»[١٩].

وقد ثُبّتت هذه الحدود بواسطة كتل حجرية يبلغ ارتفاع الواحدة منها متراً ونصف المتر، نشرت على طول هذه الحدود، مع فاصل ٢ كلم بين الكتلة والأخرى، وقد بلغ عددها جميعاً ٧١ كتلة، ٣٩ منها على طول الحدود الفلسطينية - اللبنانية، والباقي على طول الحدود السورية - اللبنانية[٢٠].

ورغم كلّ ذلك، ظلت المنظمة الصهيونية تطالب بتوسيع حدود فلسطين الشمالية والشرقية، باتجاه الليطاني وجبل الشيخ، بذريعة ان الكيان الصهيوني

العتيد سوف يكون بحاجة ماسة إلى مياه الليطاني وثلوج حرمون، إلاّ ان الانتداب الفرنسي ظل على موقفه المتشدد تجاه الحدود اللبنانية الجنوبية التي تمّ الإتفاق عليها واقرتها الدولتان المنتدبتان عام ١٩٢٣، وأقصى ما تنازلت عنه فرنسا، تجاه هذه المطالب هو «الإقرار بحصة فلسطين من مياه جبل حرمون المتدفقة جنوباً، بنسبة ٣٣٪». واستمرت المطالبة الصهيونية، رغم ذلك ، بمياه حرمون والليطاني، تارة بذريعة ان «حرمون» هو «الأب الحقيقي لمياه فلسطين»، وطوراً بذريعة ان «الليطاني وجبل الشيخ» هما الحدود الشمالية «لأرض فلسطين»[٢١].

إلاّ ان ما يمكن تأكيده، بالنسبة إلى اتفاقيتي الحدود بين فلسطين ولبنان (إتفاقية هاردنغ وليغ عام ١٩٢٠ وإتفاقية نيوكومب - بوليه عام ١٩٢٣) انهما قد عقدتا بين الدولتين المنتدبتين على فلسطين ولبنان (بريطانيا وفرنسا) دون ان يكون لأصحاب الشأن من أهل البلاد أي رأي فيهما، فلبنان لم يشارك في الإتفاقية الأولى، كما أنّ مشاركته في الإتفاقية الثانية كانت صورية، ذلك ان القرارات، بشأن كلّ نقطة من نقاط الحدود، كان يتخذها رئيسا اللجنة (البريطاني والفرنسي)، بعد التشاور مع حكومتيهما، وقد تمّ إبرام الإتفاقية الثانية بين السفارة البريطانية بباريس ووزارة الخارجية الفرنسية، وهذا ما يتيح للحكم الاستقلالي في لبنان أن يطعن في القيمة القانونية لهاتين الاتفاقيتين.

وأخيراً، ماذا بقي من أراضٍ لبنانية (وفقاً لمشروع بوفور وإتفاقية سايكس - بيكو) ضمن أراضي فلسطين (وبعدها ضمن اسرائيل)؟.

١ - في العام ١٩١٦ كانت «المنطقة الزرقاء» الداخلة ضمن الانتداب الفرنسي تشمل كامل صفد والحولة وجزءاً من بحيرة طبريا.

٢ - في العام ١٩١٨، جرى تعديل الحدود الجنوبية بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني (على سوريا وفلسطين)، بحيث ارتفع خط الحدود شمالاً، فوقعت منطقة صفد وكامل بحيرة طبريا ومنطقة الحولة ضمن منطقة الانتداب البريطاني (فلسطين)، واستمرت هذه الحدود قائمة مع اتفاق «نيوكومب - بوليه» عام ١٩٢٣[٢٢].

٣ - لم يبين دستور ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦ الحدود الجنوبية للبنان، بشكل واضح، فكل ما نصت عليه المادة الأولى من هذا الدستور هو:

«أما حدوده، فهي التي تحده حالياً:

«شمالاً: ....

«شرقاً: ....

«جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية»، مما أتاح للانتداب البريطاني على فلسطين ان «يتلاعب» بهذه الحدود، مع شيء من «التغاضي» من قبل الانتداب الفرنسي (وقد احتفظ دستور عام ١٩٩٠ بهذا النص دون أي تعديل).

وكانت إتفاقية «حسن الجوار» التي عقدت بين الجانبين: البريطاني والفرنسي، في ٢ شباط/فبراير عام ١٩٢٦، عن سلطات الانتداب في كلّ من فلسطين وسوريا ولبنان، قد اتاحت للانتداب البريطاني على فلسطين قضم مساحة عرضها يراوح بين ٣ و٥ كلم من منطقة الانتداب الفرنسي، مخرجة، بذلك، من هذه المنطقة، قرى وخرباً كانت من «أعمال صور» في العهد العثماني، وهذه القرى والخرب هي: البصة، وخربة معصوب، وخربة عين صور، وخربة جرديه، وخربة سمخ، وتربيخا، وإقرت، وخربة الصوانة، والمنصوره، وحانيتا[٢٣]، كما قضم الانتداب البريطاني، نفسه، مساحة آهلة

«من ناحية إصبع الجليل»، من «أعمال مرجعيون»، غرب سهل الحولة. ومن القرى التي دخلت في منطقة الانتداب البريطاني (فلسطين)، في هذه العملية: آبل القمح، والسنبرية، والخصاص، والمنصورة، والزوق التحتاني، والزوق الفوقاني، والخالصة، ولزازة، وقبطية، والعابسية، والناعمة، والدوارة، والصالحية، والزاوية، وصلحة، والمالكية، وقدس، والنبي يوشع، وهونين، والمنارة، والمنشية، ودفنة، والمطلة، وخان الدوير، وتل حاي، وجاحولا، والشوكة التحتا، والبويزية، وميس، وكفربرعم[٢٤].

وكانت حدود لبنان الجنوبية، خلال السعي لإنشاء الكيان اللبناني، عرضة للإهتزازات المختلفة بسبب قناعات كانت قد تكونت لدى بعض العاملين لإنشاء هذا الكيان، من ذلك:

١ - لقد توقف البطريرك الياس الحويك، في الخارطة التي رسمها وقدمها لمؤتمر السلام (وهي خارطة الجنرال دي بوفور دوتبول) عند مجرى الليطاني، كحدود جنوبية للبنان الذي يطالب به (ومساحته ٦٢٠٠ كلم^2 فقط).

٢ - عندما أعلن الجنرال غورو «دولة لبنان الكبير» في أوّل أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، لم يتوقف عند الحدود التي رسمها البطريرك حويك، بل تعداها جنوباً إلى الحدود الحالية (والتي سبق أن تحدثنا عنها)، وقد أرادت فرنسا، من ذلك «تعزيز نفوذ حلفائها المسيحيين». ولكن فرنسا بعدئذٍ اعتبرت ذلك خطأ منها، وذلك عندما كتب «دي كاي De Caix» يقول: «أما لبنان الكبير عام ١٩٢٠، فقد احتوى على كثير من العوامل الدخيلة غير المسيحية، في حدود غير طبيعية ومصطنعة»[٢٥].

٣ - ويبدو انه، بعد استقلال لبنان عام ١٩٤٣، طالب المطران اغناطيوس مبارك، في رسالة منه إلى وزير الخارجية البريطانية «إرنست

بيفن» بتاريخ ١٢ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٤٦، بعدم ضم أجزاء من فلسطين إلى لبنان «لأن من نتيجته زيادة عدد المسلمين في لبنان وجعل المسيحيين أقلية في هذا البلد». ويستطرد المطران مبارك، في رسالته، إلى القول إنه «إذا كان سيحدث بعض التغييرات في الحدود، فستصبح الرغبة عند المسيحيين بفصل جزء من لبنان الجنوبي - حتى الليطاني مثلاً - وضمه إلى فلسطين، وهكذا يتضاءل عدد المسلمين في لبنان، وتبرز خاصة هذا البلد المسيحي»[٢٦].

- الحدود اللبنانية – السورية:

أما حدود لبنان مع سوريا، فكان أول تحديد لها (في التاريخ) ما ورد في القرار رقم ٣١٨ تاريخ ٣١ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠، إذ جاء في هذا القرار، فيما يتعلّق بالحدود مع سوريا، ما يلي:

«**المادة الأولى**: تتألف حكومة باسم «لبنان الكبير» من الأراضي الآتية:

١ - ....

٢ - أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا كما ورد في القرار رقم ٢٩ تاريخ ٣ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠.

٣ - ....

أ - ....

ب - ....

ت - الأقسام الآتية من لواء طرابلس:

- القسم الواقع جنوب النهر الكبير من قضاء عكار.

– قضاء طرابلس مع مديرية الضنية والمنية، وقسم من قضاء حصن الأكراد الواقع جنوب حدود لبنان الكبير من جهة الشمال حسب التحديد الوارد في المادة الثانية من هذا القرار.

«**المادة الثانية**: إن حدود لبنان الكبير، بقطع النظر عن التغييرات الجزائية التي يمكن وضعها في المستقبل صار تعيينها كما يلي:

«من الشمال: خط يمتد من شمال مصب النهر الكبير ويتبع مجراه لنقطة اجتماعه بساعدته (روافده أو فروعه) وادي خالد قرب جسر القمر.

«من الشرق: خط مشارف يفرق بين وادي نهر العاصي ووادي خالد، ويمر من القرى الآتية: مصراطة، حربعانه، حيط، أليج، فسن (هيت، ابش، فيسان) ثم يتبع الحدود الشمالية من قضاء بعلبك، فيميل إلى الشمال الغربي فالجنوب الغربي والحدود الشرقية لأقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا........»[٢٧].

ثم تبع هذا القرار قرار آخر أكثر تفصيلاً، وهو القرار رقم ٣٠٠٧ تاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٤، وقد جاء في المادة الرابعة منه:

«أ – إن الحدّين دولتي العلويين ولبنان الكبير يبقى الحدّ المعين في القرارات التأسيسية المختصة بهاتين الدولتين فيما بين مصب النهر الكبير والجسر المسمى جسر العريضة.

«ب – ومن هذا الجسر، إلى جسر الأقمار (القمر)، يتبع الحد أيضاً مجرى النهر الذي سيحدد مسيله فيما بعد باتفاق يجري بين هاتين الدولتين.

«ت – ومن جسر الأقمار، يتبع الحد، شمالاً، السكة الحديدية حتى محطة وادي خالد. ثم يصبح محدوداً بأراضي هربارا والنادوير وقونة، وهذه الأراضي تابعة لدولة لبنان الكبير، أما بيسنلاو وأم المز فتبقيان تابعتين لدولة العلويين».

ونصّت المادة الخامسة منه على أن يتم «نقل الأراضي المذكورة، من دولة إلى أخرى» في أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥[٢٨].

ولكن إجراءات هذا القرار، وإجراءات اتفاق آخر مشابه، بشأن الحدود، كان قد تمّ بين لبنان وحكومة اللاذقية (بتاريخ ١٢ أيار/ مايو عام ١٩٣١)، كل ذلك ألغي بموجب القرار رقم LR ١٢٣ الصادر عن المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٧، وذلك بسبب ضم كلّ من دولتي العلويين واللاذقية إلى دولة سوريا[٢٩].

إلاّ أنه صدرت، خلال ذلك وبعده، عدة قرارات تتعلّق بتحديد القرى والبلديات اللبنانية المتاخمة للحدود مع سوريا، من ذلك:

– قرار رقم ٣٠٦٦ تاريخ ٩ نيسان/ ابريل عام ١٩٢٥، الذي حدّد، في ملحق خاص، القرى والبلديات الملحقة بمديريات «حلبا والقبيات» شمالاً، و«طليا ورأس بعلبك وقب الياس وراشيا وحاصبيا» شرقاً، وجاء، بعد ذلك، الدستور اللبناني الذي صدر عام ١٩٢٦ ونصّ على «تفاصيل الحدود الشمالية والشرقية» بين لبنان وسوريا (وقد سبق ذكرها).

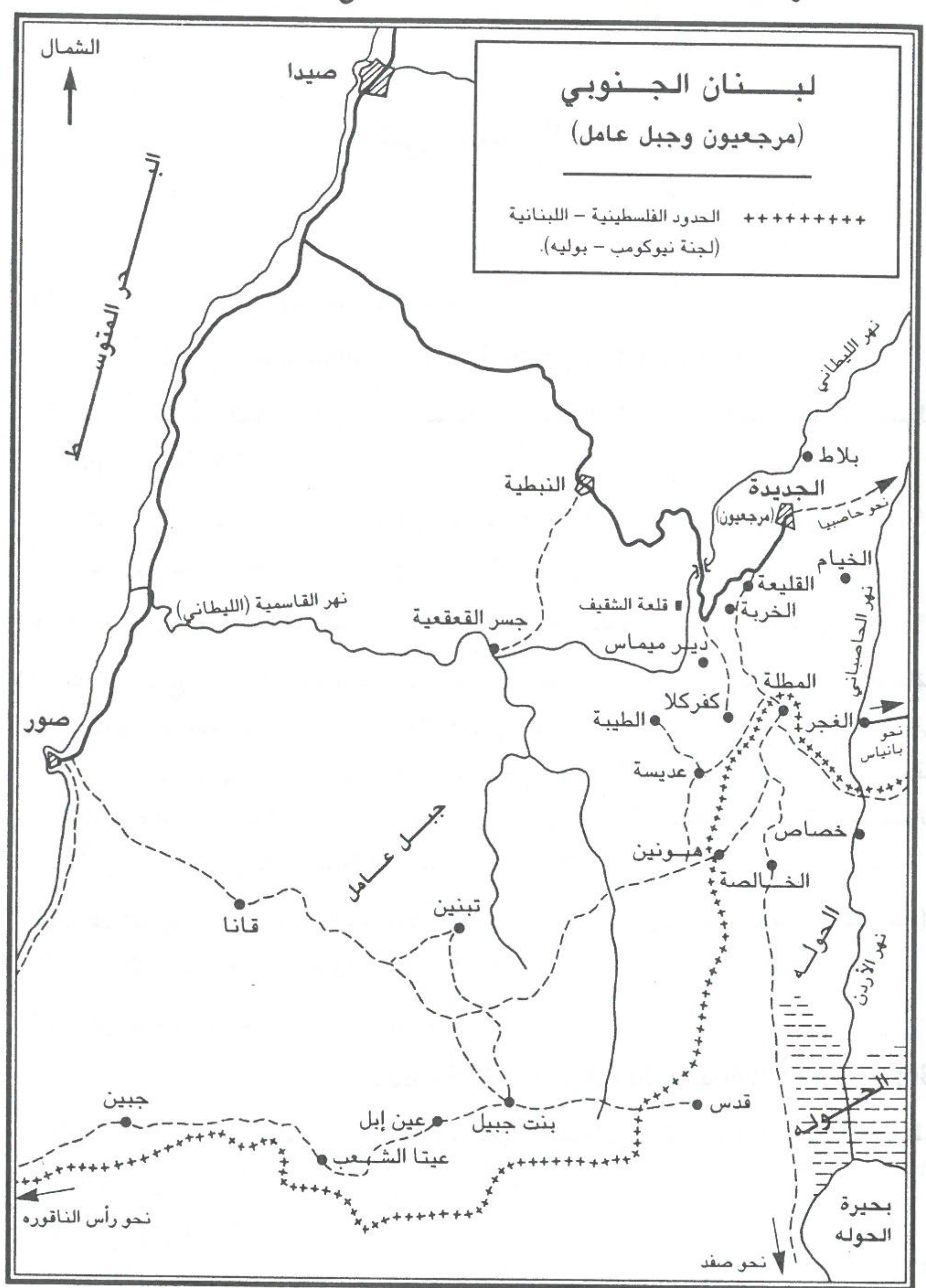
– قرار رقم ٢٧ RL تاريخ ٤ شباط/ فبراير عام ١٩٣٥ الذي رسم «خط الحدود بين عين قبو وبئر حبيب» في سلسلة جبال لبنان الشرقية، وهو يقرر أن يتبع خط الحدود هذا «خط القمم وليس حدّ الأقضية كما نصّ القرار ٣١٨»[٣٠].

وكانت قد شكّلت لجان عديدة لمعالجة مسائل الحدود بين لبنان وسوريا (٤ لجان عامي ١٩٢١ و١٩٢٤)، إلاّ أن أول لجنة لبنانية – سورية شكّلت لترسيم الحدود بين البلدين كان عام ١٩٣٤، وقد باشرت هذه اللجنة

عملها في أول أيلول/ سبتمبر من العام المذكور[٣١]، إلاّ أنها، لم تستكمله لأسباب عديدة.

وبعد استقلال كلّ من لبنان وسوريا، وبين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٩، بادر البلدان إلى درس مسائل الحدود بينهما، فشكلت لجنة لترسيم هذه الحدود وفقاً لأسس محدّدة[٣٢]، وأقرّ مجلس الوزراء اللبناني هذه الأسس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٨/١٨[٣٣]، إلاّ أن هذه اللجنة لم تنجز مهمتها «واستمرّت مسألة ترسيم الحدود (بين لبنان وسوريا) غير محسومة، برغم الإجتماعات الكثيرة التي عقدت، وذلك مع حصول التطوّرات منذ العام ١٩٧٥»[٣٤].

الحدود الفلسطينية – اللبنانية وفقاً لمشروع «نيوكومب – بوليه»



المرجع: Du Hays (Gl.): Les armées françaises au Levant (1919 - 1939), T2, p.149 (بتصرف).

حواشي الفصل الثاني

(١) راجع الجزء الأول، العهد المعني (المقدمة).

(٢) Ismail, A. Documents diplomatiques et consulaires, T 12, P. 231.

(٣) راجع نقدنا لهذه النظرية في كتابنا «المسألة اللبنانية - نقد وتقييم» فصل «لبنان والمسألة التاريخية» ص ٦٩ - ١٠٨.

(٤) انظر قرار مجلس إدارة جبل لبنان بتوجيه وفد إلى مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ (الخوري، بشاره، حقائق لبنانية، ج ١: ٢٦٩).

(٥) راجع الجزء الأول، العهد المعني (المقدمة)، والمسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ٨٦ - ٩٠.

(٦) كان «التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، في عهد الإمارة المعنية» رسالتنا للدكتوراه حلقة ثالثة في جامعة ليون بفرنسا عام ١٩٧٧، ثم «التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، في عهد الإمارة الشهابية» رسالتنا لدكتوراة دولة في جامعة السوربون بباريس عام ١٩٨٤، وقد نشرت هاتان الرسالتان، بالعربية، الأولى عام ١٩٨٠ والثانية عام ١٩٨٥، كما نشرتا بالفرنسية (منشورات الجامعة اللبنانية عام ١٩٨٥).

(٧) انظر تبريراً وافياً لنظريتنا هذه في كتابينا: الجزء الأول، العهد المعني (المقدمة)، والمسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ٨٧ - ٩٠.

(٨) انظر كتابينا: فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٧٩ - ٢٩٦، و:

Coprs expéditionnaire de Syrie, Pp. 239 - 254.

(٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٧٦.

(١٠) م. ن. ص ٧٩.

(١١) م. ن. ص ٨٠. و: خليفه، عصام، الحدود الجنوبية للبنان، ص ٧٨ - ٧٩.

(١٢) راجع، لذلك: خليفه، عصام، م. ن.، ص ٥٨ - ٦٦.

(١٣) رزوق، اسعد، اسرائيل الكبرى، ص ٤٥٢ و: علم الدين، وجيه، العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ٢٣٥، وقد أخطأ كلّ من رزوق وعلم الدين فذكرا «وادي فرعم» والصحيح «وادي فارة» (جابر، منذر، الشريط اللبناني المحتل، ص ٥، حاشية ٤).

(١٤) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج ١، ق١: ١٧ - ١٩.

(١٥) خليفه، المرجع السابق ص ١٧٧ - ١٧٨ (وثيقة الإتفاق نفسه، مصورة).

(١٦) انظر مقترحات نيوكومب - بوليه عند خليفه، م.ن. ص ٩٣ - ٩٤، ومن هذه المقترحات (في تموز/يوليو عام ١٩٢١) ضم الحولة إلى سوريا (ص ٩٤) إلاّ أن ذلك لم ينفذ بسبب المعارضة الشديدة للمنظمة الصهيونية لفصل الحولة عن فلسطين (ص ٩٥)، مع الإشارة إلى ان الحولة كانت داخلة ضمن حدود لبنان وفقاً لشروع « دي بوفور دوتبول».

(١٧) خليفه، عصام، م.ن. ص ٩٥ - ٩٦، وجابر، منذر، الشريط الحدودي المحتل، ص ٥ - ٦.

(١٨) خليفه، عصام، جيوبوليتيكا جبل حرمون بين مفهوم الحدود الآمنة والمفاوضات، جريدة «النهار» بتاريخ ٢ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٩٩ (ص ١٤).

(١٩) م. ن. ص. ن. ويذكر «خليفه» ان الحدود الشرقية بين سوريا ولبنان، وفقاً لهذه الإتفاقية «تبدأ من شمال عين التنور، وتتجه شمالاً بشرق، في وادي المغر، حتى تصل إلى جبل السماق، ومن ثم إلى جبل الروس، شرق كفرشوبا، ثم تتجه على خط انحدار المياه، جنوب جبل حوراتا، لتصل إلى شرق ضهور عين الجوز... ويستمر خط الحدود مع خط انحدار المياه ليصل إلى أعلى قمة في جبل حرمون التي هي قمة قصر شبيب، وبعدها، تتجه الحدود شمالاً نحو جبل الخرشونة، ومن ثم قرنة السفحة وحرمون الشرقي» (م.ن.ص.ن.).

(٢٠) م. ن. ص. ن.

(٢١) م. ن. ص. ن. وقد ورد ذلك في رسائل «حاييم وايزمن» إلى رؤساء الدول المجتمعين في مؤتمر «سان ريمو» عام ١٩٢٠ (م. ن. ص. ن.).

(٢٢) جريدة «السفير» بتاريخ ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٩٩، ص ٤ (خرائط النزاع التاريخي حول إصبع الجليل وجنوب لبنان» تحقيق أعده: حلمي موسى وإبراهيم الأمين).

(٢٣) جابر، منذر، الشريط اللبناني المحتل، ص ٨، والدباغ، مصطفى، بلادنا فلسطين، ج ٧ قسم ٢: ٣٢٧ - ٣٤٣ و ٤٠٧ - ٤٣٨. والدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، والدستور المعدل عام ١٩٩٠.

(٢٤) جابر، م. ن. ص. ن. والدباغ: م. ن. ج ٦ قسم ٢: ١٤٢ - ١٦١ و٢١٩ - ٢٣٧.

(٢٥) المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة، ص ٢٤٥ (من محاضرة للدكتور ساسين عساف بعنوان: الجنوب اللبناني في الخطة الاسرائيلية).

(٢٦) حلاق، حسان، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢، ص ٤٥٤.

(٢٧) راجع النص الكامل لهذا القرار في الفصل الأول من هذا الباب، وانظر: لسان الحال، بتاريخ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠ (ص ١)، وانظر، كذلك، النص الفرنسي لهذا القرار عند: خليفة، عصام، لبنان، المياه والحدود (١٩١٦ - ١٩٧٥) ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢٨) خليفة، م. ن. ص ٢٣٧ - ٢٣٨، عن الجريدة الرسمية اللبنانية عدد ١٨٣٤ تاريخ ١٩٢٥/١/١٣.

(٢٩) خليفة، م. ن. ص ٢٣٩. إلاّ أنه، في نص المادة الأولى من هذا القرار، ورد «٢١ أيار ١٩٣١» وليس «١٢ أيار ١٩٣١» (م. ن. ص. ن.)، ولم يرد هذ القرار كاملاً عند خليفة.

(٣٠) خليفة، م. ن. ص ٢٢٧ - ٢٢٩. وانظر تفصيلاً لذلك عند خليفة (م. ن. ،ص. ن.).

(٣١) م. ن. ص ٢٢٨.

(٣٢) راجع هذه الأسس في م. ن. ص ٢٣٠.

(٣٣) راجع نص محضر مجلس الوزراء المتعلّق بهذا الموضوع في م. ن. ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

(٣٤) م. ن. ص ٢٣٢.

ملحق

جدول احصائي للنواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان

مشروع الجنرال دي بوفور دوتبول لإنشاء الكيان اللبناني، مرفوع إلى وزارة الحربية الفرنسية، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٨٦١.

الحدود:

- شمالاً : النهر الكبير
- شرقاً : قمم جبل لبنان الشرقي وقمم جبل الشيخ، بحيث يتم الإحتفاظ بالحدود الحالية لنواحي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا.
- جنوباً: الحدود الحالية لنواحي الحولة وبلاد بشارة.
- غرباً: البحر الابيض المتوسط.

ملاحظة: ننشر هنا، القسم الأول من الجدول، أما القسم الثاني، وهو: أسماء الأسر النافذة ، والأسر الحاكمة، وملاحظات عامة، فيمكن الإطلاع عليه في كتابينا: فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٨٠ - ٢٩٥، و:

Corps expéditionnaire de Syrie, PP 240-254.

(المؤلف)

الصفحة الأولى من مشروع الجنرال دي بوفور دوتبول

Tableau statistique

des

Districts et Localités à réunir

pour former

Le Gouvernement du Liban.

au N. Le Nahr-el Kebir.

à l'E. Les crêtes de l'Anti-Liban & celles du Djebel-Cheik, de façon à conserver les limites actuelles des districts de Baalbeck, la Bekâa, Hasbeya & Rascheya.

au S. Les limites actuelles des districts de Houlé & de Belad-Bécharra.

à l'O. La Méditerranée.

جدول احصائي

للنواحي والأماكن الواجب جمعها لتشكيل حكومة لبنان(*)

١ – نواحي الشمال التابعة حالياً لطرابلس :

الطوائف

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب المجباة حاليا	أسماء القرى الرئيسية والعدد التقريبي لقرى كل ناحية
بلاد عكار (مقسمة الى ٣ نواحي : - القيطع - الجومة - الدريب)	٥٠٠٠	٥٠٠٠	-	-	٢٥٠٠	-	-	١٢٥٠٠	٢٥٠٠	١٢٥٠٠٠٠ قرشاً	- بينو - عرقة - عكار - القبيات (١٣٠ قرية تقريباً)
الضنيه	١٠٠٠	١٠٠٠	-	-	-	٦٠٠٠	-	٨٠٠٠	٢٠٠٠	٣٦٨٠٠٠ قرشاً	- كفرحبو (الأكبر) - بخعون ، سير (نحو ٢٠ قرية)
طرابلس وضواحيها	١٢٠٠	٤٨٠٠	٢٥	-	-	١٨٠٠٠	٦٠	٢٤٠٨٥ نسمة	٢٠٠٠ بندقية	٥٣٦٠٠٠ قرشاً	- مدينة طرابلس - الميناء - المنية (قرية كبيرة)

(*) تجدر الاشارة الى انه كان من الصعب معرفة اسماء القرى والأسر الواردة في هذا الجدول بسبب تحريفها بالفرنسية عن اصول كتابتها بالعربية . وعلى هذا لا بد من ان اخطاء قد وقعت في تعريب اسماء الاماكن والاسماء التي لم نجد لها أثرا على الخارطة الجغرافية للبنان. (المؤلف).

الطوائف

١- نواحي الشمال التابعة حالياً لطرابلس (تابع) :

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب المجباة حاليا	أسماء القرى الرئيسية والعدد التقريبي لقرى كل ناحية
الكورة السفلى	٥٠٠	١٥٠٠	-	-	-	١٠٠٠	-	٣٠٠٠	٢٠٠	١٥٠٠٠٠ قرشاً	- فيع - أنفه - بطرام - القلمون (من ١٠ الى ١٢ قرية)
المجموع	٧٧٠٠	١٢٣٠٠	٢٥	-	-	٢٧٥٠٠	٦٠	٤٧٥٨٥ نسمة	٦٧٠٠ بندقية	٢٣٢٢٠٠٠ قرشاً	

الطوائف

٢ - النواحي التي تؤلف حالياً القائمقامية المسيحية :

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب المجباة حاليا	أسماء القرى الرئيسية والعدد التقريبي لقرى كل ناحية
الزاوية	٤٠٠٠	٢٠٠	-	-	-	١٠٠	-	٤٣٠٠	٥٠٠		_ أرده (أكبر قرية) - كفرزينة - كفرباشيت - عرجس (من ٢٠ الى ٢٥ قرية)
جبة بشري	٣٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠	-	- بشري (اكبر قرية) - أهدن (الثانية) - زغرتا - حزرتا - حصرون - عنطورين - كفرصغاب (نحو ٤٥ قرية)
الكورة العليا	١٨٠٠[1]	٤٠٠٠	-	-	٢٠٠	-	-	٦٠٠٠	١٢٠٠	-	- أميون (أكبر قرية) - كوسبا - كفرحزير - شكا - دار بعشتار (١٢ قرية)
القويطع والمزارع	١٠٠٠	١٢٥٠	-	-	-	٣٥٠	-	٢٦٠٠	٥٠٠	-	- حامات (أكبر قرية) - كفرنها - مزرعة راس نحاش (١٥ أو ١٦ قرية)
البترون	١٤٠٠٠	٢٢٠٠	٣٠٠	-	١٠٠	٣٢٠	-	١٦٩٢٠	٢٥٠٠	-	- البترون (أكبر قرية) - تنورين - دوما - بشعله - سمار جبيل (٤٠ الى ٤٥ قرية)
جبيل	١٧٥٠٠	١٥٠٠	-	-	-	٢٠٠	-	١٩٢٠٠ نسمة	٢٥٠٠ بندقية	١٠٠٠٠٠٠ قرش	- جبيل (اكبر قرية) - عمشيت (الثانية) - العاقورة - قرطبا - لحفد - اهمج (٥٠ إلى ٥٥ قرية)

(١) ورد في الاصل (١٨٠٠٠ بدلاً من ١٨٠٠) فاقتضى التصحيح (المعرّب).

الطوائف

٢ - النواحي التي تؤلف حالياً القائمقامية المسيحية (تابع) :

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب الجباة حاليا	أسماء القرى الرئيسية والعدد التقريبي لقرى كل ناحية
الهرمل - جبة المنيطرة - وادي-علمان	-	-	-	-	٦٠٠٠	-	-	٦٠٠٠	١٠٠٠	-	- الهرمل (اكبر قرية) -شمسطار -افقا -المنيطرة - القساح (٢٠ الى ٢٥ قرية)
- الفتوح	٥٣٠٠	-	-	-	-	-	-	٥٣٠٠	٨٠٠	-	- غبالة (اكبر قرية) -الكفور -بحشوش (١٥ الى ١٦ قرية)
- كسروان	٢٥٠٠٠	-	٣٠٠	-	-	٢٥	-	٢٥٣٢٥-	٥٠٠٠	-	غزير (أكبر قرية) -درعون -غوسطا -الزوق - عجلتون -عرمون -المزرعة (من ٥٠ الى ٥٥ قرية)
- المتن - القاطع - زحلة - بسكنتا وملحقاتها	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٥٠٠٠	١٣٠	٣٠٠	-	٥٣٤٣٠	١٠٠٠٠		- زحلة (المدينة الرئيسية) - المتن -رأس المتن - فالوغا -برمانا -بسكنتا -صليما -الشبانية - بكفيا -بيت شباب (اكثر من ١٠٠ قرية)
ساحل الشمال	٤٥٠٠	٨٠٠	٥	٦	-	٥٠	-	٥٣٦١(٢)	١٠٠٠		- الحدث (اكبر قرية) -بعبدا -وادي شحرور والدساكر
المجموع	١٣٣١٠٠	١٩٩٥٠	٨٦٠٥	٥٠٠٦(٣)	٦٤٣٠	١٣٤٥	-	١٧٤٤٣٦(٤) نسمة	٣٠٠٠٠ بندقية	مليون قرش(٥)	

(٢) ورد في الاصل (٥٣٥٥) والصحيح (٥٣٦١) فاقتضى التصحيح (المعرّب).
(٣) ورد في الاصل (٥٠٠٠) والصحيح (٥٠٠٦) فاقتضى التصحيح (المعرّب) .
(٤) ورد في الاصل (١٧٤٤٣٠) والصحيح (١٧٤٤٣٦) فاقتضى التصحيح (المعرّب) .
(٥) مداخيل الممتلكات العائدة للحكومة في قائمقامية النصارى : ٢ مليون قرش (الكاتب).

الطوائف

٣ - النواحي التي تؤلف حالياً القائمقامية الدرزية :

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب الجباة حاليا	أسماء القرى الرئيسية والعدد التقريبي لقرى كل ناحية
ساحل الجنوب	٢٠٠٠	١٠٠	٢٥٠	-	١٠٠٠	-	-	٣٣٥٠	٤٠٠	-	- البرج -كفرشيما -التحويطة - الليلكي - حارة حريك
- الغرب (ناحيتان)	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠	٤٤٠٠	٢٠٠	-	-	١٢٣٠٠	٣٠٠٠	-	-الساحل التحتاني: الشويفات -عين عنوب - عرمون (٨ قرى) -الساحل الفوقاني -عينات -عاليه -بيصور (١٥ قرية ودسكرة)
- المناصف والشحار	٨٥٠٠	٤٠٠	١١٠٠	٤٦٠٠	-	٥٠	٣٠٠	١٤٩٥٠	٣٠٠٠	-	-المناصف: دير القمر -بيت الدين -المعاصر - كفرقطره -بشتفين (١٥ قرية) - الشحار : عيه -المعلقة -الدساكر -كفرمتى (١٠ قرى)
الجرد (ناحيتان)	٣٥٠٠	١٢٠٠	١٥٠	٣٥٠٠	-	-	-	٨٣٥٠	٢٠٠٠	-	- الجرد التحتاني: رشميا -عين تريز -شرتون -شويت (كلهم مسيحيون) - بعض الدساكر - الجرد الفوقاني: بناتر -بحمدون -شارون (كلهم مسيحيون) (١٤ قرية ودسكرة)
- العرقوب	٣٣٠٠	٤٥٠	٦٠٠	٢٥٠٠	-	-	-	٦٨٥٠ نسمة	١٥٠٠ بندقية	-	- العرقوب الفوقاني: - عين زحلتا -بمهريه - اعميد (٦ قرى) - العرقوب التحتاني: -الباروك -عين داره - كفرنبرخ -فريديس -بعد المعوش -بريح (١٥ قرية)

الطوائف

٣ - النواحي التي تؤلف حالياً القائمقامية الدرزية (تابع) :

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب الجباة حاليا	أسماء القرى الرئيسية والعدد التقريبي لقرى كل ناحية
- الشوف	١٥٠٠	-	٢٠٠٠	٨٥٠٠				١٢٠٠٠	٣٥٠٠		- الشوف السويجاني: بعقلين -المزرعة -غريفه -السمقانية -حملين [٦] (٨ قرى) - الشوف الحيطي: المختارة -عماطور -نيحا -المعاصر (١١ قرية)
- اقليم جزين وحبل الريحان	١٠١٠٠		١٠٠٠	٦٠	١٤٩٠	٢٥٠		١٢٩٠٠	٢٣٥٠		-إقليم جزين : جزين - بكاسين (٩ قرى) -حبل الريحان -الريحان -الجرمق (٥ الى ٦ قرى)
- اقليم الخروب وقسم من اقليم التفاح	٤٠٠٠		٤٥٠٠		٧٠٠	٥٥٠٠		١٤٧٠٠	٣٢٠٠		- اقليم الخروب: شحيم -برجا -دبية (١٠ الى ١٢ قرية) - اقليم التفاح: -بنواته -- درب السيم (١٠ قرى)
المجموع	٣٦٩٠٠	٥٦٥٠	٩٨٠٠	٢٣٥٦٠	٣٣٩٠ [٧]	٥٨٠٠	٣٠٠	٨٥٤٠٠ نسمة	١٨٩٥٠ بندقية	٧٥٠ الف قرش	

(٦) وردت (حمليل Hamlil) في الاصل (المعرّب)

(٧) ورد في الاصل (٣٣٣٠) والصحيح (٣٣٩٠)، (المعرّب)

الطوائف

٤ - مدن الساحل ونواحي الجنوب والداخل التي يجب إلحاقها بحكومة لبنان

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب الجباة حاليا	أسماء القرى الرئيسية والعدد التقريبي لقرى كل ناحية
بيروت المدينة والضاحية	١٠٠٠٠	١٣٥٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠	-	١٨٠٠٠	١٠٠٠	٤٦٢٠٠ [٨]	٥٠٠٠	٢٠٠ ألف قرش	- تقسم مدينة بيروت الى أحياء - في الضاحية لا يوجد سوى منازل منعزلة وملحقة بأحياء
- صيدا المدينة وضواحيها	١٠٠٠	٢٠٠	١٨٠٠	-	٣٠٠	٨٠٠٠	٧٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠ ألف قرش	- المدينة والضاحية
بلاد بشارة	٤٠٠٠	-	١٠٠٠	-	١٥٠٠٠	-	-	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠	مليون و٦٣٥ ألف قرش	- تبنين -حونين -بنت جبيل -قانا -معركة (قرى رئيسية)
بلاد الشقيف واقليم الشومر	٧٥٠	-	٢٥٠	-	١٥٥٠٠			١٦٥٠٠	٣٢٠٠	٥٢٦ ألف قرش	- البابلية -حرطوم -الزرارية -النبطية - كفررمان [٩]
جباع وقسم من اقليم التفاح	٢٠٠٠	-	٢٠٠٠	-	٣٥٠٠	-	-	٧٥٠٠	٢٠٠٠	٣٨٦ ألف قرش	- جباع -كفرحتى -عفنتيت [١٠]
مرجعيون	٨٦٠	٢٦٥٠	١٢٥	٦٠٠	١٠٠٠	٧٩٠		٦٠٢٥	١٥٠٠	٣١٨ ألف قرش	- الجديدة -الخيام -دير ميماس

(٨) يدخل في هذا الرقم بيروت وضواحيها .

(٩) وردت في الاصل (Kfermath) (المعرّب)

(١٠) وردت (El-Tadie) في الاصل وربما كانت (المطوبه) (المعرّب).

الطوائف

٤ - مدن الساحل ونواحي الجنوب والداخل التي يجب إلحاقها بحكومة لبنان (تابع) :

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب المجباة حاليا	أسماء القرى الرئيسية والعدد التقريبي لقرى كل ناحية
الحولة	١٥٠	١٨٠	١٠٠	٢٢٢٠		٣١٤٠		٥٧٩٠	١٠٠٠	١٣٠ ألف قرش	- مجدل شمس - بانياس - عين قانا
- بلاد حاصبيا	٨٢٠	٤٦١٠	١٧٠	٥٠٨٠		٣١٤٠		١٣٨٢٠	٢٥٠٠	٣٣٠ ألف قرش	- حاصبيا - الكفير - شبعا - كوكبا[11]
- بلاد راشيا	٨٠٠	٤٠٠٠		٧٠٠٠		٥٠٠		١٢٣٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠ ألف قرش	- راشيا - ظهر الاحمر - بيت لهيا
- سهل البقاع	٤١٠٠	٣٠٠٠	٢١٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	٧٥٠٠		١٩٢٠٠	٢٥٠٠	١٧٥ ألف قرش	- المعلقة - الفرعون - المرج - مشغرة - بر الياس - قب الياس - حب جنين - صغبين
- سهل بعلبك	٦٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	-	٨٠٠٠	١٢٠٠	-	٢١٢٠٠	٣٠٠٠	مليونان و ٤٠٠ ألف قرش	- بعلبك - رأس بعلبك - سرعين - الفرزل - طاريا - الغيط
المجموع	٣٠٤٨٠	٣٠١٤٠	١٥٠٤٥	١٥٦٠٠	٤٥٣٠٠	٤٢٢٧٠	١٧٠٠	١٨٥٥٣٥ نسمة	٢٨٣٠٠ بندقية	مليون و٤٥٠ ألف قرش	

(١١) وردت (كمكرا Kamkara) في الاصل (المعرّب).

السكان

مراجعة عامة :

اسماء النواحي	موارنة	روم منشقون	روم كاثوليك	دروز	متاولة	مسلمون (سنة)	اسرائيليون	مجموع السكان	عدد البنادق	رقم الضرائب المجباة حاليا	
المجموع العام	٢٠٨١٨٠ نسمة	٦٨٠٤٠ نسمة	٣٣٤٧٥ نسمة	٤٤١٦٠ نسمة	٥٥١٧١ نسمة	٧٦٨٦٥ نسمة	٢٠٦٠ نسمة	٤٨٧٩٥١ نسمة	٨٣٨٥٠ بندقية	١٢٢٩٧ ألف قرش	(١٢ مليون.و ٢٩٧٠٠٠ قرش)

مدخول الدولة : ضريبة الميري ١٢٢٩٧٠٠٠ قرش

الجمارك ومداخيل مختلفة

من بيروت ٦٠١٠٠٠٠ قرش

من طرابلس ١٥٠٠٠٠٠ قرش

من صيدا ٢٠٦٠٠٠٠ قرش

مجموع المداخيل التي تجبى حالياً من

قبل الدولة في كل البلاد المذكورة اعلاه ٢١٨٦٧٠٠٠ قرش

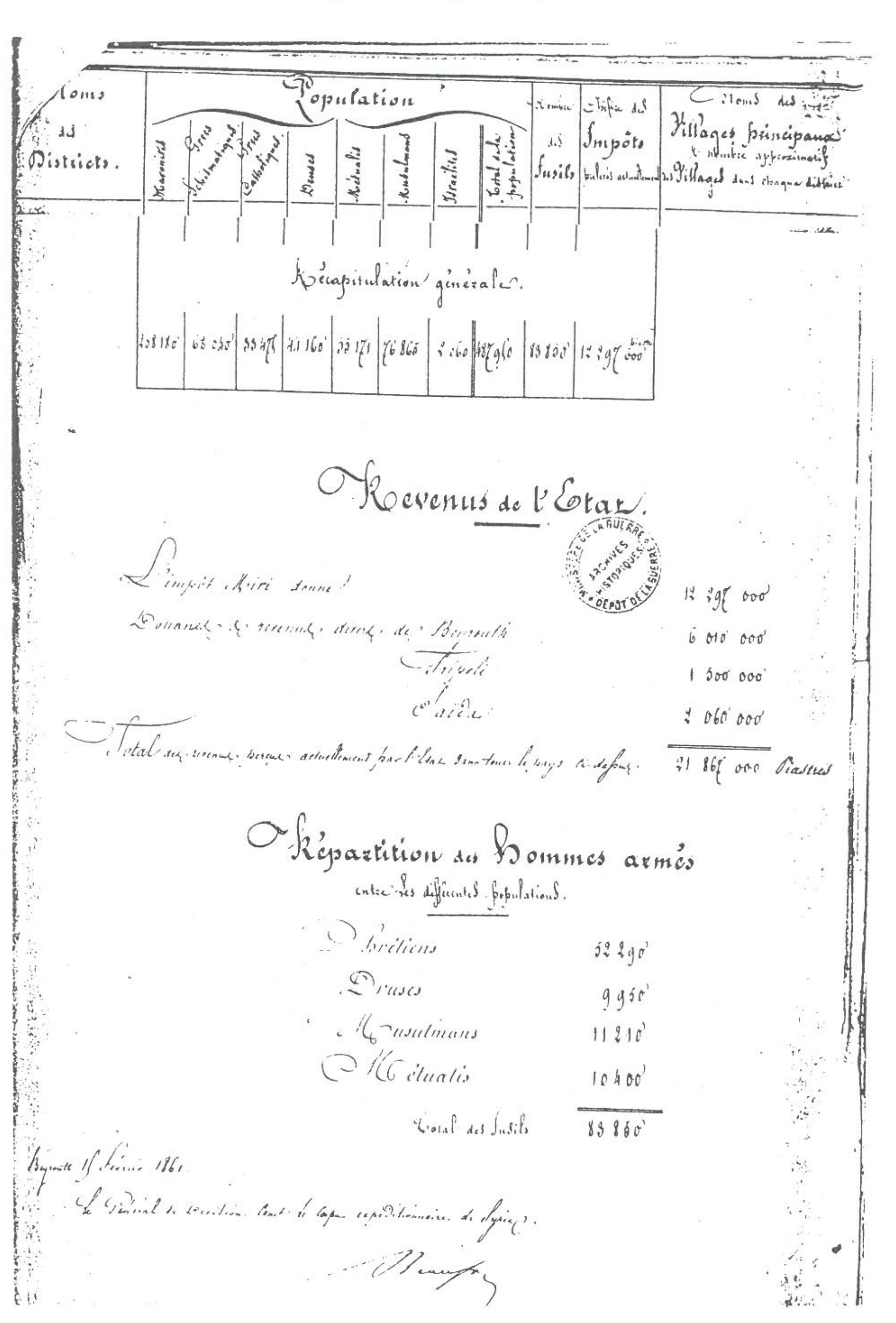
توزيع الرجال المسلحين على مختلف الطوائف : - مسيحيون ٥٢٢٩٠

- دروز ٠٩٩٥٠
- مسلمون ١١٢١٠
- متاولة ١٠٤٠٠
- المجموع ٨٣٨٥٠

بيروت /١٥شباط/فبراير عام ١٨٦١ / الجنرال قائد الحملة العسكرية على سوريا (بوفور)

ملاحظة: أرفق الجنرال دي بوفور دوتبول تقريره هذا بخارطة، إلا اننا لم نجدها في المحفوظات الفرنسية بڤنسين، بل وجدنا نسخة عنها في محفوظات الاستاذ ميشال إده بيروت (المؤلف).

الصفحة الاخيرة من مشروع الجنرال دي بوفور دوتبول



Noms des Districts.	Population: Maronites	Grecs Schismatiques	Grecs Catholiques	Druses	Métualis	Musulmans	Israélites	Total de la population	Nombre des fusils	Chiffre des Impôts	Noms des Villages principaux & nombre approximatif des Villages dans chaque district
Récapitulation générale	208 180	63 640	33 475	41 160	33 171	76 865	2 060	487 910	83 850	12 295 000	

Revenus de l'Etat.

L'impôt Miri donne	12 295 000
Douanes & revenus directs de Beyrouth	6 010 000
Tripoli	1 500 000
Saïda	2 060 000
Total des revenus perçus actuellement par l'Etat dans tous les pays ci-dessus	21 865 000 Piastres

Répartition des Hommes armés entre les différentes populations.

Chrétiens	52 290
Druses	9 950
Musulmans	11 210
Métualis	10 400
Total des fusils	83 850

Beyrouth 15 Février 1861

Le Général de division Comt. le Corps expéditionnaire de Syrie.

Beaufort

الفصل الثالث

نظام الحكم

لم يكن نظام الحكم، في دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ - ١٩٢٦) جمهورياً ولا ملكياً، وإنما كان حكماً استعمارياً تتمتع به دولة اجنبية، تتذرّع، في حكمها ، بما سمي بالانتداب، (وهو شكل من أشكال الإستعمار الجديد استحدث بعد الحرب العالمية الأولى).

حكام «دولة لبنان الكبير»:

كانت فرنسا تحكم لبنان الكبير، منذ إنشائه، من ثلاثة مواقع: موقع المفوض السامي، وموقع قائد جيش الاحتلال ، وموقع الحاكم.

على أثر الإتفاق الذي تمّ بين فرنسا بريطانيا، في أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩، حلت «قوات المشرق الفرنسية» محل القوات البريطانية، في القطاع الغربي من سوريا[١]، كما حلّ ضابط فرنسي، في بيروت، محل الضابط البريطاني[٢]، وقد سارع مجلس إدارة جبل لبنان، برئاسة «حبيب باشا السعد»، إلى تقديم شعائر الخضوع والطاعة إلى الحاكم الجديد، وهو الذي كان، للأمس القريب، يقدمهما لحاكم دمشق، الأمير فيصل[٣].

ومنذ ان دخلت القوات الفرنسية بيروت بدأت تتلقى تعزيزات استعداداً لتسلمها هذه البلاد، وما أن حلّ آخر عام ١٩١٩ حتى كانت بريطانيا قد تخلت،

نهائياً، عن كلّ سلطاتها، العسكرية والمدنية، في سوريا بكاملها، فتركت هذه السلطات للحكومة العربية في سوريا الداخلية، ولفرنسا في سوريا الغربية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، كانت القوات البريطانية قد غادرت بيروت وحلت القوات الفرنسية محلها فيها[٤].

وكانت فرنسا، منذ بدء تواجدها العسكري في سوريا (عام ١٩١٧) قد عينت «مفوضاً سامياً» لها، في هذه البلاد، هو «جورج بيكو» (من ٩ نيسان/أبريل عام ١٩١٧ حتى ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٩)[٥]، وقد تسلم الجنرال «هنري غورو» هذه المهمّة منذ ٨ تشرين الأوّل/أكتوبر، من العام نفسه، وظل فيها حتى ١٨ نيسان/أبريل عام ١٩٢٣، وهو الذي أسقط الحكم العربي في سوريا (معركة ميسلون في ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٠) وأعلن قيام دولة لبنان الكبير (أول أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠). وقد خلفه في «المفوضية السامية» الجنرال «ويغان» Weygand (من ١٩ نيسان/ابريل عام ١٩٢٣ حتى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٤)[٦]، ثم الجنرال «سارّاي» Sarrail (من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٤ حتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥)[٧]، وأخيراً: «دي جوفنيل De Jouvenel» (من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ حتى ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٦)[٨]، وهو الذي أشرف على وضع أوّل دستور للبنان، ثم إعلانه (في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦)، وإعلان أوّل جمهورية لبنانية[٩].

ومن الطبيعي انه، في كلّ مرة يكون المفوض السامي عسكرياً، تكون له قيادة «جيش المشرق الفرنسي» وهذا ما جرى لك من الجنرال غورو والجنرال ويغان والجنرال سارّاي، حيث تسلم هؤلاء القادة العسكريون الموقعين، الأول والثاني، في سوريا ولبنان، بينما نرى كلاً من:

- العقيد دي بيباب (De Piépape)، قائداً «للمفرزة الفرنسية في فلسطين - سوريا DFPS» من كانون الثاني/يناير عام ١٩١٧ حتى ٢٧ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٨.
- والجنرال هاملان (Hamelin) قائدا «لقوات المشرق الفرنسية» «TFL» من ٢٨ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٨ حتى ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٩ (في عهد المفوض السامي فرانسوا جورج بيكو).
- ثم الجنرال ديبور (Duport) قائداً لهذه القوات بالوكالة، من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ٤ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٢٥، (في عهد المفوض السامي دي جوفنيل).
- والجنرال غاملان (Gamelin) قائدا لهذه القوات، من ٥ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٢٥ حتى ٢٨ آب/أغسطس عام ١٩٢٨[١٠] (في عهد المفوض السامي هنري دي جوفنيل).

وأما موقع الحكام فكان أوّل من احتله، في لبنان، القومندان (الرائد) ألبير ترابو (Albert Trabaud) الذي حكم «دولة لبنان الكبير» منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٣، وقد عين بقرار من المفوض السامي الجنرال غورو، وبعد ايام، فقط، من إعلان دولة لبنان الكبير. وبتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، نشرت جريدة «لسان الحال» خبر تعيينه وعلقت عليه كما يلي:

«صدر الأمر بتعيين القومندان ترابو حاكماً على لبنان الكبير، ريثما يتم سن القانون الأساسي وتنظيم الأحكام. واللبنانيون يستقبلون هذا التعيين بملء السرور، لما للحاكم الجديد من الأيادي البيضاء على منكوبيهم في الحرب، بما سعى وجاهد لجمع الاعانات وإيصالها لهم».

«عرف القومندان ترابو في الليالي السوداء، مقداماً نشيطاً وبحرياً بارعاً وأبياً متفانياً على عمل الخير وتخفيف كربة البائسين».

«وعرف، بعد الهدنة، أثناء توليه ولاية بيروت، حاكماً نشيطاً، وإدارياً حازماً، ولا بدع إذا عقدت عليه الآمال بكلّ ما يؤول إلى خير لبنان الكبير ومصلحته»(١١).

حكم «ترابو» لبنان الكبير من أوّل تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠(١٢)، وظل في هذا المنصب طوال عهد الجنرال غورو، أي حتى شهر نيسان/أبريل عام ١٩٢٣، حيث خلفه «بريغا اوبوار B. Aubauard» الذي ظل في هذا المنصب حتى شهر أيار/مايو عام ١٩٢٤، وكان الجنرال ويغان قد خلف الجنرال غورو في منصب المفوض السامي، فعمد إلى إقالة «اوبوار» وتعيين «الجنرال فندنبرغ Gl. Vandenberg» حاكماً على لبنان. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، من العام نفسه (١٩٢٤)، تسلّم «الجنرال سارّاي» منصب المفوض السامي، فأقال الجنرال «فاندنبرغ» في مطلع العام ١٩٢٥ وعين، بدلاً منه، «ليون كايلا Léon Cayla» حاكما للبنان، وقد ظل «كايلا» في منصبه هذا حتى إعلان الدستور اللبناني وبدء الجمهورية الأولى (٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦)(١٣).

التنظيمات الجديدة الموقتة لدولة لبنان الكبير:

يتبين مما تقدم، ان سلطات الانتداب حكمت لبنان الكبير من مواقعها الثلاثة: المفوض السامي، وقائد الجيش، والحاكم. وكانت سلطات المفوض السامي تفوق هذه السلطات، جميعها، بل كلّ السلطات، قاطبة، في دولة لبنان الكبير، وذلك بموجب «التنظيمات الجديدة الموقتة» لدولة لبنان الكبير التي

كان الجنرال غورو قد اصدرها في ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ (القرار رقم ٢٣٣٦ المكون من اربعين مادة)، (انظر الملحق رقم ١).

كانت السلطة التشريعية منوطة بالمفوض السامي الذي له ان يصدر القرارات التي يراها ملائمة لسياسة الحكم وإداراته في دولة لبنان الكبير، وتعتبر تلك التنظيمات التي أصدرها غورو بمثابة «قانون أساسي» أو «دستور موقت» للكيان المستحدث، حيث حدد فيها صلاحيات السلطتين: الإجرائية (التنفيذية) والتمثيلية (وهي ليست تشريعية)، كما وضع التقسيمات الإدارية للبلاد، وفيما يلي أهمّ ما ورد في هذا القرار:

أوّلاً: التقسيمات الإدارية:

وفقا للمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار، قسّم لبنان الكبير، بصورة مؤقتة، إلى أربع متصرفيات (١٢ قضاءً) وبلديتين مستقلتين:

١ - متصرفية «لبنان الشمالي»، مركز حكومتها «زغرتا»، وتتألف من ٣ أقضية هي: عكار وزغرتا والبترون.

٢ - متصرفية «جبل لبنان»، مركز حكومتها «بعبدا»، وتتألف من ٣ أقضية هي: كسروان والمتن والشوف، ومن مديرية دير القمر.

٣ - متصرفية «لبنان الجنوبي»، مركز حكومتها «صيدا»، وتتألف من ٣ أقضية هي: صيدا وصور وحاصبيا (مع مرجعيون).

٤ - متصرفية «البقاع»، مركز حكومتها «زحلة»، وتتألف من ٣ أقضية هي: راشيا والبقاع وبعلبك، ومن مديرية الهرمل.

أما البلديتان فهما:

١ - مدينة بيروت وضواحيها.

٢ - مدينة طرابلس وضواحيها.

وتقسم الأقضية، في كلّ متصرفية، إلى مديريات.

وتسمي المادة الرابعة، من هذا القرار، مدينة بيروت عاصمةً لدولة لبنان الكبير.

ملاحظة: يذكر «ادمون رباط» انه، نتيجة الدمج الذي أجراه الجنرال غورو لمتصرفية جبل لبنان مع الاقضية الاربعة «المنسلخة عن ولاية دمشق»، والساحل «الذي كان جزءاً من ولاية بيروت»، فقد «ألغيت الولاية واكتفي بالمتصرفية السابقة، فسميت، بالفرنسية سنجقا، وبالعربية محافظة، وبقيت المحافظة منقسمة إلى أقضية، والأقضية إلى نواح، مع إنشاء بلديتي بيروت وطرابلس» (رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٣٤٣ - ٣٤٤).

ثانياً: السلطة التنفيذية:

وفقاً للمادة السادسة من هذا القرار، أنيطت السلطة التنفيذية «بحاكم لبنان الكبير» وهو «موظف عال فرنسي ينتدبه القوميسير العالي (المفوض السامي) للجمهورية الفرنسية» لهذه المهمة.

ويعاون «الحاكم» في مهمته:

- القوات المسلحة (بمصادقة المفوض السامي)، (المادة ٨).

- مستشارون فرنسيون فنيون (يعينهم المفوض السامي بناء على اقتراح الحاكم) وتكون مهمتهم مساعدة رؤساء الدوائر العامة في الدولة، والاطلاع على قراراتهم الإدارية والتصديق عليها، وإجراء تفتيشات في هذه الدوائر بأمر من الحاكم (المواد ١١ - ١٣).

- موظفو الدوائر العامة في الدولة (المادة ١٠) وهذه الدوائر هي: الداخلية والجندرمة والبوليس، والمالية والعدلية والاملاك والاوقاف، والنافعة والبرق والبريد، والمعارف والفنون الجميلة، والاقتصاد والزراعة والتجارة والصناعة، والصحة والاسعاف الطبي (المادة ١٤). وتحصر علاقات رؤساء هذه الدوائر بالحاكم مباشرة (المادة ١٦).

ثالثاً: السلطة التمثيلية:

وفقاً للمادة ١٦ من القرار المذكور، يقام «إلى جانب السلطة التنفيذية» لجنة تسمى «اللجنة الإدارية للبنان الكبير»، وتتألف من ١٥ عضواً يوزعون، على الطوائف، كما يلي (المادة ٢١):

المتصرفية والبلدية	سني	شيعي	درزي	ماروني	كاثوليكي	ارثوذكسي	المجموع
بيروت	١	–	–	١	–	١	٣
طرابلس	١	–	–	–	–	–	١
لبنان الشمالي	–	–	–	١	–	٢	٣
لبنان الجنوبي	–	١	–	٢	–	–	٢
جبل لبنان	–	–	١	٣	–	–	٤
البقاع	–	١	–	–	١	–	٢
المجموع	٢	٢	٢	٧	١	٢	١٥

ويعيّن أعضاء هذه اللجنة بقرار من المفوض السامي بناء على اقتراح من الحاكم، وذلك بصورة موقتة، ريثما «ينتهي إحصاء النفوس، وتجري الانتخابات» (المادة ٢٢).

يرأس الحاكم اجتماعات هذه اللجنة عندما يحضرها، دون ان يكون له حق التصويت (المادة ٢٤).

رابعاً: الادارة المحلية:

١ - **المتصرف**: ويعين بقرار من المفوض السامي بناء على اقتراح الحاكم (المادة ٢٦).

٢ - **مستشار فرنسي**: يكون إلى جانب المتصرف (المادة ٢٧).

٣ - **الدوائر العامة**: وهي دوائر المتصرفية (المالية والنافعة والصحة والاسعاف الطبي، الخ...) وترتبط بالمتصرف مباشرة، إلاّ أنها تتلقى التعليمات من السلطة المركزية، وتظل «مسؤولة أمام المتصرف عن تنفيذ الاوامر التي تتلقاها» (المادة ٢٨).

٤ - **لجنة إدارية**: خاصة بالمتصرفية، تعمل تحت إشراف المتصرف، وتتألف من ١٠ أعضاء «يعينهم حاكم لبنان الكبير بناء على اقتراح المتصرف» ولمدة سنة واحدة (المادتان ٣٠ و ٣١).

٥ - **قائمقام القضاء**: مسؤول أمام المتصرف ويعين بقرار من حاكم لبنان الكبير «بناء على اقتراح المتصرف الذي ترجع إليه القائمقامية» (المادتان ٣٢ و ٣٣).

٦ - **مدير المديرية**: مسؤول أمام قائمقام القضاء ويعينه المتصرف بناء على اقتراح قائمقام القضاء الذي ترجع إليه المديرية (المادتان ٣٤ و٣٥).

٧ - **البلديات**: تبقى على حالها، على ان «يهتم حاكم لبنان الكبير، ودوائره، بوضع انظمة بلدية في لبنان» (المادتان ٣٧ و ٣٨)[١٤].

صلاحيات السلطات ومسؤولياتها:

١ - السلطة التشريعية (المفوض السامي)

تنحصر السلطة التشريعية بالمفوض السامي الذي كان يمارسها عن طريق «القرارات» التي يتخذها. وظل هذا المفوض الفرنسي العالي يمارس السلطة التشريعية، في البلاد، حتى بعد إعلان الدستور وقيام الجمهورية الأولى (عام ١٩٣٦)، وإنشاء «النظام البرلماني» في هذه الجمهورية، ولم يتوقف عن ذلك إلاّ عندما الغي نظام الانتداب وتحولت صلاحيات «المفوض السامي» إلى رئيس الجمهورية اللبنانية[١٥].

والجدير بالذكر انه، كما كان «المفوض السامي» في دولة لبنان الكبير، يمارس سلطاته الرئاسية دون ان تترتب عليه اية مسؤولية، كذلك منح أوّل دستور للجمهورية اللبنانية رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة يمارسها دون ان تترتب عليه، كذلك، اية مسؤولية، إلى ان عدّل هذا الدستور بدستور الطائف عام ١٩٩٠، الذي نقل هذه الصلاحيات إلى مجلس الوزراء مجتمعاً (المادة ٦٥ من الدستور)[١٦].

٢ - السلطة التنفيذية (الحاكم العام):

أناط القرار رقم ٣٣٦، الآنف الذكر صلاحيات السلطة التنفيذية، كاملة، بالحاكم الفرنسي (ترابو، ثم أوبوار، ثم الجنرال فندنبرغ، ثم ليون كايلا) وذلك حتى إعلان الدستور والجمهورية عام ١٩٢٦. وقد حدد القرار نفسه مسؤوليات هذا الحاكم وصلاحياته كما يلي:

- مسؤول، تجاه المفوض السامي «عن النظام والأمن العام والادارة العامة في أراضي الدولة اللبنانية» (المادة ٧).

ومن صلاحياته:

استخدام «القوة المسلحة لصيانة الأمن» وذلك بعد موافقة المفوض السامي، باستثناء الظروف الاستثنائية التي تقتضي السرعة (المادة ٨).

- تنظيم ميزانية «الدولة» وعرضها على المفوض السامي للمصادقة، وكذلك «الميزانيات المحلية» و«المشاريع المتعلقة بالضرائب والمكوس والرسوم»، وتعيين الموظفين «من كلّ الطبقات والدرجات»، باستثناء من يناط امر تعيينهم بالمفوض السامي مباشرة (المادة ٩).

- الاشراف على «دوائر الدولة العمومية» وهي تتعلق به رأساً، وعزل الموظفين الذين يرتكبون أخطاء أو مخالفات تستوجب العزل (المادة ٩).

- اقتراح تعيين مستشارين فنيين فرنسيين لمساعدة رؤساء الدوائر والإشراف على أعمال هؤلاء المستشارين (المادتان ١١ و ١٢).

- الإشراف على رؤساء الدوائر العامة في الدولة ومراجعة «تقاريرهم ومشاريعهم وآرائهم» (المادة ١٥).

٣ - السلطة التمثيلية (لجنة الادارة):

- الصلاحيات ذاتها التي كانت لمجلس الادارة القديم (في عهد المتصرفية) ولكنها ذات صفة استشارية فقط.

- تدعى لإعطاء رأيها، بهذه الصفة، «في المسائل المتعلقة بالأمور التشريعية، وتقرير الضرائب الجديدة والمكوس والامتيازات» (المادة ١٦).

- لا يعتبر اجتماعها قانونياً إلاّ إذا حضر الاجتماع عشرة أعضاء على الاقل.

- يتم اتخاذ القرارات بالتصويت، وإذا تساوت الاصوات، فيعتبر صوت نائب الرئيس هو المرجح (المادة ١٨).

- عند الاختلاف بين السلطة التنفيذية واللجنة الإدارية، يعود القرار الفصل للمفوض السامي (المادة ١٩).

- ينتخب أعضاء اللجنة نائب الرئيس بالإقتراع السري، وبالأكثرية المطلقة، ويعين نائب الرئيس المنتخب بقرار خاص من المفوض السامي (المادة ٢٤).

- يحضر الحاكم جلسات اللجنة دون ان يكون له حق التصويت (المادة ٢٤).

٤ - السلطات المحلية (الادارة المحلية):

أ - المتصرف:

- مسؤول عن النظام والأمن العام في متصرفيته.

- يسهر على تنفيذ الانظمة والقوانين، وعلى تحصيل الضرائب، وإدارة أعمال الحكومة.

- يعرض على الحاكم العام، للمصادقة، المسائل المتعلقة بمصالح الدولة، (مثل الميزانيات المحلية والاضافات والمكوس، الخ...).

- يعرض على المستشار الفرنسي كلّ المقررات التي يتخذها.

- يشرف على الدوائر العامة الموجودة في المتصرفية والتي ترتبط به مباشرة (المالية والنافعة والصحة الخ...).

- يقترح اسماء الاعضاء الذي يعينون في اللجنة الإدارية التابعة لمتصرفيته ويرفعها إلى الحاكم الذي يصدر امراً بتعيينهم، وللمتصرف الحق

في ان يرأس هذه اللجنة في اجتماعاتها، ويكون صوته مرجحاً، في الاقتراع، عند تساوي الاصوات (المادتان ٣٠ و٣١) .

- يقترح اسماء قائمقامي الاقضية في متصرفيته ويرفعها إلى الحاكم الذي يصدر قراراً بتعيينهم، ويشرف على أعمال هؤلاء القائمقامين، ويصادق على القرارات الإدارية التي يتخذونها، ولا تصبح هذه القرارات نافذة إلاّ بعد مصادقته عليها (المادتان ٣٢ و٣٣).

- يعين المديرين في المديريات التابعة لأقضية المتصرفية وذلك بناء على اقتراح قائمقامي تلك الاقضية، وبعد مصادقة المستشار الفرنسي للمتصرف على هذا التعيين (المادتان ٣٤ و٣٥).

ب - القائمقام:

- مسؤول أمام المتصرف عن النظام والأمن العام في قضائه، وعن تنفيذ القوانين والانظمة ، وسير أعمال الادارة العامة فيه.
- لا تنفذ قراراته الإدارية إلاّ بعد ان يصادق المتصرف عليها (المادة ٣٢٥).

ج - المدير:

- مسؤول أمام قائمقام القضاء عن النظام الأمن العام في مديريته، وعن تنفيذ القوانين وسير أعمال الادارة العامة فيها (المادة ٣٣).
- يتم عزل القائمقام والمدير «لخطأ كبير، أو لعدم كفاءة في الوظيفة» (المادتان ٣٣ و٣٥).

د - المستشارون الفنيون الفرنسيون:

- يساعدون المتصرفين والقائمقامين والمديرين، كلّ في الواجبات المترتبة عليه، ويصادقون على القرارات التي يتخذها هؤلاء.
- يقومون بتفتيشات على الدوائر المختلفة للدولة، وذلك بأمر من الحاكم.
- يوقعون على المعاملات والقرارات التي تعرض عليهم من مختلف الدوائر التي يعملون بها، ويرفقون هذه المعاملات والقرارات، بملاحظاتهم، عند الحاجة.
- لا تعتبر القرارات التي يتخذها الموظفون الاداريون في الدولة (من رتبة متصرف حتى رتبة مدير) نافذة إلاّ بعد الموافقة عليها من قبل هؤلاء المستشارين[17].

وخلال مسيرة الحكم في لبنان الكبير (من أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ حتى أيار/مايو عام ١٩٢٦)، طرأ على القرار ٣٣٦ (تاريخ ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠) عدة تعديلات أهمّها:

- القرار رقم ٣٦٩ الذي صدر بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ والذي رفع عدد أعضاء اللجنة الإدارية إلى ١٧ عضواً بدلاً من ١٥[18].
- القرار رقم ١٣٠١ مكرر الذي صدر بتاريخ ٨ آذار/مارس عام ١٩٢٢ والذي أدى إلى تحديد «إختصاصات الحاكم العام والمجلس التمثيلي» (وهو ما سمي بالمجلس النيابي) لدولة لبنان الكبير. وقد ظل هذا القرار ساري المفعول حتى إعلان الجمهورية في أيار/مايو عام ١٩٢٦. وكان الدافع الرئيسي إلى اصداره هو الحاجة إلى جعل المجلس التمثيلي (أو النيابي) اكثر صدقية في

تمثيله للشعب اللبناني، وكان أهمّ ما فيه المادة الأولى منه، التي لم تحدد جنسية الحاكم، فأصبح من الممكن ان يكون لبنانياً. اما باقي مواد هذا القرار (وهو خمسون مادة) فقد تناولت تشكيل المجلس التمثيلي وصلاحياته وطريقة إنتخاب أعضائه[19].

– القرار رقم ٣٠٢٣ تاريخ ٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥، الذي نصّ صراحة، على ان يكون «حاكم لبنان الكبير» منتخباً من المجلس التمثيلي (أو النيابي)، إلاّ أن الطريقة التي حددها هذا القرار لاختيار المرشحين لهذا المنصب كانت تدعو إلى التعجب والاستغراب، ذلك انه كان على هذا المجلس ان يرشح ثلاثة اسماء يختار المفوض السامي من بينهم واحداً يعمد المجلس إلى انتخابه، مما جعل هذا الترشيح، ثم الإنتخاب، مجرد تعيين لا أكثر.

وقد رفض المجلس التمثيلي، في جلسة تاريخية، اختيار الاسماء الثلاثة المطلوب اختيارها، وفقاً لهذا القرار، مما أتاح للمفوض السامي ان يصدر قراراً بحل هذا المجلس والعودة إلى النظام القديم (القرار ٣٣٦) ثم أقال الجنرال فندنبرغ وعين «ليون كايلا» بدلاً منه في منصب الحاكم[20] (انظر الملحق رقم ٢ وفيه تفاصيل تلك الجلسة التاريخية).

– القرار رقم ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار/مارس عام ١٩٢٢ الذي أدخل تعديلاً مهماً على القرار رقم ١٣٠١ الذي كان قد صدر قبل يومين (٨ آذار/مارس عام ١٩٢٢)، إذ جعل أعضاء «المجلس التمثيلي» يختارون على أساس الإنتخاب، وليس على أساس التعيين (كما كان الأمر في اللجنة الإدارية). وقد بقي هذا القرار معمولاً به حتى الاستقلال، عام ١٩٤٣. وعلى أساس هذا القرار تمّ إنتخاب أوّل مجلس تمثيلي، في ٢٢ أيار/مايو عام ١٩٢٢. إلاّ أنّ هذا المجلس لم يكن يتمتع بأية صلاحيات تشريعية، بل كانت صلاحياته تقتصر على «بعض

الامور المالية والإدارية» مثل «الموازنة العامة.. والاشغال العامة... والصحة والاسعاف» وأمور أخرى محددة «تحديداً حصرياً، في القرار» على أنّ يتم ذلك «تحت إشراف الحاكم ومصادقة المفوض السامي، مما جعل هذا المجلس شبيهاً بمجلس إدارة جبل لبنان في عهد المتصرفية»[21].

وبتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥، وبضغط من المعارضة الوطنية في لبنان، أقدم الجنرال ساراي (وكان قد شغل، حديثاً، منصب المفوض السامي، على حلّ المجلس التمثيلي، وأجرى انتخابات جديدة لهذا المجلس، في تموز/يوليو من العام نفسه، حيث تألف المجلس الجديد الذي اسهم في وضع الدستور عام ١٩٢٦، وتحوّل إلى «مجلس نواب»، وفقاً لما نص عليه هذا الدستور[22]. (الملحق رقم ٣: قرار حل المجلس وتعيين كايلا حاكماً).

يتبين، مما تقدم، ان سلطات الانتداب، وحدها، في دولة لبنان الكبير، كانت تتمتع بالصلاحيات التشريعية (المفوض السامي) والتنفيذية (الحاكم العام) ولم يكن للبنانيين سوى صلاحيات تمثيلية وإدارية لا تتعدى، في معظمها، اقتراح القرار الذي كان امر تصديقه وتوقيعه وإصداره منوطاً بالسلطتين المذكورتين اعلاه، وكان المستشارون الفنيون الفرنسيون الموزعون في الإدارات العامة للدولة (بين المتصرف والقائمقام والمدير) يتمتعون بصلاحية إبداء الرأي والمصادقة، أو عدمها، على أي مشروع إداري يقترحه هؤلاء، مما يحدّ، عملياً، من صلاحياتهم، بل إنه يكاد يلغيها.

وكانت حصة اللبنانيين من المسؤولية في المناصب العليا لا تتعدى منصب «أمين سر عام لحاكم لبنان الكبير»، وقد عين لهذا المنصب، بقرار من المفوض السامي، كلّ من:

أوغست باشا أديب، الذي عين «أمين سر عام» اعتباراً من ٢٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ واستمر في هذا المنصب حتى ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥.

حبيب باشا السعد، الذي عين «أمين سر الدولة» إعتباراً من ١٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥ وحتى إعلان الدستور والجمهورية في ٢٣ أيار مايو عام ١٩٢٦[٢٣].

أما اللجنة الإدارية (موضوع القرار رقم ٣٣٦ تاريخ ١٩٢٠/٩/٦، والمعدل بالقرار رقم ٣٦٩ تاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠)، فقد تألفت من ١٧ عضواً موزعين، طائفياً، على الشكل التالي:

موارنة ٦، سنّة ٤، ارثوذكس ٣، شيعة ٢، كاثوليك ١، دروز ١.

وكانت برئاسة: داود عمون، وكان نائب الرئيس: حسين الزين، وامينا السر: حسن بيهم وبترو طراد.

وقد استمرت هذه اللجنة من تاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ لغاية ٨ آذار/مارس عام ١٩٢٢.

وأما المجلس التمثيلي الأول (موضوع القرار رقم ١٣٠٧ تاريخ ٨ آذار/مارس عام ١٩٢٢) فقد تالف من ٣٠ عضواً موزعين، طائفياً، على الشكل التالي:

موارنة ١٠، سنّة ٦، شيعة ٥، ارثوذكس ٤، دروز ٢، كاثوليك ٢، أقليات ١.

(أنظر توزيع المقاعد على المناطق واسماء أعضاء هذا المجلس في الملحق رقم ٤).

وقد استمر هذا المجلس من تاريخ ٢٤ أيار/مايو عام ١٩٢٢ لغاية ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥. وتناوب السلطات فيه:

١ - من ٢٥ أيار/مايو عام ١٩٢٢ لغاية ١٥ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٣ كلّ من:

حبيب باشا السعد: رئيساً

وحليم قدورة: نائباً للرئيس،

وإبراهيم حيدر وشبل موسى: اميني سر.

٢ - من ١٦ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٣ لغاية ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٤، كلّ من: نعوم لبكي: رئيساً

محمد المفتي: نائباً للرئيس.

أحمد الحسيني وشبل موسى: أميني سر.

٣ - من ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٤ لغاية ١٣ كانون الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، كلّ من : إميل إده: رئيساً

صبحي حيدر: نائباً للرئيس

محمد المفتي وشبل موسى: أميني سر[٢٤].

وأما المجلس التمثيلي الثاني، فقد تالف ، كذلك، من ٣٠ عضواً، موزعين، طائفياً، على الشكل التالي:

موارنة ١٠، سنّة ٦، شيعة ٥، ارثوذكس ٤، كاثوليك ٢، دروز ٢، أقليات ١.

وقد استمر هذا المجلس من تاريخ ١٣ تموز/يوليو عام ١٩٢٥ حتى ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦، حيث تحول إلى «مجلس نواب» في الجمهورية الأولى،

واستمر حتى ١٦ أيار/مايو عام ١٩٢٩. وقد احتفظ بالسلطات، في هذا المجلس، طوال هذه المدة، كلّ من:

موسى نمور: رئيساً

عمر الداعوق: نائباً للرئيس

يوسف الزين وشبل موسى: اميني سر[25]

وقد توزع أعضاء اللجنة الإدارية والمجلسين التمثيلين على مناطق لبنان الكبير كما يلي:

١ - اللجنة الإدارية (١٧ عضواً):

لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	جبل لبنان	البقاع	بيروت	طرابلس
٣	٣	٤	٢	٤	١

٢ - المجلس التمثيلي الأوّل (٣٠ عضواً):

لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	جبل لبنان	البقاع	بيروت	طرابلس
٤	٦	٨	٦	٥	١

ملاحظة: عين «حبيب باشا السعد» (من أعضاء المجلس عن جبل لبنان) أمين سر حاكمية لبنان (بتاريخ ١٦ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٢)، كما عين «إبراهيم حيدر» (من أعضاء المجلس عن البقاع) ناظراً للزراعة، وعين «صبحي حيدر» بدلاً منه، في المجلس[26] (انظر الملحق رقم ٤).

٣ - المجلس التمثيلي الثاني (٣٠ عضواً):

لبنان الشمالي (وقاعدته طرابلس)	لبنان الجنوبي (وقاعدته صيدا)	جبل لبنان (وقاعدته بحنس)	البقاع (وقاعدته زحلة)	بيروت (وقاعدتها بيروت)
٦	٦	٧	٥	٦ (الأقليات)[27]

(راجع الملحق رقم ٥: قرارات تتعلق بالانتخابات ومنها: قرار توزيع المراكز النيابية على المناطق الانتخابية)

وقد اجتمعت الهيئات الانتخابية (للدرجة الثانية) في قاعدة كلّ منطقة انتخابية، يوم الاحد في ١٢ تموز/يوليو عام ١٩٢٥، لانتخاب أعضاء هذا المجلس، وبتاريخ ١٣ منه، أعلنت أسماء الاعضاء الفائزين، ونشرت الصحف هذه النتائج بتاريخ ١٤ منه. ونجد، في جريدة «البشير»، بهذا التاريخ، ما هو مختلف عما ورد في التوزيع الذي وجدناه في الملحق رقم ٥ (والوارد في الفقره ٣ أعلاه)، إذ جاء توزيع النواب على المناطق، على الشكل التالي:

بيروت	لبنان الشمالي (مع طرابلس)	لبنان الجنوبي	البقاع	جبل لبنان	المجموع
٥	٥	٦	٦	٨	٣٠ عضواً

ولم نجد، في الوثائق، تفسيراً لهذا الاختلاف.

(أنظر عدد الأصوات التي نالها كلّ مرشح، في هذه الإنتخابات، في جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٣ تموز/ يوليو عام ١٩٢٥ وفي جريدة «البشير» بتاريخ ١٤ منه). أما توزيع «المراكز النيابية» على المناطق الإنتخابية فقد جرى وفقاً لما نصّت عليه المادة الثانية من القرار رقم ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار/ مارس عام ١٩٢٢، وقد جاء فيها:

لأجل توزيع المراكز الإدارية بين المدن المستقلة والألوية، يوضع معدل انتخابي، ويكون الحصول على هذا المعدل بقسمة مجموع عدد الاهالي الناخبين على عدد أعضاء المجلس النيابي الذين يراد انتخابهم. ويخصص لكلّ طائفة مركز نيابي واحد، على الأقل، في كلّ مدينة مستقلة ادارياً، أو في كلّ لواء، إذا كان عدد تلك الطائفة، في هذا اللواء أو تلك المدينة، يشتمل على المعدل الانتخابي المتقدم الذكر.

«وإذا قسم مجموع عدد طائفة ما على المعدل الانتخابي، وكان حاصل القسم كسراً يزيد عن نصف هذا المعدل، فإنه يحق لهذه الطائفة أيضاً ان يكون لها مركز نيابي. وكذلك إذا كانت نتيجة القسمة عدداً يساوي المعدل كلّه، مع زيادة تربو عن نصفه، فإن عدد الاعضاء الذي يخصص لها في المجلس النيابي يكون، حينئذ، اثنين. وتعطى طوائف الاقليات التي ليس لها نواب مركز عضو في المجلس النيابي من اصل عدد الاعضاء المنصوص عايه في المادة الأولى (٣٠ عضواً) ويخصص هذا المركز لمدينة بيروت»[٢٨]. وكانت سلطات الانتداب قد أجرت إحصاءً لعدد السكان في دولة لبنان الكبير (عام ١٩٢١) شكك «لونغريغ» بصحة نتائجه التي اعتبرها «بعيدة عن الدقة إلى درجة كبيرة، وذلك بسبب التكتم، وعدم الفهم، والتزوير، والحدس، والحوافز الخاصة بالطوائف»، وجاءت نتائج هذه الاحصاءات على الشكل التالي:

المجموع العام: ٧١٠،٥٦٢ نسمة، مفصلاً كما يلي:

موارنة	سنّة	شيعة	روم ارثوذكس	دروز
١٩٨١٨١	١٢٤٧٨٦	١٠٤٩٤٧	٨١٤٠٩	٤٣٦٣٣
روم كاثوليك	بروتستانت	طوائف مختلفة	المجموع	
٤٢٤٦٢	٤٢١٥	٨٤٣٦	٦٠٩٠٦٩ نسمة	

يضاف إلى ذلك:

مهاجرون لا يدفعون الضرائب + أجانب فيكون المجموع العام

٨١٢٤٣ نسمة + ٢٠٢٥٠ نسمة = ٧١٠٥٦٢ نسمة

أو:

مجموع المقيمين + مجموع المهاجرين = ٧١٠٥٦٢ نسمة

٥٧٩٧٧٨ نسمة + ١٣٠٧٨٤ = ٧١٠٥٦٢ نسمة

(أنظر الملحق رقم ٦)

بينما جاءت الإحصاءات التي أوردها «لونغريغ» على الشكل التالي:

المجموع العام: ٦٧١٥٠٠ نسمة موزعين، طائفياً، كما يلي:

مسيحيون	مسلمون	دروز	يهود	سوريون واجانب
٣٣٠,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠	٤٣,٠٠٠	٣٥٠٠	٢٠,٠٠٠٠
نسمة	نسمة	نسمة	نسمة	نسمة[٢٩].

وكان «جورج سمنة» قد نشر، عام ١٩٢٠، إحصاءات، لم يذكر مصدرها، ذكر أنها «للبنان الطبيعي، عام ١٩٢٠»، إلاّ أنه أضاف إلى «لبنان الطبيعي» هذا، «حصن الأكراد وصافيتا» من سوريا. وقد وصل مجموع السكان في هذه البلاد، عند «سمنة» إلى ٨٤٦،١٤٥ نسمة[٣٠]. إلا أن أخطاء عديدة اكتشفت في هذا الجدول، سنعود إلى توضيحها وتصحيحها في (الملحق رقم ٧، مع الملاحظات المرفقة به).

ومن المفيد ان نذكر ان قراراً صدر بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥ (يحمل الرقم ١٥)، وقد وضع هذا القرار قواعد لاكتساب «التابعية (أو

الجنسية) اللبنانية» (انظر الملحق رقم ٨)، ولم يكن إصدار هذا القانون ممكناً قبل صدور صك الانتداب (الذي أعلن في ٢٢ تموز/يوليو عام ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٣) وقبل ان تعلن تركيا تنازلها عن السيادة على لبنان، وهو ما تمّ في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣[٣١].

يستنتج، مما تقدم، ان نظام الحكم، في دولة لبنان الكبير، (١٩٢٠ - ١٩٢٦) وفي ظل الانتداب الفرنسي، كان:

١ - أجنبياً

٢ - فردياً

٣ - وبالتالي: غير ديموقراطي.

١ - فهو كان اجنبياً، لأن السلطتين التشريعية والتنفيذية. بالإضافة إلى ان القرار في السلطة الإدارية، كانت بيد سلطات الانتداب نفسها، كما سبق ان رأينا (يملك المفوض السامي السلطة التشريعية، ويملك الحاكم السلطة التنفيذية، ويتحكم المستشارون الفنيون الفرنسيون بسلطة الموافقة أو الاعتراض على القرارات التي يقترحها، أو يصدرها، الاداريون اللبنانيون في مختلف الادارات).

٢ - وهو كان فردياً، لأن سلطة المفوض السامي هي السلطة العليا في البلاد، ولا سلطة فوقها، وهي لا تخضع لأي قانون (لأن بيده تغيير القوانين متى شاء)، ولا لأية إرادة أخرى (حتى ولو كانت إرادة المجلس التمثيلي). ومثالاً على ذلك: قرار حل المجلس التمثيلي (النيابي) الذي اتخذه المفوض السامي (الجنرال سارّاي) بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥ والقاضي بحل المجلس التمثيلي (أو النيابي) الأوّل، والأمر بالإعداد لإجراء انتخابات جديدة، وكذلك، وفي اليوم نفسه، القرار بعزل الجنرال فندنبرغ عن حاكمية لبنان

وتعيين «كايلا» حاكماً جديداً بدلاً منه، ثم تعيين «بريڤا اوبوار» وكيلاً عن «كايلا» خلال غياب هذا الأخير. (الملحق رقم ٢: رفض المجلس التمثيلي إنتخاب ٣ أعضاء لمركز الحاكم يختار المفوض السامي واحداً منهم، والملحق رقم ٣: قرار حل المجلس واعفاء الحاكم هندنبرغ من منصبه).

وهكذا، يظل المفوض السامي السلطة العليا في البلاد، يسّن القوانين والشرائع، ويصدر القرارات التي يسهر الحاكم (الفرنسي الذي هو رأس السلطة التنفيذية) على تنفيذها، يساعده، في ذلك، مستشارون فنيون فرنسيون وزعوا على مختلف إدارات الدولة لمراقبة تنفيذ قرارات المفوض السامي وأوامر الحاكم، بينما كان دور الموظفين اللبنانيين (الذين يأتون في الدرجة الثانية وما دونها، باستثناء أمين سر الدولة أو أمين السر العام لحاكم لبنان، وهو موظف بلا صلاحيات) تنفيذ تلك القرارات والاوامر، واطلاع «المستشارين الفنيين الفرنسيين» على صيغ التنفيذ لمراقبتها وإبداء الرأي في صحة تطبيقها، مع صلاحية هؤلاء المستشارين في إلغاء هذه الصيغ أو تعديلها، بعد عرضها على الحاكم.

٣ - وهو غير ديموقراطي، (لأن المؤسسات التي أنشئت اللجنة الإدارية، ومن بعدها المجلسان التمثيليان أو النيابيان) كانت ذات صفة تمثيلية، دون ان تتمتع بأية صلاحيات. خصوصاً التشريعية منها، لذلك، فإن تسميتها بالمجالس النيابية هو ادعاء بلا معنى ولا مضمون، كما انها لم تكن شبيهة بمجالس النواب المتعارف عليها (وهي ذات اختصاصات تشريعية في الأساس). وكانت صلاحيات هذه المجالس أبعد ما يكون عن هذه الاختصاصات[٣٢].

حواشي الفصل الثالث

(١) كان هذا القطاع يتضمن: ولاية بيروت القديمة (باستثناء سنجقي عكا ونابلس)، وسنجق (متصرفية) جبل لبنان، وقضاء إسكندرون، وانطاكية وحارم وبيلان (دمجت، فيما بعد، بسنجق إسكندرون)، وقضاء جسر الشاغور (قرب اللاذقية). وأما قضاء بعلبك وراشيا، في البقاع، فكانا تابعين للقطاع الشرقي (سوريا الداخلية)، وكان الفرنسيون يطالبون بإلحاقهما بالقطاع الغربي.

(Longrigg, Syria and Lebanon under French mandate, P. 75 note 3).

(٢) Ibid, p. 81.

(٣) Ibid, P. 76 Note 2.

(٤) كانت بريطانيا قد قرّرت ان يتولى الفرنسيون القيادة العسكرية في سوريا الغربية وكيليكيا، ابتداء من تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٩، وان تحل القوات العربية محل القوات البريطانية، في سوريا الشرقية (Ibid, P. 94).

(٥) Nicot, J, et Duru J, Inventaire des Archives du Levant, P. VI.

و«فرنسوا جورج بيكو G. Picot» هو شريك «مارك سايكس» في المؤامرة التي سميت باسميهما (إتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦) وهو ديبلوماسي فرنسي ولد عام ١٨٧٠، مجاز في الحقوق، عين في الخارجية الفرنسية وتسلم مراكز عديدة في فرنسا وخارجها (١٨٩٥ - ١٩١٧)، إلى ان عين «مفوضاً سامياً لفلسطين وسوريا» (نيسان/أبريل عام ١٩١٧) حيث استقر في بيروت (تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨)، وظل في منصبه هذا حتى تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٩، حين حل محله الجنرال هنري غورو.

(Arbid, Walid, la représentation diplomatique de la France au Liban, P. 55).

(٦) ولد الجنرال «ماكسيم ويغان» في بروكسل عام ١٨٦٧، وتخرج من الكلية الحربية «سان سير St. Cyr» بباريس (كضابط اجنبي)، ثم نال الجنسية الفرنسية عام ١٨٨٨. تسلم، خلال حياته العسكرية، مناصب مهمّة، فكان رئيساً لأركان الجنرال فوش عام ١٩١٤، ثم قائداً للقوات الحليفة عام ١٩١٨، ثم مستشاراً عسكرياً في بولونيا عام ١٩٢١، وفي عام ١٩٢٣ عين قائداً لجيش المشرق الفرنسي، ومفوضاً سامياً لفرنسا، في سوريا ولبنان، خلفاً للجنرال غورو، وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٢٤، حين نقل إلى وظيفة «مدير مركز الدراسات العسكرية العليا» بباريس، ثم رئيساً لأركان الجيش الفرنسي عام ١٩٣٠. قبل عضواً في «الأكاديمية الفرنسية» عام ١٩٣٢، ثم أحيل إلى

التقاعد عام ١٩٣٥، إلاّ أنه أعيد للخدمة عام ١٩٤٠ حيث عين وزيراً للدفاع (في وزارة المارشال بيتان)، ثم قائدا للقوات الفرنسية ما وراء البحار، وحاكماً عاماً للجزائر (عام ١٩٤١)، إلاّ أنّ السلطات الألمانية شكّت في ولائه، فاستدعي إلى «فيشي» والقي القبض عليه (عام ١٩٤٢) حيث ظل في السجون الالمانية حتى حرره الحلفاء عام ١٩٤٥، إلاّ انه أوقف، من جديد، وأحيل إلى المحاكمة بأمر من الجنرال ديغول، ثم اطلق سراحه (لعدم كفاية الدليل) عام ١٩٤٨، وتوفي بباريس عام ١٩٦٥، وقد خلف عدة مؤلفات:

(Arbid, op. Cit. P. 58, et l'encyclopédie quillet: Weygand (Maxime).

(٧) ولد الجنرال «موريس سارّاي» عام ١٨٥٦، عين مديراً لمدرسة «سان ميكسان St. Maixant» العسكرية ومديراً للمشاة بين عامي ١٩٠٧ و١٩١١. وفي بداية الحرب العالمية الأولى، عين قائداً للجيش الثالث في قطاع «فردان Verdun» حيث لعب دوراً مهما في معركة «المارن La Marne». وفي عام ١٩١٥ عين قائداً للحملة الفرنسية على سالونيك، ثم قاد الهجوم ضد «موناستير Monastir» (عام ١٩١٥ - ١٩١٧). وفي عام ١٩٢٤ عين مفوضاً سامياً لفرنسا في سوريا ولبنان وقائداً «لجيش المشرق الفرنسي»، وفي عهده نشبت ثورة جبل الدروز بقيادة سلطان باشا الاطرش (عام ١٩٢٥)، فقمعها بقسوة ووحشية، وقصف مدينة دمشق، مما أدّى إلى عزله إثر هذه الأحداث.

(Arbid, W. op. Cit. P. 60 et l'Encyclopédie Quillet: Sarrail, Maurice).

(٨) ولد «هنري دوجوفنيل H. de Jouvenel» في باريس عام ١٨٧٨، اريستوقراطي، سرعان ما اكد ديموقراطيته وميوله الجمهورية، بدأ حياته العملية صحفياً إذ تسلم، عام ١٩٠٥، رئاسة تحرير جريدة «لوماتان Le Matin». وفي اثناء الحرب العالمية الأولى، خدم في الجيش، برتبة رقيب، ثم رقي لرتبة ضابط. انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢١، ثم اصبح عضواً في لجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس، ولعدة سنوات. عين وزيراً للثقافة العامة في النصف الأوّل من عام ١٩٢٤، ثم انتدب لتمثيل فرنسا في عصبة الأمم عام ١٩٢٤ و١٩٢٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام (١٩٢٥). عين مفوضاً سامياً لفرنسا في سوريا ولبنان، وذلك حتى أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٦. وانتخب، بعد ذلك، وحتى عام ١٩٣٥ عضواً في مجلس الشيوخ حيث توفي، بباريس، في ٥ تشرين الأوّل/أكتوبر من هذا العام، مخلفاً عدداً من المؤلفات المهمة. (Arbid, W, op. Cit. P. 62) وانظر: Nicot et Duru, op. cit. P. VI.

(٩) انظر: رباط، أدمون: الدستور اللبناني، نشأته وتطوره، جريدة «النهار» عدد خاص (الدستور، الميثاق، المشاركة) ميلاد ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥، ص ٣٣ - ٤٧.

(١٠) ولد الجنرال «موريس غوستاف غاملان M. Gustave Gamelin» في باريس عام ١٨٧٢. عمل تحت قيادة المارشال «جوفر Joffre» في مطلع الحرب العالمية الأولى (عام ١٩١٤) حيث كان

رئيساً للشعبة الثالثة في قيادته، وفي عام ١٩٢٥ تسلم قيادة قوات المشرق الفرنسية، وذلك حتى عام ١٩٢٨، ثم تسلم، عام ١٩٣١، رئاسة اركان الجيش الفرنسي، ولم يلبث ان حل محل الجنرال «ويغان» في وظيفتي رئيس الاركان العامة للجيش ونائب رئيس المجلس الحربي الأعلى، وذلك عام ١٩٣٥. ثم عين، عام ١٩٣٩، قائداً اعلى للدفاع الوطني، وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٤٠ حيث تركه بعد الهزائم التي لحقت بالجيش، وقد لوحق وسجن، في فرنسا، بعد هذه الهزائم، اذ اعتبر مسؤولاً عنها، ثم نفي بعد ذلك، إلى المانيا، وتوفي عام ١٩٥٨، مخلفاً مؤلفين مهمين.
(Encyclopédie Quillet, Gamelin, Maurice Gustave).

(١١) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٤/٩/١٩٢٠ ص ٢. وقد ولد «ألبير ترابو» عام ١٨٧٢، ودخل المدرسة البحرية حيث تخرج منها برتبة «مرشح ضابط» عام ١٨٩٠، ثم رقي إلى رتبة ملازم عام ١٨٩١، ثم إلى رتبة نقيب عام ١٩١٧، حين أصبح أول حاكم عسكري لجزيرة أرواد وذلك حتى عام ١٩١٨. وعين، بعد ذلك، رئيساً لأركان حرب القيادة العليا للجيوش الحليفة في «كاتارو Cattaro» بايطاليا. وفي عام ١٩٢٠ فصل إلى وزارة الخارجية الفرنسية كمستشار للمفوضية السامية لفرنسا في سوريا، ثم عين حاكماً لدولة لبنان الكبير (١٩٢٠ - ١٩٢٣) وعاد إلى فرنسا، بعد ذلك، ثم أحيل على التقاعد عام ١٩٢٥. وقد نال، خلال خدماته العسكرية والسياسية، أوسمة عديدة (منها: نيشان الافتخار برتبة ضابط، ووسام العلويين برتبة ضابط، ووسام الاستحقاق اللبناني، وغيرها). (Arbid, op. cit. p. 54).

(١٢) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، ج ١: ١١٢.

(١٣) يقول «يوسف سالم» في مذكراته: «مفوض سام يأتي، وآخر يروح. حاكم يعين وآخر يقال. ولبنان وسوريا يشاهدان ما يجري في باريس وبيروت، ولا يستطيعان ان يفعلا شيئاً. كان الحكام يتبدلون، ولكن الانتداب ظل يلعب لعبته المفضلة، ويمارس اساليب الحكم الطاغي في لبنان. لعبة السيد المطلق الصلاحية، المطلق الحرية، المطلق النفوذ» (سالم، يوسف، ٥٠ سنة مع الناس، ص ٤١).

(١٤) انظر الملحق رقم (١) في هذا الفصل، عن: جريدة البشير بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ (لبنان الكبير التنظيمات الجديدة الموقتة).

(١٥) رباط، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(١٦) في ردّ على سؤال طرحه الفقيه الدستوري د. رباط على تلامذته في كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية (وكنت واحداً منهم) عن الأسباب التي حدت بالمشرّع الفرنسي الذي وضع أوّل دستور للبنان (وهو المفوض السامي الفرنسي) إلى منح رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة دون ان يرتب عليه اية مسؤولية، قال: لأن المفوض السامي، نفسه. ظل يمارس السلطة التشريعية في

البلاد حتى بعد صدور الدستور وإعلان الجمهورية، وان رئيس الجمهورية لم يكن اكثر من غطاء لممارسة المفوض السامي لهذه السلطة.

(١٧) جريدة «البشير» بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ (لبنان الكبير: التنظيمات الجديدة الموقتة).

(١٨) رباط، ادمون، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٣٢٨.

(١٩) م. ن. ص. ٣٣٩ - ٣٤٠. مع الاشارة إلي ان رقم القرار هو ١٣٠١ وليس ١٣٠٤ كما ذكر رباط (راجع النص الكامل القرار في جريدة «البشير» بتاريخ ٢٤ آذار/مارس عام ١٩٢٢، حتى ٢ - ٤) ورغم ذلك، فلم يتم إنتخاب لبناني، كأول حاكم للبنان الا في عام ١٩٢٦، حين انتخب «شارل دباس» كأول رئيس للجمهورية اللبنانية.

(٢٠) م. ن. ص. ٣٤٠ - ٣٤١.

(٢١) م. ن. ص. ٣٤١، وراجع النص الكامل لهذا القرار في جريدة «البشير» بتاريخ ١ و٤ و٦ و٨ نيسان/أبريل عام ١٩٢٢.

(٢٢) م. ن. ص. ٣٤٢.

(٢٣) الحلو، ناجي، حكام لبنان (١٩٢٠ - ١٩٨٠) ص ١١.

(٢٤) م. ن. ص. ١٣ - ١٥ إلاّ ان «حلو» اعتبر عدد ممثلي الشيعة «ستة» أعضاء بينما هم، في الحقيقة «خمسة» أعضاء. (راجع الملحق رقم ٤).

(٢٥) م. ن. ص. ١٥ - ١٧.

(٢٦) م. ن. ص. ١٣ - ١٥. وانظر اسماء أعضاء هذا المجلس في الملحق رقم ٤.

(٢٧) يختلف توزيع عدد أعضاء المجلس التمثيلي (النيابي) الثاني (٣٠ عضواً) الوارد عند «حلو» (م.ن.ص ١٦ - ١٧) عن ذلك الذي أورده القرار المتعلق بتوزيع المراكز على المناطق الانتخابية والصادر عن سلطة الانتداب بذلك التاريخ (راجع الملحق رقم ٥). ألا انه يتفق مع نتائج الانتخابات المعلنة (راجع الملحق رقم ٦).

(٢٨) جريدة «البشير» بتاريخ ١ نيسان/أبريل عام ١٩٢٢ ص ٢ (قانون الانتخابات النيابية).

(٢٩) جريدة «البشير» بتاريخ ١٤ آذار/مارس عام ١٩٢٢ ص ٤ (الإحصاء العام لدولة لبنان الكبير النتيجة النهائية الرسمية لسنة ١٩٢١) و: Longrigg, op. cit. p. 127.

(٣٠) Samné, G. la Syrie, p. 285.

(٣١) رباط، المرجع السابق، ص ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣٢) سبق ان ذكرنا ان اختصاصات هذه المجالس كانت مالية أو إدارية ولم تكن تشريعية، وفي كلّ حال، كانت تخضع لإشراف الحاكم ومصادقة المفوض السامي (رباط، م. ن. ص ٣٤١).

ملحق رقم (١)

التنظيمات الجديدة الموقتة لدولة لبنان الكبير

قرار يحدد موقتاً التنظيمات الإدارية لدولة لبنان الكبير.

ان غورو المعتمد لجمهورية فرنسا في سوريا وكيليكية، بناء على امر رئيس الجمهورية الصادر في ٨ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٩،

وعلى القرار رقم ٣١٨ الصادر في ٣١ آب/اغسطس عام ١٩٢٠ المعلنة فيه دولة لبنان الكبير مع حدودها،

واعتماداً على انه، إلى ان يوضع موضع الاجراء، القانون الأساسي اللبناني الذي سينظم توفيقاً للمادتين ٩٤ و٩٦ من معاهدة سيفر (معاهدة الصلح مع تركيا) وللإنتداب المنصوص عليه في المادتين المذكورتين، يلزم ان تعطى دولة لبنان الكبير تنظيماً ادارياً وفقا لرغائب الاهالي يساعدهم على ان يحققوا، بمساعدة فرنسة، بروغرام الاستقلال والحكم الذاتي الذي عوّلوا عليه.

فلهذه الاسباب قد قرّر ما يلي:

المادة الأولى: ان التنظيم الإداري الموقت لدولة لبنان الكبير الذي أعلن، تقررت حدوده في القرار رقم ٣١٨ الصادر في ٣١ آب/اغسطس عام ١٩٢٠، يجري حسب التدابير التالية:

الفصل الأوّل: التقسيمات الإدارية:

المادة الثانية: تقسم دولة لبنان الكبير إلى أربع متصرفيات وبلديتين مستقلتين.

وهذه المتصرفيات تتألف من ١٢ قضاء، والأقضية تتألف من مديريات.

المادة الثالثة: أما التقسيمات الإدارية فهي:

١ - متصرفية «لبنان الشمالي» ومركز حكومتها: زغرتا، وهي تتالف من:

قضاء عكار المشتمل على قضاء عكار الحالي ما خلا القسم الواقع شمال نهر الكبير والمحدود شرقاً بالخط الممتد على مرتفعات وادي الحديد.

قضاء زغرتا المؤلف من مديريات الزاوية والضنية وبشري.

قضاء البترون المؤلف من مديريتي الكورة ومديرية البترون نفسها.

٢ - متصرفية «جبل لبنان» ومركز حكومتها «بعبدا»، وهي تتألف من:

قضاء كسروان.

قضاء المتن.

قضاء الشوف.

مديرية دير القمر الحالية.

٣ - متصرفية «لبنان الجنوبي» ومركز حكومتها «صيدا»، وهي تتألف من:

قضاء صيدا المؤلف من مديريات التفاح وجزين والشقيف والقسم الشمالي من الشمّر.

قضاء صور المؤلف من القسم الجنوبي من الشمّر ومن القسم الواقع شمالي الحدود الفلسطينية من بلاد بشاره.

قضاء حاصبيا المؤلف من قضاء حاصبيا الحالي ومن مرجعيون حتى الحدود الفلسطينية.

٤ - متصرفية «البقاع» ومركز حكومتها «زحلة»، وهي تتألف من:

قضاء راشيا.

قضاء البقاع.

قضاء بعلبك.

قضاء الهرمل.

٥ - مدينة «بيروت وضواحيها» التي تتألف منها منطقة قائمة بذاتها سيعين نظامها فيما بعد.

٦ - مدينة طرابلس وضواحيها التي تتألف منها منطقة قائمة بذاتها سيعين نظامها فيما بعد.

المادة الرابعة: ان عاصمة لبنان الكبير هي «بيروت».

المادة الخامسة: ستعين فيما بعد، بعناية السلطة الإدارية، اقسام كلّ متصرفية بصورة مدققة.

القسم الثاني: الهيئة التنفيذية الموقتة لدولة لبنان الكبير - السلطة المركزية والدوائر العامة:

المادة السادسة: ان السلطة التنفيذية يقوم بها موظف عال فرنسي ينتدبه القوميسير العالي للجمهورية الفرنساوية ويسمى «حاكم لبنان الكبير».

المادة السابعة: الحاكم مسؤول تجاه القوميسير العالي عن النظام والأمن العام والادارة العامة في أراضي الدولة اللبنانية.

المادة الثامنة: يقدر الحاكم ان يستخدم القوة المسلحة لصيانة الأمن، ولا يجوز له ذلك إلاّ بمصادقة القوميسير العالي، في ما خلا بعض ظروف استثنائية توجب اتخاذ التدابير المعجلة. وفي هذه الظروف يجب، دون تأجيل، إطلاع السلطة على هذه الظروف وعلى الوسائل المتخذة.

المادة التاسعة: ينظم الحاكم ميزانية الدولة ويعرضها لتصديق القوميسير العالي، ويقرر الميزانيات المحلية، ويعرض على القوميسير العالي كلّ

المشاريع المتعلقة بالضرائب والمكوس والرسوم التي تتقاضاها الدولة والمتصرفيات والبلديات. وهو يعين الموظفين من كلّ الطبقات والدرجات، ما عدا الذين يناط اختيارهم بالقوميسير العالي والذين سيأتي ذكرهم في المواد التالية.

المادة العاشرة: يكون إلى جانب الحاكم، دوائر الدولة العمومية وتتعلق هذه الدوائر به رأساً، ويكون على رأس كلّ منها موظف سام يعين بعد مصادقة القوميسير العالي، ويكون الحاكم مرجعهم رأساً.

يعزل هؤلاء الموظفون إذا ارتكبوا ذنباً كبيراً أثناء قيامهم بوظائفهم.

المادة الحادية عشرة: يساعد رؤساء هذه الدوائر مستشارون فرنساويون فنيون يعينهم القوميسير العالي بناء على اقتراح الحاكم.

المادة الثانية عشرة: مهمّة هؤلاء المستشارين هي مساعدة رؤساء الدوائر بآرائهم واختباراتهم الإدارية، ويمكنهم تفتيش الدوائر على اختلاف درجاتها بأمر الحاكم.

المادة الثالثة عشرة: كلّ القرارات الإدارية التي يضعها رؤساء الدوائر تعرض على المستشارين الفنيين الفرنساويين الذين يصدقون عليها بإمضائهم ويرفقونها عند الحاجة بملاحظاتهم، ولا تصبح هذه المقررات نافذة إلاّ بعد تصديق الحاكم عليها.

وسيوضع، فيما بعد، نظام إداري تحدد فيه انواع المقررات التي يحق لكلّ رئيس دائرة ان يتخذها رأساً.

المادة الرابعة عشرة: ان الدوائر العامة في الدولة هي الآتية، بقطع النظر عن التعديلات الجزئية التي يمكن ادخالها في المستقبل إذا دعت إلى ذلك مصلحة الدولة:

١ -دائرة الداخلية والجندرمة والبوليس.

٢ - دائرة المالية.

٣ - دائرة العدلية والأملاك والأوقاف.

٤ - دائرة النافعة والبرق والبريد.

٥ - دائرة المعارف والفنون الجميلة.

٦ - الدائرة الإقتصادية: الزراعة والتجارة والصناعة.

٧ - دائرة الصحية والإسعاف الطبي.

المادة الخامسة عشرة: يرجع رؤساء هذه الدوائر إلى الحاكم رأساً ويعرضون عليه تقاريرهم ومشاريعهم وآرائهم.

اللجنة الإدارية

المادة السادسة عشرة: يكون إلى جانب أعضاء السلطة التنفيذية مجلس مؤلف من ١٥ عضواً ويسمى «اللجنة الإدارية للبنان الكبير»، أما صلاحية هذه اللجنة فهي ذات صلاحية مجلس الادارة القديم حسبما جاء في النظام الأساسي، ويكون لها رأي استشاري، ويجب ان تدعى لإعطاء رأيها في المسائل المتعلقة بالأمور التشريعية وبالنظامات ووضع ميزانية الدوائر وتقرير الضرائب الجديدة والمكوس والامتيازات.

المادة السابعة عشرة: يمكن لرؤساء الدوائر ان يفاوضوا (يفوّضوا) اللجنة إذا وافق الحاكم على ذلك.

المادة الثامنة عشرة: لا يمكن للجنة الإدارية ان تتذاكر، رسمياً، إذا لم يكن عشرة من اعضائها على الأقل حاضرين، وإذا تساوت الاصوات، فالجانب الذي يكون فيه صوت نائب الرئيس يرجح.

المادة التاسعة عشرة: إذا اختلفت الحكومة واللجنة الإدارية ولم يتوصلا إلى الإتفاق، فالقوميسير العالي يعطي الرأي الفاصل.

المادة العشرون: سيوضع نظام خاص، فيما بعد، يعين جلسات وأشغال اللجنة وماهية الاعمال التي تعرض عليها.

المادة الواحدة والعشرين: تؤلّف اللجنة الإدارية من ١٥ عضواً كما يلي:

	عدد الاعضاء
مدينة بيروت	١ ارثوذكس
	١ ماروني
	أو ممثل الاقليات المسيحية
	١ سني
مدينة طرابلس	١ سني
متصرفية لبنان الشمالي	٢ ارثوذكس
	١ ماروني
متصرفية لبنان الجنوبي	١ شيعي
	٢ ماروني
متصرفية جبل لبنان	١ درزي
	٣ موارنة
متصرفية البقاع	١ شيعي
	١ كاثوليكي

المادة الثانية والعشرون: يعين القوميسير العالي أعضاء هذه اللجنة بناء على طلب الحاكم إلى ان ينتهي احصاء النفوس وتجري الانتخابات.

المادة الثالثة والعشرون: العضو الذي يخطئ خطأ كبيراً يُعزل من هيئة اللجنة.

المادة الرابعة والعشرون: ينتخب نائب رئيس اللجنة من قبل الاعضاء بالاقتراح (بالاقتراع) السري وبالأكثرية المطلقة وموافقة القوميسير العالي على تعيينه بقرار خاص. وعندما يحضر الحاكم جلسات اللجنة يرأسها ولكن لا يكون له صوت.

الادارة المحلية:

المادة الخامسة والعشرون: يعين متصرف لكلّ متصرفية، ويدير هذا المتصرف إدارته بالنيابة عن حاكم لبنان الكبير.

المادة السادسة والعشرون: يعين القوميسير العالي المتصرف بناء على طلب حاكم لبنان الكبير، والمتصرف مسؤول تجاه الحاكم عن النظام والأمن العام في كلّ منطقة متصرفيته، وهو يسهر على تنفيذ القوانين والنظامات بدقة، وعلى تحصيل الضرائب، وعلى إدارة أعمال الحكومة، ويعرض على الحاكم العام المسائل التي لها تعلّق بمصلحة الدولة العمومية كالمصادقة على الميزانيات المحلية مثلاً والاضافات والمكوس فوق العادة وتحديد تخوم المناطق.

المادة السابعة والعشرون: يكون إلى جانب المتصرف مستشار فرنساوي، ويعرض المتصرف على المستشار المذكور كلّ المقررات، وهذا يصدق عليها، ويعلق عند اللزوم ملاحظاته ويعرضها على الحاكم العام إذا حدث اختلاف في الرأي بينه وبين المتصرف.

المادة الثامنة والعشرون: وتكون بقرب المتصرف دوائر المتصرفية: المالية، النافعة، الصحية والاسعاف الطبي الخ. وترتبط هذه الدوائر

بالمتصرف رأسا، وهي تتلقى التعليمات عن تسيير اعمالها من السلطة المركزية، ولكنها مسؤولة أمام المتصرف عن تنفيذ الاوامر التي تتلقاها.

المادة التاسعة والعشرون: سيعين، في نظام خاص فيما، بعد تفاصيل إختصاص هذه الدوائر وكيفية عملها وصلاحية الموظفين الذي يرأسونها، وعلاقتهم مع السلطة المركزية والادارة المحلية، مع تعيين النظام المختص بهم.

المادة الثلاثون: يكون، في كلّ متصرفية، لجنة ادارية إلى جانب المتصرف، لها رأي استشاري في كلّ ما يتعلق بأعمال اللوء الإدارية والمالية. وهذه اللجنة تعطي رأيها في الاشغال العمومية النافعة، وفي فتح وتخطيط طرقات المتصرفية، وفي استملاك ما يلزم المنفعة العامة، وفي مسائل وضع الضرائب والمكوس التي فوق العادة، وفي تنظيم ميزانية اللواء، وفي طلب المساعدات المالية. وهذه اللجنة تعين طرق المناقصات على الالتزامات ومدة هذه المناقصات، ولها ان تعين واحداً أو اكثر من اعضائها ليكونوا من أعضاء لجنات (لجان) المناقصة.

المادة الواحدة والثلاثون: تتألّف اللجنة الإدارية في المتصرفية من ١٠ أعضاء يعينهم حاكم لبنان الكبير بناء على اقتراح المتصرف.

ويعين هؤلاء الاعضاء لسنة، ويمكن عزلهم إذا اخطأوا خطأ كبيراً أو أظهروا عدم الكفاءة في وظيفتهم. ومن حق المتصرف ان يكون رئيساً لهذه اللجنة، واذا تساوت الاصوات في التصويت فالأرجحية حيث الرئيس.

المادة الثانية والثلاثون: يعين، على كلّ قضاء، قائمقام مسؤول أمام المتصرف عن النظام والأمن العام في قضائه، وعن تنفيذ القوانين والنظامات بدقة، وعن تسيير أعمال الحكومة بنظام.

أما القرارات الإدارية التي يقررها القائمقام، فلا تصبح قابلة للتنفيذ إلاّ بعد مصادقة المتصرف. وستحدد، في نظام خاص فيما بعد، القرارات التي من صلاحية القائمقام ان يضعها رأسا.

المادة الثالثة والثلاثون: يعين حاكم لبنان الكبير القائمقام بناء على اقتراح المتصرف الذي ترجع إليه القائمقامية المطلوب لها هذا الموظف. ويعزل القائمقام لخطأ كبير ولعدم كفاءة في الوظيفة.

المادة الرابعة والثلاثون: يعين على رأس كلّ مديرية مدير مرجعه القائمقام، وهو مسؤول أمام القائمقام عن النظام والأمن العام، وعن تنفيذ القوانين بدقة وتسيير اشغال الحكومة بنظام.

المادة الخامسة والثلاثون: المدير يعينه المتصرف بناء على اقتراح القائمقام الذي ترجع إليه المديرية، ويجب ان يصادق على هذا التعيين مستشار المتصرف الفرنساوي.

ويعزل المدير لخطأ كبير أو لعدم كفاءة في الوظيفة.

المادة السادسة والثلاثون: سيوضع نظام خاص لتحديد وظائف ومهمات وصلاحيات جميع هؤلاء الموظفين والاداريين، ويبين علائقهم مع السلطة المركزية ومع بقية دوائر الحكومة المحلية على اختلافها، وتذكر فيه طرق تعيينهم وقانونهم الخصوصي.

البلديات:

المادة السابعة والثلاثون: البلديات الحالية الموجودة تبقى على حالها.

المادة الثامنة والثلاثون: يهتم حاكم لبنان الكبير ودوائره بوضع انظمة بلدية في لبنان، ثم تعرض هذه التنظيمات على القوميسير العالي ليصدق عليها.

المادة التاسعة والثلاثون: يدخل هذا القرار في حيز التنفيذ ابتداء من أوّل أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠.

المادة الأربعون: السكرتير العام ورئيس التفتيش الاداري وحاكم لبنان الكبير مكلفون، كلّ حسب صلاحيته، بتنفيذ هذا القرار.

عاليه ٦ أيلول (سنة ١٩٢٠)

غورو

(جريدة «البشير» بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠).

ملحق رقم ٢

جلسة تاريخية للمجلس النيابي

(حول انتخاب الحاكم العام)

كانت جلسة المجلس النيابي، بعد ظهر أمس، جلسة عز مثيلها، تمثلت فيها الروح الوطنية، واتفقت، لاول مرة كلمة النواب على اختلاف مشاربهم ونزعاتهم كما يتبين فيما يلي:

أعلن الرئيس افتتاح الجلسة الأولى في الدورة الاستثنائية، ثم قرأ المسيو روزور، مندوب المفوضية، كتاب الجنرال إلى المجلس الذي نص على تخويله المجلس حق انتخاب ثلاثة مرشحين للحاكمية، معلناً ان الإنتخاب يجب ان يقدّم على كلّ شيء آخر. وقرأ يوسف افندي البستاني رئيس قلم الترجمة ترجمة الكتاب بالعربية، وبعدها تلي القرار الصادر بشأن انتخاب الحاكم الوطني، ثم تلي كتاب الحاكم العام المؤذن بانتخاب الأستاذ يوسف السودا عضواً مكان المرحوم نعوم اللبكي. وبعده أعلن مندوب المفوضية انه لا يجوز التناقش في شيء في إنتخاب المرشحين الثلاثة للحاكمية.

أرسلان (فؤاد): يعلم الجمهور اني طلبت الكلام أوّلاً لأن المسألة فتحها فخامة المندوب السامي مع بعض النواب، وقلت يومئذ قولاً اخطيء في تفسيره، ولهذا أطلب الكلام أوّلا. قلت ولا أزال اقول إنهم اعطونا رأساً لحكومة بالية ليس لها انظمة، بل تسير على قرارات متتالية غير معروف أولها من آخرها، ولهذا اعترضت على مسألة تعيين الحاكم لا لأني لا اريده وطنياً، وأنا كنت أوّل المطالبين بحاكم وطني، وفي لبنان رجال نفاخر بهم، ولكن قلت: أعطونا قانوناً

اساسياً أوّلاً، فماذا كانت النتيجة؟ قالوا خذوا حاكماً وطنياً وقيدوه بالسلاسل وأخضعوه للمفوضية.

روزور (مندوب المفوضية): ان نص القرار صريح وهو: لا تجوز أية مناقشة على الاطلاق قبل انتخاب المرشحين الثلاثة، فيجب حصر عمل المجلس في الإنتخاب.

أرسلان: بل نستطيع المناقشة، وقد تشرفت مؤخراً بالاجتماع بالمفوض السامي فقال لي: تستطيعون ان تتناقشوا في الإنتخاب فقط، اما في سواه فلا.

روزور: اني لا أعلم بمثل هذه التعليمات، إنما التعليمات التي تلقيتها تفيد انه لا تجوز المناقشة في شيء، بل يحصر عمل المجلس في انتخاب المرشحين بدون مناقشة.

ثابت (ايوب): نحن نمثل الشعب ويحق لنا البحث. أما إذا قال القرار غير ذلك، فأنا أوّل شخص لا يخضع له.

تويني (نخله): إنني على كلام ثابت، فيجب ان لا ننحصر ضمن دائرة محدودة لا يباح لنا الخروج منها كالصبيان.

وهنا أصرّ مندوب المفوضية على قوله بعدم جواز المناقشة، واختلف على تفسير المادة الأولى، ثم أعطى (الرئيس) مهلة خمس دقائق ليتمكن مندوب المفوضية من مراجعة المندوب السامي تلفونياً والاستيضاح منه.

السودا (يوسف): نحن أمام قرار، وهذا القرار يلزم المفوض السامي كما يلزم المجلس. والمجلس يفسر المادة كما يفهمها ويظل تفسيره معمولاً به حتى يُنقض بقرار جديد، ولهذا يجب سؤال المجلس كيف يفهم المادة الأولى من القرار.

فنحن نفهم المادة بأنها تجيز المناقشة قبل الدخول في الإنتخاب حتى ينتخب المجلس، إذا شاء الإنتخاب، على بيّنة من الأمر. فأقترح التصويت على وجوب المناقشة قبل الإنتخاب.

الرئيس لمندوب المفوضية: نضع نظريتك ونظرية المجلس للتصويت.

فقال المندوب: إن نظريتك هذه تخرج عن مضمون القرار. وعندها قال الرئيس: ليس لي نظرية خاصة، بل أنا اعرض نظريتين: نظريتك ونظرية المجلس. وبهذه المناسبة أريد أن يعلم الجميع أني لا طمع لي بالحاكمية، وقد انسحبت من الترشيح لها لأسباب سوف تُعلم فيما بعد. فأنا أتولى رئاسة المجلس في معزل عن كلّ تأثير.

وهنا أعطيت مهلة قصيرة ليتمكن المسيو روزور من مفاوضة المندوب السامي تلفونياً للاستيضاح، فأعلن قبل خروجه أنه خارج، وأن كلّ ما يقرره المجلس في غيابه لا يعترف به.

ثابت: لا لزوم للسؤال والاستيضاح، لأنه لو فسّر المفوض السامي المادة وفقاً لما قال مندوبه فنحن لا نقبل. إننا أمام امر يعدّ من أهمّ الأمور خطورة، ولهذا ينبغي لنا أن نتناقش فيه، لعل لأحد زملائي رأياً أستفيد أنا منه، أو لعل لي رأياً يستفيد منه أحد من زملائي قبل انتخاب ثلاثة مرشحين للحاكمية، أما ان نصوت على المعمى فهذا لا نرضاه.

وهنا خرج المسيو روزور وأوقفت الجلسة لمدة ريثما يعود بجواب المفوض السامي.

الخازن (يوسف): لنواصل المناقشة بموجب قرار أمامنا، فإذا عاد مندوب المفوضية وقال إن الجنرال لا يقبل بالمناقشة، فإما ان نخضع وإما ان نرفض ونتصرف.

عقل (وديع): إذا منعونا عن المناقشة فخير لنا ان لا نطلب حاكماً، لأننا لا نريد أن يقال لنا كالصبيان هاتوا ثلاثة اسماء.

وفي غضون ذلك حضر المسيو روزور وأعلن جواب المفوض السامي وهو مطابق لما قاله المسيو روزور من عدم جواز التناقش قبل الإنتخاب.

أرسلان: انها المرة الأولى نسمع فيها أنّ مجلساً نيابياً يقال انه يمثل الامة ثم يمنع عن الكلام. أما إذا كان هذا مقدمة لأن يُقال للمجلس انصرف فأنا ذاهبون.

ثابت : هيا بنا.

الرئيس: اني أضع تحت التصويت هل تريدون الإنتخاب قبل المناقشة أم تريدون المناقشة قبل الإنتخاب؟ فطلب المجلس، بالأكثرية الساحقة، المناقشة قبل الإنتخاب، فأعرب مسيو روزور عن أسفه وأعلن انه منسحب، ثم خرج فتبعه مندوب الحكومة اللبنانية والنظار، فأعلن تعطيل الجلسة. ثم حصل هرج ومرج في مقاعد النواب ومقاعد الصحافيين والحضور، وفي غضون هذا الضجيج وقف النائب (يعقوب) نحاس واقترح أن يجري الإنتخاب قبل المناقشة وطلب الطلب نفسه النائب (شبل) دموس، فأجاب الرئيس أن المجلس قد قرّر بالاتفاق عكس ذلك، وعلا هتاف الحاضرين وتصفيقهم. وحاول الأستاذ السودا ان يخطب فيهم، فقاطعه النائب تويني قائلاً: إننا لم نفعل ذلك لأننا نريد حاكماً وطنياً فأنا أريده إفرنسياً. ثم اعتلى الأستاذ بترو طراد كرسياً وخطب قائلاً: اننا نريد حاكماً وطنياً. وحاول السودا التكلم مرة أخرى فأعلن الرئيس أن الجلسة معطلة، وأن لا مجال للخطابة في قاعة المجلس. وعندها اصدر مدير البوليس أمره إلى رجال البوليس بتفريق شمل الحاضرين فتفرقوا وهم يهتفون ويصفقون.

فنحن نفهم المادة بأنها تجيز المناقشة قبل الدخول في الإنتخاب حتى ينتخب المجلس، إذا شاء الإنتخاب، على بيّنة من الأمر. فأقترح التصويت على وجوب المناقشة قبل الإنتخاب.

الرئيس لمندوب المفوضية: نضع نظريتك ونظرية المجلس للتصويت.

فقال المندوب: إن نظريتك هذه تخرج عن مضمون القرار. وعندها قال الرئيس: ليس لي نظرية خاصة، بل أنا اعرض نظريتين: نظريتك ونظرية المجلس. وبهذه المناسبة أريد أن يعلم الجميع أني لا طمع لي بالحاكمية، وقد انسحبت من الترشيح لها لأسباب سوف تُعلم فيما بعد. فأنا أتولى رئاسة المجلس في معزل عن كلّ تأثير.

وهنا أعطيت مهلة قصيرة ليتمكن المسيو روزور من مفاوضة المندوب السامي تلفونياً للاستيضاح، فأعلن قبل خروجه أنه خارج، وأن كلّ ما يقرره المجلس في غيابه لا يعترف به.

ثابت: لا لزوم للسؤال والاستيضاح، لأنه لو فسّر المفوض السامي المادة وفقاً لما قال مندوبه فنحن لا نقبل. إننا أمام امر يعدّ من أهمّ الأمور خطورة، ولهذا ينبغي لنا أن نتناقش فيه، لعل لأحد زملائي رأياً أستفيد أنا منه، أو لعل لي رأياً يستفيد منه أحد من زملائي قبل انتخاب ثلاثة مرشحين للحاكمية، أما ان نصوت على المعمى فهذا لا نرضاه.

وهنا خرج المسيو روزور وأوقفت الجلسة لمدة ريثما يعود بجواب المفوض السامي.

الخازن (يوسف): لنواصل المناقشة بموجب قرار أمامنا، فإذا عاد مندوب المفوضية وقال إن الجنرال لا يقبل بالمناقشة، فإما ان نخضع وإما ان نرفض ونتصرف.

عقل (وديع): إذا منعونا عن المناقشة فخير لنا ان لا نطلب حاكماً، لأننا لا نريد أن يقال لنا كالصبيان هاتوا ثلاثة اسماء.

وفي غضون ذلك حضر المسيو روزور وأعلن جواب المفوض السامي وهو مطابق لما قاله المسيو روزور من عدم جواز التناقش قبل الإنتخاب.

أرسلان: انها المرة الأولى نسمع فيها أنّ مجلساً نيابياً يقال انه يمثل الامة ثم يمنع عن الكلام. أما إذا كان هذا مقدمة لأن يُقال للمجلس انصرف فأنا ذاهبون.

ثابت : هيا بنا.

الرئيس: اني أضع تحت التصويت هل تريدون الإنتخاب قبل المناقشة أم تريدون المناقشة قبل الإنتخاب؟ فطلب المجلس، بالأكثرية الساحقة، المناقشة قبل الإنتخاب، فأعرب مسيو روزور عن أسفه وأعلن انه منسحب، ثم خرج فتبعه مندوب الحكومة اللبنانية والنظار، فأعلن تعطيل الجلسة. ثم حصل هرج ومرج في مقاعد النواب ومقاعد الصحافيين والحضور، وفي غضون هذا الضجيج وقف النائب (يعقوب) نحاس واقترح أن يجري الإنتخاب قبل المناقشة وطلب الطلب نفسه النائب (شبل) دموس، فأجاب الرئيس أن المجلس قد قرّر بالاتفاق عكس ذلك، وعلا هتاف الحاضرين وتصفيقهم. وحاول الأستاذ السودا ان يخطب فيهم، فقاطعه النائب تويني قائلاً: إننا لم نفعل ذلك لأننا نريد حاكماً وطنياً فأنا أريده إفرنسياً. ثم اعتلى الأستاذ بترو طراد كرسياً وخطب قائلاً: اننا نريد حاكماً وطنياً. وحاول السودا التكلم مرة أخرى فأعلن الرئيس أن الجلسة معطلة، وأن لا مجال للخطابة في قاعة المجلس. وعندها اصدر مدير البوليس أمره إلى رجال البوليس بتفريق شمل الحاضرين فتفرقوا وهم يهتفون ويصفقون.

وكان رجال البوليس ورجال الجندرمة من فرسان ومشاة يحرسون مدخل السراي وجميع منافذ الطرقات التي توصل إلى السراي من جهاتها الاربع، ويمنعون الناس من الدخول. وتفرقت شراذم الجند في قلب البلدة لمنع المظاهرات التي ذكرنا شيئاً عنها في غير هذا الموضع.

وفي المساء، توجه فريق من النواب إلى المفوضية العليا لمقابلة المندوب السامي حباً بجلاء سوء التفاهم، ولكن تلك الزيارة لم تسفر عن نتيجة ما. وفي مساء أمس، عند الساعة التاسعة، أصدر المفوض السامي قرارين: قراراً يقضي بحل المجلس النيابي على أن يتم إنتخاب المجلس الجديد في مدة ستة أشهر، وقراراً يقضي بتعيين المسيو كايلا، حاكم بلاد العلويين، حاكماً للبنان الكبير، وينتظر ان يستلم مهام وظيفته اليوم.

أما الجنرال فندنبرغ، فقد تعين حاكماً فخرياً للبنان الكبير، وهو ينزل إلى السراي كالعادة.

(جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥ - ص ٢).

ملحق رقم ٣

حل المجلس النيابي – وتعيين حاكم جديد للبنان الكبير

ان الجنرال سرّاي المفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير والعلويين وجبل الدروز.

بناء على مرسوم رئيس الجمهورية (الفرنسية) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/أكتوبر عام ١٩٢٠.

وعلى مرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٤.

وبناء على المادة الأولى من صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٤.

وعلى المادة ٤٧ من القرار ١٣٠٤ المؤرخ في ٨ آذار/مارس عام ١٩٢٢.

وعلى القرار ٣٠٢٣ المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٢٥.

ونظراً لكون المجلس النيابي للبنان الكبير دعي لانتخاب ثلاثة مرشحين لوظيفة حاكم الدولة عملاً بالقرار رقم ٣٠٢٣ المذكور، فرفع جلسته قبل ان يلفظ قراره في القضية التي طرحت عليه، والتي كانت مدونة في مقدمة وقائع الجلسة، وأنه بهذا العمل، أثبت عدم وجوده.

ونظراً لأنه في الوقت الذي سيشرع فيه لدرس ووضع القانون الأساسي لدولة لبنان الكبير، يتوجب على الدولة المنتدبة ان تستند إلى مجلس نيابي يتحمل المسؤولية التي تقتضيها هذه الحالة.

وبناء على اقتراح السكرتير العام، قرّر:

المادة الأولى: حل المجلس النيابي في لبنان الكبير اعتباراً من ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥.

المادة الثانية: على السكرتير العام تنفيذ هذا القرار.

في ١٣ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٢٥ سارّاي

السكرتير العام

دي ريفي.

ملحق رقم ٣ (تابع)

قرار

تعيين حاكم جديد للبنان الكبير

المادة ١: يلغى القرار رقم ٢٦٩٨ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيو سنة ١٩٢٤ ابتداء من تاريخ هذا اليوم والذي عين بموجبه الجنرال فندنبرغ حاكماً للبنان الكبير.

٢ – عين الجنرال فندنبرغ حاكماً فخرياً للبنان الكبير.

٣ – ان المسيو كايلا، مندوب المفوض السامي لدى دولة العلويين، انتدب لوظيفة حاكم لبنان الكبير مكان حضرة الجنرال فندنبرغ.

٤ – ان المسيو بريفا اوبوار، مندوب المفوض السامي لدى حكومة لبنان الكبير، مكلف مدة غياب المسيو كايلا ان يقوم بوظيفتي وكيل مندوب المفوض السامي ووكيل حاكم دولة العلويين.

٥ – ان السكرتير العام مكلف بتنفيذ هذا القرار.

١٣ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٢٥

سارّاي

عنه: السكرتير العام دي ريفي.

(جريدة «البشير» بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥ – ص ٢).

ملحق رقم ٤

قرار ١٢٤٠

(توزيع كراسي النيابة في المجلس النيابي)

قرّرت حكومة لبنان الكبير توزيع كراسي النيابة بمقتضى الشكل الآتي:

المادة الأولى: وزعت كراسي النيابة في المجلس النيابي على المدن المستقلة إدارياً والألوية طبقاً للجدول الآتي:

لمدينة بيروت المستقلة إدارياً: خمسة كراسي (خصص أحدها بطوائف الأقليات).

لمدينة طرابلس المستقلة اداريأ: كرسي واحد.

للواء جبل لبنان: ثمانية كراسي.

للواء لبنان الشمالي: اربعة كراسي.

للواء لبنان الجنوبي: ستة كراسي.

للواء البقاع: ستة كراسي.

المادة الثانية: ان توزيع الكراسي النيابية العائدة لكلّ مدينة مستقلة إدارياً وكلّ لواء قد جرى بحسب النسبة العددية بين الطوائف المتنوعة. تجد، في الجدول الآتي، على ان الكرسي المعطى لطوائف الاقليات قد خصص بمدينة بيروت المستقلة ادارياً، عملاً بالفقرة الخامسة من المادة الثانية من القرار رقم ١٣٠٧ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس عام ١٩٢٢.

أ – مدينة بيروت المستقلة إدارياً

للموارنة – كرسي واحد

للروم الارثوذكس – كرسي واحد

للسنيين - كرسيان

لطوائف الاقليات - كرسي واحد

ب - مدينة طرابلس المستقلة إدارياً

للسنيين - كرسي واحد

ت - لواء لبنان الشمالي

للموارنة - كرسيان

للروم الارثوذكس - كرسي واحد

للسنيين - كرسي واحد

ث - لواء لبناني الجنوبي

للموارنة - كرسي واحد

للروم الارثوذكس - كرسي واحد

للسنيين - كرسي واحد

للشيعيين - ثلاثة كراسي

ج - لواء البقاع

للموارنة - كرسي واحد

للروم الكاثوليك - كرسي واحد

للروم الارثوذكس - كرسي واحد

للسنيين - كرسي واحد

للشيعيين - كرسيان

المادة الثالثة: على سكرتير الحكومة العام ومدير الداخلية ان ينفذا هذا القرار كلّ في ما اختص به.

حاكم لبنان الكبير : ترابو

جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢٨ آذار/مارس عام ١٩٢٢، ص ٢)

ملحق رقم ٤ (تابع)

قرار ١٣٤١

كيفية إجراء الانتخابات النيابية

المادة الأولى: يدعى الناخبون في الدرجة الأولى، في كلّ مدينة مستقلة ادارياً وكلّ لواء، لدورة الاقتراع الأولى، في ٧ أيار/مايو عام ١٩٢٢، وذلك لأجل انتخاب مندوبي الهيئات الانتخابية للدرجة الثانية.

المادة الثانية: تجتمع الهيئات الانتخابية للدرجة الثانية، في قاعدة كلّ مدينة مستقلة إدارياً أو كلّ لواء، يوم الاحد الواقع في ٢١ ايار/مايو عام ١٩٢٢، وذلك لأجل إنتخاب أعضاء المجلس النيابي.

المادة الثالثة: على السكرتير العام ومدير الداخلية ان ينفذا، كلّ في ما اختص به، احكام هذا القرار.

حاكم لبنان الكبير: ترابو.

(جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٢ - ص ٢).

ملحق رقم ٤ (تابع)

نتيجة إنتخابات مجلس نواب لبنان الكبير

(عام ١٩٢٢)

مدينة بيروت:

الدكتور حليم قدوره   عن السنيّين

محمد المفتي   عن السنيّين

الأستاذ إميل إده   عن الموارنة

نخله التويني   عن الروم الارثوذكس

الدكتور ايوب ثابت   عن الاقليات

مدينة طرابلس:

نور علم الدين   عن السنيّين

لواء جبل لبنان

الشيخ يوسف الخازن   عن الموارنة

حبيب باشا السعد   عن الموارنة

نعوم باخوس   عن الموارنة

نعوم لبكي   عن الموارنة

الدكتور نخله الاشقر   عن الموارنة

الأمير فؤاد أرسلان   عن الدروز

رشيد جنبلاط   عن الدروز

إبراهيم منذر   عن الدروز

لواء لبنان الشمالي

وديع طربيه   عن الموارنة

الدكتور مسعود يونس   عن الموارنة

عبود عبد الرزاق   عن السنيّين

يعقوب نحاس   عن الروم الارثوذكس

لواء لبنان الجنوبي

فضل الفضل   عن الشيعيين

نجيب عسيران   عن الشيعيين

يوسف الزين   عن الشيعيين

الأمير خالد شهاب   عن السنيّين

نصري العازوري   عن الموارنة

رزق اللّه نور   عن الروم الكاثوليك

لواء البقاع

أحمد الحسيني   عن الشيعيين

إبراهيم حيدر   عن الشيعيين

عبداللّه أبو خاطر   عن الروم الكاثوليك

موسى نمور   عن الموارنة

شبل دموس   عن الروم الارثوذكس

حسين قزعون   عن السنيّين

- وهم حسب ترتيب الطوائف:

الموارنة ١٠:

الشيخ يوسف الخازن - حبيب باشا السعد - نعوم باخوس - نعوم لبكي - الدكتور نخله الاشقر - اميل اده - وديع طربيه - مسعود يونس - نصري العازوري - موسى نمور.

السنيّون ٦:

الدكتور حليم قدوره - محمد المفتي - نور علم الدين - عبود عبد الرزاق - الأمير خالد شهاب - حسين قزعون.

الشيعيون ٥:

فضل الفضل - نجيب عسيران - يوسف الزين- إبراهيم حيدر- أحمد الحسيني.

الارثوذكس ٤:

نخله التويني - إبراهيم منذر - يعقوب نحاس - شبل دموس.

الروم الكاثوليك ٢:

عبدالله أبو خاطر - رزق الله نور.

الدروز ٢:

الأمير فؤاد أرسلان - رشيد جنبلاط.

عن الأقليات ١:

د. أيوب ثابت.

(جريدة «البشير» بتاريخ ٢٣ أيار/ مايو عام ١٩٢٢ - ص ٢).

ملحق رقم ٥

الانتخابات النيابية

والقرارات الرسمية الصادرة بشأنها

قرار رقم ٣١٥٥

تعديل نظام إنتخاب أعضاء المجلس النيابي

(١٩٢٥)

المادة الأولى: تعديلاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٠٧ المؤرخ في ١٠ أذار/مارس سنة ١٩٢٢، تقسم الاراضي اللبنانية إلى خمس مناطق انتخابية: الأولى تشمل محافظتي طرابلس والبترون وقاعدتها طرابلس، والثانية تشمل محافظة بيروت وقاعدتها بيروت، والثالثة تشمل محافظات كسروان والمتن والشوف ومديرية دير القمر المستقلة ادارياً وقاعدتها بحنس، والرابعة تشمل محافظات صيدا، وصور ومرجعيون وقاعدتها صيدا، والخامسة تشمل محافظتي زحله وبعلبك وقاعدتها زحله.

المادة الثانية: ان كلمات مدينة مستقلة ادارياً ولواء، الواردة في المواد ٢ و٦ و١٠ و١١ من القرار ١٣٠٧ المتقدم ذكره، تستبدل فيها بكلمتي «منطقة انتخابية».

المادة الثالثة: ان كلمات قضاء ومدينة مستقلة ادارياً ولواء، الواردة في المواد ١٢ و١٣ و٢٦ و٢٧ و٢٩ و٣٤ و٥٣ و٦٠ و٦٣ و٧١ و٧٣ من القرار رقم ١٣٠٧، تستبدل بكلمتي «محافظة» أو «مديرية مستقلة ادارياً».

المادة الرابعة: ان كلمات حاكم إداري ومتصرف وقائمقام الواردة في المواد ٤٢ و٤٥ و٤٩ و٦٠ و٦٢ من القرار رقم ١٣٠٧، تستبدل بكلمة «محافظ» أو «بمدير ناحية مستقلة إدارياً».

المادة الخامسة: ان كلمات الحاكم الاداري للمدينة المستقلة ادارياً أو المتصرف في اللواء، الواردة في المادة ٦٣ من القرار رقم ١٣٠٧، تستبدل بكلمات محافظ قاعدة المنطقة الانتخابية.

المادة السادسة: ان أحكام المادتين ٦٧ و٦٨ من القرار ١٣٠٧ تستبدل بالأحكام الآتية:

المادة ٦٧: يجوز الاعتراض على الاعمال الانتخابية ذات الدرجة الأولى والادعاء انها باطلة في كلّ محافظة أو ناحية مستقلة ادارياً.

(١) لكلّ ناخب في المحافظة.

(٢) لكلّ شخص يجوز انتخابه بعد ما يكون قد رشح نفسه على الوجه القانوني.

ولكي تكون الاعتراضات مقبولة، يجب ان تودع مكتب المحافظة أو مدير الناحية المستقلة إدارياً الذي يختص به الأمر، في خلال خمسة ايام بعد الاقتراع، وان يُعطى مقدمها سند ايصال. ويرسل المحافظ أو المدير تلك الاعتراضات بلا إبطاء إلى حاكم الدولة، ويشفعها بملحوظاته المفصلة الأسباب. ويجب أن يفصل مجلس شورى الدولة، في امر تلك الاعتراضات، في خلال شهر يبتدئ من يوم ايداعها المثبت في سند الإيصال، ولا تقبل قرارات المجالس المشار إليه مراجعة ما في هذا الموضوع.

وإذا رأى الحاكم ان الشروط والصيغ التي تقضي بها الانظمة المعمول بها لم تراع، فله أيضاً أن يحيل المعاملات الانتخابية ذات الدرجة الأولى، إلى مجلس شورى الدولة، في خلال شهر يبتدئ من تاريخ الإنتخاب.

المادة ٦٨: ان المجلس النيابي هو الحَكَم في جواز إنتخاب اعضائه وفي قانونية هذا الإنتخاب، وإذا كانت صحة معاملات الإنتخاب في الدرجة الأولى موضوع اعتراض، فإن المجلس النيابي يؤجل الفصل إلى أن يصدر قرار مجلس الشورى في هذا الشأن.

المادة السابعة: ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت ٣ حزيران/يونيو سنة ١٩٢٥

الامضاء: ليون كايلا

ملحق رقم ٥ (تابع)

قرار رقم ٣١٥٧

توزيع الكراسي النيابية

المادة الأولى: وزعنا كراسي النيابة في المجلس النيابي على المناطق الانتخابية طبقاً للجدول الآتي:

بيروت: ستة كراسي (خصص أحدها لطوائف الاقليات) طرابلس: ستة كراسي - بحنس: سبعة كراسي - صيدا: ستة كراسي- زحلة : خمسة كراسي.

المادة الثانية: ان تخصيص الكراسي النيابية لكلّ منطقة انتخابية جرى بحسب النسبة العددية بين الطوائف المتنوعة وحدد في الجدول الآتي، على ان الكرسي المعطى لطوائف الاقليات خصّ بمنطقة بيروت عملاً بالفقرة الخامسة من المادة الثانية من القرار رقم ١٣٠٧ المؤرخ في ١٠ أذار/مارس سنة ١٩٢٢.

أ - بيروت : للموارنة كرسيان - للسنيّن: كرسيان - للروم الارثوذكس: كرسي واحد - لطوائف الاقليات: كرسي واحد.

ب - طرابلس: للسنّين: كرسيان - للموارنة: كرسيان - للروم الارثوذكس: كرسيان.

ت - بحنس: للموارنة: اربعة كراسي - للدروز: كرسيان - للروم الارثوذكس: كرسيَ واحد.

ث - صيدا: للشيعيين: ثلاثة كراسي - للروم الكاثوليك: كرسي واحد - للسنّين: كرسي واحد - للموارنة: كرسي واحد.

ج - زحلة: للشيعيين: كرسيان - للموارنة: كرسي واحد - للروم الكاثوليك: كرسي واحد - للسنيين: كرسي واحد.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت في ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٢٥

الامضاء: ليون كايلا

ملحق رقم (٥) تابع

قرار رقم ٣١٥٨

ميعاد الإنتخاب

المادة الأولى: يدعى الناخبون في الدرجة الأولى، في كلّ محافظة، لدورة الاقتراع الأولى، يوم الأحد في ٢٨ حزيران/يونيو سنة ١٩٢٥ وذلك لأجل إنتخاب مندوبي الهيئات الانتخابية للدرجة الثانية.

المادة الثانية: تجتمع الهيئات الانتخابية للدرجة الثانية، في قاعدة كلّ منطقة انتخابية، يوم الاحد الموافق ١٢ تموز/يوليو سنة ١٩٢٥ وذلك لأجل إنتخاب أعضاء المجلس النيابي.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت ٥ حزيران/يونيو سنة ١٩٢٥

الإمضاء: ليون كايلا

نظر وصدق تحت رقم A.S. ١٧٨

المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية بالأمر:

الوزير المفوض والسكرتير العام

الامضاء : دي ريفي

٤ حزيران/يونيو سنة ١٩٢٥.

(جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٥ - ص ٢).

(وجريدة «البشير» بالتاريخ نفسه - ص ٣، وبتاريخ ٩ منه - ص ٣ و٤).

ملحق رقم ٦

إحصاء سكان لبنان عام ١٩٢٠ (كما ورد عند جورج سمنة)

Population des districts du Liban en 1920

Samné, Georges, La Syrie, P. 285

Population des districts du Liban en 1920 — *Samné, La Syrie, P. 285*

LIBAN NATUREL	MARONITES	GRECS ORTHODOXES	GRECS CATHOLIQUES	LATINS	ARMÉNIENS	PROTESTANTS	MUSULMANS	MÉTOUALIS	DRUSES	NOUSSAÏRIS	JUIFS	YABIÉS	VILLAGES	TOTAL	تصحيحات على الجدول
Sour	5000	1000	5500	200	»	300	1000	30000	»	»	»	3	133	43000	
Saida	6800	3500	4200	200	»	300	15000	20000	»	»	»	3	137	50000	
Merdj-Ayoun	3000	6500	3500	200	»	1300	1000	17000	»	»	»	3	53	32500	
Hasbaya	2500	5000	1000	»	»	»	4500	»	4500	»	»	»	19	17500	
Rachaya	1000	4000	500	»	»	»	700	»	6000	»	»	»	16	12200	
Beka el-Aziz	4500	2500	5000	»	»	»	2500	2500	500	»	»	1	67	17500	
Baalbek	4000	2500	5000	»	»	»	6000	7500	»	»	»	»	76	24000	25000
Beyrouth	35000	37000	8000	2500	»	2500	45000	1500	1000	»	3500	»	Ville	124500	136000
Liban	194818	42095	25677	»	54	2264	11683	18021	38023	»	70	16	975	332695	332705
Tripoli	6500	11500	100	20	»	65	48500	»	»	»	65	5	10	66750	
Akkar	10000	11500	1000	»	»	550	12000	»	»	»	»	»	174	35000	35050
Hosn el-Akrad*	2000	13500	500	»	»	200	2800	»	»	10000	»	»	100	29000	
Safita*	4500	6500	300	»	»	200	10000	»	»	20000	»	»	202	41500	
	279618 -6500	147095 -20000	60277 -800	3120	54	7679 -400	160683 -12800	96521	50623	30600 -30000	3635	61	1962	846145 -70500	838705 768205 hab.

* - منطقتان غير لبنانيتين (الواقع)
- طرح مجموع سكان المنطقتين من المجموع العام
عدد سكان لبنان الكبير

ملاحظات أساسية على الجدول الرقم (٦):

لقد اكتشفت أخطاء عديدة، في هذا الجدول، وهذه الأخطاء هي:

١ - أدخل الباحث، في الجدول، منطقتين ليستا من «دولة لبنان الكبير»، وهما: حصن الاكراد، وصافيتا، ويبلغ عدد سكان هاتين المنطقتين: ٧٠٥٠٠ نسمة، وعدد قراهما: ٣٠٢ قرية، ولا «نواحي» فيهما (راجع الجدول).

٢ - اكتشفت أخطاء في جمع الأرقام - أفقياً - والعائد لعدد من المناطق، وهي (بعد التصحيح):

- بعلبك: عدد سكانها: ٢٥ ألف نسمة (وليس ٢٤ ألف نسمة، كما ورد في الجدول).
- بيروت: عدد سكانها: ١٣٦ ألف نسمة (وليس ١٢٤٥٠٠ نسمة).
- (جبل) لبنان: عدد سكانه: ٣٣٢٧٠٥ نسمة (وليس ٣٣٢٦٩٥ نسمة).
- عكار: عدد سكانها: ٣٥٠٥٠ نسمة (وليس ٣٥ ألف نسمة).

٣ - بعد تصحيح هذه الأرقام، يصبح:

- المجموع العام للجدول: ٨٣٨٧٠٥ نسمة (وليس ٨٤٦١٤٥ نسمة، كما ورد في الجدول).
- فيكون عدد سكان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وفقاً لتقديرات «سمنة» (وبعد التصحيح):

٨٣٨٧٠٥ - ٧٠٥٠٠ (عدد سكان منطقتي حصن الأكراد وصافيتا) = ٧٦٨٢٠٥ نسمة

- عدد القرى في دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وفقاً لإحصاء «سمنة»:

١٩٦٢ - ٣٠٢ (عدد قرى منطقتي حصن الأكراد: ١٠٠ قرية وصافيتا: ٢٠٢ قرية) = ١٦٦٠ قرية

٤ - عدد سكان دولة لبنان الكبير، عام ١٩٢٠، حسب الطوائف، ووفقاً لتقديرات «سمنة»، (بعد طرح عدد سكان كل طائفة في كل من حصن الأكراد وصافيتا):

- موارنة ٢٧٣١١٨ نسمة، روم أرثوذكس ١٢٧٩٠٥ نسمة، روم كاثوليك ٥٩٤٧٧ نسمة، لاتين ٣١٢٠ نسمة، أرمن ٥٤ نسمة، بروتستانت ٧٢٧٩ نسمة، مسلمون سنة ١٤٧٨٨٣ نسمة، مسلمون شيعة ٩٦٥٢١ نسمة، دروز ٥٠٠٢٣ نسمة، يهود ٣٦٣٥ نسمة، نصيرية لا أحد.

المجموع: ٧٦٨٢٠٥ نسمة.

٥ - مقارنة مع «الإحصاء العام لدولة لبنان الكبير» الذي أجري، رسمياً، عام ١٩٢١، حيث بلغ عدد سكان لبنان الكبير ٧١٠٥٦٢ نسمة، (مع حساب المهاجرين والمقيمين)، يتبين لنا فداحة الأخطاء التي وقع الباحث «جورج سمنة» بها، مما أدى إلى المبالغة في تقدير عدد سكان «لبنان الكبير» عام إنشائه (٧٦٨٢٠٥ نسمة) حيث كان من المفترض أن يزداد هذا العدد، بعد عام (١٩٢١) بدلاً من أن ينقص (٧١٠٥٦٢ نسمة)، مما يجعلنا غير واثقين مما قدمة «سمنة»، في هذا الجدول، من إحصاءات.

الاحصاء العام لدولة لبنان الكبير

النتيجة النهائية الرسمية لسنة ١٩٢١

	موارنة	سنيون	شيعيون	روم أرثوذكس	دروز	روم كاثوليك	بروتستانت	طوائف مختلفة	المجموع	مهاجرون بموجب [illegible]	اجانب	مجموع المقيمين	مجموع المهاجرين	المجموع العام
بيروت: مقيمون	١٧،٠٣٣	٣٢،٨١١	٣،٢٣٣	١٢،١٢٢	١،٥١١	٤،٢٢٥	٥٣٥	٤،١٠٦	٧٧،٢٩٢		١١،٢٠٦	٨٨،٤٩٨		٨٨،٤٩٨
مهاجرون يدفعون ضرائب	١٩٢	٣٨	١	٢٥٠	٨	٣١	٩	١	٥٢٨	٢،١٠٦			٢،١٣١	٢،١٣١
المجموع	١٧،٧١٣	٣٢،٨٨١	٣،٢٧٤	١٢،٣٧٢	١،٥٢٢	٤،٢٥٦	٥٤٤	٤،١٠٧	٧٧،٨٢٠	٢،١٠٦	١١،٢٠٦	٨٨،٤٩٨	٢،١٣١	٩١،٤٣٢
طرابلس: مقيمون	٤،٦٨٧	٢٤،٢٣٨	٣	٤،٠٦٠	١	١٧١	١١٨	٧٠١	٣١،٥١٢		٨٣٨	٣٢،٣٥٠		٣٢،٣٥٠
مهاجرون يدفعون ضرائب	١٠٩	١،٣٥٦		٢،٧٦٦		١٥	٣٧	١٠	٤،٦٤٤	٤٢١			٥،٠٦٢	٥،٠٦٢
المجموع	٤،٠٩٦	٢٦،٠٩٤	٣	٦،٨٢٤	١	١٨٦	١٨٥	٧٦٤	٣٦،١٥٣	٤٢١	٨٣٨	٣٢،٣٥٠	٥،٠٦٢	٣٧،٤١٢
لواء لبنان الشمالي: زغرتا: مقيمون	١١،١٩٠	١،٧٦٦		١،٣٧٩	٢		—	٧٦	٢٥،٤١٣		٥	٢٥،٤١٨		٢٥،٤١٨
مهاجرون يدفعون ضرائب	٢،٢٣٣	٤		٥٤					٢،٢٩١	٩،١٦٠			١١،٤٥١	١١،٤٥١
عكار: مقيمون	٦،٨٤٧	١٦،٨٣٩		١،٥٧٦	٢	٤٣٥	٢٩٣	٧٤٠	٣١،٧٣٢			٣١،٧٣٢		٣١،٧٣٢
مهاجرون يدفعون ضرائب	١،٤٢٢	٢٨٠		١،٥٣٨		٥٥		٩	٣،٣٠٤	٦،١٣٥			١٠،٢٣٩	١٠،٢٣٩
كورة - بترون: مقيمون	١٩،٣٢٣	١،٥٨٢	١٠٠	١٢،٨٦٧	٧	٤٧٢	٥	١٩	٣٤،٧٢٩		١٠	٣٤،٧٣٩		٣٤،٧٣٩
مهاجرون يدفعون ضرائب	٣،٦٥٤	١٠٣	٤٧	٣،٥١٨					٧،٣٢٢	١٢،٥٩٧			١٩،٩١٩	١٩،٩١٩
المجموع	٥٣،٧١٩	٢٣،٥٧٤	١٥١	٢٨،٩٣٢	١١	٩٦٢	٢٩٨	٨٤٤	١٠٧،٧٩١	٢٨،١٩٢	١٥	٩١،٨٨٩	٤١،٦٠٩	١٣٣،٤٩٨
لواء جبل لبنان: المتن: مقيمون	٣١،١٤٩	٧٤٢	٣،١٥٧	٩،٦٥٠	٦،٤٦٤	٢،٥١٢	١٨٧	٢٩٨	٥١،٧٠٩	١،٤٢٢	٣٣١	٥٢،٠٤٠		٥٢،٠٤٠
مهاجرون يدفعون ضرائب	٥،٤١٥	١٢	٦١	١،٦٧٤	٨٣٢	٤٩٦	٢٥	١٨	٨،٣١٣				١٣،٢٣٥	١٣،٢٣٥
الشوف: مقيمون	١٦،٨٢٣	٨،١٢٧	١،٠٣٢	٥،١١١	٢٣،٤١٢	٤،٣٦١	٧١٣	٤٢	٥٩،٧٨١		١٠٣	٦٠،١٨١		٦٠،١٨١
مهاجرون يدفعون ضرائب	٢،٧٠٠	١١٨	٣٢	٧١٠	٢،٦١٨	٧٨٧	٢٢٨	٢	٧،٢٤٥	٨،٢٢٧			١٥،٤٧٢	١٥،٤٧٢
كسروان: مقيمون	٣١،٣١٥	٢٠٠	٢،١٥٩	١،٠١٠		٢٠٨	٣٦	١٢٨	٣٨،١٣١		٢،٨٧٣	٤١،٠٠٤		٤١،٠٠٤
مهاجرون يدفعون ضرائب	٤،٤٤٤	٢١	٦١	٢٦٠		٢٦	٣	١	٤،٨١٦	٩،٤٧٤			١٤،٢٩٠	١٤،٢٩٠
دير القمر: مقيمون	٢،٤٤٠	٦٠	٣١	٢٣	٧٢	٣١٢	١٤		٢،٩٧٢		١١٣	٣،٠٨٥		٣،٠٨٥
مهاجرون يدفعون ضرائب	٣٠٥			١		١٩	١		٣٢٦	٢٥٤			٥٨٠	٥٨٠
المجموع	٩٧،٣٦٨	٩،٣٣٣	٧،٥٢٣	١٥،٥١٩	٣٣،١٧٨	٨،٨٠١	١،٢٠٧	٥٦٩	١٧٣،٧٩٨	٢٢،٨٧٧	٣،٢٢٠	١٥٦،٣١٨	١٣،٥٧٧	١٩٩،٨٩٥
لواء لبنان الجنوبي: صيدا: مقيمون	٢،٦١٨	٦،٥٣٣	٢١،١٦٠	٢٠١	٢٦	١،٩٩٩	٦٤	٣٧٠	٣٢،٩٥١		١٨٠	٣٣،١٣١		٣٣،١٣١
مهاجرون يدفعون ضرائب	٢٨٧	٣١	٥١٨			١١١	١	٥	٩٥١	١،٨٤٨			٢،٨٠١	٢،٨٠١
صور: مقيمون	٢،٤٣٢	٧٥٥	٣١،٦٩٩	١٣٧	١١	٣،٠٦٣	٩٦	٤٦	٤١،٢١٤		٨٠	٤١،٢٩٤		٤١،٢٩٤
مهاجرون يدفعون ضرائب	١٤٧	١١٥		١		١٢١	٢٣		٩٠٧	٥،٣٤٧			٦،٢٥٤	٦،٢٥٤
جزين: مقيمون	٨،٤٤١	٣٧٢	٢،١٢٢	٧٣	٢٥٢	٤،٥٢٠	٣٥٤	٩	١٥،٨٤٣		٥٠	١٥،٨٩٣		١٥،٨٩٣
مهاجرون يدفعون ضرائب	١،٨٠٢	١٤	٢٣٨	٦	١	٧٤٤	١١		٢،٨١٨	٢،٦٢٢			٥،٤٤٠	٥،٤٤٠
مرجعيون: مقيمون	٩٧٠	٢،٢٨٣	٣،٣٥٧	٢،٥٣٩	١١١	١،٠١٥	٥١٥	١٩٨	١١،٠٢٨			١١،٠٢٨		١١،٠٢٨
مهاجرون يدفعون ضرائب	١١١	١	٨٢	٤١٥		١٢٤	١١		٨٧٤	٢،٢٤١			٣،١١٥	٣،١١٥
حاصبيا: مقيمون	٥١١	٣،٣١٢	٣٠	١،٦١٠	٣،٠١٢	٢٧٠	٢٣٣	١	٩،٣٥٩			٩،٣٥٩		٩،٣٥٩
مهاجرون يدفعون ضرائب	٥٦	١٣٣		٣٤١	٦٨	٧٨	١٦		٦٩٢	٢،٠١٨			٢،٧١٠	٢،٧١٠
المجموع	١٦،٢٠٠	١٣،٣٩٧	٦٢،٧٦٦	٥،٦٧٣	٣،٥١٩	١١،٢١٣	١،٤٣٤	٦٢٩	١١٥،٩٤٥	١٤،١٠٦	٣١٠	١١٠،٠٠٨	٢٠،٣٥٣	١٣٠،٣٦١
لواء البقاع: البقاع: مقيمون	٧،٥٣٥	١١،١٧٩	٣،٠٠١	٥،٣١٦	٢٣١	١٠،٢٠٦	٣٢٨	٥٧٠	٣٩،٦٧٤		١،١٢٩	٤٠،٨٠٣		٤٠،٨٠٣
مهاجرون يدفعون ضرائب	٤٤٨	٤٠٢	١٨	٥٠٦	١	١،٠٤١	١٩		٢،٥١٥	٨،٦٦١			١١،١٧٦	١١،١٧٦
بعلبك: مقيمون	٣،٠١٨	٣،٥٥١	١٩،٥٣١	١١١	٨	٤،٦٢٢	٢٢	٢٢	٣١،٧٧٧		٣٥١	٣٢،١٢٨		٣٢،١٢٨
مهاجرون يدفعون ضرائب	١٣٤	٤	٧١	٤٢		٢٠٠	٢		٤٦١	٢،٥٨٣			٣،٠٤٤	٣،٠٤٤
راشيا: مقيمون	٤،٠٦٦	٣،٠٨٧	١٧	٤،٠٧١	١،٥٩٠	٣٥٩	١٥٧	١٢٢	١٢،٨٠٨		١٣٤	١٢،٩٤٢		١٢،٩٤٢
مهاجرون يدفعون ضرائب	٢٦	٢٥١		٨٦٣	٢٥٩	٥٨	١٩	١	١،٤٨٠	١،٤٨١			٢،٩٦١	٢،٩٦١
الهرمل: مقيمون	٤٤٤	٢٢٧	٨،١٢٤		٥	٢٥			٨،٧٩٥		٤٧	٨،٨٤٢		٨،٨٤٢
مهاجرون يدفعون ضرائب			١٧						٤٧	١٦			١٣	١٣
المجموع	١١،٦٨٠	١٩،٥٠٦	٣٠،٩٠٠	١١،٧٨٩	٥،١٠٢	١٧،٠١٥	٥٤٧	٧٢٣	٩٧،٥٦٢	١٢،٧٤١	١،٦٦١	٩٤،٧١٥	١٧،٢١٩	١١١،٩٦٤
المجموع العام	١٩٩،١٨١	١٢٤،٧٨٦	١٠١،٤٤٧	٨١،٤٠٩	٤٣،٦٣٣	٤٢،٤٦٢	٤،٢١٥	٨،١٣٦	٦٠٩،٠٦٩	٨١،٢٤٣	٢٠،٢٥٠	٥٧٩،٧٧٨	١٣٠،٧٨٤	٧١٠،٥٦٢

جريدة «البشير» بتاريخ ١٤ آذار ١٩٢٢ (م٤)

ملحق رقم ٨

قرار رقم ١٥

التابعية اللبنانية

(عام ١٩٢٥)

إن الجنرال سرّاي المفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سورية ولبنان الكبير والعلويين وجبل الدروز.

بناء على المرسوم المؤرّخ في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٢٠،

وعلى القرار رقم ٢٨٢٥ المؤرخ في ٣٠ آب/ أغسطس سنة ١٩٢٤،

وعلى قرار السكرتير العام،

قرر ما يأتي:

المادة الأولى: يعد لبنانياً:

(١) كلّ شخص مولود من أب لبناني.

(٢) كلّ شخص مولود في أراضي لبنان الكبير ولم يثبت أنه اكتسب بالبنوة، عند الولادة، تابعية أجنبية.

(٣) كلّ شخص يولد في أراضي لبنان الكبير من والدين مجهولين أو والدين مجهولي الهوية.

المادة الثانية: ان الولد غير الشرعي، الذي تثبت بنوته وهو قاصر، يتخذ التابعية اللبنانية إذا كان أحد والديه الذي ثبتت البنوة أولاً بالنظر إليه، لبنانياً. وإذا كان برهان ثبوت البنوة بالنظر إلى الأب والأم ناتجاً عن عقد واحد أو حكم واحد، اتخذ الإبن تابعية الأب إذا كان هذا الأب لبنانياً.

المادة الثالثة: يجوز أن يتخذ التابعية اللبنانية، بموجب قرار من رئيس الدولة، بعد التحقيق وبناءً على طلب يقدّمه:

(١) الأجنبي الذي يُثبت إقامته سحابة خمس سنوات غير منقطعة في لبنان.

(٢) الأجنبي الذي يقترن بلبنانية ويثبت أنه أقام مدة سنة في لبنان إقامة غير منقطعة منذ اقترانه.

(٣) الأجنبي الذي يؤدّي للبنان خدمات ذات شأن، ويجب أن يكون قبوله بموجب قرار مفصل الأسباب.

المادة الرابعة: إن المرأة المقترنة بأجنبي اتخذ التابعية اللبنانية، والراشدين من أولاد الأجنبي المتخذ التابعية المذكورة، يمكنهم، إذا طلبوا أن يحصلوا على التابعية اللبنانية بدون شرط الإقامة، سواء أكان ذلك بالقرار الذي يمنح هذه التابعية للزوج أو للأب أو للأم أو بقرار خاص. وكذلك الأولاد القاصرون لأب اتخذ التابعية اللبنانية أو لأم اتخذت هذه التابعية وبقيت حية بعد وفاة الأب، فإنهم يصيرون لبنانيين، إلاّ إذا كانوا، في السنة التي تلي بلوغهم الرشد، يرفضون هذه التابعية.

المادة الخامسة: إن المرأة الأجنبية التي تقترن بلبناني تصير لبنانية.

المادة السادسة: إن المرأة اللبنانية التي تقترن بأجنبي تتخذ تابعيته، بشرط أن تمنحها قوانين زوجها الوطنية تابعية زوجها، وإلاّ فإنها تبقى لبنانية.

المادة السابعة: يجوز للمرأة التي فقدت تابعيتها اللبنانية بسبب اقترانها بأجنبي أن تستعيد هذه التابعية بقرار من رئيس الدولة، وذلك بعد انحلال الاقتران المذكور، وبشرط أن تكون مقيمة في لبنان الكبير وأن تعود إليه، وتصرح بأنها تريد الإقامة الدائمة فيه.

المادة الثامنة: يفقد الصفة اللبنانية:

(١) اللبناني الذي اكتسب تابعية أجنبية إذا كان هذا الإكتساب قد سبق الترخيص فيه بقرار من رئيس الدولة.

(٢) اللبناني الذي يقبل وظيفة عامة تقلّده إياها حكومة أجنبية ويحتفظ بها، بالرغم من صدور أوامر الحكومة إليه بأن يتخلى عنها في مهلة معيّنة.

المادة التاسعة: ان رؤية الدعاوى المتعلّقة بالتابعية عائدة إلى المحاكم الحقوقية دون سواها.

أحكام موقتة:

المادة العاشرة: مع الاحتفاظ بحقوق الاختيار المنصوص عليها في معاهدة الصلح الممضاة في لوزان في ٢٤ تموز/ يوليو سنة ١٩٢٣، يعدّ لبنانياً كلّ شخص مولود في أراضي لبنان الكبير من أب ولد فيه أيضاً، وكان في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٤ حائزاً للتابعية العثمانية.

المادة الحادية عشرة: ان الأولاد والنساء المتزوّجات الذين يكونون قد اكتسبوا التابعية الأجنبية، بمقتضى المادة ٣٦ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان، يجوز لهم أن يتخذوا التابعية اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة، بعد التحقيق، وبشرط أن يكونوا مقيمين في أراضي لبنان، وذلك بتقديمهم تصريحاً بهذا الشأن في السنة التي تلي بلوغ الرشد أو انحلال الزواج.

المادة الثانية عشرة: ألغيت جميع الأحكام التي تخالف أحكام هذا القرار.

المادة الثالثة عشرة: على السكرتير العام وحاكم لبنان الكبير أن ينفذا، كلّ ما في خص به، هذا القرار الذي يبدأ العمل به منذ تاريخ إذاعته في النشرة الرسمية لأعمال المفوضية العليا.

بيروت في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥

المفوض السامي

سارّاي

(جريدة «البشير» بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥ - ص ٣ و٤).

الفصل الرابع

التنظيمات العسكرية

لقد كان الدافع الأساسي لإنشاء تنظيمات عسكرية محلية في سوريا ولبنان، التخفيف من الأعباء التي تراكمت على كاهل الدولة المنتدبة، في هذين البلدين، وتلك التي يمكن ان تتراكم، خصوصاً ان مشاعر الرفض للانتداب قد بدأت تتبلور في مناطق مختلفة من سوريا. وتحسباً لكلّ طارئ، تقرر إعادة النظر بالتنظيمات العسكرية المساعدة لجيش الانتداب، ومن هذه التنظيمات:

١ – قوات المشرق المساعدة:

(Troupes auxiliaires du Levant - TAL)

إنشاؤها: بتاريخ ٥ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ أصدر (ليفيفر Le Fèvre) وزير الحربية الفرنسية تعليمات[١] تتعلق بإعاد تنظيم القوات المحلية الموجودة على الأرض السورية واللبنانية، بما فيها «الجوقة السورية»، وتسميتها باسم «قوات المشرق المساعدة» (وضعت هذه التعليمات موضع التنفيذ في الأول من شباط/فبراير عام ١٩٢٣).

تنظيمها: وقد اعتمدت هذه القوات في تنظيمها الأسس التالية:

١ - مبدأ التنظيم:

- تنظم، في منطقة الاحتلال الفرنسي، وحدات من مختلف الأسلحة مشكّلة من عسكريين مساعدين (Auxiliaires)، من الأقاليم التي كانت تابعة سابقاً لتركيا الآسيوية، ويجندون بواسطة التطويع الاختياري.

- تتعهد الحكومتان: الفرنسية والسورية، موقتاً، هذه القوات المساعدة المعدّة لتشكيل نواة جيش المستقبل السوري الفدرالي(❖).

- توضع قوات المشرق المساعدة بإمرة الجنرال القائد الأعلى لجيش المشرق (غورو)، ويكون ملاكها من الضباط والرتباء الفرنسيين أو العاملين بصفة اجانب، ومن الضباط والرتباء والافراد المحليين العاملين بصفة مساعدين (Auxiliaires).

- تنشأ الوحدات، أو يرخص إنشاؤها، بقرار من وزير الحربية، الذي يحدد، بالإضافة إلى ذلك، عديدها، وتأليفها، وذلك بناء على اقتراح من الجنرال القائد الاعلى لجيش المشرق.

٢ - التأليف:

تتألف قوات المشرق المساعدة من:

١) قسم التنظيم ، وهو جزء من أركان جيش المشرق.

٢) مكتب محاسبة، في بيروت.

٣) قطع الجند، المؤلفة من:

أ - الفوج الأوّل المختلط : (بتصرف الجنرال قائد منطقة العلويين).

(❖) عندما صدر هذا التنظيم كانت فرنسا عازمة على إنشاء إتحاد فدرالي بين سوريا ولبنان (المؤلف).

- اركان الفوج.
- كتيبة مشاة عدد ٢.
- سرية خيالة.

ب - الفوج الثاني المختلط: (بتصرف الجنرال قائد منطقة دمشق).

- اركان الفوج.
- كتيبة مشاة عدد ٢.
- سرية خيالة (الأولى).
- سرية هجانة (السرية الأولى من ٤ فصائل).

ج - الفوج الثالث المختلط : (بتصرف الجنرال قائد منطقة حلب).

- اركان الفوج.
- كتيبة مشاة عدد ٢.
- سرية خياله (الثانية).
- سرية هجانه (الثانية من ٦ فصائل).
- سرية مشاة راكبة (على البغال).

د - سرية هندسة مختلطة : (بتصرف الجنرال قائد منطقة العلويين).

- فصيلة نقابين لغامين.
- فصيلة نقابين تلغرافيين.

(أنظر الملحق رقم ١).

هـ) مدرسة حربية، تنشأ تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ١٧٤٤-١١/٩ تاريخ ١٢ أيار/مايو عام ١٩٢١. يكون مكان هذه المدرسة في دمشق، حيث تدرّب:

- تلامذة ضباط لقوات المشرق المساعدة.
- تلامذة رتباء واختصاصيين لهذه القوات.

- مترجمين ضروريين لجيش المشرق[٢].

٣ - التجنيد:

- يجند العسكريون المساعدون (Auxiliaires) بواسطة التطويع الاختياري، أو إعادة التطويع فقط، وذلك لمدة سنة أو سنتين.

- يعطى العسكريون المتطوعون أو المعاد تطويعهم بدلاً فعلياً (الملحق رقم ٢).

- إن قبول عقود التطوع هو من صلاحية قادة القطع الذين يمكنهم تفويض هذه الصلاحيات إلى قادة المفارز في قطعهم.

٤ - قانون العسكريين المساعدين:

أ - **الوضع الإداري:** - يعتبر المتطوعون الذين يخدمون في قوات المشرق المساعدة «عسكريين مساعدين Auxiliaires» ويمكنهم التدرج في مختلف الرتب حتى رتبة ملازم أوّل في المشاة، ونقيب في الخيالة، ضمنا. وهم يتساوون، من حيث الإمرة، ومهما كانت رتبهم، بالعسكريين العاملين بصفة اجانب، من الرتبة نفسها، فهم يتمتعون إذن، بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها عسكريو الملاك الفرنسي، مع اختلاف واحد، وهو انه عندما تتساوى الرتب، فالإمرة، في الرتبة الواحدة، هي دائما للفرنسي.

ب - **الترقية:** - ينظم قادة القطع جداول الترقية لعسكريي قطعهم، ويرقّون المستحقين لرتبة اعلى وفقاً للمراكز الشاغرة وحتى رتبة «معاون ضابط»، اما الترقية لرتبة معاون أوّل فتتم بقرار من الجنرال قائد جيش المشرق.

- تتم الترقية إلى رتبة ملازم وملازم أوّل ونقيب، وكذلك إلى رتبة ضابط طبيب أو ضابط طبيب بيطري، بقرار وزاري مبني على اقتراح قائد جيش المشرق.

- لا يشترط، لترقية العسكريين المساعدين (Auxiliaires) أية أقدمية.

ج - **الرواتب والتعويضات:** (أنظر الملحق رقم ٢).

١ - الضباط:

للضباط المساعدين (Auxiliaires) الحقوق التالية:

- الرواتب والتعويضات الموقتة المخصصة للضباط الفرنسيين من الرتبة نفسها وللدرجة الادنى.

- إضافة ٣/١٠ أو ٥/١٠ وفقاً لما يحدّده الوزير، وبناء لاقتراح قائد جيش المشرق، وذلك ضمن الشروط المحددة والمتعلقة بالضباط الفرنسيين.

- تعويض المعيشة الخاص والممنوح للضباط الفرنسيين، باستثناء اضافات الميدان والحصص المتممة الأخرى المعروفة ببدل «تلف الامتعة Usure d'effets».

- تعويض شهري خاص يساوي:

٢٤٠ فرنكاً للنقيب - و٢٢٠ فرنكاً للملازم الأوّل- و٢٠٠ فرنكاً للملازم.

وتلغى جميع التحسينات المالية الناتجة عن التغير في سعر الصرف.

- تدفع الرواتب شهرياً وفي موعد محدد.

- يعطى العسكري (الرتيب أو الفرد) الذي يرقى إلى رتبة ضابط مساعد (Auxiliaires) تعويضاً للتجهيزات الاولية قدره ٢٦/ل. سورية، باستثناء تعويض الميدان.

- مترجمين ضروريين لجيش المشرق[٢].

٣ - التجنيد:

- يجند العسكريون المساعدون (Auxiliaires) بواسطة التطويع الاختياري، أو إعادة التطويع فقط، وذلك لمدة سنة أو سنتين.

- يعطى العسكريون المتطوعون أو المعاد تطويعهم بدلاً فعلياً (الملحق رقم ٢).

- إن قبول عقود التطوع هو من صلاحية قادة القطع الذين يمكنهم تفويض هذه الصلاحيات إلى قادة المفارز في قطعهم.

٤ - قانون العسكريين المساعدين:

أ - **الوضع الإداري:** - يعتبر المتطوعون الذين يخدمون في قوات المشرق المساعدة «عسكريين مساعدين Auxiliaires» ويمكنهم التدرج في مختلف الرتب حتى رتبة ملازم أوّل في المشاة، ونقيب في الخيالة، ضمنا. وهم يتساوون، من حيث الإمرة، ومهما كانت رتبهم، بالعسكريين العاملين بصفة اجانب، من الرتبة نفسها، فهم يتمتعون إذن، بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها عسكريو الملاك الفرنسي، مع اختلاف واحد، وهو انه عندما تتساوى الرتب، فالإمرة، في الرتبة الواحدة، هي دائما للفرنسي.

ب - **الترقية:** - ينظم قادة القطع جداول الترقية لعسكريي قطعهم، ويرقّون المستحقين لرتبة اعلى وفقاً للمراكز الشاغرة وحتى رتبة «معاون ضابط»، اما الترقية لرتبة معاون أوّل فتتم بقرار من الجنرال قائد جيش المشرق.

- تتم الترقية إلى رتبة ملازم وملازم أوّل ونقيب، وكذلك إلى رتبة ضابط طبيب أو ضابط طبيب بيطري، بقرار وزاري مبني على اقتراح قائد جيش المشرق.

- لا يشترط، لترقية العسكريين المساعدين (Auxiliaires) أية أقدمية.

ج - **الرواتب والتعويضات:** (أنظر الملحق رقم ٢).

١ - الضباط:

للضباط المساعدين (Auxiliaires) الحقوق التالية:

- الرواتب والتعويضات الموقتة المخصصة للضباط الفرنسيين من الرتبة نفسها وللدرجة الادنى.

- إضافة ١٠/٣ أو ١٠/٥ وفقاً لما يحدّده الوزير، وبناء لاقتراح قائد جيش المشرق، وذلك ضمن الشروط المحددة والمتعلقة بالضباط الفرنسيين.

- تعويض المعيشة الخاص والممنوح للضباط الفرنسيين، باستثناء اضافات الميدان والحصص المتممة الأخرى المعروفة ببدل «تلف الامتعة Usure d'effets».

- تعويض شهري خاص يساوي:

٢٤٠ فرنكاً للنقيب - و٢٢٠ فرنكاً للملازم الأوّل- و٢٠٠ فرنكاً للملازم. وتلغى جميع التحسينات المالية الناتجة عن التغير في سعر الصرف.

- تدفع الرواتب شهرياً وفي موعد محدد.

- يعطى العسكري (الرتيب أو الفرد) الذي يرقى إلى رتبة ضابط مساعد (Auxiliaires) تعويضاً للتجهيزات الاولية قدره ٢٦/ل. سورية، باستثناء تعويض الميدان.

- يعطى الضابط الذي ينتقل من و ضع «ضابط مشاة» إلى وضع «ضابط خيال» تعويضاً اضافياً للتجهيزات الاولية قدره خمسون فرنكا، ويتسلم، على سبيل الإعارة، عدة ركوب.

٢ - للأفراد:

- يتضمن الراتب اليومي للأفراد قسمين:

- الأوّل، ثابت، وتدفعه الحكومة الفرنسية، وهو محدد في (الملحق رقم ٢).

- الثاني، متغير، وتدفعه الحكومة السورية، ويحدد سنوياً بقرار من قائد جيش المشرق.

- تصرف رواتب الافراد وتعويضات المعيشة المستحقة لهم، سلفاً، مرة كلّ نصف شهر، وفي وقت محدد.

د - المساعدات: يمكن منح مساعدات للعسكريين المساعدين الذين يصابون بعجز كلي أو جزئي عن العمل بسبب الخدمة، وكذلك لعائلات العسكريين الذين يستشهدون أمام العدو، أو الذين يقضون من جراء جراح أصابتهم أو أمراض ناتجة عن الخدمة[٣].

وقد بقيت «قوات المشرق المساعدة» محافظة على هذا الشكل من التنظيم حتى عام ١٩٢٥ حين الغيت الافواج المختلطة وشُكلت، بدلاً منها، كتائب مستقلة وسرايا من القناصة اللبنانية كان عددها ثمان، وهي التي ألّفت فيما بعد، ومنذ العام ١٩٣٠، كتيبتي القناصة اللبنانيتين الأولى والثانية، كما سنرى.

وفي العشرين من آذار/مارس عام ١٩٣٠ أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بإلغاء تسمية «قوات المشرق المساعدة» واستبدالها بتسمية

«قوات المشرق الخاصة» «Troupes Spéciales du Levant - TSL» للدلالة على التشكيلات العسكرية الوطنية المحلية في كلّ من سوريا ولبنان.

لقد استخدمت الدولة المنتدبة «قوات المشرق المساعدة»، في السنوات العشر الأولى من احتلالها لسوريا ولبنان، لضرب الحركات الوطنية التحريرية والثورات والانتفاضات المتتالية على الحكم الفرنسي في سوريا، ابتداء بثورة إبراهيم هنانو عام ١٩٢١ إلى ثورة القبائل في دير الزور عام ١٩٢٢، وثورة الاكراد في المنطقة نفسها عام ١٩٢٣، فالثورة السورية الكبرى بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٧، وقد اسهمت وحدات من هذه القوات، وخصوصاً الوحدات الشركسية من الخيالة والهجانه، اسهاماً رئيسياً فعالاً في إخماد هذه الثورات والانتفاضات، واحتلال المناطق المتمردة، وفي التجريدات والحملات المختلفة التي شنتها سلطات الانتداب على الدروز الثائرين في الجبل، وقد كان عمل هذه الوحدات «بارزاً» إلى حد جعل الجنرال «هونتزيجر» مؤلف «الكتاب الذهبي لجيوش المشرق ١٩١٨ - ١٩٣٦» يفرد، في كتابه هذا، فصلاً خاصاً عن «الكوكبات الشركسية» لأن لها «في التاريخ الحربي الفرنسي كياناً فريداً، وفي تاريخ جيش المشرق مقاماً أوّلاً». والجدير بالذكر ان قادة هذه الوحدات وضباطها ومعظم رتبائها كانوا من الفرنسيين.

(الملحق رقم ٣: وصف تفصيلي للبزة الرسمية للضباط في قوات المشرق المساعدة، ومن يماثلهم، من اللبنانيين والسوريين).

II - الجوقة السورية:

أعيد تنظيم هذه الجوقة بالتعليمات نفسها الصادرة في ٥ تموز/يوليو عام ١٩٢٠[٤] والتي أنشأت «قوات المشرق المساعدة»، ولا تختلف مبادئ

التنظيم عما سبق أن رأيناه في تنظيم قوات المشرق المساعدة التي تعتبر هذه الجوقة جزءاً منها، أما تأليفها، فبالاضافة إلى قسم التنظيم (الذي هو جزء من أركان جيش المشرق ,Armée du Levant, AL) ومكتب المحاسبة (في بيروت)، فقد تألفت «الجوقة السورية» من وحدات مقاتلة من مختلف الأسلحة، ومن مستودعات.

- الوحدات المقاتلة:

أما الوحدات المقاتلة، فهي كما يلي:

١ - أفواج المشاة وتتألف من:

- أركان القيادة

- عدد متغير من الكتائب.

- كتائب المشاة التي تدخل في تشكيل أفواج المشاة أو الكتائب التي تشكل قطعاً مستقلة، (الكتائب المستقلة)، وتتألف كتائب المشاة هذه من عدد متغير من السرايا، مع سرايا رشاش أو بدونها.

- سرايا مستودع.

٢ - أفواج الخيالة وتتلف من:

- أركان القيادة

- عدد متغير من السرايا

- سرايا الخيالة التي تدخل في تشكيل أفواج الخيالة أو تشكل سرايا مستقلة.

- سرايا مستودع.

٣- الأسلحة الأخرى: وهي، أحيانا، سرايا هندسة (نقابيين - لغامين)، وسرايا نقل (قفل النقل والتموين Train des équipages)، وسرايا هجانه.

- تنشأ هذه الوحدات بقرار وزاري بناء لاقتراح من قائد جيش المشرق.

التجنيد والإدارة:

- لا تختلف اسس التجنيد والادارة عما سبق ان رأيناه لدى قوات المشرق المساعدة[٥]. (انظر الملحق رقم ٤).

وقد نظمت تعليمات ٥ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ واجبات المتطوعين وحقوقهم، في الجوقة السورية، على الشكل التالي:

١ - التطوع:

- مدة التطوع : سنتان.

- يتقدم المتطوع بتصريح خطي من كفيل مليء يتكفل بوضع البدل الذي يقبضه التطوع إن فر هذا الأخير من الخدمة.

- إذا لم يقدم المتطوع التصريح المذكور، تدفع له نصف البدلات التي يستحقها، وبعد كلّ سنة خدمة.

- لقائد القطعة ان يلغي عقود التطوع، أو ان يعيد التطويع، في قطعته، لأسباب منها: حلّ القطعة، أو لسبب تأديبي أو لعدم اللياقة البدنية.

- في حال تسريح المتطوع أو طرده، تعتبر البدلات التي دفعت له حقاً مكتسباً، اما البدلات غير المدفوعة، فتدفع بنسبة الفترة المستحقة (مع التدوير الشهري) وكلّ شهر يبدأ يولي حقاً بالدفع.

- مبدئياً، يشتري الخيالة المساعدون عدة الركوب على حسابهم الخاص، ويقبضون، كبدل استهلاك، تعويضاً قدره فرنك واحد يومياً، ويمكن اعادة تجهيزهم بعدة ركوب مجانية وفقاً لشروط محددة.

٢- بدل معرفة اللغات الشرقية:

- يتقاضى الضباط والرتباء الاوروبيون الذين يعرفون اللغة الكردية أو التركية أو الارمنية أو العربية المكتوبة أو المحكية بدلاً قدره خمسون فرنكا في الشهر، ويتقاضى اولئك الذين يتقنون اللغة الكردية أو الارمنية أو التركية، بالاضافة إلى اللغة العربية المكتوبة أو المحكية، البدلين معاً. وفي كلّ حال يظل دفع هذا البدل مرتبطاً باعتماد الموازنة، ولا يدفع إلاّ لأولئك العاملين في المشرق.

- يحدّد الجنرال قائد جيش المشروط شروط الامتحان الذي يخضع له المرشحون لتقاضي هذا البدل.

٣- التغذية:

أ - الضباط الفرنسيون والعاملون بصفة اجانب: يتقاضون إضافات من المواد الغذائية أو تعويضات تمثيلية للمعيشة، هي نفسها التي يتقاضاها الضباط والعاملون في جيش المشرق من الرتب نفسها.

ب - الافراد الفرنسيون والعاملون الاجانب: يتقاضون كذلك إضافات غذائية مماثلة كتلك التي يتقاضاها أفراد الوحدات الفرنسية العاملة في المشرق.

ج - العسكريون المساعدون: مبدئياً، يخضع هؤلاء العسكريون لنظام «الإطعام L'ordinaire»، ولقائد القطعة ان يحدد الحسم المترتب على رواتبهم لذلك، إلا انه يمكن لقادة القطع والمفارز ان يتركوا لهؤلاء العسكريين حرية تأمين تغذيتهم على نفقتهم الخاصة (بواسطة رواتبهم). ويحق لقائد جيش المشرق ان يعطي العسكريين الاضافيين، مجاناً، جزءاً من الحصة النظامية،

على ان لا تتعدى النصف، على الاكثر، ويتم ذلك عند صعوبة التموين أو في ظروف استثنائية وعند الضرورة.

د - الخيول والبغال: تعتمد الحصص نفسها المخصصة للحيوانات العائدة للتشكيلات العاملة في جيش المشرق.

٤ - اللباس والتجهيز والعسكرة (Campanent) والتسلح وعدة الركوب:

تحدد هذه التعليمات نوع اللباس والتجهيز وعدة العسكرة ونوع السلاح وعدة الركوب للضباط والافراد الفرنسيين أو العاملين بصفة اجانب، وكذلك للضابط المساعدين ولعسكريي الجوقة المساعدين: مشاة وخيالة، مع عدة الركوب (ولا نرى ضرورة لتفصيلها).

٥ - الانضباط:

- يخضع العسكريون المساعدون للأنظمة والعقوبات التأديبية المطبقة في قطع الجيش الفرنسي.

- يمكن لقادة القطع ان يفرضوا عقوبات تصل إلى ٣٠ يوم حبس منها ١٠ أيام في السجن المنفرد (الزنزانة).

- تستتبع عقوبات السجن والسجن المنفرد حسومات محددة من رواتب العسكريين المعاقبين، وتستخدم المبالغ المحسومة لتحسين تغذية الوحدة التي ينتمي اليها اولئك العسكريون.

- يحق لقادة القطع ان يصدروا أحكاماً بتخفيض الرتب أو كسر الرتيب المعاقب من العسكريين المساعدين إلى رتبة ادنى من رتبة «معاون ضابط»[٦].

أما رواتب عناصر هذه الجوقة من ضباط ورتباء وافراد، فقد اعاد تحديدها المفوض السامي (الجنرال غورو) قائد جيش المشرق، بالقرار رقم

٤٢٥ الذي صدر عنه بتاريخ ٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠[٧] فأصبحت كما هي مبينة في الملحق رقم (٥).

ومما يجدر ذكره ان هذه الرواتب قد طبقت على عناصر الميليشيا السورية بموجب القرار نفسه.

إعادة تظيم الجوقة السورية:

في مطلع حزيران/يونيو عام ١٩٢١، كانت الجوقة السورية تتألف من فوج واحد تدخل في تشكيله الوحدات العضوية التالية:

- أركان الفوج.
- أركان ٣ كتائب.
- ١٧ سرية مشاة.
- سرية راكبه (montée).
- سرية مستودع.
- ٤ سرايا خيالة. (اثنتان منهما لبنانيتان (الأولى متمركزة في بعلبك وراشيا والثانية متمركزة في طرابلس وصيدا (انظر الملحق رقم ٦).
- المدرسة الحربية في دمشق، التي كانت ملحقة، أيضاً، بالجوقة السورية.

وكانت قيادة جيش المشرق تعد لأن تتضمن هذه الجوقة، بالإضافة إلى الوحدات المذكورة، سرية هجانه[٨]، وسرية هندسة، و٦ سرايا مشاة، وأركان فوج مشاة آخر، وأركان فوج خيالة، على ان تكون الوحدات الجديدة جاهزة قبل آخر العام المذكور (١٩٢١).

وبما ان هذه الوحدات جميعها تفوق بكثير، عديد فوج واحد، فقد صدرت، في السادس من حزيران/يونيو من العام نفسه، مذكرة[٩] تقضي بإعادة تنظيم الجوقة السورية، اعتباراً من أوّل تموز/يوليو عام ١٩٢١، على الشكل التالي:

أ - تتألف هذه الجوقة من:

- فوجي مشاة، كلّ منهما مؤلف من ٣ كتائب وسرية مستودع.
- فوج خيالة، مؤلف من ٤ سرايا وسرية مستودع.
- سرية هندسة.

ب - يُلحق بفوج المشاة الثاني من الجوقة السورية، الوحدات والعناصر التالية:

- المدرسة الحربية في دمشق.
- السرية الاشورية - الكلدانية .
- سرية هندسة (إلحاق إداري فقط).
- عسكريو الجوقة المفصولون حالياً إلى مختلف وحدات المتروبول (الوحدات التي تتشكل منها القوات الفرنسية في المشرق). وهي:

المدفعية والنقل ومصلحة الخيول ومصلحة الطب البيطري وسرية الجمال والمصالح.

ج - يتم إنشاء الوحدات الجديدة وتحويل الوحدات التي تتغير أرقامها، على عاتق:

- قائد قوات لبنان الكبير، لجميع وحدات فوج المشاة الثاني وفوج الخيالة.
- قائد منطقة العلويين، لجميع وحدات فوج المشاة الأوّل.

د - لا ينشأ أي جهاز من اجهزة القيادة المركزية للأفواج الثلاثة في الوقت الحاضر، بل يلحق كلّ من هذه الافواج مباشرة بأركان جيش المشرق، وتؤمن تلك الافواج لأركان هذا الجيش كلّ الأوراق الدورية وغير الدورية المطلوبة حالياً من الجوقة السورية.

هـ - تظل افواج الجوقة السورية والعناصر الملحقة بها والاجهزة الجديدة المراد انشاؤها، خاضعة للتعليمات الوزارية رقم ٢٩١١-١١/٩ تاريخ ٥ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ المتعلقة بتنظيم قوات المشرق المساعدة، وجداول العديد المرفقة بها.

و - تعتمد التسميات القانونية التالية للوحدات: الفوج، والكتيبة، والسرية، (Cie) وسرية الخيالة (Escadron)، ويلغى استعمال عبارة (لفيف أو مجموعة Groupement) الناتجة عن الاستعمال التكتي الموقت.

ز - يقتني فوج المشاة الثاني فقط، في الجوقة السورية، موسيقى، وتُنشأ في بيروت، وتبقى راية الجوقة بحوزة هذا الفوج حتى يصبح لكلّ فوج رايته الخاصة به.

ح - تتابع الافواج الثلاثة في الجوقة السورية تأمين التجنيد والتدريب للمتطوعين وذلك في حدود العديد المسموح به وفقاً للموازنة ولجداول العديد الملحق بالتعليمات رقم ٢٩١١-١١/٩ تاريخ ٥ تموز/يوليو عام ١٩٢٠.

التوقيع: الجنرال غورو(١٠).

كما اعيد النظر برواتب العسكريين السوريين في هذه الجوقة في مطلع العام (١٩٢٣)(١١) فأصبحت على الشكل المبين في الملحق رقم (٧) بهذا الفصل. وقد تحددت رواتب العسكريين المساعدين في الجوقة السورية بموجب

تعليمات (رقم ١/٨٧) صدرت عن قيادة «جيش المشرق الفرنسي» بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٣، وجاء فيها:

- نظام رواتب الضباط الاضافيين:

١- الراتب والتعويض الموقت لراتب الضباط الفرنسيين من الرتبة نفسها - درجة اولى.

٢ - إضافة ١٠/٣ أو ١٠/٥ حسب المناطق، وبنفس الشروط المطبقة على العسكريين الفرنسيين - ذوي الراتب الشهري.

٣ - التعويض الشهري الخاص المحدد كما يلي:

للنقيب	٢٤٠ فرنك
للملازم أوّل	٢٢٠ فرنك
للملازم	٢٠٠ فرنك

٤ - تعويض المعيشة بالنسبة نفسها الممنوحة للضباط الفرنسيين، باستثناء التعويض الخاص بطهي الطعام وتعويض التبغ.

حتى يحدد الوزير، نهائياً، المناطق التي تعطي الحق بالإضافات ١٠/٣ أو ١٠/٥، يستمر الضباط في قبض إضافة ١٠/٣ فقط، ويدفع الفرق الناتج عن هذه الاضافات فيما بعد.

- نظام رواتب الجوقيين السوريين (الجند):

١ - الراتب اليومي: يحدد في جدول خاص (الملحق رقم ٧).

٢ - تعويض المعيشة: ويتضمن تحسينات الميدان المخصصة للعسكريين الفرنسيين، مثل = الحصص بحد ذاتها - والمشروبات - وطهي الطعام - والبدل الثابت للتغذية.

- جوقيو الهجانة:

بالإضافة إلى المخصصات الملحوظة في البند السابق (نظام رواتب الجوقيين السوريين)، يتقاضى جوقيو الهجانة الذين يؤمّنون، على حسابهم، عدّة ركوبهم، وركوبتهم، مع علوفة هذه الركوبة:

١ - تعويضا قدره ١,٥ فرنك يومياً (تعهد الركوبة وعدة الركوب)

٢ - تعويضاً خاصاً بالعلف.

التوقيع (غودو) Goudot

وقد بلغ عديد الجوقة السورية، في اواخر أيار/مايو عام ١٩٢٣، ٥٩٩٣ جوقياً سورياً، أي بزيادة ١٣٩ جوقياً عن العديد النظري الملحوظ في جداول العديد المشار اليها آنفاً، إذ ان العديد الملحوظ، في هذه الجداول، هو ٥٨٥٤ جوقياً.

ولذلك، أصدر قائد جيش المشرق الفرنسي (AFL) بتاريخ ٢٦ أيار/مايو عام ١٩٢٣، مذكرة (رقم ١/٥٤٣٦) وزعت الفائض في هذه الجوقة على الشكل التالي:

«بعد زيادة العديد المستخدم في المدرسة الحربية بدمشق، وإنشاء فصيلتين إضافيتين في سرية الهجانة الثالثة، أصبح عديد الجوقة السورية المحسوب، وفقاً لجداول العديد التي وافق عليها وزير الحربية مؤخراً،: ٥٩٩٣ جوقي سوري.

وبما ان العديد النظري لهذه الجداول يجب ان لا يتعدى الـ ٥٨٥٤ جوقياً، نجد انه من الضروري توزيع الفائض في الجوقة، وهو ١٣٩ جوقياً، على الأفواج

المختلطة (الثلاثة) التي يجب ان لا يتجاوز عديد العسكريين المحليين فيها ما هو مبين ادناه:

«- الفوج الأوّل السوري المختلط (بما فيه سرية الهندسة): ١٧٧٣ (بدلاً من ١٨١٤).

- الفوج الثاني السوري المختلط: ١٨٧٩ (بدلاً من ١٩٢٨).

«- الفوج الثالث السوري المختلط: ٢١٥٣ (بدلاً من ٢٢٠٢).

«- وللتذكير: المدرسة الحربية بدمشق: ٤٩٪»

وقد وقع هذه المذكرة، رئيس اركان جيش المشرق «إهرت Ehret»[١٢].

وقد الغيت الجوقة السورية في الوقت نفسه الذي الغيت فيه قوات المشرق المساعدة، باعتبار ان هذه الجوقة كانت جزءاً من تلك القوات.

(الملحق رقم ٨: صورة تذكارية لإهداء علم الجوقة السورية إلى الفرقة السورية الأولى المختلطة، في اللاذقية، في ١١ نيسان ابريل عام ١٩٢٥).

III - الميليشيا السورية

بتاريخ ٢ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠ أصدر الجنرال «غورو» قائد جيش المشرق الفرنسي (AFL) مذكرة خدمة تحمل الرقم ٤/٤٢٢٥ س (الاركان - الشعبة الرابعة)، وفيما يلي نصها:

«أنشأ القرار رقم ٧٦ تاريخ ١٤ شباط/فبراير عام ١٩٢٠ (والملحق المضاف اليه بتاريخ ١٥ شباط/فبراير عام ١٩٢٠)، في المنطقة الغربية، وباسم الميليشيات السورية، قطعاً مختلفة (مشاة وخيالة) مؤلفة، فقط، من متطوعين، وقد حدد عديدهم، في كلّ سنجق، كما يلي:

- سنجق اللاذقية	مشاة	١٥٠	خيالة	٤٠٠
- سنجق طرابلس	مشاة	١٥٠	خيالة	٤٠٠
- سنجق إسكندرون	مشاة	١٠٠	خيالة	٤٠٠
- سنجق صيدا	مشاة	-	خيالة	٢٠٠
المجموع	**مشاة**	٤٠٠	خيالة	١٤٠٠

«يضاف إلى ذلك = قيادات المجموعات ١٢٠+ رؤساء الفصائل ٤٥ + رؤساء الميليشيات المعاونون ١٤ = المجموع ١٧٩

«فيكون المجموع العام: ٤٠٠ + ١٤٠٠ + ١٧٩ = ١٩٧٩ متطوعاً.

«**الاركان:** في بيروت، وتتألف من: - ضابط أعلى خيال = مفتش الميليشيا.

- ضابط معاون = مكلف مركزة (Centralisation) إدارة الميليشيات وتدقيقها.

- ٢ رتباء.

«**قانون الملاك الفرنسي:**

«أ) الوضع الإداري: يعتبر الضباط والرتباء الفرنسيون الملحقون في ملاك الميليشيات مفصولين عن قطعهم، حيث يحسبون عدداً إضافياً، فيها، ويدار المشاة منهم بواسطة فوج المشاة ٤١٥، والخيالة بواسطة فوج الخيالة الأولى (1er. RMCL).

ب) الرواتب والتعويضات:...

«- **قانون الميليشيات:**

«أ) الوضع الإداري: لا يُنشأ «إطعام Ordinaire» في هذه القطع، أما الحق بالتغذية فيقبض في تشكيلات القِوامة، ولا يفتح هذا الحق إلاّ بأمر من الجنرال القائد، في ظروف استثنائية، أو في العمليات.

«ب) التسلح: يتسلح الخيالة بالكارابين (البندقية الخفيفة) أو الموسكيتون (البندقية القصيرة) مع مابة طلقة. اما المشاة فيتسلحون بالبندقية (Fusil) والحربة، مع مابة طلقة.

«يُنشأ، في عاصمة كلّ قضاء أو سنجق احتياط اسلحة وذخيرة، بمعدل ١/٢٠ من عديد السلاح و ١٠٠ طلقة لكلّ رجل من الميليشيا، بالاضافة إلى إحصاص (Dotation) قدره ٢٠ طلقة لكلّ رجل، باسم الخدمة الجارية، ولهدف تعليم الرمي.

«مبدئياً، تقدم وزارة الحربية الأسلحة، على سبل الإعارة، وتؤخذ قيودها لدى مفتش الميليشيا. أما الذخيرة فتعطى مجاناً وبواسطة قسائم نظامية .

«ج) المعدات: تعار عدة الركوب أو السيارات ، في بعض الحالات الخاصة، للميليشيا بأمر من الجنرال القائد».

التوقيع: غورو

عنه، رئيس الأركان

التوقيع Pettelat (بيتيلا)

رئيس الشعبة الرابعة

للتعميم

التوقيع Folliet (فولييه)[١٣]

إعادة تنظيم ملاكات الميليشيا السورية:

وفي العشرين من تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠، أصدر الجنرال غورو، المفوض السامي لسوريا وكيليكيا، وقائد جيش المشرق الفرنسي (AFL)، قراراً[١٤] أعاد فيه تنظيم رواتب عناصر الميليشيا السورية وتعويضاتهم، فجعلها، بوجه عام، مساوية لرواتب عسكريي جوقة الشرق وتعويضاتهم، وقد قسم هذا القرار ملاكات هذه الميليشيا إلى:

١ - **ملاكات الفرنسيين:** العاملين فيها، وتتمتع هذه الملاكات التي دخلت في خدمة الجوقة اعتباراً من أوّل تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠، بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها عسكريو الجوقة السورية من الرتب نفسها.

- يحق لمفتش الميليشيا تقاضي التعويض الخاص بالضابط القائد في الجوقة السورية.

٢ - ملاكات السوريين:

- للضباط السوريين المنخرطين في الميليشيا الراتب نفسه المحدد للضباط السوريين في الجوقة السورية، مع أخذ الرتب بالاعتبار.

- يتساوى رؤساء الفصائل في الميليشيا من حيث الرتب مع ضباط الجوقة السورية، على الشكل التالي:

- رئيس فصيلة صنف أوّل يماثل ملازم أوّل

- رئيس فصيلة صنف ثان يماثل ملازم

- للرتباء والأفراد: تتساوى عناصر الميليشيا المتطوعة بتاريخ أوّل تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠، من حيث الراتب، مع عناصر الجوقة السورية.

- يتساوى رؤساء المجموعات في الميليشيا، من حيث الراتب، مع الرقباء والمعاونين (معاون ضابط)، وذلك وفقاً لأهمية المجموعات وقيمتها القتالية.

- يتقاضى عسكريو الميليشيا الذين لا يعيشون في الإطعام بدلاً محدداً لتغذيتهم يساوي البدل الذي يتقاضاه عسكريو الجوقة السورية.

- يقبض جميع عسكريي الميليشيا الخيالة (رؤساء الفصائل والحضائر والافراد) مبلغ ٤ فرنكات يومياً، بدلاً لعلف خيولهم، باستثناء الايام التي تقضي فيها ظروف استثنائية بتغذية الرجال والخيل على حساب الجيش.

- تطبق الجداول ارقام ١ و٢ و٣ الملحقة بالقرار نفسه (٤٢٥ تاريخ ٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠) والمتعلقة برواتب عسكريي الجوقة السورية، على عناصر الميليشيا السورية[١٥].

وفيما يلي نص هذا القرار:

قرار رقم ٤٢٥: تاريخ ٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠.

«ان الجنرال غورو، المفوض السامي لسوريا وكيليكيا، وقائد جيش المشرق الفرنسي،

«بناء على المرسوم الجمهوري الصادر بتاريخ ٣ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩١٩،

«وبناء على القرار رقم ٧٦ تاريخ ١٥ شباط/فبراير، والذي ينظم الميليشيا السورية،

«وبناء على القرار رقم ٣٥٩ تاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، والذي يحدد البدل الشهري للوظائف المدفوعة ضمن ملاكات الفرنسيين المفصولين إلى الميليشيا،

«وبناء للتعليمات الوزارية تاريخ ٥ تموز/يوليو، والتي تنظم الجوقة السورية،

«ومع الأخذ بالاعتبار توحيد الميزات المالية المعتمدة لملاكات الميليشيا وملاكات الجوقة السورية التي تعمل، جميعها، وبالصفة نفسها، لتوفر للدول السورية القوات الاضافية اللازمة لحفظ الأمن العام والأمان.

«وبناء على اقتراح رئيس أركان الجيش،

«وبعد اخذ رأي رئيس الرقابة الإدارية في المفوضية العليا،

«يقرر:

المادة الاولى: ملاكات الفرنسيين - التعويضات:

«١ - تحتفظ ملاكات الفرنسيين في الميليشيا والعاملة فيها بتاريخ سابق لأول تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠ بالامتيازات الحالية حتى ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٢٠ ضمناً.

«٢ - تتمتع الملاكات الفرنسية في الميليشيا والتي دخلت في خدمتها اعتباراً من أول تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠، بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها الضباط والرتباء أو الجنود، من الرتب نفسها، في الجوقة السورية.

«٣ - اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢١، تعتبر التعويضات المخصصة لملاكات الميليشيا، هي نفسها الممنوحة لملاكات الجوقة السورية، مع أخذ الرتب بالاعتبار.

«٤ - يحق لمفتش الميليشيا تقاضي التعويض الخاص بالضابط القائد (Off.Sup.) في الجوقة السورية.

المادة الثانية: ملاكات المساعدين- الرواتب:

«للضباط السوريين المنخرطين في الميليشيا، الراتب نفسه المحدد للضباط السوريين في الجوقة السورية، مع أخذ الرتب بالاعتبار. يحتفظ

الضباط العاملون (en fonction) بالامتيازات الحالية حتى ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٢٠.

«يماثل رؤساء الفصائل في الميليشيا، من حيث الراتب:

رؤساء الفصائل صنف أوّل = الملازمين الأوّل

رؤساء الفصائل صنف ثان = الملازمين.

المادة الثالثة: رواتب الميليشيا:

«١ - تحتفظ عناصر الميليشيا التي هي قيد الخدمة الفعلية بتاريخ أوّل تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠ برواتبها الحالية حتى انتهاء عقد التطوع الحالي لكلّ منها، وتدخل، بعدها، هذه العناصر في الفئة المحددة في الفقرة ٢.

«٢ - تتساوى عناصر الميليشيا المتطوعة بهذا التاريخ، ومن حيث الراتب، مع عناصر الجوقة السورية.

«٣ - يماثل رؤساء المجموعات في الميليشيا، من حيث الراتب، الرقباء ومعاوني الضباط، وذلك وفقا لأهمية المجموعة وقيمتها القتالية.

«٤ - يضاف إلى راتب عسكريي الميليشيا الذين لا يعيشون في «الإطعام»، مبلغ ٢,٦٠ فرنك، وهو الثمن المتوسط لنصف حصة يومية من الارزاق التي تعطى لعسكريي الجوقة السورية.

«عدا ذلك، يقبض جميع عسكريي الميليشيا الخيالة (رؤساء الفصائل والحضائر أو الأفراد العاديون) ٤ فرنكات يومياً، بدل علف لخيولهم.

«لا تدفع هذه العلاوة عن الأيام التي تفرض فيها ظروف استثنائية تغذية الرجال والخيل على حساب الجيش (مصلحة القِوامة)، ويمكن مخالفة ذلك بقرار من الجنرال قائد الجيش، المفوض السامي.

«٥ – تسدد هذه المبالغ، لأصحابها، بشكل عيني(❖).

«٦ – على كلّ من رئيس اركان الجيش، ورئيس الرقابة الإدارية، في المفوضية العليا تنفيذ ما يختص به، في هذا القرار.

عاليه ٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠

غورو

IV – قوات المشرق الفرنسية (Troupes fr. du Levant-TFL):

في شهر تموز/يوليو عام ١٩٢٥ إزداد عديد «قوات المشرق الفرنسية» حتى اصبح كالآتي:

– ٧ كتائب (٢ سنغاليتان و٣ جزائرية و١ فرنسية و ١ أجنبية) .

– ٨ سرايا خيالة و٣ سرايا رشاش ثقيل و٤ بطاريات مدفعية.

– ٨ أسراب طائرات وكتيبتا نقل بري.

– ٢ كتيبتا هندسة (كتيبة نقابين لغامين وسكك حديد وكتيبة نقابين تلغرافيين).

تنظيم قوات المشرق الفرنسية:

وقد طب الجنرال غاملان (Gamelin) تنظيم هذه القوات على الشكل التالي:

– ١٣ كتيبة مشاة و٨ سرايا خيالة و٣ سرايا مصفحات قتال (A.M.C.).

(❖) إستخدم النص تعبير (au pair) بالفرنسية، وهو يعني أن يتقاضى المستخدم أجره كبدل تغذية وإقامة وليس مالاً (المؤلّف).

– ٧ بطاريات مدفعية (واحدة منها مدفعية ثابتة أو مدفعية موضع Aie de position).

– ٨ أسراب طائرات وكتيبتا نقل بري وكتيبتا هندسة.

وبناءً على ذلك، فقد تمّ تنظيم هذه القوات على الشكل التالي:

١ – لواء مشاة، من ١٣ كتيبة:

– الفوج ١٧ من الرماة السنغاليين (موجود حالياً في المشرق)، مؤلف من ٣ كتائب.

– فوج واحد من الرماة الملاغاشيين، مؤلف من ٣ كتائب.

(ينشأ هذا الفوج من كتيبتين موجوتين في المشرق وكتيبة من المتروبول، ضمن المجموعة الهندوصينية – الملاغاشية المؤلفة من ٣ أفواج).

– كتيبة واحدة من المشاة (موجودة في المشرق) – (يمكن استبدال هذه الكتيبة بالكتيبة الرابعة السنغالية التي ستعطى للفوج ١٧ عند إعادة تنظيم أفواج المستعمرات الفرنسية).

٢ – لواء المتروبول، من ٦ كتائب:

– الفوج ١٦ من الرماة التونسيين (موجود في المشرق) ويشكل ٤ كتائب عند حل الفوج ٢٠ للرماة التونسيين.

– الكتيبة الرابعة من الفوج السادس للرماة الجزائريين.

– الكتيبة الثامنة من الفوج الأوّل الاجنبي.

٣ – الخيالة:

– ٨ سرايا من الفوجين السباهيين: الثاني عشر والواحد والعشرين (١٢ و ٢١).

- ٣ سرايا من المجموعة الثامنة (AMC) لمصفحات القتال (جميعها موجودة في المشرق).

٤ - **المدفعية:**

- فوج من مدفعية المستعمرات في المشرق (٧ بطاريات اثنتان منها ٧٥ ملم و٤ منها ٦٥ ملم وواحدة مدفعية موضع).

٥ - **الملاحة الجوية:**

- الفوج ٣٩ طيران
- ٨ أسراب، من ٧ إلى ١٠ طائرات (موجودة).
- ٦ طائرات كبيرة الحمولة (عند الإنشاء الجديد للسرب الثامن).

٦ - **هندسة، نقل بري، مصالح:** تعاد إلى عديد النصف الأوّل من عام ١٩٢٥.

٧ - **ملاك الضباط العامين:** يمكن ان يتضمن:

- ١ فريق (جنرال فرقة) القائد الأعلى.
- ٢ لواءان (جنرال لواء) كلّ منهما قائد لواء مشاة.
- ١ لواء (جنرال لواء) قائد خيالة .
- ١ لواء (جنرال لواء) أو عقيد مفتش الجوقة السورية.

يعزز هؤلاء الضباط بخمسة قادة قطع (مشاة وخيالة) بحيث يشكلون ملاك القيادات لمناطق حلب، دمشق، وبيروت.

- يجب ان يؤمن قيادة المدفعية (العقيد) قائد فوج مدفعية المستعمرات في المشرق، ويؤمن قيادة الهندسة ضابط برتبة (مقدم).
- يجب تأمين عقيد أو مقدم لقيادة منطقة الفرات[١٦].

٧ – جيش المشرق الفرنسي (Armée fr. du Levant, AFL)(❖):

١ - عديد جيش المشرق:

كان عديد «جيش المشرق الفرنسي» أو «جيش المشرق AFL» في أوّل تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٠: ٢٠٤٦٦ عسكرياً، موزعين كما يلي:

الأسلحة والمصالح	ضباط	من المتروبول	من شمال افريقيا	من باقي المستعمرات	سوريون	المجموع	الحيوانات
- الأركان والمصالح	٣٠٦						٥٨٨
مشاة:							
- من المتروبول	٦٣٧	٨٣٤٨	١٩١٠٧			٢٧٤٥٥	٥٤٨٧
- من المستعمرات	٢٨١	٢٩٩٤		١٧٦٦٦		٢٠٦٦٠	٢١٤٠
- جوقة سورية	٢٩	٢٨١	١٧		٩٥١	١٢٤٩	١١٧
دبابات قتال	٧	٣١٢				٣١٢	
خيالة:							
- من المتروبول	١٣٤	١٥٢٥	٢٤٩٢			٤٠١٧	٤٢٢٢
- جوقة سورية	٢	٢٠	١		١٠٥	١٢٦	١٠١
مدفعية:							
- من المتروبول	١٦٦	٣٧٢٦	٣٢٢٦			٦٩٨٨	٥٠٥٢
- من المستعمرات	١٣	١١٤		٥٣٧		٦٥١	٤١٥
- هندسة	٥٨	١٢٥٤	٥٥٤			١٨٠٨	٣٣٨
- ملاحة جوية	٤٨	٩٠٥				٩٠٥	
- قفل النقل والتموين العسكري (TEM)	٣٠	٤٠٢	١٥٨٤			١٩٨٦	٢٠٠٦

(❖) إستخدمنا، لتعريب (AFL وTFL) عبارات «جيش المشرق الفرنسي، أو جيش المشرق، أو الجيش الفرنسي للمشرق، (لـ AFL) وقوات المشرق الفرنسية، أو قوات المشرق، أو القوات الفرنسية للمشرق لـ TFL»، فاقتضى الملاحظة.

الأسلحة والمصالح	ضباط	من المتروبول	من شمال افريقيا	من باقي المستعمرات	سوريون	المجموع	الحيوانات
- مصلحة السيارات	٢٧	١١٨٩	٧	٣٣٣		١٥٢٩	
- موظفون يعملون في الإدارة (COA)		٧٧٥	٢٢			٧٩٧	
ممرّضون:							
- من المتروبول		٩٠٥	٥٥			٩٧٠	
- من المستعمرات				١٥٤		١٥٤	
المجموع:							
- من المتروبول	١٤٥٤	١٩٦٧٨	٢٧٠٧٥	٣٣٣	١٠٥٦	٤٨١٤٢	٧٩١١
- من المستعمرات	٢٩٤	٣١٠٨		١٨٣٥٧		٢١٤٦٥	٥٥٥
المجموع العام	١٧٤٨	٢٢٧٨٦	٢٧٠٧٥	١٨٦٩٠	١٠٥٦	٦٩٦٠٧	٢٠٤٦٦
غير محسوب في العديد المذكور أعلاه: الجندرمة	١١	١٥٥				١٥٥	٥٥(١٧)

٢ - إعادة تنظيم جيش المشرق:

وفي آب/أغسطس عام ١٩٢١ صدر أمر عام (رقم ٧٩) من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا (الجنرال غورو) يقضي بحلّ الفرقتين: الثالثة والرابعة، من جيش المشرق الفرنسي، اعتباراً من ٨ آب/أغسطس عام ١٩٢١، وبإعادة تنظيم جيش المشرق على الشكل التالي:

- الفرقة الأولى: في كيليكيا ومرسين وأماثوس.

- الفرقة الثانية: في دولة حلب.

وتشكيل ثلاث قيادات:

- الأولى: في بلاد العلويين.
- الثانية: في دولة دمشق .
- والثالثة: في دولة لبنان الكبير(١٨).

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٤، إقترح الجنرال ويغان (Weygand) المفوض السامي الفرنسي في سوريا، تخفيض عديد جيش المشرق، فوافق وزير الحربية على ذلك، وخفض عديد هذا الجيش إلى:

٨٥٧ ضابطاً و٢٠٢٠٠ رتيباً وفرداً منهم ٦٥٠٠ سوري(١٩).

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٤ صدر قرار وزاري (رقم ٩٢٤٦ - ١١/١) بأن يكون عديد جيش المشرق ٢٠٢٢٥ عسكرياً، موزعين كما يلي (بتاريخ ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٢٤):

الوحدات	ضباط	جند
- مشاة من المتروبول	٧٣	٣٤٠٢
- مشاة من المستعمرات	٥٤	٢٥١٦
- خيالة	٤٨	١٤٤٨
- مصفحات (AMAC)	١٣	٢٤٨
- مدفعية من المتروبول	١٥	٢٩٠
- مدفعية من المستعمرات	١٦	٨٦٤
- هندسة (نقّاب، سكك حديدية)	٢٨	٤٦٥
- هندسة (مصلحة التلغراف)	١٤	٧٢٧

الوحدات	ضباط	جند
– ملاحة جوية	٦٥	١١٩٥
– نقل بري (حيوانات)	١٠	٤٤٨
– نقل بري (سيارات)	١٤	٧٠٣
– قِوامة	٤٣	٤٠٠
– صحة	٦٢	٣٦٠
– ركوبه	٨	١٦٥
– مصلحة الطب البيطري	١٤	١٦٥
– الشرطة العسكرية	٩	١٣٠
– اركان التعاونيات	١٨٥	٣٦٤
– الجوقة السورية	١٨٥	٦٥٠٠
المجموع العام	**٨٦٥**	**٢٠٢٢٥**[٢٠]

٣ – وحدات جيش المشرق ومراكزه:

عام ١٩٢٤، كانت قيادات جيش المشرق ووحداته تتمركز في المواقع التالية:

– المقر العام وأركان الجيش والقيادات والمصالح : في بيروت.

– إحتياط الجيش وإدارات المصالح = في منطقة لبنان الكبير.

وفيما يلي تمركز هذا الجيش عام ١٩٢٤:

المنطقة	الأسلحة	الوحدات	الأسلحة	الوحدات
لبنان الكبير	مشاة	– الكتيبة ٤ من الفوج ١٧ مستعمرات	مصالح	مديرية المصالح– فرع أوّل وفرع
				ثان في القوامة: في بيروت
	خيالة	– الفوج ١٢ سباهي: الأركان وسريتان	قوامة	– فرع قوامة في المقر العام.
	مدفعية	– رحبة مدفعية الجيش		–إدارة القاعدة العسكرية.
				– الادارة المحلية للارزاق.
المقر العام				– إدارة الترانزيت، مع ملحق في
والاركان	هندسة	– السرية ٣٥ من الفوج ٤٣		رياق وملحق ارزاق في طرابلس.
والقيادات	(نقّاب تلغراف)	من مصلة التلغراف		– مكتب محاسبة في بعبدا.
والمصالح	هندسة (نقاب			
	الغام)	– اركان الفوج ٣٢ هندسة	مصلحة	–مديرية مصلحة الصحة– مستشفى
	ملاحة جوية	– فصيلة مركز للتصوير	الصحة	ميداني وإجلاء ببيروت
				– مستشفى ميداني بسوق الغرب
				– احتياط ادوية ومعدات طبية
				في بيروت – مكتب محاسبه
				واستعلامات طبية في بيروت.
	نقل بري	قيادة الكتيبة ٣٥ نقل بري	مصلحة	– الكتيبة ١٨ للركوبة الملحقة
	(حيوانات)	– السرية الخامسة	الركوبة	بالفوج
				١٢ سباهي – مستودع ركوبه،
				– مستشفى طب بيطري.
	نقل بري	– قيادة الكتيبة ٣٥ نقل بري	قضاء	– مجلس مراجعة لجيش المشرق
	(سيارات)	– السريتان الثانية والرابعة	عسكري	–مجلس حربي لمقر عام
				الجيش– مستودع انتقال
				متربولول ومستعمرات –
				مديرية مصلحة الخزينة –
				مديرية مصلحة البريد
				العسكري[٢١].

وعشية إعلان «الجمهورية اللبنانية» الأولى، وبتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٦، أصدر «الجنرال غاملان» مذكرة تبيّن توزيع «قوات المشرق» في «دولة لبنان الكبير» على الشكل التالي:

- لبنان الكبير:

أ - المشاة: - أركان الفوج السابع عشر، من الرماة السنغاليين، (17e. RTS) مع ٤ كتائب: (كتيبة من الفوج نفسه، والكتيبتان الثالثة والرابعة من المتروبول، وكتيبة مسير من الرماة السنغاليين) + سرية دبابات (السرية الرابعة من الكتيبة ٥٢١) و٨ سرايا قناصة لبنانية، وسرية مرممين لبنانيين.

ب - الخيالة: - أركان الفوج السادس من السباهيين، مع ٤ سرايا خيالة + السرية الرابعة للمشرق، وسريتان من الحرس المتحرك.

ج - المدفعية: - بطارية ٧٥ ملم (البطارية الثانية من كتيبة من الفوج الثامن من مدفعية الميدان).

- فصيلة ٦٥ ملم (من البطارية السادسة من الكتيبة الثانية من مدفعية الميدان).

د - الطيران: السربان الثاني والثالث من فوج الطيران التاسع والثلاثين([21] مكرر).

٤ - موازنة جيش المشرق لعام ١٩٢٥:

وفي نهاية العام ١٩٢٤، قدم الجنرال ويغان (المفوض السامي في سوريا وقائد جيش المشرق) مشروع الموازنة المقترحة لهذا الجيش، وكانت:

- من فرنسا: ١٧٨،٨٠٢،١٥٨ فرنكاً فرنسياً.
- من الدول السورية: ٣ ملايين فرنك فرنسي.

والمجموع: ١٨١،٨٠٢،١٥٨ فرنكاً فرنسياً.

وقد فصل «ويغان» هذا المشروع على الشكل التالي:

الفصل	البند	التسمية	الاقتراحات المرسلة في ٢٤/٤/٢٧ تحت رقم ٤/١٧٩٩ س: ضباط: ١٠٦٠، رتباء وأفراد: ٢٥٩٦٣ حيوانات: ١٤١٧ + هجانة ٥٨٣	التوقعات النهائية المرسلة: ضباط ٨٥٧، رتباء وأفراد: ٢٠٢٠٠، حيوانات: ١٠٠٠ + هجانة ٥٨٣
٢١E	وحيد	رواتب وتعويضات	٦٧ ٢٨٣ ٨٣٥	٥٥ ٤٧٠ ٠٦٠
٢٢E	وحيد	تغذية	٥٠ ١٧٨ ٢٢٥	٣٨ ٧٧١ ٧٢٨
٢٣	وحيد	علف	١٦ ٠٧٨ ٢٠٠	١٤ ١٨٧ ٧٢١
٢٤	وحيد	تدفئة وإنارة	٢ ٧٢٥ ٩٩٧	١ ٨٥١ ٦٢٠
٢٥	وحيد	البسة وعسكرة	٨ ٣٨٨ ٢٤٧	٦ ٠٤٧ ٠٧٤
٢٦	وحيد	منامه وتأثيث	٢ ٧٢٢ ١٥٠	٢ ٠٩٧ ٠٢٠
٢٧	١ وحيد	تعهد وإصلاح عدة الركوب	٩٧٧ ٧٤٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠
٢٧	٢ وحيد	بيطرة الحيوانات	٥٩٥ ٠٠٠	٥٤٥ ٠٠٠
٢٨	١ وحيد	تعويض انتقال	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٦١٨ ٨٦٠
٢٨	٢ وحيد	نقل	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩ ٠٥٠ ٠٠٠
٢٩	وحيد	مدفعية	٩ ٥٧٩ ٠٥٠	٧ ٣٦٦ ٥٠٠(١)
٣٠	وحيد	هندسة	١٢ ٤٥٥ ٠٠٠	١٠ ٥٢٠ ٠٠٠
٣١	وحيد	ملاحة جوية	١١ ٢٤٦ ٠٦٠	١٠ ٧٥٧ ٠٦٠(٢)
٣٢	وحيد	محروقات وزيوت	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٨٠٩ ٧٨٥
٣٣	وحيد	صحة	٤ ٤٥٩ ٨٥٠	٣ ٦٦٧ ٨٧٠(٣)
٣٤	وحيد	ركوبة	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ١٤٠ ٠٠٠
٣٥	١ وحيد	مصلحة الجغرافيا	١٢٦ ٠٨٠	٢٠٠ ٠٠٠

الفصل	البند	التسمية	الاقتراحات المرسلة في ٢٤/٤/٢٧ تحت رقم ٤/١٧٩٩ س: ضباط: ١٠٦٠، رتباء وأفراد: ٢٥٩٦٣ حيوانات: ١٤١٧ + هجانة ٥٨٣	التوقعات النهائية المرسلة: ضباط ٨٥٧، رتباء وأفراد: ٢٠٢٠٠، حيوانات: ١٠٠٠ + هجانة ٥٨٣
٣٥	٢ وحيد	الافراد المدنيون	١ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
٣٥	٣ وحيد	القضاء العسكري	٨٥ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
٣٥	٤ وحيد	تعهد المعتقلين	٤٥ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
٣٥	٥ وحيد	التصليحات المدنية	١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠
٣٥	٦ وحيد	مصلحة الأمن	١٠٠ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠
٣٦	١ وحيد	مصاريف مختلفة	١٨ ٣٠٠	٢١ ٠٠٠
٣٦	٢ وحيد	مطبوعات	٤٠ ٥٠٠	٤٠ ٠٦٠
٣٦	٣ وحيد	مخصصات للعسكريين (مساعدات عائلية)	٢٤٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
		المجموع	٢٣٤ ٨٢٠ ٢١٩ فرنكاً	١٥٨ ٨٠٢ ١٧٨ فرنكاً
		مساهمة الدول السورية	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠ (٤)
		المجموع العام	٢٣٤ ٨٢٠ ٢٢٢ فرنكاً	١٥٨ ٨٠٢ ١٨١ فرنكاً
				بالناقص ٤١٠١٨٠٧٦ فرنكاً

(١) منها ٤٠ ٠٠٠ (أربعون الف فرنك) تدفعها القِوامة.

(٢) منها ٥ ٠٠٠ (خمسة الاف فرنك) تدفعها القوامة.

(٣) منها ٤ ٢٠٠ فرنك تدفعها القوامة.

(٤) مساهمة سترفع إلى ٧،٨٠٠،٠٠٠/ل. وتساوي ٤ ملايين ونصف (فرنك فرنسي).

٥ - مصالح جيش المشرق:

وبتاريخ ٩ كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٢٤، صدرت تعليمات (رقم ٥٦٤٢/٤س) تقضي بتنظيم مصالح جيش المشرق كما يلي:

جدول رقم ١: مصلحة المدفعية:

- رحبة المدفعية ببيروت ١٧٠ رجلاً
- رحبة ملحقة بحلب ٧٦ رجلاً
- رحبة ملحقة بدمشق ٣٤ رجلاً

جدول رقم ٢ : سرايا النقّابين - اللغامين:

سرية ٢/٣٣:

- قسم مركزي في طرابلس.
- فصيلة مفصوله إلى دير القمر.
- مفرزه في رئاسة الهندسة بحلب.

سرية ٩/٣٣:

- قسم مركزي في دمشق.
- مفرزة في بيروت.

جدول رقم ٣ : مصلحة القوامة:

المنطقة	فرع قوامة	الادارة	ملحق
منطقة لبنان الكبير	٣ فروع قوامة ببيروت	- ١ إدارة اساسية - ١ إدارة محلية - ١ إدارة ألبسة ومنامة وعسكرة - ١ إدارة ترانزيت في بيروت	طرابلس رياق

- مناطق العلويين وحلب ودمشق والفرات = للتذكير.

جدول رقم ٤: مصلحة الصحة:

- منطقة لبنان الكبير: ١٣ طبيباً - ١ صيدلي - ٢ ضباط إدارة.
- عناصر الجيش في بيروت:
- ٢ طبيبان - ١ صيدلي - ٢ ضباط إدارة.
- مناطق حلب ودمشق والعلويين والفرات = للتذكير.

جدول رقم ٥: مصلحة التلغراف.

جدول رقم ٦: مصلحة الطب البيطري: - قطاع رقم ١ و٢ = بيروت.

جدول رقم ٧: مصلحة البريد العسكري:

- مركز بريد في بيروت.
- مركز بريد في رياق.

+ مركز بريد في مقر عام الجيش (الادارة).

جدول رقم ٨: مصلحة الخزانة:

أ) إدارة المصلحة في بيروت.

ب) مكتب الدفع في بيروت (أمين صندوق احتياط ملحق بالادارة).

جدول رقم ٩: النقل البري للحيوانات.

جدول رقم ١٠: مصلحة السيارات: القسم المركزي : بيروت.

- الاركان ٢ ضباط و١٣ رتيباً وفرداً.
- السرية الثانية ٤ ضباط و١٨٤ رتيباً وفرداً.
- السرية الرابعة ٣ ضباط و٢١٣ رتيباً وفرداً[٢٢].

٦ - سلاح النقل البري لجيش المشرق:

في مطلع العام ١٩٢٠ كان سلاح النقل البري لجيش المشرق مؤلفاً من عدد من الوحدات (٢٢ وحدة) ملحقة بالكتيبة ١٥ نقل بري، وكان يقود هذه

الوحدات ضابط قائد (من المدفعية أو من سلاح النقل) بصفته مديراً «لمصحلة السيارات» لجيش المشرق.

وبتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، صدر قرار وزاري رقم ١٣١٩٤-١١/١ (تطبيقاً للمرسوم الصادر في ١٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠) أمر بتحويل وحدات من «جيش المشرق» إلى «وحدات سيارة».

وبتاريخ ٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر من العام نفسه (١٩٢٠) صدر قرار وزاري رقم ١٣٧٨٩ -Ao/١ أمر بحلّ وحدات الكتيبة ١٥ نقل بري (اعتباراً من أوّل كانون الثاني/يناير عام ١٩٢١) وإنشاء الكتيبة ٣٥ نقل بري، التي تألفت بالشكل المنصوص عليه في القرار الوزاري المذكور. واصبح «مدير مصلحة السيارات»، بالإضافة إلى ذلك، قائداً لهذه الكتيبة، كما انه يؤمّن وظيفة «مفتش عتاد السيارات» في جيش المشرق. وهكذا اصبحت وحدات «قفل النقل والتموين» لجيش المشرق تشكل «الكتيبة ٣٥» نقل بري، كقطعة مستقلة، مؤلّفة من ١٠ سرايا واركان.

وبتاريخ أوّل ايار/مايو عام ١٩٢١ ثم إنشاء سرايا نقل خاصة بلبنان الكبير، على الوجه التالي:

الوحدة	مكان التمركز	الوظائف
السرية الأولى	بيروت	النقل المختص بالمقرات العامة والاركان والمتعلقة بمصلحة الصحة.
السرية الثانية	بيروت	النقل المختص بالخدمات العامة والخاصة في مصلحة السيارات، ووحدات الانتقال.
السرية الثالثة	بيروت	النقل الذي لم يذكر اعلاه، وخصوصاً المنفذ خارج بيروت بواسطة قوافل منظمة.
السرية الرابعة	بيروت	أنشئت بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، تاريخ إبرارها في بيروت[٢٣].

٧ - سلاح المدفعية في جيش المشرق:

أ - لمحة تاريخية:

ظهرت اولى عناصر المدفعية الفرنسية، في المشرق، في ايار/مايو عام ١٩١٧، حيث تضمنت «المفرزة الفرنسية لفلسطين - سوريا DFPS»، بالإضافة إلى كتائبها الثلاث، بطارية مدفعية جبلية.

وبعد ان عززت هذه المفرزة، في عام ١٩١٨، بثلاث كتائب، وفوج خيالة، وبطاريتي مدفعية عيار ٧٥ ملم، شاركت في عمليات فلسطين، إذ أسهمت البطاريات الثلاث في معركة رفح (في ١٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٨)، وفي عمليات استهدف خط مواصلات الجيش العثماني (الخط الحديدي من المدينة المنورة إلى دمشق).

وبعد ان جُمعت هذه المفرزة في بيروت، دُمجت في «جيش المشرق الفرنسي» (في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩). وقد تضمنت مدفعية هذا الجيش، أساساً: ٦ بطاريات عيار ٦٥ ملم جبلي، وبطاريتي عيار ٧٥ ملم ميدان موزعة على فرقتين.

ب - تطوّر سلاح المدفعية في جيش المشرق:

خضع عديد جيش المشرق الفرنسي، وتكوينه، إلى تغييرات مستمرة، إما وفقا للحاجات، أو لاسباب مالية، أو بسبب تخفيضات في العديد كان يستوجبها تطبيق نظام الخدمة العسكرية لسنة واحدة، مما جعل هذا السلاح يشهد تطوراً موازياً، سواء من حيث العديد، أو من حيث نوع البطاريات وعددها.

ويمكن ان نقسم هذا التطور في ظل دولة لبنان الكبير، إلى ثلاث مراحل:

١ - **مرحلة التعزيز:** (من عام ١٩٢٠ إلى آب/أغسطس عام ١٩٢٢) إذ اشترك هذا السلاح في معارك التوسع التي خاضها الاحتلال في سوريا وكيليكيا.

وقد بلغت المدفعية في جيش المشرق، في هذه المرحلة، حدها الأقصى، وهو ٣٥ بطارية مختلفة المعايير.

٢ - **مرحلة التخفيض:** (من آب/أغسطس عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٤)، وكانت هذه مرحلة تهدئة وعمليات امن داخلي، حيث انخفض عدد بطاريات المدفعية إلى ست بطاريات.

٣ - **مرحلة إعادة التعزيز:** (عاما ١٩٢٥ و١٩٢٦)، وقد عرفت المدفعية، في هذه المرحلة، تعزيزاً بسيطاً، بسبب المعارك التي جرت لقمع ثورة جبل الدروز، إلاّ ان عددها لم يتعدّ الثماني بطاريات (عدا مدفعية المخافر)، دون ان تبلغ، بأي حال، مرحلة التعزيز الأولى[٢٤].

أنواع المدافع: أما انواع المدافع التي كانت لدى هذا الجيش، فهي (بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢١):

١ - مدافع عيار ٧٥ ملم نموذج عام ١٨٩٧:

- ٤ كتائب تتألف كلّ منها من ٣ بطاريات ٧٥ ملم، أي ٤٨ مدفعاً (بانتظار وصول قريب للكتيبة الخامسة من فرنسا).

- ١٠ مدافع (أسلحة موضع) (Canons de position).

- ٢٠ مدفعاً احتياطياً (في الرحبات).

المجموع: ٧٨ مدفعاً عيار ٧٥ ملم.

٢ - مدافع عيار ٦٥ ملم نموذج عام ١٩٠٦:

- ٤ كتائب تتألف كلّ منها من ٣ بطاريات عيار ٦٥ ملم، وبطارية احتياط، أي ٥٢ مدفعاً (بانتظار وصول قريب للكتيبة الخامسة من فرنسا).

- ١٤ مدفعاً (أسلحة موضع أو على واسطة نقل مدرعة).

- ١٦ مدفعاً احتياطياً (في الرحبات).

المجموع: ٨١ مدفعاً عيار ٦٥ ملم.

٣ - مدافع شنايدر Sheneider:

- ٣ بطاريات مدافع عيار ١٥٥CS ملم نموذج عام ١٩١٧، أي ١٢ مدفعاً.

- ٦ مدافع من النموذج نفسه (احتياط في رحبات المدفعية ببيروت).

- ١ بطارية مدافع عيار ١٠٥ ملم طويل نموذج عام ١٩١٣.

- ٧ مدافع من النموذج نفسه (إحتياط).

المجموع : ٢٩ مدفعاً.

٤ - مدافع عيار ١٢٠ ملم طويل نموذج عام ١٨٧٨:

- ٤ مدافع مركزها في مرسين.

٥ - ٢ مدفعان عيار ٨٠٢ ملم نموذج عام ١٨٧٨ (في درعا).

٦ - ٢٥ مدفعا عيار ٨٠M ملم نموذج عام ١٨٧٨ (مدافع موضع في الفرق).

٧ - مدافع اجنبية مستعادة من الشريفيين، وهي:

- ١ مدفع عيار ٧٥ ملم نموذج سكودا Skoda (في قطنا).

- ١ مدفع عيار ٧٧ ملم نموذج كروب Krupp (في قلعة دمشق).

- ٢ مدفعان عيار ٧٧ ملم نموذج كروب (في حمص).

- ٢ مدفعان عيار ٨٨ ملم نموذج كروب (في حلب)[٢٥].

٨ - سلاح الهندسة في جيش المشرق:

أنشئ «سلاح الهندسة» في جيش المشرق في أوّل تموز/يوليو عام ١٩٢١، وقد تمّ إنشاؤه بمذكرة صدرت عن قيادة هذا الجيش - الاركان- الشعبة الأولى، تحمل الرقم ١/٧٢٩٧. وهذا نصها:

الموضوع: إنشاء سرية هندسة سورية:

«تُنشأ، اعتباراً من أوّل تموز/يوليو القادم (١٩٢١)، سرية الهندسة السورية التي لحظ وجودها على موازنة عام ١٩٢١.

«تتضمن هذه السرية، في حدود العديد المحدد بالجدول الملحق بالتعليمات الوزارية الصادرة بتاريخ ٥ تموز/يوليو عام ١٩٢٠، فصيلتين، واحدة من النقابين اللغامين، والثانية من النقابين التلغرافيين.

«**أ - الافراد:** تشكل نواة الفصيلتين من عناصر سورية من الهندسة الذين هم في الخدمة بالجوقة السورية، أي:

- الفصيلة الأولى: ٢ ضباط هندسة (نقابين لغامين) + ٧٠ نقاب لغام.

- الفصيلة الثانية: ٢ ضباط هندسة (نقابين تلغرافيين) + ٦٨ نقاب تلغرافي.

«ويحقق ملاك هاتين الفصيلتين على عاتق العقيد قائد الهندسة والنقيب قائد السرية التلغرافية، وذلك بأخذهما، لعناصر الملاك، من المصادر المتوافرة لديهما.

«إضافة إلى ذلك، يؤمن لصالح الخدمة العامة للسرية:

«مكتب السرية:

- ١ ضابط قائد سرية.(يؤمنه العقيد قائد الهندسة من وحدات هندسة الجيش)

-١ مساعد

- ١ رقيب أوّل
- ١ رقيب محاسب معدات
- ٢ عرفاء

يؤمنون على عاتق الجنرال قائد الجيش من عناصر المشاة .

«السدنة - ١ رقيب خيالة فرنسي (يؤخذ من قفل النقل والتموين العسكري).

- ١ عريف سوري
- ٣٢ نقاب وسائق

يؤخذ من الافراد السوريين المفصولين، حالياً، إلى السرية الأولى للكتيبة ٣٥ من سلاح النقل.

«يحسب الافراد الفرنسيون من الملاك كإضافة على عديد كتيبتي الهند ٣٣ و٣٤ وعلى الكتيبة ٣٥ من قفل النقل والتموين، وعلى السرية ١٣ من الفوج ٤١٥ مشاة، حسب الحالة.

«**II - الحيوانات والسيارات:** تسلم الحيوانات من مصلحة مستودع الخيول بترخيص من مصلحة الخيل بناء لطلب مرفوع مسبقاً إلى الجنرال قائد الجيش.

«تسلم سيارات الهندسة التقنية على عاتق العقيد قائد الهندسة، وتسلم العربات والبرادع من مصلحة المدفعية، وترفع الطلبات لاستلامها، في الوقت المناسب، إلى الجنرال قائد الجيش (الأركان - الشعبة الرابعة).

«**III - القيادة:** تمارس قيادة الفوج الثاني السوري تجاه الافراد السوريين في هذه السرية، الصلاحيات نفسها لقائد قطعة كما هي محددة في التعليمات الوزارية الصادرة في ٥ تموز/يوليو عام ١٩٢٠.

«أما الملاكات الفرنسية المفصولة إلى هذه السرية، فتتابع ارتباطها بقائد وحدة القطعة التي تنتمي اليها أساساً، والتي فصلت منها، إلاّ انها ترتبط، فيما تختص بالانضباط العام فقط، بقائد الفوج الثاني السوري.

«**VI - الادارة:** تدار سرية الهندسة كوحدة منعزلة، وترتبط بمكتب المحاسبة في الجوقة السورية.

«يسجل جميع النقّابين في سجل مراقبة السرية، وفي كلّ حال، يحتفظ كلّ من قائد الهندسة ورئيس المصلحة التلغرافية بحق استخدام كلّ من السريتين.

«يستمر النقابون السوريون في تسجيلهم بالسجل الاسمي للجوقة السورية ببيروت التي تلحقهم وتسرحهم.

«**V** - التجنيد: تكمّل كلّ من فصيلتي النقابين في سرية الهندسة الأخرى، وذلك في حدود جدول العديد...، وبواسطة الجوقيين المأخوذين من الفوج الثاني مشاة والذين أكملوا تعليمهم العسكري.

«لا يتم الانخراط المباشر في سرية الهندسة إلاّ استثناءً، ولا يسمح به إلاّ إذا كان المتطوع اختصاصياً كفوءاً.

«**VI - إنشاء السرية:** تنشأ سرية الهندسة في أوّل تموز/يوليو وعلى عاتق المقدم قائد منطقة لبنان الكبير، يساعده موظف في القِوامة يعينه مدير القوامة.

«تؤخذ الملاكات الفرنسية الاختصاصية اللازمة من وحدات الهندسة ومن المصلحة، حيث تستبدل هذه الملاكات بعناصر من التعزيزات، ويظهر هذا في الطلب المقبل للتعزيزات الذي ترفعه المصلحة التلغرافية.

«ترفع افادة عن التنفيذ بتاريخ ٥ تموز من قبل المقدم قائد منطقة لبنان الكبير».

الجنرال غورو

قائد جيش المشرق

عنه «غير واضح»[٢٦]

٩ - القواعد العسكرية:

الأولى: قاعدة طرابلس: التي انشئت بقرار صادر بتاريخ ١٠ آب/أغسطس عام ١٩٢١، وكان عديدها: ٢ ضابطان و١٠ رتباء وأفراد و١ مدني (قائد كتيبة وملازم أوّل ومعاون ضابط ورقيبان وعريفان و٤ مسددين وأمين سر عسكري، وأمين سر مدني)، وقد الغيت هذه القاعدة بتاريخ أوّل أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٣ (بمذكرة خدمة صادرة عن قيادة جيش المشرق، الأركان العامة، الشعبة الرابعة، بعاليه، تحمل الرقم ٣٠٥٢/ ٤ ت تاريخ ٧ آب/أغسطس عام ١٩٢٣، وموقعة من غاندو Gandot رئيس الاركان).

والثانية: قاعدة بيروت: وكانت تضم (في نيسان/أبريل عام ١٩٢٤) ضابطين و ١٥ رتيباً وفرداً (نقيب وملازم ومعاون ضابط و٣ رقباء وعريف و١٠ جنود)[٢٧].

١٠ - حلّ «جيش المشرق الفرنسي»:

وبتاريخ ١١ آب/أغسطس عام ١٩٤١ أصدر الجنرال كاترو (Catroux)، القائد العام، الأمر رقم ١ (الصادر عن المقر العام لفرنسا الحرّة في المشرق)، الذي حلّ «جيش المشرق الفرنسي» بموجبه، وكان عديده قد بلغ، عند حلّه (عام ١٩٤١): ٣٥ ألف رجل (بقيادة الجنرال دانتز Dentz)، وكان مؤلفاً من: ١٨ كتيبة و١٢٠ مدفعاً و٩٠ دبابة و٩٠ طيارة ومدمرتين و٣ غواصات. وقد فقد في حربه بسوريا ولبنان (من ٨ حزيران/يونيو عام ١٩٤١ حتى ١٢ تموز/يوليو من العام نفسه): ٦٥٠٠ رجلا منهم:

١٢٠٠ قتيل و ٢٥٠٠ جريح و ٢٨٠٠ أسير[٢٨].

حواشي الفصل الرابع

(١) تعليمات رقم ١١/٩-٢٩١١ بتاريخ ٥ تموز/ يوليو عام ١٩٢٠، وضعت موضع التنفيذ في ١ شباط/ فبراير عام ١٩٢٣. (Service historique de l'armé de terre - Vincennes, (SHAT) Son outre-mer, Dossier 162).

(٢) كان عديد هذه المدرسة عند إنشائها:

٢٠ تلميذ ضابط قيادة.

٢٠ تلميذ ضابط ترجمان.

٩ ضباط مدرّبين.

١٢ رتيباً.

٥٣ عريفاً وجندياً.

(٣) SHAT, Son outre-mer, Dossier 162.

(٤) Instruction n°. 2911-9/11 datée du 5 Juillet 1920 (SHAT, Son outre-mer, Arch. 4 Lo).

(٥) SHAT, Son outre-mer Dossier 162.

(٦) Ibid.

(٧) قرار رقم ٤٢٥ صادر عن مقر المفوض السامي، قائد جيش المشرق، بعاليه في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٠.

(٨) بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس عام ١٩٢١، شُكّلت سرية الهجانة في الجوقة السورية من ٢٨٨ هجان، ونقيب قائد سرية، و٤ ضباط فرنسيين منهم ضابطا خيالة. وتضمّنت السرية ٤ فصائل، في كلّ فصيلة ٤٥ جوقي هجان، كما تضمّنت:

- فصيلة رشاش (قطعتي رشاش هوتشكس).
- فصيلة مدفع ٣٧ (قطعتين).
- رهطي رشيش FM.

(Note de Sce. n°. 10900/1 AFL datée du 25 Août 1921,

مذكرة صادرة عن رئيس الشعبة الأولى في الجوقة «بارفيه Parfait»).

(٩) Note de Sce. n°. 7280/1 datée du 6 juin 1920.

(١٠) بتصرف، عن المذكرة المشار إليها أعلاه (SHAT, Son outre-mer).

(١١) Instruction n°. 8711 datée du 3 Janvier 1928. (SHAT, Son outre-mer, Dossier 162).

(١٢) Note de Sce. n° 5436/1 datée du 26 mai 1923.

(١٣) SHAT, Son outre-mer, Arch. 159.

(١٤) قرار رقم ٤٢٥ تاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠.

(١٥) أنظر الجداول الثلاثة في الملحق رقم (٦) عن الجوقة السورية، وهي:
جدول رقم (١) تعويضات الضباط في الجوقة السورية.
جدول رقم (٢) رواتب الضباط المساعدين (Aux) في الجوقة السورية.
جدول رقم (٣) رواتب الجند في الجوقة السورية.

(١٦) SHAT, Son outre-mer.

(١٧) Ibid.

(١٨) أمر عام صادر عن قيادة جيش المشرق - الأركان العامة، الشعبة الثالثة، تحت رقم ٣/٦٦٢ (SHAT, Son outre-mer).

(١٩) إقتراح صادر عن قيادة جيش المشرق - الأركان العامة - الشعبة الرابعة - تحت رقم ٣٩٣٢/٤س. (SHAT, Son outre-mer, Dossier 162).

(٢٠) SHAT, Son outre-mer.

(٢١) Ibid, Dossier A3 - 33.

(٢٢) تعليمات صادرة عن قيادة الجيش - الأركان العامة - الشعبة الرابعة (SHAT, Son outre-mer, Dossier 162).

(٢٣) SHAT, Son outre-mer, Dossier A3 - 29.
وقد حُدِّد تأليف الكتيبة ٣٥ نقل بري بالجدول الذي أقر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٤، (جدول رقم ١٠٤٦٥/١).

(٢٤) SHAT, Son outre-mer, Arch. 1- C2، وانظر تقريراً مفصلاً عن ذلك في: SHAT, Son outre-mer, Carton 4H264 Dossier 1.

(٢٥) تقرير قائد الكتيبة «كامبانا Campana» مفتش معدات المدفعية في جيش المشرق (AFL) بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١ (SHAT, Son outre-mer, Dossier 151).

(٢٦) SHAT, Son outre-mer, C4 H460, D1.

(٢٧) SHAT, Son outre-mer, Dossier 108.

(٢٨) Davet, Michel-Christian, la double affaire de Syrie, P. 320, et: Lecorbeiller, J. la guerre de Syrie (Juin - Juillet 1941) p. 188.

ملاحق الفصل الرابع

ملحق رقم (١)

جدول عديد

فوج مسير (Rgt. de marche)

في قوات المشرق المساعدة (TAL)

أ - المشاة:

تسمية العناصر	جند (❖)				ملاحظات
	ضباط	رتباء	عرفاء	أفراد	
- أركان فوج مسير من ٣ أو ٤ كتائب	٦	١٠	٣	٣١	- عقيد أو مقدم١ - مساعد قائد فوج ١ - نقيب أو ملازم أول ١ - طبيب رائد صنف ثان رئيس مصلحة ١ - ملازم أول أو ملازم رئيس مصلحة تلغراف أو إشارة ١ - ملازم أول أو ملازم حامل العلم ١
- أركان كتيبة مشاة من ٤ سرايا (واحدة رشاش) وفصيلة خدمات (Hors Rang)	٤	١٠	١٢	٨٥	- قائد فوج ١ - نقيب مساعد ١ - ملازم أول أو ملازم ضابط لوازم ١ - طبيب مساعد ١
- سرية مشاة	٤	١٥	١٧	١٧٥	- نقيب أو م. أ. قائد سرية ١ - ملازم أول أو ملازم ٣
- سرية رشاش من ٤ فصائل لكتيبة مشاة	٣	٨	١٥	١٢١	- نقيب قائد سرية ١ - م. أ. أو ملازم ٢

(❖) الجند: رتباء وعرفاء وأفراد (المؤلف).

(١١) Instruction n°. 8711 datée du 3 Janvier 1928. (SHAT, Son outre-mer, Dossier 162).

(١٢) Note de Sce. n° 5436/1 datée du 26 mai 1923.

(١٣) SHAT, Son outre-mer, Arch. 159.

(١٤) قرار رقم ٤٢٥ تاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠.

(١٥) أنظر الجداول الثلاثة في الملحق رقم (٦) عن الجوقة السورية، وهي:

جدول رقم (١) تعويضات الضباط في الجوقة السورية.

جدول رقم (٢) رواتب الضباط المساعدين (Aux) في الجوقة السورية.

جدول رقم (٣) رواتب الجند في الجوقة السورية.

(١٦) SHAT, Son outre-mer.

(١٧) Ibid.

(١٨) أمر عام صادر عن قيادة جيش المشرق - الأركان العامة، الشعبة الثالثة، تحت رقم ٣/٦٦٢ (SHAT, Son outre-mer).

(١٩) إقتراح صادر عن قيادة جيش المشرق - الأركان العامة - الشعبة الرابعة - تحت رقم ٣٩٣٢/٤س. (SHAT, Son outre-mer, Dossier 162).

(٢٠) SHAT, Son outre-mer.

(٢١) Ibid, Dossier A3 - 33.

(٢٢) تعليمات صادرة عن قيادة الجيش - الأركان العامة - الشعبة الرابعة (SHAT, Son outre-mer, Dossier 162).

(٢٣) SHAT, Son outre-mer, Dossier A3 - 29.

وقد حُدّد تأليف الكتيبة ٣٥ نقل بري بالجدول الذي أقر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٤، (جدول رقم ١/١٠٤٦٥).

(٢٤) SHAT, Son outre-mer, Arch. 1- C2، وانظر تقريراً مفصلاً عن ذلك في: SHAT, Son outre-mer, Carton 4H264 Dossier 1.

(٢٥) تقرير قائد الكتيبة «كامبانا Campana» مفتش معدات المدفعية في جيش المشرق (AFL) بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١ (SHAT, Son outre-mer, Dossier 151).

(٢٦) SHAT, Son outre-mer, C4 H460, D1.

(٢٧) SHAT, Son outre-mer, Dossier 108.

(٢٨) Davet, Michel-Christian, la double affaire de Syrie, P. 320, et: Lecorbeiller, J. la guerre de Syrie (Juin - Juillet 1941) p. 188.

ملاحق الفصل الرابع

ملحق رقم (١)

جدول عديد

فوج مسير (Rgt. de marche)

في قوات المشرق المساعدة (TAL)

أ - المشاة:

تسمية العناصر		جند (❖)			ملاحظات
	ضباط	رتباء	عرفاء	أفراد	
- أركان فوج مسير من ٣ أو ٤ كتائب	٦	١٠	٣	٣١	- عقيد أو مقدم١ - مساعد قائد فوج ١ - نقيب أو ملازم أول ١ - طبيب رائد صنف ثان رئيس مصلحة ١ - ملازم أول أو ملازم رئيس مصلحة تلغراف أو إشارة ١ - ملازم أول أو ملازم حامل العلم ١
- أركان كتيبة مشاة من ٤ سرايا (واحدة رشاش) وفصيلة خدمات (Hors Rang)	٤	١٠	١٢	٨٥	- قائد فوج ١ - نقيب مساعد ١ - ملازم أول أو ملازم ضابط لوازم ١ - طبيب مساعد ١
- سرية مشاة	٤	١٥	١٧	١٧٥	- نقيب أو م. أ. قائد سرية ١ - ملازم أول أو ملازم ٣
- سرية رشاش من ٤ فصائل لكتيبة مشاة	٣	٨	١٥	١٢١	- نقيب قائد سرية ١ - م. أ. أو ملازم ٢

(❖) الجند: رتباء وعرفاء وأفراد (المؤلف).

تسمية العناصر	جند				ملاحظات
	ضباط	رتباء	عرفاء	أفراد	
- المستودع (ملاك دائم)	٤	٨	٦	١٩	- ضابط قائد مستودع ١ - ضابط مساعد ١ - طبيب مساعد (رائد) ١ - ضابط لوازم المستودع ١
- فصيلة (كوكبة) من قطعتي ٣٧ ملم	١	٢	٣	١٩	- قائد فصيلة (كوكبة) ١

ب - **الخيالة:** فوج من عدد متغير من سرايا الخيالة العاملة مع فصيلتي رشاش وسرية مستودع.

تسمية العناصر	جند				ملاحظات
	ضباط	رتباء	عرفاء	أفراد	
- أركان وفصيلة (كوكبة) الخدمات	٧	١٠	٤	٣٢	- عقيد أو مقدم ١ - ضابط أموال ١ - آمر سرية خيالة ٢ - طبيب ١ - ضابط مساعد قائد الفوج ١ - طبيب بيطري ١
- سرية خيالة	٥	١٢	١٧	١٥١	- نقيب قائد سرية ١- م.أ. أو ملازم ٤
- فصيلة رشاش	١	١	٣	٢٢	- ملازم أول ١
- سرية مستودع	٣	١١	١٤	١٤	- نقيب ١ - م. أ. أو ملازم ٢

ج - الهندسة - سرية نقابين - لغامين من ٤ فصائل:

تسمية العناصر	جند				ملاحظات
	ضباط	رتباء	عرفاء	أفراد	
- سرية هندسة	٤	١٧	١٦	٢١٧	- نقيب قائد سرية ١ - ملازم أول أو ملازم ٣

د - سرية النقل:

تسمية العناصر	جند				ملاحظات
	ضباط	رتباء	عرفاء	أفراد	
- سرية نقل	٦	١٦	٢٦	٤٢٢	- نقيب أول ١ - نقيب ثان ١ - م. أول ٤

هـ - جدول عديد أركان فوج مختلط:

تسمية العناصر	جند								ملاحظات
	ضباط		رتباء		عرفاء		أفراد		
	فرنسيون	مساعدون	فرنسيون	مساعدون	فرنسيون	مساعدون	فرنسيون	مساعدون	
- أركان الفوج	٥	٧	٢	٣	–	–	٧	٩	- عقيد أو مقدم ١ - نقيب مساعد ١ - قائد كتيبة بصفة إضافية ١ - طبيب رائد رئيس مصلحة ١ - م. أ. مساعد ١

ملحق رقم (٢)

ملحق بالتعليمات رقم ١١/٢٩١١ تاريخ ٥ تموز/ يوليو عام ١٩٢٠

أ - رواتب وتعويضات عسكريي قوات المشرق المساعدة:

للرتباء:

الرتبة	الراتب اليومي (فرنك فرنسي)	ملاحظات
معاون أول	٧،٧٥	قرار وزاري ٥ تموز/يوليو ١٩١٩
معاون	٧،٤٠	قرار وزاري ١ أيار/مايو ١٩١٩
مرشح	٦،٤٠	قرار وزاري ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩
رقيب أول	٦،٠٠	قرار وزاري ١ أيار/مايو ١٩١٩
رقيب	٥،٢٥	قرار وزاري
عريف أول	٣،٩٥	قرار وزاري
عريف	٣،٦٠	قرار وزاري ١ تموز/يوليو ١٩١٩
جندي أول	٣،٤٠	قرار وزاري ١أيار/مايو ١٩١٩
جندي	٣،٣٠	قرار وزاري ١أيار/مايو ١٩١٩

للضباط: راتب الدرجة الأولى من الرتبة (نقيب، ملازم أول، ملازم)

ب - تعويض التطوع وتجديد التطوع وإضافات الأقدمية في الخدمة:

١ - تعويض التطوع أو تجديد التطوع لمدة سنتين ٢٠٠ ف. ف.

٢ - إضافات الأقدمية للرتباء للعرفاء والأفراد

- بعد سنتين خدمة وحتى ١٦ سنة خدمة،

إضافة تراوح بين: ٢٠،٠ و٦٠،٠ ف. ف. ١٠،٠ و٣٠،٠ ف. ف.

٣ - تعويضات مخصصة للخيالة: فرنك فرنسي في اليوم.

ملحق رقم (٣)

البزة الرسمية للضباط، وشبه العسكريين، في «قوات المشرق المساعد» من اللبنانيين والسوريين

- **غطاء الرأس:** قبعة أو قلنسوة، في أعلاها قنزعة (ريشة القبعة Plumet).

- **القبعة:** صلبة، من طراز قبعة الضباط الفرنسيين في ملاك القوات، مع التعديلات التالية:

- زركشة من خمس شعب (بدلاً من أربع)، تزيّن أسفل القبعة.

- عصبة من قماش بنفسجي، مثل السمات (الشارات Ecussons)، للمشاة والخيالة.

- لباقي الأسلحة أو المصالح، تكون هذه العصبة من لون القبعة الخاصة بالسلاح أو المصلحة في الجيش الفرنسي.

- **القلنسوة:** يعتمر الضباط والمعاونون الأول والمعاونون المسلمون قلنسوة (قبعة بدون حاجبة Visière) يبلغ علوها ٩ سم، قعرها مرن، ومزينة بزركشةٍ من خمس شعب، كالقبعة الصلبة.

يمكن للضباط والمعاونين الأول والمعاونين، غير المسلمين، أن يعتمروا، كذلك، غطاء الرأس هذا، بدلاً من القبعة.

- **المسند المتحرك والقنزعة:**

تتألف القنزعة من وتدٍ مخروطي الشكل ومطلي باللون البنفسجي، مع قاعدة زيتونية الشكل، معدنية أو فضية، حسب السلاح.

تثبت هذه القنزعة بالقبعة بواسطة مسند متحرك مثبتٍ، بدوره، بواسطة كُلاّب (Crochet) في القسم الأمامي من القبعة، حيث يُدخل الكُلاّب في عروةٍ

بين الطرف الأمامي للقبعة أو القلنسوة وحافة قعرها (أو أسفلها)، ويغطى المقرُّ الذي يثبت فيه ساق القنزعة (والمزوّد بنباض) بشارة وطنية مثلثة الألوان.

- **السترة:** تكون سترة البزة الرسمية من طراز سترة الضباط الفرنسيين، للبزة نفسها، ومن جوخ كاكي، مع سمات، من الجوخ البنفسجي، لشرائط الرتب (Galons) وأزمّة (أو أربطة الكتف Brides d'épaule) التي تكون ذهبية أو فضية، على الجوخ البنفسجي، حسب السلاح أو المصلحة، كما هي في الجيش الفرنسي.

- **الكتفيّات (Epaulettes):**

تكون الكتفيّات من المعدن الذهبي أو الفضي، حسب السلاح، أما البطانة فتكون من الجوخ أو المخمل البنفسجي.

يحتوي ضهر الكِتفية على أزرار أو رمانات حسب الرتبة. أما للضباط «شبه العسكريين Assimilés» فإن ضهر الكتفيّة موحَّد، ولا يحمل أزراراً ولا رمانات.

- **الزنار:** من الطراز الذي يستخدمه الضباط الفرنسيون، وهو من الصوف «الموهير» البنفسجي.

- **السلاح:** من الطراز الذي يستخدمه الضباط الفرنسيون، وشبه العسكريين، مع علاّقة (للسيف) من الحرير البنفسجي، وشرّابة وحلقة من المعدن الذهبي أو الفضي، حسب لون شرائط الرتبة.

- **السروال:** من الطراز الذي يستخدمه الضباط الفرنسيون.

- **الحذاء:** حذاء نصف نظامي، ذو ساقة مطاطة.

(SHAT, Son outre-mer).

ملحق رقم (٤)

جدول عديد الجوقة السورية التابعة لقوات المشرق المساعدة (TAL)

أ - جدول عديد المشاة:

- كتيبة وفصيلة الخدمات (Hors Rang).
- سرية - فصيلة قيادة - فصيلة رشاش - فصيلة سلاح المؤازرة.

العناصر	ضباط	جند: رتباء		جند: عرفاء		جند: أفراد		ملاحظات
		فرنسيون	مساعدون	فرنسيون	مساعدون	فرنسيون	مساعدون	
سرية من مشاة (الجوقة السورية)	٤	٨	١٠	٢	٢٢	٣	١٤٠	- نقيب قائد سرية ١ - رئيس فصيلة ٢
المجموع	٤	١٨		٢٤		١٤٣		- رئيس فصيلة رشاش ١
سرية من مشاة (الجوقة السورية) (فصيلة رشاش من قطعتين)	١	١	–	١	٢	١	١٩	- رئيس فصيلة ١
المجموع	١	١		٣		٢٠		
سرية مشاة من الجوقة السورية (فصيلة قتال)	ضابط فرنسي ١	جند فرنسيون ١		جند مساعدون ٤١				الجند: رتباء وعرفاء وأفراد - ضابط رئيس فصيلة ١ - رتيب فرنسي مساعد ١
المجموع	١			٤٢				
فصيلة سلاح المؤازرة	١	١		٧				- رئيس فصيلة ١ - رتيب فرنسي مساعد ١
المجموع	١			٨				

ب - جدول عديد الوحدات الخاصة في الجوقة السورية:

- سرية محمولة Cie. montée وفصيلة قتال محمولة - سرية هجانة Cie. méhariste وكوكبة هجانة - سرية هندسة مختلطة - المدرسة الحربية بدمشق.

العناصر	جند: ضباط فرنسيون	ضباط مساعدون	رتباء فرنسيون	رتباء مساعدون	عرفاء فرنسيون	عرفاء مساعدون	أفراد فرنسيون	أفراد مساعدون	ملاحظات
سرية محمولة	٤	١	٩	٦	٤	١٩	٣	١٦٣	- نقيب فرنسي ١ - ملازم أول فرنسي ٣ - ملازم أول مساعد ١
المجموع	٥		١٥		٢٣		١٦٦		
سرية هندسة (فصيلة نقابين لغامين وفصيلة نقابين تلغرافيين)	١	٤	١٣	٨	٨	١٥	١٠	١٩٩	- نقيب فرنسي قائد سرية ١ - م. أ. رئيس فصيلة نقابين لغّامين ٢ - م. أ. رئيس فصيلة نقابين تلغرافيين ٢
المجموع	٥		٢١		٢٣		٢٠٩		
المدرسة الحربية بدمشق	٩	١٣	٢	٤	٢	٤٥	-		٢٠ تلميذ ضابط قيادة
المجموع	٢٢		٦		٤٧				- ٢٠ تلميذ ضابط ترجمان
فصيلة قتال محمولة			جند فرنسيون ٤		جند مساعدون ٣٩				الجند: رتباء وعرفاء وأفراد
المجموع			٤٣						

ملحق رقم (٥)
رواتب وتعويضات عناصر الجوقة السورية
(قرار رقم ٤٢٥ تاريخ ١٩٢٠/١٠/٢٠)

جدول (أ) للضباط:

الرتبة	الراتب الشهري الصافي	تعويضات موقتة شهرية	إضافة ٣/١٠ على الراتب	إضافة ٥/١٠ على الراتب	تعويضات خاصة شهرية	تعويضات المعيشة[1]	ملاحظات
نقيب	٤٢٠ ف.ف.	٣٦٠	٢٣٤	٣٩٠	٢٤٠	٢١٠	
ملازم أول	٣٠١،٥٠	٢٧٠	١٧١،٤٥	٢٨٥،٧٥	٢٢٠	٢١٠	
ملازم	٢٤٠ ف.ف.	٢١٠	١٣٥	٢٢٥	٢٠٠	٢١٠	

(١) تحسب لـ٣٠ يوم بمعدّل ٥،٣ فرنك يومياً، مبلغ قابل للتعديل، ويحق للضباط الجوقيين السوريين العدد نفسه المحدد للضباط الفرنسيين من حصص الأرزاق.

(٢) عدّلت تعويضات المعيشة والمشروب والبدل الثابت للتغذية بمذكرة رقم ١٣١٤/١ تاريخ ٤ شباط/ فبراير عام ١٩٢٣.

جدول (ب) للرتباء والأفراد:

الرتبة	الراتب اليومي	الرتبة	الراتب اليومي	الرتبة	الراتب اليومي	ملاحظات
معاون أول	١٩،٦٥ ف.ف.	رقيب أول	١١،٦٥	عريف	٥،٢٥	يتقاضى جوقيو الهجانة:
معاون	١٥،٧٠ ف.ف.	رقيب	٩،٤٠	جندي أول	٤،٣٥	١ - تعويض ركوب وعدّة: ١،٥ فرنك يومياً
مرشح	١٢،٩٥ ف.ف.	عريف أول	٥،٩٠	جندي	٣،٩٥	٢ - تعويض علف يراوح بين ٦،٤٠ و ٨ ف.ف. يومياً

SHAT, Son outre-mer, Dossier 162.

ملحق رقم (٦)

الجوقة السورية: تنظيمها وأمكنة تمركزها:

ملحق رقم أ وب: تابعان لمذكرة الخدمة رقم ١/٧٢٨٠ تاريخ ٦ حزيران ١٩٢١

ملحق رقم أ: تنظيم عناصر الجوقة السورية وأمكنة تمركزها:

المجموعات أو الألفاف	مشاة	خيالة
المجموعة الأولى - (الأركان في بانياس)	بانياس - قدموس - بابانا - اللاذقية (السرايا ١ و٢ و٣ و٥ و٧)	جبلة - (السرية الثالثة السورية)
المجموعة الثانية - (الأركان في بيروت)	بيروت - صور (السريتان ٦ و٩)	- بعلبك - راشيا (السرية الأولى اللبنانية) طرابلس - صيدا (السرية الثانية اللبنانية)
المجموعة الثالثة - (الأركان في دمشق)	دمشق - خان دنون -حمص - حماه - حلب (السرايا ٨ و١٠ و١٣ و١٤ و١٧ و١٨)	
المجموعة العلوية	اللاذقية - صافيتا - جبلة - مصياف (السرايا ١ و٢ و٣ و٤)	اللاذقية (السرية الرابعة)
السرية المستقلة	- انطاكية (السرية ٢١)	
المدرسة الحربية	- دمشق	
سرية المستودع	- بيروت	

ملحق رقم ب (بتصرف)

١ - الجوقة السورية، فوج المشاة الأول،

الأركان وسرية المستودع: اللاذقية.

الكتيبة	السرايا	مكان التمركز	ملاحظات
الكتيبة الأولى (العلوية) الأركان في جبلة	١ و٢ و٣ و٤ علوية	بابانا - اللاذقية - صافيتا - جبلة - مصياف	تلحظ المذكرة إنشاء سرايا جديدة في الكتيبة
الكتيبة الثانية (الأركان في اللاذقية)	٥ و٧ و٨ و٢١	بابانا - انطاكية - اللاذقية	تلحظ المذكرة إنشاء سرايا جديدة في الكتيبة
الكتيبة الثالثة (الأركان في بانياس)	١ و٢ و٣ و١٣	بانياس - قدموس - مصياف	

٢ - الجوقة السورية، فوج المشاة الثاني،

الأركان وسرية المستودع: بيروت.

الكتيبة	السرايا	مكان التمركز	ملاحظات
الكتيبة الأولى (الأركان في دمشق)	سرية مستودع الجوقة، والسرايا: ٦ و٨ و٩	بيروت - دمشق - خان دنون	تلحظ المذكرة إنشاء سرايا جديدة في الكتيبة
الكتيبة الثانية (الأركان في حماه)	السرايا ١٤ و١٧	حماه - حمص	تلحظ المذكرة إنشاء سرايا جديدة في الكتيبة
الكتيبة الثالثة (الأركان في حلب)	السرايا ١٧ و١٠ والأشورية الكلدانية	حلب - غرب حماه	تلحظ المذكرة إنشاء سرايا جديدة في الكتيبة

٣ - الجوقة السورية، فوج الخيالة،
الأركان والمستودع: طرابلس.

الإسم الحالي	السرايا/الإسم الجديد	التمركز الحالي	ملاحظات
سرية الخيالة الأولى اللبنانية	سرية الخيالة الأولى	بعلبك - راشيا	لحظت المذكرة تغيير
سرية الخيالة الثانية اللبنانية	سرية الخيالة الثانية	طرابلس - صيدا	أسماء هذه السرايا
سرية الخيالة الثالثة اللبنانية	سرية الخيالة الثالثة	بلاد العلويين	
سرية الخيالة الرابعة اللبنانية	سرية الخيالة الرابعة	اللاذقية - حماه	
سرية المستودع			تُنشأ

ملحق رقم (٧)
تعويضات ورواتب عسكريي الجوقة السورية
(قرار رقم ٤٢٥ تاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٠)

جدول رقم (١): تعويضات الضباط (في الجوقة السورية).

نوع الإقامة	قائد قطعة	ضابط قائد	نقيب	ملازم أول أو ملازم	رتيب	عريف أو جندي
إقامة أولى(١)	٣٠٠ ف.ف.	٢٢٥	١٥٠	٩٠	٣٠	١٥
إقامة ثانية	٤٥٠ف.ف.	٣٠٠	٢٥٠	١٥٠	٦٠	٣٠

(١) على أن يكون قد قضى سنة على الأقل في الخدمة بالجوقة.

جدول رقم (٢): رواتب الضباط المساعدين (Aux).
في الجوقة السورية:

الرتبة	الراتب (فرنك فرنسي)	تعويضات موقتة	تعويضات المعيشة	تعويضات التدفئة	الخسارة في سعر الصرف	المجموع في الشهر
ملازم أول	٣٠١	٢٧٠	٣٥٧	١٨	٦٩٦،٦٠	١٦٤٢،٦٠
ملازم	٢٤٠	٢١٠	٣٥٧	١٨	٦٣١،٨٠	١٤٥٢،٨٠

ملاحظة: ١) تحدد تعويضات المعيشة وتعويضات التدفئة من قبل مصلحة القوامة وتتغير حسب سعر المواد.

٢) تتعلق الخسارة في سعر الصرف بالتعويضات الموقتة وتعويضات المعيشة والتدفئة، وتتغير حسب سعر الليرة.

جدول رقم (٣): رواتب الجند في الجوقة السورية:

العناصر	باليوم (ف.ف.)	بالشهر (ف.ف.)	إضافة ١/١٢ حصة أي ٢،٦٠ ف.ف.(١)
المشاة:			
معاون ضابط	٧،٤٠	٢٢٠،٠٠	٢٩٠،٧٠
رقيب أو رقيب أول	٥،٢٥	١٥٧،٥٠	٢٣٥،٢٠
عريف	٣،٦٠	١٠٨،٠٠	١٨٥،٧٠
جندي أول	٣،٤٠	١٠٢،٠٠	١٧٩،٧٠
جندي	٣،٣٠	٩٩،٠٠	١٧٦،٦٠

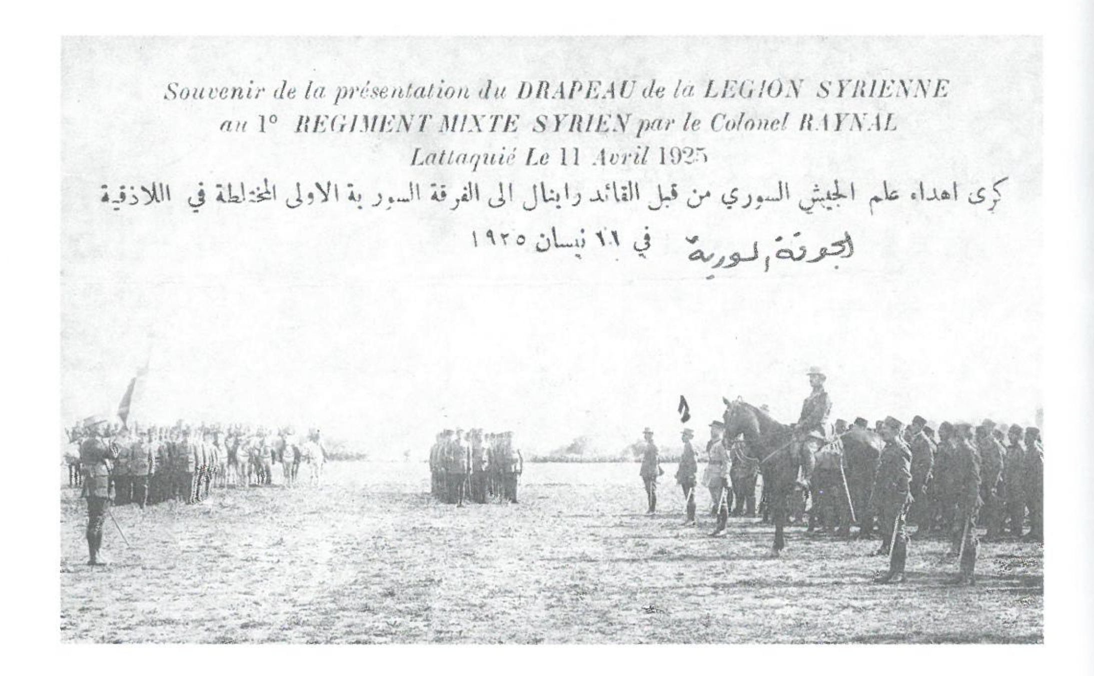
الخيالة:

العناصر	باليوم (ف.ف.)	بالشهر (ف.ف.)	إضافة علف الحصان أي ٤ فرنكات يومياً
معاون ضابط	٨،٤٠	٢٥٢،٠٠	٣٤٧،٧٠
رقيب أو رقيب أول	٦،٢٥	١٨٧،٥٠	٢٨٣،٢٠
عريف	٤،٦٠	١٣٨،٠٠	٢٣٣،٧٠
جندي أول	٤،٤٠	١٣٢،٠٠	٢٢٧،٧٠
جندي	٤،٣٠	١٢٠،٠٠	٢٢٤،٧٠

(١) يضاف إلى هذه الرواتب الخسارة في سعر الصرف المتغير حسب سعر الليرة.

تقديم علم الجوقة السورية للفوج المختلط السوري الأول من قبل الكولونيل «رينال» اللاذقية في ١١ نيسان ١٩٢٥

(من محفوظات النقيب المتقاعد درزي)



الفصل الخامس

التنظيمات الأمنية

الجندرمة السورية واللبنانية

تقول الوثائق الفرنسية الصادرة في مطلع عهد الإنتداب[1] إن المبادىء التي نظّمت «الجندرمة» في العهد العثماني (عام ١٩٠٨) هي نفسها التي نظّمت الجندرمة «السورية واللبنانية» في ذلك الحين. ونضيف إلى ذلك أن الجندرمة اتخذت، في «متصرّفية جبل لبنان» شكلاً متقدّماً على ذلك الشكل الذي عرفته في العهد العثماني (راجع: الجزء السادس، الفصل الأول: الجندرمة النظامية وغير النظامية).

في عام ١٩٢٠ كانت «الجندرمة السورية» مؤلّفة من ١٢٠٠ رجل موزّعين على ٥ سرايا، في سناجق صيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية وإسكندرون، بمعدّل سرية لكلّ سنجق. وتتضمّن كلّ سرية مجموعة متحرّكة مركزها عاصمة السنجق، وفصيلة في كلّ قضاء. وتقسم الفصيلة، بدورها، إلى عدد من المخافر الثابتة، ثم الإحتياط.

أما «الجندرمة اللبنانية» فكانت مؤلّفة من ٨٠٠ رجل موزّعين على ٥ سرايا، واحدة في كلّ قضاء، وعلى مجموعتين متحرّكتين. وللجندرمة السورية مدرسة في بيروت، كما أن للجندرمة اللبنانية مدرسة في بعبدا.

هذا هو الحال الذي كانت عليه ««الجندرمة السورية واللبنانية» قبيل إعلان دولة لبنان الكبير (في مطلع أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠).

ورأت اللجنة التي شكّلت لدرس أوضاع الجندرمة في سوريا ولبنان ان هذا التنظيم «يجب أن يستمر، خشية أن تجرّ البلاد إلى اضطرابات عميقة»، إلاّ أنه لا بد من الملاحظات التالية:

«١ - في ظل الحكم العثماني، كانت الجندرمة تقوم، في الوقت نفسه، بدور الجندرمة كما هو في الدول الغربية، وبدور الجيوش النظامية، ويظهر أنه من المناسب تحديد صلاحيات الجندرمة السورية واللبنانية في حدود الدور الأول.

«٢ - الجندرمة التي يجب أن تشكّل من النخبة، لم تعطِ، دوماً، ما فيه الكفاية، خلال قيامها بالمهمات التي كلفتها، وذلك بسبب النقص في ملاكاتها (كوادرها). وبدون الحديث عن إنشاء «جندرمة مختلطة»، من الضروري أن يوضع، على رأس كلّ مخفر من مخافر الجندرمة، درك فرنسيون يقومون، في الوقت نفسه، بوظيفة المستشارين والمراقبين، وفقاً لتوجيهات ضابط الشرطة العسكرية».

أما فيما يتعلّق بالصلاحيات التي ارتأتها اللجنة على نظام الجندرمة «الحالي»، فيمكن إيجازها بما يلي:

١ - لا يترك في صلاحيات الجندرمة، إلا الوظائف التي لا يمكن إيكالها إلى جهاز آخر أو قوات أخرى.

٢ - تخفيض عدد مجندي الجندرمة إلى حدود القوات التي تشكّل المخافر الثابتة فقط، كما يجب أن تخفّض هذه المخافر إلى الحد الضروري، وإلى احتياط الفصيلة.

٣ - تحال العناصر المتجمّعة من تخفيض الجندرمة إلى الميليشيا (السورية).

٤ - إلحاق درك فرنسيين برؤساء هذه المخافر، تكون مهمتهم، تجاه هؤلاء «إستشارية ورقابية».

ورأت اللجنة، كذلك، ان متابعة تنفيذ هذه التعديلات يجب أن تتم «بالتفاهم بين ضابط الشرطة العسكرية وقادة الجندرمة السورية اللبنانية، وممثل عن المصالح الإدارية» وذلك «عندما تتم الموافقة عليها، من حيث المبدأ»[٢].

إلا ان معالجة مسألة «الجندرمة وتنظيماتها» لم تتوقف عند تأليف اللجنة التي أعدّت هذه الإقتراحات، بل تعدّتها إلى معالجات أخرى، عديدة وجدية، سوف نستعرضها في هذا الفصل.

لقد أصدر «الجنرال غورو»، فور إعلانه، دولة لبنان الكبير، وبتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠، قراراً (رقم ٣٦٤) أعلن، بموجبه، إلغاء الجندرمة السورية والجندرمة اللبنانية المقرّرتين بموجب القرار رقم ١٢٥ الصادر بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٩، وبموجب القرار رقم ١٢٦ الصادر بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٠»، على أن يلتحق «أفراد هذه القوى، مع ضباطها، بالتشكيلات الجديدة المقرّرة في أراضي لبنان الكبير، وفي أراضي العلويين». وتبع هذا القرار قرار آخر (رقم ٣٥٧) أصدره الجنرال غورو، بالتاريخ نفسه (٢٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠)، وقد نصّ هذا القرار على إعادة تنظيم الجندرمة اللبنانية وتوزيعها على مناطق لبنان الكبير، على الشكل التالي:

١ - فرق مشكلة سابقاً ولم يطرأ عليها أي تغيير:

- عكار ١٠٠ خيال و٥٠ مشاة.

- طرابلس ١٠٠ خيال.

- صيدا ٢٠٠ خيال.

٢ - فرق يجري تشكيلها:

- بعلبك ١٠٠ خيال و٥٠ مشاة.
- البقاع ١٠٠ خيال و٥٠ مشاة.
- راشيا ٢٠ خيالاً و٢٠ مشاة.
- حاصبيا ٢٠ خيالاً و٢٠ مشاة.
- زحلة ٥٠ خيالاً.

٣ - فرق تشكّل فيما بعد:

- تبنين ٢٠ خيالاً و٨٠ مشاة.

المجموع: ٧١٠ خيالة و٢٧٠ مشاة = ٩٨٠ رجلاً[٣].

كما أصدر، في الوقت نفسه (في ٢٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠) قراراً (رقمه ٣٥٨) يقضي بأن تحتفظ «ضابطة لبنان الكبير» بتشكيلاتها، وترتبط، مباشرة، «بحاكم لبنان الكبير».

وتبع هذا القرار قرار آخر (رقم ٣٥٩)، بالتاريخ نفسه، وهو يقضي بأن يتقاضى العسكريون الفرنسيون الذين يشكّلون ملاك «فرقة الضابطة في أراضي لبنان الكبير» (وهم ضباط ومعاونو ضباط) رواتبهم من «معسكر الجنود الفرنسيين» في بيروت، وأما أنفار الجيش «فيرجعون، في شؤونهم، إلى أورطة (كتيبة) معسكر الفرقة ٤١٥ من الأي المشاة (فوج الرماة Régiment de Tirailleurs) في بيروت».

وتتألف هذه الملاكات من «دائرة تفتيش» مؤلّفة من:

- ضابط عال (مفتش).
- ضابط ملحق.
- معاون ضابط.
- مستكتب عسكري.

ويتقاضى هؤلاء العسكريون «رواتب وظيفة» كما يلي:

- مدير (رئيس دائرة) ٤٠٠ ف.ف.
- ضابط ٢٠٠ ف.ف.
- معاون ضابط ٥٠ ف.ف.
- عريف أو جندي ٢٥ ف.ف.[٤]

ثم أصدر، بالتاريخ نفسه (٢٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠)، قراراً (رقم ٣٦٦) حدّد فيه المبادىء الأساسية لإنشاء «الجندرمة»، في «دولة لبنان الكبير»، وقد وردت هذه الأسس على الشكل التالي:

١ - تتشكّل هذه الجندرمة من «فوج» بقيادة «مقدّم أو عقيد»، وتضم ٥ سرايا يأمر كلاً منها «قائد كتيبة أو نقيب، حسب أهمية السرية»، وتقسم كلّ سرية «إلى عددٍ من الفصائل... حسب التقسيمات الإدارية» للبلاد، وتضم كلّ فصيلة «عدداً من المخافر بعدد المديريات أو النقاط المهمة».. ويحدّد «الجدول المرفق» مكان «السرايا والفصائل والمخافر» وتأليفها وعديدها، ولا يمكن تغيير ذلك «إلاّ بقرار من حاكم دولة لبنان الكبير».

٢ - تحدد القوانين والأنظمة والتعليمات «المرعية الإجراء في البلاد» تفاصيل عمل مختلف «أجهزة القيادة والإدارة» فيها، ومن ضمنها «الجندرمة».

٣ - يقود وحدات الجندرمة«ضباطها المسؤولون عن تنفيذ كلّ الخدمات، وعن الإنضباط والإدارة في وحداتهم».

٤ - ترتبط «جندرمة لبنان الكبير» بحاكم «دولة لبنان الكبير»، وفيما عدا ذلك:

أ - بقائد شرطة الجيش (Prévôt de l'armée)(❖) فيما يختص «بالتنظيم العام وتوجيهات الاستخدام والتعليم».

ب - بالمفوض السامي (الرقابة الإدارية) فيما يختص «بالإدارة المالية والإدارة بوجه عام».

٥ - يتمّ تجنيد العناصر من بين «العسكريين الذين خدموا في الجوقات أو الميليشيا، لمدّة سنتين على الأقل»، والحائزين على «كلّ الضمانات المطلوبة»، ويمكن، عند الضرورة، الخروج على قاعدة المدّة المحدّدة لخدمة هؤلاء العناصر في الوحدات المذكورة. ويفضّل، من بين هولاء، من يتقن اللغة الفرنسية.

أما الشروط الواجب توافرها في هؤلاء العناصر فهي:

«أ - أن يكون عمر الواحد منهم بين ٢١ و٣٥ سنة.

«ب - أن لا يكون قد تعرّض أثناء خدمته، لعقوبات خطيرة.

«ج - أن تكون لديه كلّ الضمانات الأخلاقية، وغير محكوم خلال حياته المدنية.

«د - أن يكون ملائماً من الوجهة البدنية، ولا يقل طوله عن متر و٦٤ سم.

«هـ - أن يكون ملماً، ما أمكن، بقراءة اللغة العربية وكتابتها».

- لا يعين أي عنصر من الجندرمة «لا في ناحيته، ولا في النواحي المتاخمة لناحيته»

- يتمّ التجنيد، في كلّ سرية، في موقع السرية، وبواسطة لجنة مؤلّفة من:

(❖) ترتبط الجندرمة الوطنية Gendarmerie nationale، في فرنسا، بوزارة الدفاع، مباشرة، وهي تقوم، بقيادة قائدها (Prévot)، بجميع المهمات المناطة بالشرطة العسكرية لوحدات في الميدان.

- ١ ضابط يمثل الحاكم.

٢ - آمر السرية.

٣ - طبيب (عسكري إذا أمكن).

- تقوم هذه اللجنة بفحص المرشحين من جهة «أهليتهم للحياة العسكرية، ومن حيث ثقافتهم الابتدائية والعامة»، ويرسل ملف المرشح، مع رأي اللجنة، إلى الضابط «المستشار التقني للحاكم».

- يعود للحاكم، وحده، حق «إصدار التعيينات والتشكيلات، وخفض الرتبة وتأخيرها، والعزل، والصرف من الخدمة، حتى للأفراد».

٦ - حدّد «النظام الموقت لخدمة الجندرمة» صلاحيات الجندرمة في دولة لبنان الكبير.

- «لا يمكن للسلطات المدنية والعسكرية، في أية حال، أن تدّعي ممارسة أية سلطة تنفيذية على الجندرمة، أو التدخّل في التفاصيل الداخلية لخدمتها».

٧ - «تعطى العلوم العسكرية والمهنية في مدرسة للجندرمة»، وعلى جميع عناصر الجندرمة «المقبولين حديثاً» أن يتابعوا الدراسة «لمدة أربعة أشهر، قبل أن يرسلوا إلى المخافر». ويبقى هولاء في سراياهم، حيث يتلقّون «تعليماً أولياً»، بانتظار بدء الدراسة التي سيتابعونها.

ويتابع هذه الدراسة، كذلك «كلّ الضباط الأعوان، بلا استثناء» وكذلك «المرشحون لوظيفة رؤساء مخافر».

أما الجدول المشار إليه في نص هذا القرار فيتضمّن ما يلي:

	بيروت	طرابلس	جبل لبنان	البقاع	صيدا	احتياط	المجموع
- **ضباط:** - عقيد	١	-	-	-	-	-	١
- مقدم	-	١	١	١	٢	-	٥
- نقيب	٣[١]	١	٢	٢	٢	-	١٠
- ملازم أول	٥[٢]	٣	٣	١	١	-	١٣
- ملازم	١	٢	٣	١	١	-	٨
مرشح ضابط	-	١	٢	١	-	-	٤
- **مشاة:** - معاون	١	-	-	-	-	-	١
- رقيب أول -	٥[٣]	٢	٣	٢	٢	-	١٤
رقيب	٧	٨	١٢	٦	٥	١	٣٩
- عريف	١٤[٤]	١٥	٢٨	١٠	١٣	٣	٨٣
- نفر مشاة	٧٣	٨٦	١٦٧	٦٤	٧٢	١٦	٤٧٨
- **خيالة:** - رقيب أول	٢	٣	٢	١	٢	١	١١
- رقيب	٣	٨	٨	٨	٨	٢	٣٧
- عريف	٤	١٢	١٠	١٤	١٧	٣	٦٠
- نفر خيال	٣١	٩٥	٨٦	٩٢	١٠٨	٢٤	٤٣٦
المجموع	١٥٠	٢٣٧	٣٢٧	٢٠٣	٢٣٣	٥٠	١٢٠٠ رجلاً

(١) منهم نقيب أمين صندوق في بيروت ونقيب مدرّب في المدرسة.

(٢) منهم ملازم أول أمين صندوق وملازم أول أمين سر قائد الفوج ونقيب مدرّب في المدرسة.

(٣) منهم رقيب أول أمين سر لأمين الصندوق ورقيب أول حارس مخزن.

(٤) منهم عريف سلاحي (Armurier).

وفي عام ١٩٢١ كانت الجندرمة، في دولة لبنان الكبير، على الشكل التالي:

- مستشار فني فرنسي: النقيب ديسبريز Cne Desprez.
- فوج من ٥ سرايا.

الأركان:

- سرية بيروت.
- ١١ ضابطاً و١٠٠ جندرمة مشاة و٤٠ خيالة.
- فصيلتان و ١٠ مخافر.

سرية لبنان الشمالي:

- ٧ ضباط و١١٥ جندرمة مشاة و١٢٩ خيالة.
- ٦ فصائل و٢٢ مخفراً.

سرية جبل لبنان:

- ٩ ضباط و٢٢٢ جندرمة مشاة و١٣٢ خيالة.
- ٩ فصائل و٤١ مخفراً.

سرية لبنان الجنوبي:

- ٦ ضباط و٩٢ جندرمة مشاة و١٣٥ خيالة.
- ٤ فصائل و١٦ مخفراً.

سرية البقاع:

- ٥ ضباط و٨٢ جندرمة مشاة و١١٦ خيالة.
- ٤ فصائل و١٦ مخفراً.

المجموع:

- ٤١ ضابطاً.
- ٦١١ جندرمة مشاة.

- ٥٨٤ جندرمة خيالة.

الجندرمة السيارة: (للتذكير، تحويل سرية مساعدة، تحت الدرس).

- الملاك = ٣ ضباط فرنسيين.

- القوات:

- لبنان الشمالي: ٢ ضباط و١٠٠ جندرمة خيالة.

- لبنان الجنوبي: ٢ ضباط و١٠٠ جندرمة خيالة.

- البقاع: ٣ ضباط و١٥٠ جندرمة خيالة(٤ مكرر).

وفيما يلي عرض لما جرى، خلال الأعوام ١٩٢١ - ١٩٢٥ من محاولات لتنظيم الجندرمة اللبنانية:

ا - قرار النقيب «فريغات ترابو Frégate Trabaud» حاكم «دولة لبنان الكبير» (رقم ٤١٤ تاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١) بإعادة تنظيم الجندرمة اللبنانية، وهذا نصّه:

«إن النقيب فريغات ترابو حاكم دولة لبنان الكبير.

«بناء على القرار رقم ٣١٨ تاريخ ٣١ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠ والقرار رقم ٣٣٦ تاريخ ٨ أيلول عام ١٩٢٠ القاضيين بإنشاء دولة لبنان الكبير وتزويدها بقانون إداري موقت.

«بناء على القرار رقم ٣٢٩ تاريخ أول أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠، القاضي بتسمية النقيب «فريغات ترابو» حاكماً للبنان الكبير.

«بناء على القرار رقم ٣٦٦ تاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠ القاضي بإعادة تنظيم الدرك في لبنان الكبير.

«وبناء على القرار رقم ٤٠٨ تاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١ الصادر عن حاكم لبنان الكبير والقاضي بحل ميليشيات زحلة - المعلّقة - بعلبك - رياق.

يقرّر

مادة أولى: إعتباراً من ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١، تنشأ، باسم الجندرمة المتحرّكة (الدرك المتحرّك)، مجموعات من الجندرمة الخيالة بدلاً من الميليشيات المنحلّة.

مادة ثانية: توزع هذه المجموعات بالشكل وبالأعداد التالية:

سرية البقاع: - ١ نقيب - ١ ملازم أول - ١ ملازم - ٢ رقباء أول خيالة - ٤ رقباء خيالة - ١٢ عريفاً خيالة - ١٣٢ دركياً خيالاً - المجموع: ١٥٣.

مادة ثالثة: تناط إدارة هذه المجموعات بقيادة السرايا الموجودين في مناطق تمركز هذه المجموعات.

مادة رابعة: توضع هذه المجموعات المتحرّكة بتصرّف المستشارين الإداريين الذين يفيدون حاكم لبنان الكبير عن كيفية استخدامهم لها.

مادة خامسة: توفّر الاعتمادات اللازمة لتعهد هذه المجموعات بقسم من موازنة الميليشيات المنحلّة، وتؤمن تغذية خمسة خيول من ملاكات الفرنسيين من موازنة الدرك.

مادة سادسة: يكلف كلّ من النقيب المستشار التقني، مفتش الدرك في لبنان الكبير، وقائد الفوج، كلّ فيما يختص به، تنفيذ هذا القرار».

بيروت في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٢١

حاكم لبنان الكبير

التوقيع: ترابو

عنه: الرائد انطوان رئيس الغرفة العسكرية

للتعميم: ٢٩٤٦ تاريخ ١٩٢١/١/١٩(٥).

- ٥٨٤ جندرمة خيالة.

الجندرمة السيارة: (للتذكير، تحويل سرية مساعدة، تحت الدرس).

- الملاك = ٣ ضباط فرنسيين.

- القوات:

- لبنان الشمالي: ٢ ضباط و١٠٠ جندرمة خيالة.

- لبنان الجنوبي: ٢ ضباط و١٠٠ جندرمة خيالة.

- البقاع: ٣ ضباط و١٥٠ جندرمة خيالة(٤ مكرر).

وفيما يلي عرض لما جرى، خلال الأعوام ١٩٢١ - ١٩٢٥ من محاولات لتنظيم الجندرمة اللبنانية:

ا - قرار النقيب «فريغات ترابو Frégate Trabaud» حاكم «دولة لبنان الكبير» (رقم ٤١٤ تاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١) بإعادة تنظيم الجندرمة اللبنانية، وهذا نصّه:

«إن النقيب فريغات ترابو حاكم دولة لبنان الكبير.

«بناء على القرار رقم ٣١٨ تاريخ ٣١ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠ والقرار رقم ٣٣٦ تاريخ ٨ أيلول عام ١٩٢٠ القاضيين بإنشاء دولة لبنان الكبير وتزويدها بقانون إداري موقت.

«بناء على القرار رقم ٣٢٩ تاريخ أول أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠، القاضي بتسمية النقيب «فريغات ترابو» حاكماً للبنان الكبير.

«بناء على القرار رقم ٣٦٦ تاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠ القاضي بإعادة تنظيم الدرك في لبنان الكبير.

«وبناء على القرار رقم ٤٠٨ تاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١ الصادر عن حاكم لبنان الكبير والقاضي بحل ميليشيات زحلة - المعلّقة - بعلبك - رياق.

يقرّر

مادة أولى: إعتباراً من ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١، تنشأ، باسم الجندرمة المتحرّكة (الدرك المتحرّك)، مجموعات من الجندرمة الخيالة بدلاً من الميليشيات المنحلّة.

مادة ثانية: توزع هذه المجموعات بالشكل وبالأعداد التالية:

سرية البقاع: - ١ نقيب - ١ ملازم أول - ١ ملازم - ٢ رقباء أول خيالة - ٤ رقباء خيالة - ١٢ عريفاً خيالة - ١٣٢ دركياً خيالاً - المجموع: ١٥٣.

مادة ثالثة: تناط إدارة هذه المجموعات بقيادة السرايا الموجودين في مناطق تمركز هذه المجموعات.

مادة رابعة: توضع هذه المجموعات المتحرّكة بتصرّف المستشارين الإداريين الذين يفيدون حاكم لبنان الكبير عن كيفية استخدامهم لها.

مادة خامسة: توفّر الاعتمادات اللازمة لتعهد هذه المجموعات بقسم من موازنة الميليشيات المنحلّة، وتؤمن تغذية خمسة خيول من ملاكات الفرنسيين من موازنة الدرك.

مادة سادسة: يكلف كلّ من النقيب المستشار التقني، مفتش الدرك في لبنان الكبير، وقائد الفوج، كلّ فيما يختص به، تنفيذ هذا القرار».

بيروت في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٢١

حاكم لبنان الكبير

التوقيع: ترابو

عنه: الرائد انطوان رئيس الغرفة العسكرية

للتعميم: ٢٩٤٦ تاريخ ١٩٢١/١/١٩(٥).

وبتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢١، وجّه «ترابو» كتاباً إلى المفوّض السامي الفرنسي جاء فيه:

«فيما يختصّ بدولة لبنان الكبير، لا يمكن اعتماد ضباط احتياط فرنسيين، في الجندرمة اللبنانية، كضابط جندرمة لبنانيين، وذلك للأسباب التالية:

«إن ضباط الإحتياط الفرنسيين هم، بلا شك، شجعان جداً، ولكنهم يفتقرون إلى المعارف التقنية الضرورية لكي يكونوا، مباشرة، ضباط جندرمة.

«والمعروف أن ضباط الجندرمة، في لبنان الكبير، يؤدّون خدمات شبيهةً، تماماً، بتلك التي تؤدّيها الجندرمة الفرنسية، ولكن ضباط الإحتياط الفرنسيين، بالإضافة إلى الصعوبات الجمة التي سيلقونها، لأنهم لا يلمون باللغة العربية، وهي ضرورية في هذه الخدمات، سيجدون أنفسهم متخلّفين عن سواهم، في هذه الوظيفة، خصوصاً بالنسبة إلى رفقائهم اللبنانيين.

«فماذا سيكون، إذن، وضع هولاء الضباط الذين يجب، بصفتهم فرنسيين، أن يكونوا أدلّاء؟

«بالإضافة إلى ذلك، ولأسباب مادية (تتعلّق بالميزانية)، فإن العديد الحالي للضباط مرتفع جداً، ونحن نجهد شيئاً فشيئاً، لتخفيضه، آخذين، بالإعتبار، الوضع الحالي.

«لذا، فإنه من المستحيل، حتى من الوجهة المادية، اعتماد ضباط احتياط فرنسيين في الجندرمة اللبنانية».

ترابو (٥ مكرر)

وقد اعتمد رأي ترابو هذا، وكان الضباط الفرنسيون الملحقون بالجندرمة اللبنانية من ضباط الخدمة الفعلية.

II - التعليمات التي أصدرها الجنرال «غارنييه ديبلسيكس Garnier Duplessix» رقم IL/٢٢٨ تاريخ ١٣ آذار/ مارس عام ١٩٢١) والمتعلّقة بتشكيل سريتين لبنانيتين من «الجندرمة المتحرّكة» في لبنان الكبير، وقد نصّت على ما يلي:

«تحوّل سرايا الجندرمة المتحرّكة (الدرك المتحرّك) في لبنان الكبير إلى سريتين لبنانيتين منظّمتين وفقاً للشروط المحدّدة بالتعليمات الوزارية رقم ٢٩١١-١١/٩ تاريخ ٥ تموز/ يوليو عام ١٩٢٠، وترتبط بالمقدم قائد الجوقة السورية، وفقاً للشروط نفسها التي تخضع لها الوحدات الأخرى الموضوعة بإمرته.

«١ - **المواقع**: توزع عناصر هاتين السريتين اللبنانيتين كالآتي:

- السرية الأولى في بعلبك.
- السرية الثانية في صيدا، وتفصل ٥٠ خيالاً و٣٠ من المشاة إلى طرابلس.

«٢ - **الملاكات**: يوضع النقيب «مارتي Marty» والملازم الأول «فرسيني Versini» والرتباء المستخدمون في الجندرمة اللبنانية، بتصرّف المقدّم قائد الجوقة السورية.

«يحوّل الضباط المساعدون إلى الجندرمة الثابتة، وأما الأفراد والرتباء فينخرطون برتبهم، باستثناء الرقباء الأول الذين يقبلون كرقباء في المدفعية والخيالة، وذلك نظراً لعدم كفاءتهم في وظائف المحاسبة.

«٣ - **العقود**: تستبدل عقود التطوّع لمدّة سنتين المعقودة لصالح الجندرمة المتحرّكة، بعقود جديدة لمصلحة الجوقة السورية، ويعود مفعول هذه العقود إلى تاريخ عقدها لصالح الجندرمة.

«٤ - **الرواتب والتعويضات:** يجب أن يكون مجموع المخصصات مساوياً للمبلغ المقرر بالعقد، في الجندرمة اللبنانية.

«يدفع الفرق بين هذه الحقوق والحقوق المقررة بتعليمات ٥ تموز/ يوليو عام ١٩٢٠ من قِبل دولة لبنان الكبير، وذلك وفقاً للوائح مقارنة ينظّمها قادة السرايا.

«٥ - **الركوبة وعدة الركوب:** تؤمّن من قبل الخيالة أنفسهم ضمن الشروط المحدّدة بتعليمات ٥ تموز/ يوليو عام ١٩٢٠.

«٦ - **اللباس، التجهيز، معدات مختلفة:** باستثناء الركوبة وعدّة الركوب، تزوّد هذه السرايا اللبنانية، وبواسطة الجوقة السورية، بكلّ ما يلزمها، وتعاد الأمتعة والأسلحة التي هي بحوزتها، حالياً، إلى الجندرمة.

«٧ - **التغذية وبيطرة الخيول:** تؤمّن التغذية وبيطرة الخيول ضمن الشروط نفسها المتبعة حالياً في الجيش الفرنسي.

«٨ - **تشكيل الخيالة اللبنانية إلى الدرك المتحرّك:** في المستقبل، وبناء «لطلب من حاكم الدولة اللبنانية، يمكن أن يقبل الرتباء والخيالة الموجودون في السرايا اللبنانية، بالجندرمة اللبنانية.

«بعد القبول النهائي للمرشحين، يلغى تطوّعهم لصالح الجوقة السورية اعتباراً من تاريخ قبولهم بالجندرمة، ولكن مدة الخدمة التي قضوها في السرايا اللبنانية تحسب لهؤلاء العسكريين الذين أتوا إلى الجندرمة من هذه السرايا.

«٩ - **ترتيبات خاصة:** تشكّل هاتان السريتان بتاريخ أول آذار/ مارس عام ١٩٢١، تاريخ حلّ السرية الثانية السورية، ولكن، وحتى تاريخ ١٥ آذار/ مارس ضمناً، يدفع تعويض التغذية والبيطرة للمستحقين من قبل دولة لبنان الكبير.

«اعتباراً من ١٦ آذار/ مارس ١٩٢١، يؤمّن الجيش العلف بواسطة قسائم نظامية وتؤمّن البيطرة وفقاً للشروط المعمول بها في الجيش الفرنسي»[٦].

قائد جيش المشرق (الجنرال غارنييه ديبلسيكس)

عنه/ رئيس الأركان، التوقيع: (بيتلا Pettelat)

للتعميم/ ١٥ آذار/ مارس عام ١٩٢١

جيش المشرق

الأركان ش ٤

رقم ٤/٢٠٥٩ س

التوقيع: رئيس الشعبة الرابعة.

وقد حدّدت تعليمات (صادرة عن أركان الجيش) البزة الرسمية للضباط (والمعاونين الأول) في الوحدات المحلية السورية - اللبنانية، وهي بزة شبيهة بتلك التي يرتديها الضباط الفرنسيون، مع «ريشة» تعتلي القبعة، والغريب ان هذه التعليمات تميز بين القبعة المخصصة «للضباط والمعاونين والمعاونين الأول المسلمين» وتلك المخصصة لغيرهم، (للمسلمين: قبعة بلا واقية للوجه Toque = Képi sans visière)[٧].

III - تقرير الجنرال غورو، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، وقائد جيش المشرق، وهو موجه إلى وزير الحربية الفرنسية، ويتعلّق «بملاك الجندرمة المحلية» في سوريا ولبنان (تقرير رقم ٥/٩٧٠٥ صادر عن المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا والمشرق - الأركان العامة - شعبة الأفراد - بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٢)، وقد جاء، في هذا التقرير، ما يلي:

«إن التدابير المتتابعة التي اتخذتموها لتخفيض عديد جيش المشرق، تدريجاً، منذ أول عام ١٩٢٢، قد قادتني لأن أبحث عن استخدامٍ أكمل للجيوش الإضافية؛ وإن تنظيم هذه الجيوش بثلاثة أفواج مختلطة قد استجاب لهذه الفكرة.

«ويظهر أنه يجب أيضاً الذهاب إلى أبعد من استخدام المواطنين المحليين لتأمين النظام في البلاد بصورة أفضل، فتنظيم الجندرمة المحلية، المتناسبة أكثر مع حاجات البلاد، يسهل أيضاً مهمّة القوات المنتدبة، ويخفف، إلى حدّ ما، من المساوىء الكبرى الناتجة عن التخفيضات التي حصلت أو ستحصل في هذه القوات.

«وبعد أن تفهّمت الدول السورية(❖) والدولة اللبنانية الموضوع، قبلت بأن توزّع الجندرمة العائدة إليها، إلى أقسام ثابتة، ووحدات متحرّكة أو ميليشيات، تكون مهمّتها، خصيصاً، تأمين النظام خارج المدن الكبرى، وملاحقة الأشرار أو العصابات المسلّحة التي تشكّل في البلاد أو تأتي من الخارج.

«ولكن هذه الوحدات المتحركة، أو الميليشيات، ذات التشكيل الفنيّ، لن يكون لها قيمة ما إلاّ إذا أُمرت بملاكات فرنسية. ويجب أن تأخذ القوة المنتدبة على عاتقها الراتب والتعويضات العادية لهذه الملاكات، وسوف تستفيد، بالفعل، من إمكان تشكيل «جندرمة» جيدة تخفف عن قواتنا القيام بمهمات من الأفضل أن لا تقوم بها بعد الآن. بينما تأخذ هذه الدول على عاتقها التعويضات الشهرية المكملة (أي ١٣٥ فرنكاً للضباط، و٧٥ فرنكاً للرتباء)، تلك التعويضات التي تجعل هؤلاء الضباط والرتباء ينالون رواتب تتساوى، إلى حد ما، مع رواتب أفراد مصلحة الاستعلام.

(❖) كانت سوريا مقسمة، في ذلك الحين، إلى أربع دول، باستثناء سنجق اسكندرون (المؤلف).

«وقد أبدت دولة دمشق تحفظات على وضع ملاكات فرنسية في الجندرمة الخاصة بها، معتبرة ان ذلك يمكن أن يثير لدى الجندرمة حساسية ما، ولكنها قبلت بوجود مستشارين فرنسيين، وليس ذلك سوى مسألة تمييز بسيط يسمح، في كلّ حال، بالوصول إلى الغاية المرجوة.

«وبعد الإتفاق مع هذه الدول، فإن العدد المطلوب هو:

			ضباط	رتباء
– دولة حلب:	ملاك	– ملازم أول مشاة	٥	
		– ملازم أول خيالة	٢	
		– رقيب مشاة		١٠
		– رقيب خيالة		٤
– دولة دمشق:	مستشارون	– نقيب جندرمة	٢	
		– ملازم أول جندرمة	٢	
		– ملازم أول خيالة	١	
		– رقيب خيالة		٢
– دولة العلويين:	ملاك	– ملازم أول مشاة	١	
		– رقيب مشاة		٢
– دولة لبنان الكبير:	لإنشاء كتيبة قناصة لبنانية	– نقيب مشاة	١	
		– ملازم أول مشاة	١	
		– ملازم أول خيالة	١	
		– رتيب مشاة		١
		– رتيب خيالة		١
– لملاك الجندرمة		– ملازم أول جندرمة	٢	
		– رتيب جندرمة		١
	المجموع		١٨	٢١

«فيكون المجموع = ١٨ ضابطاً (٦ منهم جندرمة) و٢١ رتيباً (١ منهم جندرمة)، وجميع هؤلاء العسكريين سيكونون خيالة.

«وبما أن وظائف هؤلاء العسكريين ستكون حساسةً جداً، فإنني أفضل أن يؤخذوا، ما أمكن، من عديد الجيش، مستفيدين من التخفيضات الحالية منه، وفي كلّ حال، يجب أن يوفد عناصر الجندرمة كي يكونوا في المشرق في أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٣.

«إن هذه المسألة عاجلة جداً ومهمة بالنسبة إلى النتائج الطيبة التي يمكن أن نحصل عليها من جراء تنفيذها، وإذا كنتم تشاطرونني وجهة نظري، فهل أطلب منكم التفضل، كلّما كان ذلك ممكناً، وبرقياً، بإعطاء هذه المسألة الاستجابة المناسبة التي تستحقها، في نظري؟».

التوقيع: غورو[٨].

IV - تقرير المقدّم سارّو (Lt. Col. Sarrou) عن إعادة تنظيم الجندرمة في سوريا ولبنان:

إستناداً إلى القرار الوزاري رقم ٢٠٢٥-٩/١١ تاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٤، الصادر عن وزير الحربية الفرنسية «اتيان كليمانتيل E. Clémentel»، والذي نفّذه الجنرال «شارل نوليه Charles Nollet» (وزارة الحربية - قيادة الجيش - الأركان العامة - قسم افريقيا والشرق) بالأمر الصادر عنه وجاء فيه: «يوضع المقدم سارّو، من فوج المشاة الواحد والخمسين، بتصرّف المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، لدرس تنظيم الجندرمة السورية، وعليه أن يرفع إلى المفوض السامي المشاريع والدراسات التي يمكن أن يضعها حول التعديلات الواجب إدخالها على هذا

التنظيم»، كلّف الجنرال (سارّاي Gl. Sarrail)، المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان، وقائد جيش المشرق، المقدم «سارّو» المهمة الموكلة إليه، وقد وضع الضابط المومى إليه تقريراً مسهباً عن حال «الجندرمة» في سوريا ولبنان، مع اقتراحات «بإعادة تنظيمها»، ورفع تقريره هذا إلى الجنرال «سارّاي» (بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٤) الذي رفعه بدوره، إلى وزير الحربية الفرنسية (بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير عام ١٩٢٥)، مع تعليق مسهبٍ سنعود إليه لاحقاً.

وفي تقرير سابق وضعه المقدم «سارّو» بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٤، وبطلب من وزير الحربية «كليمانتيل» نفسه، عن وضع الجندرمة في سوريا، جاء ما يلي:

«ا - الوضع الحالي للجندرمة:

«عندما انسحب الأتراك من سوريا، أخذوا معهم الجندرمة التي كان الضباط الفرنسيون قد أعادوا تنظيمها قبل عام ١٩١٤، ونظراً لعدم وجود جندرمة جيدة في سوريا، فإن النظام الداخلي فيها مضطربٌ غالباً، وكذلك فإن عمل إدارتها غير مؤمّن بشكل حسن (وذلك لأن الدركي (الجندرمة) هو في الواقع العنصر المنفذ أو المساعد في كل مصالح الدولة تقريباً)، وحدودها مغتصبة دوماً بغارات قاطعي الطرق، وتسيطر العصابات على كل النقاط تقريباً في البلاد، وغاباتها دون حماية الخ...

«نتج عن ذلك ان قوات الاحتلال الفرنسية مضطرة لأن تحل محل القوات العامة، وهي غير كافية أو غير موجودة، لتقوم بدور الشرطة على الحدود وفي الداخل.

«II - **هدف إعادة تنظيم الجندرمة:**

«يجب أن تكون الجندرمة المعاد تنظيمها في وضع يسمح لها بأن:

١ - تحفظ النظام في الداخل.

٢ - تؤمن العمل الجيد للإدارة في البلاد.

٣ - تراقب الحدود وتدافع عنها ضد غارات قاطعي الطرق.

٤ - تقمع العصابات على السواحل، والحدود، وفي الداخل.

٥ - تحمي الغابات وتؤمن إعادة التحريج.

«وهكذا، يصبح جيش المشرق متحرراً من القسم الأكبر والأكثر حساسية من مهمته، ويمكن تخفيض عديده، عندها، تخفيضاً جدياً.

«III - **تنظيم الجندرمة السورية:**

«يجب أن تكون مثل الجندرمة في تركيا تقريباً، وذلك لأن النظام الإداري في سوريا مشابه لما كان في الإمبراطورية العثمانية، ولأن الوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي متشابه في البلدين إلى حدّ كبير، لذا، يجب أن تتضمّن الجندرمة السورية الفئات التالية:

١ - الجندرمة الإدارية	٦٠٠٠ رجل
٢ - جندرمة الحدود	١٨٠٠ رجل
٣ - جندرمة الجمرك	١٠٠٠ رجل
٤ - جندرمة الأحراج	٥٠٠ رجل
المجموع	**٩٣٠٠ رجل**

«وإذا نظمنا، إلى جانب هذه الجندرمة السورية، ميليشيا محلية، من ١٠ إلى ١٦ ألف رجل، يمكننا عندئذ تخفيض جيش الإحتلال الفرنسي إلى حدّ كبير، من ٢٥٠٠٠ رجل إلى خمسة آلاف فقط، (لم يكن للأتراك في سوريا، قبل عام ١٩١٤، سوى ١٦ ألف رجل).

«IV - **الميزانية:**

«وهكذا، بينما تخفّض نفقات الميزانية الفرنسية لجيش الإحتلال الفرنسي، بنسبة أربعة أخماسها، تزداد الموازنة السورية زيادة بسيطة، لأن هذه تتضمّن، في الأصل، نفقات للجندرمة والميليشيا. ولكن، إذا كانت إعادة التنظيم تزيد، نوعاً ما، من أعباء الدولة السورية، فمن الضروري، عندئذ، أن يؤمّن لها، منذ البدء، زيادة ملحوظة في المدخول، نظراً لاستتباب الأمن ولتحسّن الدخل الضريبي، وإلغاء عمل العصابات، ثم للتطوّر الاقتصادي الناتج عن الأمن وعن حسن اشتغال الإدارة المحلية.

«V - **تطبيق إعادة التنظيم:**

«إن تطبيق إعادة التنظيم هذه يتطلّب سنتين: في السنة الأولى، توسّس ثلاث مدارس للجندرمة في كلّ من بيروت ودمشق وحلب، وتؤمن هذه المدارس ٥ آلاف دركي متعلّم، منهم ٢٥٠٠ دركي لديهم ستة أشهر من الخبرة العملية.

«وفي السنة نفسها، يمكن أن يبلغ عديد الميليشيا عشرة آلاف رجل متعلّم، حيث يمكننا، في هذا الوقت، أن نعيد إلى فرنسا، وبسهولة، عشرة آلاف رجل من جيش الاحتلال.

«في السنة الثانية، تبلغ الجندرمة ٩٣٠٠ رجل متعلّم منهم ٧٥٠٠ رجل لديهم سنة ونصف السنة، من الخبرة العملية. ويكون، في الوقت، نفسه، عديد الميليشيا قد أصبح كاملاً.

«ويمكن، عندها، لجيش المشرق، أن يعيد إلى فرنسا عشرة آلاف رجل آخرين، ويحتفظ بالباقي وهو ٥ آلاف رجل لتشكيل نواة الجيش السوري وتدريبه، وتأمين ملاكه.

«**VI - نتائج إعادة التنظيم:**

«في الوقت نفسه الذي يخفف هذا التنظيم الجديد عن كاهل الخزينة الفرنسية أعباء ثقيلة، فإنه يكون عملاً سياسياً على قدر كبير من الأهمية، سواء في المجال الداخلي أو الخارجي»[٩].

وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٤، وضع «سارّو» تقريره المفصل، وفيما يلي مراجعة لفصول هذا التقرير وملحقاته[١٠]:

يتألّف التقرير من: نصٌّ وملاحق. ويبلغ النص ٦٠ صفحة فولسكاب، بينما تبلغ الملاحق، وعددها اثنان، ٩٠ صفحة، منها:

- الملحق الأول، وهو «دراسة عن التنظيم الحالي للجندرمة السورية والقوات العسكرية المكلّفة حفظ النظام»، وعدد صفحاته: ٦١ صفحة.
- الملحق الثاني، وهو «مشروع إعادة تنظيم الجندرمة السورية» وعدد صفحاته: ٢٩ صفحة.

- **النص:**

يتضمّن النص تسعة فصول:

- الفصل الأول: هدف الدراسة.
- والفصل الثاني: عناصر عمل هذه الدراسة.
- والفصل الثالث: الوضع السياسي في سوريا.
- والفصل الرابع: الوضع الحالي للجندرمة السورية (وتفصيله في الملحق الأول).
- والفصل الخامس: ملاحظات على التنظيم الحالي.
- والفصل السادس: إعادة التنظيم المقترحة للجندرمة السورية، (وتفصيله في الملحق الثاني).
- والفصل السابع: ملاحظات حول مشروع إعادة تنظيم الجندرمة السورية.
- والفصل الثامن: التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق محتمل لمشروع إعادة التنظيم.
- والفصل التاسع: الخلاصة.

- **الملحق الأول:**

وأما الملحقان المشار إليهما أعلاه، فيتحدّث الملحق الأول عن:

١ - الجندرمة الثابتة، في دول سوريا (دمشق وحلب وجبل الدروز وبلاد العلويين) وسنجق اسكندرون، وفي دولة لبنان الكبير: تنظيمها وعملها وإدارتها وميزانيتها وطريقة التجنيد لها، ثم التعليم والأنظمة، ومختلف المصالح (اللباس والتجهيزات والخيول وعدة الركوب، والتغذية، والتسلح والراتب والتعويضات ومصلحة الصحة ومصلحة السيارات وخدمات الاتصال الهاتفي والبرقي).

٢ - الجندرمة المتحركة: تاريخها وتنظيمها وعملها وإدارتها والتجنيد لها والعلاقات بينها وبين الجندرمة الثابتة.

٣ - وحدة الأنصار.

٤ - الجيش، وفيه:

أ - سرايا الهجّانة (Méharistes) والسرايا الراكبة: تنظيمها وعملها وإدارتها.

ب - الجوقة السورية: تنظيمها وتوزيعها وعملها وردارتها وموازنتها.

ج - قوات الاحتلال الفرنسية: جيش المشرق الفرنسي.

- **الملحق الثاني:**

ويتحدث الملحق الثاني عن:

أ - الهدف من مشروع إعادة تنظيم الجندرمة السورية.

ب - التجنيد في الجندرمة السورية.

ج - التنظيم المقترح للجندرمة السورية (التفتيش العام، ومدرسة الجندرمة، والجندرمة الاقليمية، وجندرمة الحدود، وسرية طيران الجندرمة، وسرية البرق والهاتف، وسرية السيارات، وجندرمة الأحراج، وجندرمة الحرس الجمركي).

د - عمل الجندرمة، وفيه: عمل كلّ من الوحدات المشار إليها في البند السابق (ج).

هـ - إستخدام الجندرمة في حال التعبئة.

و - وأخيراً: ميزانية الجندرمة السورية - اللبنانية (في حال إعادة تنظيمها).

وفيما يلي عرض لأهم ما ورد في هذا التقرير وملحقاته:

أولاً: النص:

يحدّد «سارّو» هدف دراسته بأنها اقتراح لتنظيم «جندرمة سورية قادرة على أن تؤمهن، بنفسها، وبمساعدة من اختصاصيين فرنسيين وإشرافهم، النظام والأمن العام داخل كلّ أراضي سوريا ولبنان الكبير، الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي» (فصل ١). ثم يحدّد «عناصر عمل» هذه الدراسة (المعلومات على اختلاف أنواعها: الشفهية والرسمية، والوثائق المتوافرة عن الحال الحاضرة للجندرمة، وتلك التي توفرها شعبة المخابرات الفرنسية - المفوض السامي الفرنسي -، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية)، مما أتاح له معرفة «الوضع السياسي لسوريا ولبنان الكبير، من جهة الحفاظ على النظام... والأمن»، كما أتاح له معرفة «التنظيم الحالي للقوات المكلّفة حفظ الأمن والنظام العام» في البلاد (فصل ٢).

ثم يدرس «سارّو» الوضع الداخلي لدولة لبنان الكبير ودول سوريا (دول العلويين وجبل الدروز ودمشق وحلب)، كما يدرس الوضع الخارجي (العلاقات بين هذه الدول من جهة، والعلاقات بينها وبين دول الجوار مثل تركيا والعراق والأردن وفلسطين) من جهةٍ أخرى (فصل ٣).

ويتحدث، باختصار، عن «التنظيم الحالي» للجندرمة و«القوات العسكرية المكلّفة حفظ النظام» في سوريا ولبنان الكبير، تاركاً تفصيل ذلك إلى الملحق الأول، مكتفياً بذكر التقسيمات الكبرى لهذا التنظيم، وهي:

أ - الجندرمة، وتتألف من:

١ - الجندرمة الثابتة.

٢ - والجندرمة المتحرّكة.

ب - وحدات الأنصار.

ج - الجيش، ويتألف من:

١ - سرايا الهجّانة (Méharistes).

٢ - الجوقة السورية.

٣ - قوات الاحتلال الفرنسية (فصل ٤).

ويقدّم «سارّو» ملاحظات حول هذا التنظيم، سواء من حيث:

أ - «تنوّع التنظيم وطرقه»، هذا التنوّع الناتج عن:

١ - غياب «وحدة النظرة» عند مختلف السلطات.

٢ - «عدم فهم الدور الأساسي» للجندرمة «في إدارة البلاد».

٣ - «نقص الترابط بين مختلف الإدارات» في الدولة، وكذلك في الجندرمة.

٤ - نقص الملاكات «من ضباط ورتباء».

٥ - وأخيراً، غياب «العناصر السليمة والمتعلّمة» التي تؤمن «تنظيماً وتنفيذاً جيّدين».

ب - تنظيم ناقص ومشوب بالعيوب.

ج - تنفيذ سيء.

د - تجنيد سيء.

هـ - تدريب غير كاف.

و - إدارة حسنة (بفضل رقابةٍ مزدوجةٍ لضابطٍ فرنسي هو المستشار التقني للجندرمة، ولمستشار فرنسي للأموال).

ز - موازنات الجندرمة المحلية ضعيفة بالنسبة إلى حاجات كلّ منها.

ح - المبدأ الذي تقوم عليه «الجندرمة المتحرّكة» مبدأ خاطىء.

ط - يعتري سلوك «وحدات الأنصار» مساوىء وعيوب «تسيء إلى هيبة السلطة المنتدبة» بسبب غياب «المراقبة المباشرة» للضباط أو الموظفين الفرنسيين، وهو ما يسبب «تذمّر بعض الأهالي».

ي - يستحسن ضم وحدات «الهجانة والسرايا الراكبة» إلى وحدات «الجندرمة المتحرّكة»، كما كان الأمر عليه في عهد السلطنة العثمانية (فصل ٥).

ثم يقدّم «سارّو» عنواناً لمشروع تنظيم للجندرمة السورية وجندرمة لبنان الكبير، (فصل ٦)، بينما يجعل من هذا المشروع مادة للملحق الثاني من دراسته.

ويتحدّث «سارّو»، في الفصل السابع، عن المبادىء التي اعتمدها في وضع التنظيم الجديد «للجندرمة السورية، بما فيها جندرمة لبنان الكبير»، وهي المبادىء القائمة (حسب المادة الثانية من صك الانتداب)[١١]، على الاعتراف بحق الدولة المنتدبة في ممارسة «سلطتها ومراقبتها» على «الميليشيا المحلية»، وحقها، كذلك، في «إبقاء قواتها في أراضي سوريا ولبنان، وفقاً للمادة نفسها، بهدف تأمين الدفاع عن هذه الأراضي» وذلك يتطلّب إنشاء:

١ - مفتشية عامة للجندرمة.

٢ - مدرسة للجندرمة.

٣ - جندرمة إقليمية (ثابتة ومتحرّكة).

٤ - جندرمة حدود.

٥ - جندرمة طيران.

٦ - سرية برق وهاتف.

٧ - سرية سيارات.

٨ - سرية أحراج.

٩ - التعاون مع حرس الجمارك.

١٠ - ميزانية خاصة للجندرمة (فصل ٧).

ثم يتحدّث عن «التدابير الواجب اتخاذها» لتحقيق مشروعه التنظيمي، فيتحدّث عن:

أ - الملاك الفرنسي للمفتشية العامة للجندرمة، ويتألّف من:

- ١ مقدم أو عقيد.

- ١ قائد سرية.

- ٨ نقباء.

- ١٥ ملازم أول.

- ١١ ملازم.

- ٢٧ رئيس فصيلة.

- ٤٨ رئيس فصيلة في الملاك.

- ٤ أمناء سر.

ب - المدارس:

١ - مدرسة الجندرمة: (يوجد واحدة في دمشق معدّة للعمل، وأخرى في حلب يمكن أن تنقل إلى إسكندرون بسبب عدم وجود المكان الملائم).

٢ - مدارس الرتباء: (يمكن أن تعمل في بيروت ودمشق وحلب، بلا صعوبات).

٣ - مدرسة الضباط: وتعمل في بيت الدين، لضباط الجندرمة اللبنانية، ويمكن أن تستوعب مجموعات «الجندرمة المحلية».

ج - الجندرمة الإقليمية: وتستوجب:

- ضم الفصائل المتحرّكة في حلب وإسكندرون إلى الجندرمة المحلية في هاتين المنطقتين، مع تطهير إداري للعناصر، وتطويع عناصر جديدة، وتدريب هذه العناصر في مدرسة الجندرمة، بحيث تحل محل العناصر القديمة.

- ضم سرايا الهجانة والسرايا الراكبة إلى الجوقة السورية، وكذلك الضباط الفرنسيون في الجندرمة (المفتشون والقادة).

- ضم سرية الهجانة في تدمر إلى جندرمة دمشق، وضم السرية الراكبة في الحسكة وسرية الهجانة في دير الزور إلى الجندرمة الإقليمية.

- فتح مخافر الحدود وباقي المخافر الملحوظة في مشروع التنظيم.

- تنظيم باقي السرايا (الطيران والسيارات والبرق والهاتف) أولاً بأول، وبعد دراسة تعدّها «اللجنة التنفيذية للتفتيش العام».

- إبراز عمل «التفتيش العام» بواسطة «نشرة رسمية للجندرمة» (كما في تركيا)، بحيث تصدر هذه النشرة باللغتين: العربية والفرنسية.

- ما أن تبدأ «المفتشية العامة للجندرمة» و«لجنتها التقنية» بالعمل، حتى تتم عملية «إعادة التنظيم» سريعاً، وتحرز «نتائج سعيدة» (فصل ٨).

وينتهي التقرير «بخلاصة» تتضمّن رأياً في «الوضع السياسي» المستقر لسوريا ولبنان «تحت الانتداب الفرنسي»، وكذلك في «علاقات الصداقة» القائمة بين «السلطة المنتدبة» ودول الجوار (تركيا وإنكلترا)، باستثناء ما تبقّى من «عصابات الأشرار وقاطعي الطرق»، وذلك بسبب «التنظيم السيء للجندرمة السورية».

ويرى واضع التقرير أن «إعادة التنظيم» المقترحة للجندرمة «لا بدّ من أن تجرّ إلى إعادة تنظيم لكلّ المصالح الإدارية المدنية الأخرى»، وهو ما أكّدته التجارب «في مقدونيا من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩٠٨، وفي تركيا من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٤».

كما يرى أن تطبيق «مشروع إعادة التنظيم» هذا سوف «يحرّر قوات الاحتلال من تحمّل عبء حفظ النظام» كما انه سيسمح «بتخفيض عديدها، والتخفيف من عبء الميزانية التي تثقل كاهل فرنسا».

وبما أن الهدوء سوف يعمّ، وسيتبع ذلك «ازدهار سوريا ولبنان، عاماً بعد عام» مما يزيد من مواردهما، فإنه يصبح من الممكن أن «تتحمّل الميزانيتان: السورية واللبنانية، عبء التكاليف» المترتبة لهذه الجندرمة، بحيث تخفض التكاليف المترتبة على عاتق فرنسا «إلى حدّها الأدنى».

ويقدر «سارّو» ان الجهاز الكامل والنهائي الذي يوفّره مشروعه التنظيمي، سوف يؤمن، خلال عامين:

«١ - ٦٠٠٠ رجل جندرمة موزّعين في كلّ البلاد، منهم نحو ٢٠٠٠ على الحدود المختلفة.

«٢ - ١٥٠٠٠ رجل من الجوقة السورية، كاحتياط لجندرمة الحدود.

«٣ - ٨٠٠٠ رجل من قوات الاحتلال الفرنسي، كإحتياط عام».

وعند التعبئة، وإذا فرضت الخدمة الإجبارية «ولو محدودة» فإن «الطبقة المتعلّمة» تستطيع أن تقدّم، سنوياً، من ٧ إلى ٨ آلاف رجل، مما يؤمن، في خمس سنوات، ما بين ٣٥ و٤٠ ألف رجل إحتياطي «يمكن تعبئتهم عند الحاجة».

ثم يضع «سارّو» تقديراً للتكاليف التي ستتحملها ميزانيات كلّ من سوريا ولبنان وفرنسا، وفقاً للأعداد التي قدّمها، كما يلي:

١ - الجندرمة (٦ آلاف رجل) ٢،١١٩،٣٥٥ ليرة سورية

٢ - الجوقة السورية (١٥ ألف رجل)

بما فيها (الملاك الفرنسي) ٤،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية

٣ - جيش الاحتلال الفرنسي

(٨ آلاف رجل) ٣،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية

المجموع ٩،١١٩،٣٥٥ ليرة سورية

ويتلو ذلك حسابات أخرى متعدّدة (فصل ٩ أو الخلاصة)[١٢].

وسنثبت، فيما يلي، موجزاً لما تضمّنه كلّ من الملحقين:

الملحق الأول

دراسة عن التنظيم الحالي للجندرمة السورية والقوات العسكرية المكلفة حفظ النظام في سوريا ولبنان

«أولاً - الجندرمة الثابتة:

«منظمة في كلّ دولة على حدة، وهي ترتبط بالحكومة المحلية، يشرف عليها ويأمرها ضباط فرنسيون، كمستشارين تقنيين، وتدفع رواتبها من الميزانيات المحلية.

«أ - التنظيم:

«إن تنظيم هذه القوة العامة هو، تقريباً، نفسه المعمول به في تركيا، وتتفرع هذه عن الجندرمة الفرنسية التي تتطابق تطابقاً حقيقياً مع إدارة البلاد. فالقوانين والأنظمة المعمول بها في جندرمة الإمبراطورية العثمانية القديمة لا تزال تطبق في سوريا وتستخدم كأساس لتأمين عمل هذه المؤسسة.

«لقد وزّعت الجندرمة السورية على كلّ البلاد بشكل سرايا (مبدئياً سرية لكلّ سنجق)، وفصائل (فصيلة لكلّ قضاء) ومخافر أو كركول (واحد لكل ناحية أو مركز هام) ويتغيّر عديد هذه الوحدات مع أهمية السكان، وحالة الأمن، واتساع حدود دائرة العمل.

«يأمر السرايا قادة كتائب أو نقباء، ويأمر الفصائل ملازمون أول أو ملازمون، ويأمر جندرمة الدول عقيد أو مقدم، باستثناء دولة العلويين التي يأمر الجندرمة فيها نقيب.

«إن العديد الحالي للجندرمة ليس كبيراً لكي يسمح بتركيز شبكة كاملة من المخافر الضرورية لتأمين المراقبة والأمن على كامل أراضي كلّ دولة، إلاّ أن دولة لبنان الكبير، فقط، هي التي تمكّنت من أن تركّز وتشغّل كلّ مخافرها، كما انها تملك عديداً كافياً».

دولة لبنان الكبير: وينتقل «سارّو» إلى الحديث عن الجندرمة في «دولة لبنان الكبير» فيذكر انه: «في هذه الدولة، كلفت بعثة فرنسية بتنظيم الجندرمة، وهي مؤلّفة من قائد سرية (ديسبريز Desprez) وستة ملازمين أول وسبعة رتباء. وفي سنة ونصف، حققت البعثة في هذه المؤسّسة (الجندرمة) تقدّماً كبيراً، رغم عدد كبير من الصعوبات الناتجة عن نقص في الأهلية العسكرية والتقنية، إمّا لدى الملاكات، أو لدى الدرك العاديين (الأفراد)، أو الناتجة عن تقصير في مختلف الإدارات التي يتعاون الدرك معها: القضاء، والداخلية، والمالية، والأشغال العامة، والبريد. ولكن، إذا تمّ تنظيم الوحدات، وإذا صدرت الأنظمة الأساسية، ووضعت موضع التنفيذ، وإذا تمّ تجنيد الأعداد اللازمة، فسيبقى عمل هام يجب تحقيقه، وهو التربية المهنية والمعنوية لهذا السلاح المنتخب، وهي تربية تزداد حساسيتها وتزداد أهميتها في سوريا كما في تركيا، لأن هذه الجندرمة تضطلع بمهمات أكثر عدداً وأكثر تعقيداً منها في فرنسا، مثل: مواكبة جباة الضرائب، ونقل البريد ومواكبته، ومراقبة الأشغال العامة، ونقل أوامر الإداريين الخ... لذا، فإن وجود البعثة الفرنسية ضروري لعدة سنوات تالية، لتأمين هذه التربية، ولحماية هذه المؤسسة من أي سوء استعمال يمكن أن يطالها من قبل بعض الموظفين المحليين.

«يبلغ عدد الجندرمة في لبنان الكبير (أنظر الجدول الملحق بهذا الفصل):

ضباط ٤٧

جندرمة مشاة ٦٨٤

جندرمة خيالة ٥٣٢

المجموع: ٤٧ ضابطاً + ١٢١٦ رتيباً ودركياً = ١٢٦٣ رجلاً، وذلك لبلد يبلغ عدد سكانه ٦٢٨٨٦٣ نسمة، وتبلغ مساحته ١٠٥٠٠ كلم^2، أي بمعدّل دركي واحد لكلّ ٥٠٠ نسمة، وفي كلّ ٨ كلم^2 تقريباً (٨،٧ كلم^2).

«وتشكّل هذه الجندرمة فوجاً مقسماً إلى ٥ سرايا و٣٤ فصيلة، و١٠٧ مخافر» (يتحدّث التقرير هنا، عن الجندرمة في دول دمشق وحلب وسنجق اسكندرون ودولتي العلويين وجبل الدروز).

«ب - **العمل**:

«يحدد عمل هذه الجندرمة بالمهمات التالية:

«١ - شرطة الطرقات والأرياف.

«٢ - الشرطة القضائية (البحث عن العصابات والمجرمين، ومواكبات، ونقل، وتنفيذ الحوالات، وتحقيقات، الخ...).

«٣ - الشرطة الإدارية (السهر على تطبيق القوانين والأنظمة، والقرارات، وتنفيذ التحريات).

«٤ - تسهم، ما عدا ذلك، في خدمة البريد (تنقل البريد في الأحياء غير المزوّدة بمكاتب بريد، كما تؤمن نقل البريد الرسمي بواسطة سعاة).

«٥ - تواكب القوافل العسكرية الفرنسية الصغيرة.

«٦ - تواكب الموظفين السوريين والفرنسيين ذوي الرتب العالية، وذلك في أثناء جولاتهم وتنقلاتهم.

«٧ - تساعد جباة الضرائب عند العمليات الأولية لتقدير الضرائب، وإحصاء القطعان، الخ...

«٨ - تساعد الجباة عند جمع الضرائب.

«٩ - تحصّل بنفسها، الضرائب غير المدفوعة، وبعض الضرائب الأخرى (كضريبة الطرقات).

«١٠ - تراقب اليد العاملة المصادَرة للأشغال ذات المنفعة العامة (تجديد المعابر، وتنظيف القنوات، وأعمال الري، الخ...).

«١١ - تسهم في أعمال مصالح الديون العمومية، والريجي، والجمارك.

«١٢ - تراقب أعمال مصالح الخطوط التلغرافية والهاتفية، العسكرية والمدنية.

«١٣ - تنفذ طلبات الاستعلام والتحري لضباط مصلحة الاستعلام.

«١٤ - تؤمن خدمات المحطات والسكك الحديدية.

«١٥ - تساعد في وضع أنظمة البلديات ومصلحة الصحة ومصلحة الطب البيطري، موضع التنفيذ.

«١٦ - تساعد موظفي مصلحة الأملاك وتقوم بالتحقيقات التي تطلبها هذه المصلحة، وتنفذ الحوالات التي تقضي لها.

«١٧ - تؤمن حراسة السجون والسرايا والخزائن المالية للدولة، ولفروع بنك الدولة.

«تعمل الجندرمة في دولة لبنان الكبير بشكل منتظم، وذلك بإمرة ضباط البعثة الفرنسية المكلفين إعادة تنظيم الجندرمة، ولكن الصفات المعنوية والحماسة لدى مختلف العناصر التي تشكل هذه القوة عامة، من ضباط ورتباء وأفراد، لا تزال متدنية جداً، ولا تقدم اكتفاء كاملاً لمدرّبيها، وليس إلاّ بالمراقبة الصارمة والدائمة التي تمارس لمدة عدة سنوات من قبل ضباطنا، يمكننا أن نأمل بأن نحصل، ذات يوم، على مردود كامل للجندرمة في لبنان.

وهذا الوضع غير الملائم ناتج عن أن العناصر اللبنانية، في المحيط الذي تجنّد منه الملاكات، أكثرها من محيط الفلاحين والشعب، حيث تنقصها الصفات العسكرية والمعنوية الضرورية لإعداد رجال جندرمة جيدين وشرفاء، وذلك لأن لبنان الصغير القديم لم يعرف تنظيماً سياسياً اشتمل على الخدمة العسكرية والإدارية المنظمة والحديثة.

«وهكذا، ففي لبنان الكبير، تخلى الدرك (الجندرمة) عن كونهم خداماً للإداريين، وبعض الأحيان، عناصر تنفيذ لتجاوزاتهم، فهم لا يمارسون نشاطاتهم إلا وفقاً للقوانين والأنظمة، واستناداً إلى أوامر نظامية من السلطات المدنية والعسكرية. وشيئاً فشيئاً، أُدخل النظام والترتيب في المجال الذي يظهر فيه عمل الجندرمة، فمن المفيد إذن، أن تُعطى الجندرمة، المراقبة والمأمورة بضباط فرنسيين، كلّ الحماية والسلطة الممكنة، وذلك لإبعادها عن التأثيرات الكيفية لمختلف المصالح المدنية والعسكرية. ووحدها، السلطة المسؤولة عن الأمن وحسن السير العام للإدارة في البلاد، هي التي يجب أن تكون القوة العامة بتصرّفها الكامل، وبأي شكل من الأشكال».

(يتحدث التقرير، هنا، عن الجندرمة في دول دمشق وحلب وسنجق واسكندرون ودولتي العلويين وجبل الدروز).

ج - الإدارة:

ويعود «سارّو» ليتحدث، في تقريره، عن «الإدارة» في دول سوريا ودولة لبنان الكبير، فيقول ان «الإدارة والمحاسبة، في دول سوريا ودولة لبنان الكبير تعمل، بصورة عامة، وفقاً لأنظمة الجندرمة التركية، إلا أن قرارات عدّة صدرت وهي تحمل تعديلات وتحسينات مهمة كثيراً أو قليلاً، وهو ما ألغى التجانس بين إدارات مختلف هذه الدول، فقد صدر، حديثاً، نظام جديد للإدارة في دولة لبنان الكبير».

د - الميزانية:

ثم يتحدث عن «ميزانية» الجندرمة في كلّ من هذه الدول، فيذكر أن ميزانية الجندرمة في دولة لبنان الكبير تساوي ١/٥ من ميزانية الدولة نفسها (ميزانية الجندرمة ٤٣٢٤٢٨ ل.س. وميزانية الدولة ٢،١٥٩٤٠٠ ل.س.). وهو يقدر ميزانيات الدول السورية ولبنان، مجتمعة، بـ٦،٨٤٥٩١٠ ل.س.، ويقدر ميزانيات الجندرمة، مجتمعة، في هذه الدول، بـ١،٢٧٢١٤٢ ل.س. أي ما نسبته ١/٥،٣٨ من مجموع ميزانيات هذه الدول. كما ان عدد الجندرمة في هذه الدول، مجتمعة، هو ٤٢٦٩ رجلاً، مما يجعل النصيب السنوي للرجل الواحد منها ٢٩٨ ل.س.

هـ - التجنيد:

وعن التجنيد، يذكر التقرير أن تجنيد الجندرمة في سوريا، كما في لبنان، يتم «بالتطوّع الاختياري»، لسنتين، مبدئياً. أما شروط التطوّع، فهي، بصورة عامة، تلك التي وضعها «نظام الجندرمة التركية»، وهو يؤمن «كلّ الضمانات المبتغاة، إذا روعيت جيداً».

«وبما أن التجنيد الإلزامي قد ألغي، في هذه البلاد، منذ انفصالها عن الإمبراطورية العثمانية، لإن التجنيد الذي كان يتم، بصورة رئيسية، في العهد التركي، بواسطة الانتقاء بالقرعة، كان يتضمّن عقبات خطيرة إذ إنه لا يطال إلا الأشخاص الذين هم دون المستوى، مما يكلف هذه الدول غالياً».

وبناء على ذلك، يقرر «سارو»: «إن اليوم الذي نتوصل فيه إلى تطبيق الخدمة الإلزامية في هذه البلاد (سوريا ولبنان) يكسب التجنيد لهذا السلاح المنتخب (الجندرمة) كثيراً من المزايا، ويخفض ميزانية الجندرمة بنسبة كبيرة. وبالفعل، فإن الدركي (نفر الجندرمة) الحالي يكلف سوريا (ولبنان)

نحو ٥٩٥٠ فرنكاً فرنسياً سنوياً، أي المبلغ نفسه الذي يكلفه عسكري «الجوقة السورية» الذي يكلف ٥٨٣٠ فرنكاً فرنسياً سنوياً، أما مع الخدمة الإلزامية، فيكلف الجوقي السوري نحو ٤٦٣٠ فرنكاً فرنسياً سنوياً، أي بتوفير (٥٩٥٠ - ٤٦٣٠) = ١٣٢٠ فرنكاً للدركي الواحد، و(٥٨٣٠ - ٤٦٣٠) = ١٢٠٠ فرنكاً للجوقي الواحد».

وعن تعيين الضباط في الجندرمة السورية يقول التقرير:

«يؤخذ الضباط عادة من الجندرمة أو الجيش (في الخدمة الفعلية أو الإحتياط) العثماني، من أصل سوري، أو ممن يتمتعون بالرعوية السورية.

«عندما كان تجنيد هؤلاء الضباط يتم بعناية، كانوا يشكلون ملاكاً ملائماً يعتمد عليه ضباطنا لبناء جندرمة محلية، وهذه هي حالة دولة العلويين، أساساً. اما في دمشق، فقد كان يجب اعتماد عدة تصنيفات، وفتح مدرسة يمر فيها جميع الضباط، ليكتسبوا تعليماً تقنياً ملائماً.

«أما الضباط الباقون في السلك، فجميعهم خريجو المعاهد العسكرية في اسطنبول، وبعضهم مجاز في الكلية العسكرية العليا، ومعظمهم من الشركس والأكراد المولودين في سوريا، وهم ليسوا معادين لنا.

«وفي حلب، التجنيد سيء إجمالاً، فالضابط بحاجة لمتابعة الدروس في مدرسة عسكرية لتلقي المعارف العسكرية والمهنية والمعنوية.

«أما لبنان الكبير، فالضباط يجندون بطريقة ملائمة، من اللبنانيين، ولكن تنقصهم الصفات العسكرية التي يفتقدونها في المجتمع المثقف الذي أتوا منه، لذلك يجب أن نعمد إلى مران طويل لإنشاء ملاك من الضباط يستطيع أن يشرف الجندرمة. واما الرتباء، فيؤخذون من قدامى الضباط وقدامى الرتباء والعرفاء والجنود في الجيش والجندرمة العثمانية، وكذلك من

الجوقة السورية أو من الدركيين السوريين الذين يظهرون مؤهلات ولديهم الكفاءات للقيادة. ويعطى هؤلاء محاضرات خاصة لاستكمال تعليمهم، سواء في المدارس العسكرية أو في وحداتهم». وأما الدركيون، فيؤخذون، بصورة عامة، «من الدركيين القدامى ومن العسكريين في الجيش العثماني أو الجوقة السورية، ولكنهم يكوّنون، تبعاً للأصول التي ينتمون إليها، عناصر تختلف في الكفاءة والأهلية للخدمة في هذا السلاح. وقد أتاحت خبرة عدّة سنوات التمييز بين الصفات التي تتمتع بها مختلف الأصول (الأعراق) في هذا المجال».

ويذكر «سارّو» توزيع الجندرمة على الطوائف، في دولة لبنان الكبير (عام ١٩٢٤) كما يلي:

- موارنة	٤٤٠ رجلاً
- شيعة	١٥٠ رجلاً
- روم كاثوليك	١٠٧ رجال
- أرمن	٤ رجال
- سنّة	٢٨٨ رجلاً
- دروز	١٧٩ رجلاً
- روم أرثوذكس	٧٥ رجلاً
المجموع	١٢٢٤٣ رجلاً

ويلاحظ انه «في لبنان الكبير، الدروز أفضل، كجندرمة، من الموارنة».

و - التعليم:

وعن التعليم، يعتبر التقرير التعليم «الجزء الأضعف لدى مختلف العناصر التي تكوّن الجندرمة السورية واللبنانية، فالتعليم العام للملاكات

وللجند متدنّ جداً، إذ إن قسماً كبيراً من الجندرمة أميون، كما أن التعليم التقني غير متطوّر.

«أما جندرمة لبنان الكبير (الملاكات والجند) فهي متفوقة إلى حد كبير على باقي العناصر من الجندرمة السورية، فمدرسة بيت الدين هي مركز للتعليم يمرّ به جميع الضباط والرتباء، كما أن الفصائل المتحرّكة هي مراكز تدريب عسكري وتقني للجندرمة المنخرطة حديثاً في السلك».

ز - قانون الأفراد: ويشمل هذا القانون:

١ - الترقية والتشكيل والكسر وخفض الرتبة والعزل والتسريح لسبب صحي:

ففي لبنان الكبير، تصدر هذه الأحكام عن الحاكم (قرار رقم ١٩٦٤ الصادر عن المفوض السامي بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو عام ١٩٢٣)، وتطبق على الضباط والرتباء والأفراد.

إضافة إلى ذلك، فإن القرار رقم ٢٣٦٥ تاريخ ١٥ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ يحدد قانون ضباط الجندرمة في لبنان الكبير.

٢ - التقاعد:

تطبق قواعد التشريع التركي الذي يحدد حق التقاعد بعشرين سنة (في الخدمة الفعلية) سواء للملاكات أو للجند.

٣ - مجالس التأديب:

توجد هذه المجالس وتعمل في دولة لبنان الكبير، وذلك استناداً إلى النظام الجديد الصادر بتاريخ ١٥ آذار/ مارس عام ١٩٢٤.

ح - مختلف المصالح:

وعن القوانين الإدارية التي تخضع لها مختلف المصالح في الجندرمة، فهناك قوانين لكلّ مصلحة، كما تختلف قوانين كلّ دولة عن الأخرى. مثلاً:

١ - اللباس:

الذي يسلم، مبدئياً، للجندرمة، بواسطة «مجلس الإدارة» الذي يقتطع، مقابل ذلك، مبلغاً شهرياً محدداً من رواتبهم. ففي «لبنان الكبير»، ووفقاً للقانون الإداري الصادر بتاريخ أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٠، يؤمن لكلّ دركي، في العام، وبرعاية مجلس الإدارة:

- ١ بزة (جاكيت وبنطلون) شتوية.
- ١ بزة (جاكيت وبنطلون) صيفية.
- ١ كلبك.
- ١ زوج لفافات.
- ١ زوج أحذية.
- يحدد استبدال باقي الأمتعة (المعطف وساقة الخيال) حسب ما يتوافر في الميزانية، وبعد إخراج هذه الأمتعة من الخدمة لعدم صلاحيتها.

لا يخضع راتب الجندرمة في لبنان لأي حسم، كما تبقى الأمتعة ملكاً للدولة.

٢ - السلاح:

السلاح هو ملك للدولة، ويملك لبنان الكبير ١٣٥٠ بندقية موزر (Mauser) تركية عيار ٧،٩٠ ملم قدّمها الجيش الفرنسي مع نحو ٤٠٠ ألف خرطوشة.

٣ - الرواتب والتعويضات:

تتغير نسب الرواتب والتعويضات وفقاً للدولة، ويقبض الجندرمة، في كلّ مكان، الراتب بحد ذاته، وتعويض غلاء المعيشة، وتعويض الركوبة الذي يعطي إلى الجندرمة الخيالة.

وتختلف رواتب الجندرمة اللبنانية المقيمين ببيروت (تعرفة رقم ١) عن تلك التي للجندرمة المقيمين في المناطق (تعرفة رقم ٢)، كما هو مبين في الجدول التالي:

الرتبة	تعرفة رقم (١)	تعرفة رقم (٢)
- عقيد	٦٧ ل.س.	-
- مقدم	٦٣	-
- قائد كتيبة	٤٩	٤٥ ل.س.
- نقيب	٣٥	٣١
- ملازم أول	٢٧	٢٤
- ملازم	٢٥	٢٢
- مساعد	١٩	-
- رقيب أول	١٤	١٢
- رقيب	١٣	١٠
- عريف	١٢	١٠
- جندي دركي	١١	٠٩

الجند الخيالة

الرتبة	تعرفة رقم (١)	تعرفة رقم (٢)
- مرشح	١٥ ل.س.	١٤ ل.س.
- رقيب أول	١٥	١٤
- رقيب	١٤	١٢
- عريف	١٣	١١
- دركي	١٢	١٠

ثانياً - الجندرمة المتحركة:

لا توجد «الجندرمة المتحركة» كجهاز خاص لمطاردة العصابات، إلا في دولة حلب، وهي تسمى «الفصائل، أو السرايا المتحرّكة».

وفي لبنان الكبير، توجد فصائل «القناصة اللبنانية»، إلاّ أن هذه الوحدات هي جزء من تنظيم عسكري معدّ لتأمين نواة جيش وطني «الميليشيا اللبنانية»، وقد ألحقت بالجندرمة وشكلت «الإحتياط»، ووضعت في المراكز الرئيسية للسناجق أو الأقضية، حيث تستخدم للتدريب. وهي جاهزة، كذلك، لملاحقة العصابات، ولإعادة النظام حيث يختلّ. وهي اليوم، جزء من الجندرمة، وتستخدم وفقاً للشروط نفسها التي تستخدم بها الجندرمة في فرنسا وتركيا.

يبلغ عديد الجندرمة (الثابتة والمتحرّكة) في لبنان عام ١٩٢٤:

ضباط ٤٧

مشاة ٦٨٤

خيالة ٥٣٢

المجموع: ١٢٦٣ رجلاً (أنظر الملحق رقم ١).

وتبلغ ميزانية الجندرمة لهذا العام، في لبنان ٤٣٢٤٢٨ ل.س. ومجموع ميزانية الدولة ٢١٥٩٤٠٠ ل.س.

وعدد السكان ٦٢٨٨٦٣ نسمة، والمساحة ١٠٥٠٠ كلم^{2}.

فتكون كثافة السكان في لبنان هذا العام: ٦٠ نسمة/ م^{2}.

وتكون نسبة الجندرمة لعدد السكان: ٤٩٩ نسمة/ للجندرمة الواحد بمعدّل ٥/١ من عدد السكان.

وتنظم التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٤ العلاقات بين الجندرمة الثابتة والجندرمة المتحركة.

ثالثاً - وحدات الأنصار:

لا توجد في دولة لبنان الكبير.

رابعاً: الجيش:

١ - سرايا الهجانة والسرايا الراكبة: لا توجد في دولة لبنان الكبير.

٢ - الجوقة السورية: تتمركز قوات هذه الجوقة كقوات مواقع، وتسهم، أحياناً، في عمليات الشرطة، وهي موزعة في مختلف أنحاء سوريا. أما في «دولة لبنان الكبير» فيوجد منها:

في رياق فقط، نصف سرية، من الفوج الثاني للجوقة.

وتبلغ الميزانية المترتبة، عن هذه الجوقة، على لبنان الكبير، لهذا العام ٤٠ ألف ليرة سورية (٨٠٠ ف.ف.)، وكان عديد هذه الجوقة (في دول سوريا ودولة لبنان): ١٨٥ ضابطاً و٦٥٠٠ رتيباً.

خامساً: قوات جيش المشرق الفرنسي:

كانت هذه القوات موزعة على جميع دول سوريا ودولة لبنان الكبير، وكان عديدها، جميعها: ٦٧١ ضابطاً و١٣٧٢٥ رتيباً وجندياً. ويبلغ عديد القوات الموجودة في سوريا ولبنان، بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٤ =

جيش المشرق الفرنسي + الجوقة السورية =

٦٧١ + ١٨٥ = ٨٥٦ ضابطاً.

و١٣٧٢٥ + ٦٥٠٠ = ٢٠٢٢٥ رتيباً وجندياً.

وفيما يلي أهم ما أورده التقرير عن الجيش والجوقة السورية:

١ - الجيش:

سرايا الهجانة والسرية الراكبة:

كانت سريتا الهجانة والسرية الراكبة، المستخدمة كشرطة في الأقاليم (الأراضي) التي يجوبها البدو الرحّل، فيما سبق، جزءاً من الجندرمة المحلية، إلاّ أنه في ٢٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٢١، أُلحقت سرية هجانة درك دمشق بالجوقة السورية وشكلت فيها السرية الأولى للهجانة، وقد أُلحقت هذه السرية بالفوج الثاني السوري المختلط المتمركز في دمشق، وتمركزت السرية في تدمر.

أما السرية الثانية للهجانة، فألحقت بالفوج الثالث السوري المختلط المتمركز في حلب، وفصلت هذه السرية إلى دير الزور.

وأخيراً، دمجت السرية الراكبة بالفوج الثالث السوري المختلط، وتمركزت في الحسكة. وتقوم هذه الوحدات بالخدمة نفسها التي تقوم بها الكتائب التركية الراكبة على البغال، والتي كانت ملحقة بالجندرمة العثمانية. وكان التجنيد، في هذه السرايا، يتم بالطريقة نفسها المتبعة للتجنيد في الجوقة السورية.

الجوقة السورية:

أ - التنظيم والتوزيع:

يوجد ٣ أفواج سورية مختلطة في البلاد.

ب - المهمات والخدمات:

تتمركز هذه القوات كقوات مواقع وتشترك في عمليات البوليس (الشرطة)، وبالإستطلاع والمسيرات العسكرية، وتسهم في حفظ الأمن والنظام في الداخل.

ج - الإدارة:

تدار هذه الوحدات وفقاً لقانون الأفراد (تاريخ ٥ تموز/ يونيو عام ١٩٢٠، رقم ٢٩١١-٩/١١)، المعدل بتاريخ أول تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٣، رقم ٣٤١٩-٩/١١).

د - الميزانية:

تبلغ ميزانية هذه الوحدات ٤٠،٠٠٠،٠٠٠ (٤٠ مليون فرنك) على عاتق الدولة الفرنسية، باستثناء مبلغ ٣ ملايين فرنك تدفعه سوريا حسب النسب التالية:

- الإتحاد السوري = ١١٠،٠٠٠ ل.س. أي ٢،٢٠٠،٠٠٠ فرنك
- لبنان الكبير = ٤٠،٠٠٠ ل.س. أي ٨٠٠،٠٠٠ فرنك[١٣].

الملحق الثاني

مشروع إعادة تنظيم الجندرمة السورية

أ: الهدف:

١ - حفظ الأمن والنظام في البلاد.

٢ - تأمين حسن سير العمل في الإدارة مع السهر على مراعاة تطبيق الأنظمة والقوانين تطبيقاً صارماً.

٣ - مراقبة الحدود والدفاع عنها ضد غارات عناصر الشغب التي تأتي من الخارج.

٤ - منع أعمال العصابات سواء على الحدود أم على السواحل وفي الداخل.

ب - التجنيد:

- **للضباط:** يتم تجنيد الضباط من:

١ - تلامذة المدرسة الخاصة بالجندرمة (قسم تلامذة الرتباء).

٢ - الضباط القدامى من السوريين الذين خدموا في الجندرمة أو في الجيش العثماني.

٣ - رتباء الجندرمة الذين تابعوا دروس المدرسة الخاصة بالجندرمة.

٤ - ضباط الجوقة السورية الذين تابعوا دروس المدرسة الخاصة بالجندرمة (قسم تلامذة الضباط).

- **للرتباء:** يتم تجنيد الرتباء من:

١ - أفراد الجندرمة المرقّون لوظيفة «رئيس مخفر».

٢ - الرتباء القدامى من الجندرمة أو الجيش العثماني.

٣ - رتباء الجوقة السورية.

على هؤلاء الرتباء، كلهم، متابعة دورة رئيس مخفر.

- **أفراد الجندرمة**: يتمّ تجنيدهم من:

١ - التطوع الاختياري.

٢ - باختيارهم من بين المجندين بطريقة التجنيد الإلزامي.

٣ - عن طريق إعادة التطويع، اما من الجندرمة الذين أنهوا مدّة تطوّعهم، أو مدّة خدمتهم الفعلية، أو من العسكريين القدامى المسرحين (من الجوقة السورية أو الجيش أو الجندرمة العثمانية).

ج - التنظيم:

سوف يتضمّن التنظيم العام للجندرمة السورية ما يلي:

١ - مفتشية عامة للجندرمة.

٢ - مدارس الجندرمة.

٣ - الجندرمة الإقليمية.

٤ - جندرمة الحدود.

٥ - سرية طيران جندرمة.

٦ - سرية تلغراف وهاتف.

٧ - سرية سيارات جندرمة. ومن المفيد أن نلحق بهذا التنظيم للجندرمة السورية:

٨ - جندرمة الاحراج.

٩ - الارتباط مع وحدات حراسة الجمارك.

١ - المفتشية العامة للجندرمة:

ستشكل من:

١ - مفتش عام (عقيد أو مقدم).

٢ - نقيب مساعد.

٣ - ٣ شعب: الأولى للعديد والتجنيد، والثانية للمصالح والمدارس، والثالثة للمحاسبة والمعدات.

٤ - لجنة تقنية: رئيس لجنة (المفتش العام) و٣ أعضاء (رؤساء شعب).

٢ - مدارس الجندرمة:

سيكون للجندرمة عدة مدارس هي:

- ١ مدرسة للضباط في لبنان الكبير، ببيت الدين، وتسمى «المدرسة الخاصة للجندرمة» وتقسم إلى قسمين:

أ) قسم تلامذة الضباط.

ب) قسم الضباط التلامذة.

- ٣ مدارس للرتباء وتسمى «مدارس رؤساء المخافر» مدرسة في كلّ مركز فوج: بيروت، ودمشق، وحلب.

- ٣ مدارس للجندرمة: ١ في بيروت و١ في دمشق و١ في حلب.

٣ - الجندرمة الإقليمية:

مهمّتها حفظ النظام والأمن في داخل البلاد، كما تؤمن عمل الإدارة.

- تؤلف هذه الجندرمة من ٣ أفواج و٣ كتائب مستقلّة، في بيروت ودمشق وحلب واسكندرون واللاذقية وجبل الدروز. ويتألّف فوج بيروت (لبنان الكبير) من الوحدات التالية:

العناصر	ضباط	قوات راجلة	قوات خيّالة	المجموع العام	
				جند	جند+ضباط
١ - سرية بيروت	٢	٥٧	٦	٦٣	٦٥
- فصيلة قناصة ببيروت	٢	-	٤٩	٤٩	٥١
المجموع	٤	٥٧	٥٥	١١٢	١١٦
٢ - سرية لبنان الشمالي	٥	٩٥	٩١	١٨٦	١٩١
- قناصة لبنانية	٢	٢٥	٢٥	٥٠	٥٢
المجموع	٧	١٢٠	١١٦	٢٣٦	٢٤٣
٣ - سرية جبل لبنان (مع فصيلة قناصة بعبدا وبيت الدين، ومدرسة)	١٢	٢٨٠	٩٧	٣٧٧	٣٨٩
٤ - سرية لبنان الجنوبي (باستثناء جندرمة الحدود)	٩	١٣٢	١٢٤	٢٥٦	٢٦٥
٥ - سرية البقاع (+ فصيلة مختلطة في المعلقة وفصيلة خيالة في بعلبك)		الأرقام غير مقروءة			٣٠٣

مراكز الفصائل:

١ - بيروت: المصيطبة.

٢ - لبنان الشمالي: - طرابلس - بشري - أميون - زغرتا - عكار.

٣ - جبل لبنان: - بعبدا - عاليه - بعقلين - عين زحلتا - الدامور - الجديدة - حمانا - جبيل - جونيه.

٤ - لبنان الجنوبي: - صيدا - جزين - صور - حاصبيا - مرجعيون.

٥ - البقاع: - المعلقة - مشغرة - بعلبك - راشيا - الهرمل.

٤ - جندرمة الحدود:

مهمتها مراقبة الحدود وحمايتها من كلّ عناصر الشغب التي يمكن أن تأتي من الخارج. من هذه الجندرمة، تتمركز فصيلة في لبنان الكبير، وتشكل جزءاً من فوج بيروت.

٥ - سرية الطيران:

مهمتها مراقبة قطاعات الحدود والمناطق الداخلية التي تتحرك فيها، عادة، قبائل البدو الرحّل، الذين هم معرّضون، أكثر من سواهم، لغارات العصابات وقطاع الطرق واللصوص. من هذه السرية، تتمركز فصيلة في طرابلس.

٦ - سرية البرق والهاتف:

مهمتها تأمين الإتصالات بأقصى سرعة:

١ - بين مخافر الجندرمة.

٢ - بين المخافر ورؤسائها.

٣ - بين جندرمة الحدود والجندرمة الإدارية.

٤ - بين كلّ هذه العناصر وبين جندرمة الجمارك.

٥ - بين الطائرات والمسؤولين.

٧ - سرية سيارات الجندرمة:

تتألف من خمس فصائل سيارات نقل وفصيلة سيارات سياحية.

تكون فصيلة السيارات السياحية في بيروت، بجانب التفتيش العام، وتتشكل من العدد اللازم من السيارات لتأمين مهمات الضباط الذين يكلفون التفتيش على وحداتهم، في أفواجهم.

٨ - جندرمة الاحراج:

تتألّف من كتيبة من أربع سرايا تكون مراكزها الأساسية في بيروت ودمشق وحلب واللاذقية.

مبدئياً، توزع السرايا بمعدّل فصيلة في السنجق، وتؤلّف الفصيلة من مخافر حرجية (كركول) ضرورية لتنفيذ مهمات هذه الجندرمة (وفقاً لمشروع يضعه متخصّصون).

٩ - الاتصال بوحدة الحرس الجمركي:

يهدف إلى تعزيز فعالية وسائل عمل الجندرمة في هذه الوحدة.

ويشرح التقرير، بعد ذلك، إقتراحات مفصلة لعمل كلّ من:

١ - التفتيش العام.

٢ - المدارس.

٣ - الجندرمة الإقليمية.

٤ - جندرمة الحدود.

٥ - سرية طيران الجندرمة.

٦ - سرية البرق والهاتف.

٧ - سرية السيارات.

٨ - جندرمة الأحراج.

كما يشرح التقرير اقتراحات لاستخدام الجندرمة في حال التعبئة:

(١ - الجندرمة الإقليمية.

٢ - جندرمة الحدود.

٣ - سرايا جندرمة الطيران والبرق والبريد والسيارات)[١٤].

- تقرير الجنرال سارّاي (Gl. Sarrail) قائد جيش المشرق عن إعادة تنظيم الجندرمة السورية واللبنانية (في تعليقه على تقرير المقدم سارّو):

وقد رفع الجنرال «سارّاي» المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، وقائد جيش المشرق، تقرير المقدم سارّو، إلى وزير الحربية الفرنسية، وذلك بتاريخ ١٠ شباط/. فبراير عام ١٩٢٥، مع التعليق التالي:

«المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان

وقيادة جيش المشرق

الأركان - الشعبة الثالثة

رقم ٣/١٣٧

من الجنرال سارّاي

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان وقائد جيش المشرق

إلى وزير الحربية - أركان الجيش - قسم افريقيا

باريس

«لي الشرف... أن أرسل إليكم، ضمن بريد خاص، الدراسة التي وضعها المقدّم سارّو، بصدد تنظيم الجندرمة في سوريا ولبنان، إثر المهمة التي كلفتموه إياها بالقرار الوزاري رقم ٣٠٢٥-٩/١١ تاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٤.

«وتشكل هذه الدراسة عملاً موثقاً جداً وكاملاً جداً، ويستحق الاهتمام الكامل.

«وانني أقدر، في كلّ حال، ان النتائج التي توصل إليها المقدم سارّو، لا يمكن تبنّيها، في مجملها، للأسباب التالية:

«إن الجندرمة في دول سوريا ولبنان، ولأسباب سياسية عديدة وواضحة، لن يكون لها دور، كذلك، فإن التنظيم منسوخ عن تنظيم الجندرمة التركية ما قبل ١٩٢٤، تلك التي كانت أداة سيطرةٍ لسلطة ولإدارةٍ غير مقبولتين من الشعب. وقد استوحى المقدم سارّو كثيراً من ذكرياته الشخصية، ولا يظهر انه بحث كفاية عن تكييفٍ ضروري مع وضع جديد. وهكذا، فإنه يرى أن أحد أدوار الجندرمة هو تصحيح الأخطاء المرتكبة من قبل مصالح المفوضية العليا، الأمر الذي يظهر، على الأقل، مغالى فيه.

«ولا يمكن، كذلك، قبول ان الجندرمة المحلية تستوعب:

«١ - وحدات ذات ميزات خاصة جداً مثل سرايا الهجانة، لان نظام الشعوب البدوية يتطلّب تدابير مختلفة عن تلك التي تتلاءم مع الشعوب الحضرية، وربما يتطلّب، في كلّ لحظة، تدخل القوات نفسها.

«٢ - قوات تقنية مثل سرايا الطيران والتلغراف، التي لا يمكن استخدامها بواسطة ضباط الدرك بدون معرفة تقنية، وهكذا فإن المقدم سارّو، يرتأي، مثلاً، لسرية الطيران في الجندرمة: ٨ أو ١٠ طائرات، لا بد، لخدمتها، من نحو ٤ أسراب عادية.

«٣ - وظائف ذات طبيعة جدّ حساسة كالتي يقوم بها حالياً ضباط من مصلحة الاستعلامات في بعض المناطق، فالمقدم سارّو يملك خبرة عن الشعوب التركية واليونانية في تراقية ومقدونية، ولكن التعامل مع القبائل العربية والبدوية يتطلّب طرقاً أخرى يعرفها، بالخبرة، الضباط المنشّأون في افريقيا الشمالية؛ فمن الضروري إذن الاحتفاظ بسلطة ضباط الاستعلام هؤلاء على قوات الشرطة الموضوعة بالقرب منهم.

«وأخيراً، فإن الأعباء المالية التي تنتج عن تنظيم قائم على الأسس الواردة في المشروع المقدم هي أعباء باهظة، فليس ممكناً التفكير بالقيام

بالتجنيد العسكري، أو الاعتبار مسبقاً أن الدول تقبل، في الوقت نفسه، أن تنفق زيادة، متخلية إلى حد كبير، عن الاستقلال الذاتي لقواتها من الجندرمة.

«وهكذا، فإن المشروع، في مجمله، غير قابل للتحقيق. وإنني أحتفظ لنفسي، في كلّ حال، بأن أبدي بعض الأفكار لتطويره أو للبدء بتنفيذه.

«ان التفتيش العام للجندرمة موجود حالياً: فالقرار رقم ٣٣٨ تاريخ أول أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠ قد قرر بأن «ضابط شرطة الجيش مكلف التفتيش العام على كلّ قوات الجندرمة المحلية، وذلك بتفويض من المفوض السامي». وإنني سأعزز سلطاته، في إطار تنظيم إجمالي للقوات السورية، هو حالياً، قيد الدرس، وسوف أقدم هذا المشروع لموافقتكم في القريب العاجل. كما انني سآخذ، في الوقت نفسه، التدابير اللازمة لتحسين التطويع وتعليم الملاكات والأفراد في الجندرمة، وكذلك، وفي حدود الممكن، توحيد نظام الرواتب. وهكذا، وبهذه الطريقة، فإن تكوين الدولة السورية، التي تجمع دولتي دمشق وحلب، سوف يسمح باختفاء أهم الفروقات.

«وفي الخلاصة، ان المقدم سارّو قد أوفى المهمة التي كلّفها بضمير كلي، وقدّم أفكاراً مفيدة جداً وتستحق الثناء، ولكن إعادة تنظيم الجندرمة المحلية يجب أن يتم بالتنسيق مع تدابير أخرى ووفقاً لتوجيهات العمل السياسي الذي لا بد من أن النظرة الإجمالية إليه قد فاتته.

«وانني أحرص على الطلب الذي سبق أن رفعته إليكم بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير (١٩٢٥) رقم ٥/٢٩٨ (موجّه إلى الدائرة الثالثة عشرة) لاستبدال ضابط شرطة الجيش الحالي بضابط ذي رتبة أدنى».

التوقيع: سارّاي[١٥]

هذا هو ملخص المشروع الذي وضعه المقدّم «سارّو» لتنظيم الجندرمة «في سوريا ولبنان» مع تقرير الجنرال «سارّاي» (قائد جيش المشرق) حول هذا المشروع. ولم تبين الوثائق، التي اطلعنا عليها، إذا كانت سلطة الإنتداب قد اعتمدت مشروع «سارّو» بحذافيره أم لا، ولكن الظاهر لدينا أن «الجندرمة» في لبنان كانت مؤلفة، في مطلع العام ١٩٢٤، من ١١١٤ عنصراً، منهم ٤٤ ضابطاً و١٠٧٠ رتيباً وفرداً. وقد وزّعت هذه العناصر، وفقاً للجنس، على الشكل التالي(١٦).

- الضباط: أتراك ١ - أرمن ١ - لبنانيون ٤٢ - المجموع ٤٤ ضابطاً.
- الرتباء والأفراد: أتراك ١٣ - لبنانيون ١٠٥٧ - المجموع ١٠٧٠ رتيباً وفرداً.

كما وزّعت، وفقاً للطوائف، كما يلي:

- الضباط: مسلمون ١١ - علويون وإسماعيليون ودروز ٥ - كاثوليك ٢٤ - ارثوذكس ٤ - المجموع ٤٤ ضابطاً.
- الرتباء والأفراد: مسلمون ٣٥٥ - علويون وإسماعيليون ودروز ١٦٢ - كاثوليك ٤٨٨ - ارثوذكس ٦٥ - المجموع ١٠٧٠ رتيباً وفرداً(١٧).

وبلغت هذه الجندرمة، عشية إعلان الجمهورية اللبنانية، (عام ١٩٢٦) ١٣٢٤ عنصراً حسب التوزيع التالي:

١ - الجندرمة الثابتة: ١٤٢٢ عنصراً منهم: ٤٠ ضابطاً. و١٠٢٢ رتيباً وفرداً.

٢ - الجندرمة المتحركة: ٢٦٢ عنصراً منهم: ١٠ ضباط و٢٥٢ رتيباً وفرداً(١٨).

وكانت سلطة الإنتداب قد أمنت للجندرمة اللبنانية بعض الإمتيازات، منها: تعيين ضابط من الجندرمة الفرنسية، كمستشار للجندرمة للبنانية، كما

ألحقت بها، عام ١٩٢٣، بعثة مؤلّفة من ضباط ورتباء، من الجندرمة الفرنسية، مهمتها تنشئة عناصرها وتدريبهم عسكرياً. وما لبثت هذه السلطات أن قررت إلحاق من تتوافر لديهم الشروط، من المرشحين لرتبة ضابط، في الجندرمة اللبنانية، بالمدرسة الحربية في دمشق(١٩).

وفي أول تموز/ يوليو عام ١٩٢٥ أصدر حاكم لبنان الكبير «كايلا» قراراً عين، بموجبه، ضابطا ذا «رتبة عليا، من الجندرمة الفرنسية» لكي «يقوم بوظيفة مفتش لسرية الجندرمة اللبنانية» على أن يعاونه «عدد من ضباط الجندرمة الثانويين (بصفة معاونين) ورتباء (بصفة مدربين)».

كما أجاز هذا القرار للحاكم أن يسلّم قيادة الجندرمة اللبنانية إلى ضابط فرنسي (من ضباط التفتيش)، «حينما يرى ذلك مفيداً»، وفي هذه الحالة، يحمل الضابط الفرنسي رتبة «عقيد لبناني»، كما يحمل معاونه «الفرنسي» رتبة «رئيس طابور» أو «نقيب لبناني»، ويحمل المدرب الفرنسي رتبة «ملازم أول لبناني».

بالإضافة إلى ذلك، يكتسب هؤلاء الفرنسيون، إذا حملوا الرتب العسكرية اللبنانية، «القدم على «رفاقهم اللبنانيين الحاصلين على الرتبة ذاتها»، ويتمتعون بالحقوق نفسها العائدة لهذه الرتب اللبنانية.

ويتمتع الحاكم، في الوقت نفسه، «وبعد استطلاع رأي المفتش وجوباً» بالأمور التالية، في الجندرمة اللبنانية: «أمر التعيين وتبادل الوظائف والحرمان من الرتبة وتنزيلها، والإقالة والعزل وحذف الرسم والإخراج من الخدمة لسبب صحي، والإحالة إلى التقاعد، حتى ما يختص من ذلك بأفراد الجندرمة». كما صدر، في الوقت نفسه، أمرٌ من الحاكم «كايلا» بنقل «مدرسة الجندرمة»(٢٠)، إعتباراً من تموز/ يوليو عام ١٩٢٥، من بيت الدين إلى بعبدا، على أن تتمركز

في السراي الحكومية، وأن تعمل تحت إشراف قائد سرية الجندرمة، مباشرة[٢١].

وفي مطلع آب/ أغسطس من العام نفسه (١٩٢٥)، صدر قرار بتأليف «مجلس عسكري للدرك اللبناني» على الوجه التالي:

١ - نجيب معلوف، رئيساً.

٢ - حليم شقير ومصطفى حلمي والملازم أسعد صالح، أعضاء.

٣ - القانوني يوسف شحيبر، نائباً عاماً.

٤ - الشيخ طنوس جعجع، محققاً قضائياً[٢٢].

وستظل هذه المؤسسة الأمنية (الجندرمة) قيد التطور، تغييراً وتبديلاً، خلال عهد الجمهورية الأولى (جمهورية الإنتداب)، كما سنرى.

قرارات تتعلّق بتنظيم الجندرمة في دولة لبنان الكبير:

صدرت في دولة لبنان الكبير، عدة قرارات تتعلّق بتنظيم الجندرمة، من أهمها:

- القرار رقم ٢٣٦٥ الصادر بتاريخ ١٥ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ والمتعلّق بتنظيم هيئة الضباط في الجندرمة اللبنانية، ويتضمّن هذا القرار شروط منح الرتبة وفقدانها، والمجلس التأديبي وكيفية تأليفه، وأحكام هذا المجلس ومفاعيله. وقد صدر هذا القرار عن حاكم لبنان الكبير (اوبوار) وأقرّه المفوض السامي الفرنسي (الجنرال ويغان)، وألحق به جدول يبين «كيفية تأليف مجالس التأديب المختصّة بالضباط». ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ منه، ثم عدل بموجب قرار صادر عن (اوبوار) نفسه، يحمل الرقم ١١٣ تاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٤، ونشر التعديل في الجريدة الرسمية بتاريخ ٨ تموز/ يوليو عام ١٩٢٤[٢٣]، (أنظر الملحق رقم ٢).

- القرار رقم ٢٣٧٠ الصادر بتاريخ ١٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ والمتعلّق بمنح تعويضات لرجال الجندرمة في أثناء الخدمة، وقد صدر عن المفوض السامي الفرنسي (الجنرال ويغان)، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ منه[٢٤]، (أنظر الملحق رقم ٣).

- القرار رقم ٢٣٩٦ الصادر بتاريخ ٣١ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ والمتعلّق بالتدابير الواجب اتخاذها إذا ما «فقدت أو أتلفت دفاتر الهوية وسجلات القيود المختصّة بالجندرمة» دون وجود أي «مستند إداري أو حسابي». وقد صدر عن حاكم لبنان الكبير (اوبوار)، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٨ نيسان/ ابريل عام ١٩٢٤[٢٥]، (أنظر الملحق رقم ٤).

- القرار رقم ٢٣٩٩ الصادر بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ والمتعلّق بالمكافآت التي تعطى لأفراد الجندرمة، والصيادة (القناصة) اللبنانية، وقد صدر هذا القرار عن حاكم لبنان الكبير بالوكالة (اوبوار) ووقعه، بأمر المفوض السامي، المعتمد المفوض والسكرتير العام (دي ريفي)، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٨ نيسان/ ابريل عام ١٩٢٤[٢٦]، (أنظر الملحق رقم ٥).

- القرار رقم ٢٤٧٣ الصادر بتاريخ ١١ أيار/ مايو عام ١٩٢٤ والذي يفرض تطبيق «نظام التقاعد العسكري العثماني» الصادر بتاريخ ١١ آب/ أغسطس عام ١٩١٩ والتعديلات الملحقة به على «جميع أنحاء لبنان الكبير»، بما في ذلك «جنود الميليشيا اللبنانية الذين خدموا في متصرفية جبل لبنان القديمة، قبل أول أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٠». وقد صدر هذا القرار عن وكيل المفوض السامي الفرنسي (دي ريفي)، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو عام ١٩٢٤[٢٧]، (أنظر الملحق رقم ٦).

- الأمر الإداري رقم ٢١٧١ الصادر بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٤ والذي يحدد اللباس الرسمي لمفوض الشرطة في الإحتفالات. وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٤ منه[٢٨]، (أنظر الملحق رقم ٧).
- القرار رقم ٢٦٣٧ الصادر بتاريخ ٢٧ آب/ أغسطس عام ١٩٢٤، والذي يجيز منح مكافآت لرجال الشرطة. وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٤[٢٩]، (أنظر الملحق رقم ٨).
- القرار رقم ٢٧٦٣ الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٤ والذي يحدد قوة «المحاضر التي يضعها ضباط الجندرمة وأفرادها» أمام المحاكم. وقد صدر هذا القرار عن حاكم لبنان الكبير (فندنبرغ) وأقرّه المفوض السامي الفرنسي (الجنرال ويغان)، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٤[٣٠] (أنظر الملحق رقم ٩).
- القرار رقم ٣٠٩٤ الصادر بتاريخ أول أيار/ مايو عام ١٩٢٥ والذي يعدّل القرار رقم ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٢٣/٥/٢٥ المتعلّق بتنظيم الجندرمة اللبنانية. وقد صدر هذا القرار عن (ليون كايلا) حاكم لبنان الكبير، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ منه[٣١]، (أنظر الملحق رقم ١٠).
- القرار رقم ٣١٧٠ الصادر بتاريخ ٦ تموز/ يوليو عام ١٩٢٥، والذي يعدّل، كذلك، القرار المذكور أعلاه (رقم ١٩٦٤). وقد صدر هذا القرار عن (كايلا) نفسه، وأقرّه المفوض السامي الفرنسي (سارّاي)، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٢٥[٣٢]، (أنظر الملحق رقم ١١).
- الأمر الإداري رقم ٢٩٦١ الصادر بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٥، والمتعلّق بتعديل نظام إدارة ومحاسبة ورواتب الجندرمة اللبنانية (وهو النظام الصادر بتاريخ أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٤). وقد صدر هذا الأمر الإداري عن (كايلا) نفسه، ونشر في الجريدة الرسية بتاريخ ١٩٢٥/٩/١٨[٣٣]، (أنظر الملحق رقم ١٢).

حواشي الفصل الخامس

(١) من تقرير اللجنة التي شكلها الجنرال غورو لدرس الأوضاع العسكرية والأمنية في لبنان الكبير وسوريا في مطلع عهد الإنتداب، وقد سبقت الإشارة إليه في فصل سابق.

وكان هدف هذه اللجنة «دراسة التدابير الخاصة التي تؤمّن تجهيز سوريا بقوة حقيقية مشكلة من مجنّدين محليين»، وقد درست هذه اللجنة، من جملة الأمور التي درستها، أوضاع «الجندرمة السورية واللبنانية» وتنظيماتها، والتعديلات التي تقترح إدخالها على تلك التنظيمات (SHAT, SON OUTRE-MER, DOSSIER 162).

(٢) Ibid.

(٣) جريدة «البشير» بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٠ (ص ٣).

(٤) م. ن. ٢.

(٤ مكرر) SHAT, Son outre-mer, Carton 4 H54, Dossier 1.

(٥) SHAT, Son outre-mer.

(٥مكرر) Ibid, Carton 4 H54, Dossier 1. -

(٦) Ibid, Dossier 162.

وقد وضع هذه التعليمات «الجنرال ديبليسيكس» كقائد لجيش المشرق، والمعروف أن قائد هذا الجيش، في تلك الفترة (٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٩ - ٨ أيار/ مايو عام ١٩٢٣). هو الجنرال غورو، ولم يمرّ اسم «الجنرال ديبليسيكس (Duplessix)» في لائحة قادة هذا الجيش، في أية فترة (راجع اللائحة في:

Nicot, J. et Duru, J. Inventaire des Archives du Levant (1917 - 1946) P. VI - VII.

وربما كان قائداً للجيش بالوكالة إلاّ أن ذلك لم يلحظ في التوقيع.

(٧) Ibid. -

(٨) SHAT, Son outre-mer, carton 1-c4.

(٩) SHAT, Son outre-mer, carton 4 H54. -

وكان «مقدم المشاة سارّو»، لفترة طويلة، عضواً في بعثة إعادة تنظيم الجندرمة العثمانية وتفتيشها، كما كان مكلفاً تنظيم الجندرمة السورية، بإمرة العقيد «دي بيباب» (١٩١٩ - ١٩٢٠)،

(من تقرير «نولّيه Nollet» من أركان الجيش، قسم افريقيا والمشرق، الذي أُرسل إلى المفوض السامي الفرنسي في سوريا، لإبلاغه بانتداب «سارّو» إلى سوريا لهذه المهمة).

وكان «سارّو»، قبل الحرب العالمية الأولى، برتبة ملازم أول، عندما أوفد ضمن بعثة لإعادة تنظيم الجندرمة العثمانية (عام ١٩٠٤ - ١٩١٤)، وقد رقي، أثناء ذلك، إلى رتبة نقيب، وكلف تنظيم «جندرمة الأحراج» عام ١٩١٤ في تركيا (وكان قد رقي إلى رتبة مقدم)، ثم وضع، بعد الحرب، بتصرف الكولونيل «دي بيبباب» لتنظيم الجندرمة السورية.

وبعد الحرب، عين المقدم «سارّو»، من جديد، في بعثة لإعادة تنظيم الجندرمة العثمانية (بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر عام ٩٢١)، ثم عين، في اليوم التالي (٢٣ منه) رئيساً لبعثة تفتيش الجندرمة العثمانية (SHAT, Son outre-mer).

(١٠) Ibid، وسوف نعمد إلى نشر هذا التقرير، بكامله، في قسم (الوثائق) من الموسوعة.

(١١) تنص المادة الثانية من صك الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان على ما يلي: «للدولة المنتدبة أن تحتفظ بجيوشها في البلاد الواقعة تحت الإنتداب بقصد الدفاع عن هذه البلاد. ولها أن تنظم الجندرمة المحلية للدفاع عن البلاد، وأن تستعملها لهذا الغرض، وللمحافظة على الأمن، وذلك إلى أن يوضع النظام الأساسي موضع التنفيذ، ويعود الأمن العام إلى نصابه. ويشترط في ذلك أن لا تؤلف هذه القوى المحلية إلا من سكان البلاد التي يشملها الانتداب».

(علم الدين، وجيه، العهود المتعلّقة بالوطن العربي، ص ٣٠٣).

(١٢) SHAT, Son outre-mer, Rapp. Col Sarrou Carton 4 H54 -.

(١٣) Ibid -.

(١٤) Ibid -.

(١٥) Ibid، وبتاريخ ١٤ آذار/ مارس عام ١٩٢٥، صدر عن قيادة الجيش الفرنسي، بباريس (الجنرال نوليه) أمر المهمة رقم ١٩١٣، وجاء فيه ما يلي: «يوضع المقدم سارّو، مقدم مشاة، الرئيس السابق لبعثة التفتيش في الجندرمة العثمانية، واعتباراً من تاريخ ١٤ آذار/ مارس عام ١٩٢٥، بتصرّف وزير الشؤون الخارجية، للقيام برحلة، في تركيا، وذلك في أثناء المدة التي يزمع فيها رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب إقامتها في هذه البلاد» التوقيع: نوليه (Nollet).

(١٦) Rihana, Histoire de l'Armée libanaise contemporaine, T 1, P. 173 (SHAT, Tableaux de la composition de la Gendarmerie Syrienne, C7 N4174-D2 et rapport à la société des Nations 1924-C7 N4175, D2) -.

(١٧) Ibid, PP. 297 - 298, Annexe 4 5, (SHAT, rapport à la société des Nations 1924 - C7 N4175, D2) -.

(١٨) Ibid, P. 174 (SHAT, rapport à la société des Nations 1926 - C7 N4146, D2) -.

(١٩) Ibid, T II, P. 89 -.

(٢٠) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٧ تموز/ يوليو عام ١٩٢٥ (ص ٢).

(٢١) جريدة «البشير» بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٥ (ص ٢). ويذكر «رئيف معوض» ان هذه المدرسة قد أسست، في بيت الدين، عام ١٩٢٠، ونقلت،إلى بعبدا عام ١٩٢٦ ثم نقلت إلى بيروت عام ١٩٣٢ (معوّض، كتاب الجندي اللبناني، ص ٥٣)، ولكننا نؤكد أن هذه المدرسة نقلت من بيت الدين إلى بعبدا عام ١٩٢٥ وليس عام ١٩٢٦، إستناداً إلى الخبر المنشور في جريدة «البشير» في حينه.

(٢٢) جريدة «البشير» بتاريخ ٤ آب/ اغسطس عام ١٩٢٥ (ص ٢).

(٢٣) مجموعة المقررات لدولة لبنان الكبير، ق ١ ج ٢، ص ٥٣٨ - ٥٤٣ وص ٥٤٧. وانظر القرار نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه. PP. 444 - 447.

(٢٤) م. ن. ص ٥٤٤. وانظر القرار نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه PP. 447 - 448.

(٢٥) م. ن. ص ٥٤٥. وانظر القرار نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه PP. 448.

(٢٦) م. ن. ص ٥٤٦. وانظر القرار نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه PP.449.

(٢٧) م. ن. ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢٨) م. ن. ص ٥٠٦ - ٥٠٧، وانظر القرار نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه P. 423.

(٢٩) م. ن. ص ٥٠٧. وانظر القرار نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه PP. 423 - 424.

(٣٠) م. ن. ص ٢٩٦.

(٣١) م. ن. ص ٥٤٩. وانظر القرار نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه، P. 451.

(٣٢) م. ن. ص ٥٥٠ - ٥٥١. وانظر القرار نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه، - PP. 452 453.

(٣٣) م. ن. ص ٥٥١ - ٥٥٢. وانظر الأمر الإداري نفسه، باللغة الفرنسية، في المرجع نفسه، P. 453

ملحق رقم (١)

جدول عديد ومراكز وحدات الجندرمة في دولة لبنان الكبير (١) عام ١٩٢٤

تسمية ومراكز الوحدات				الضباط					الدركيون المشاة					الدركيون الخيالة					
اركان	سرايا	فصائل	مخافر	كتيبة	نقيب	م.أ.	ملازم	المجموع	ر. اول	رقيب	عريف	دركي	المجموع	مرشح	ر. اول	رقيب	عريف	دركي	المجموع
الاركان				٢		٥	١	٨	٢	٢	٣	١	٨	–					
بيروت					١	١		٢	١	٢	٥	٤٠	٤٨			١		٥	٦
جبل لبنان				١	٣	٤	٤	١٢	٣	٢٠	٣٠	٢٢٣	٢٧٦	٣	٤	٤	٩	٦٩	٨٩
البقاع				١	١	٢	٣	٧	٢	٤	١٤	٨٦	١٠٦	١	١	١٢	١٢	٨٥	١٢١
لبنان الشمالي				١	١	٣	٣	٨	٢	٨	١٦	٩٩	١٢٥	١	٣	٧	١١	٩٤	١١٦
لبنان الجنوبي				١	١	٣	٣	٨	٢	٩	١٤	٨٦	١١١		٣	٣	١٣	٨٢	١٠١
المجموع				٦	٧	١٨	١٤	٤٥	١٢	٤٥	٨٢	٥٢٥	٦٧٢	٥	١١	٢٩	٤٥	٣٢٨	٤٣٣
القناصة اللبنانيون: بيروت						١		١						١		٢	٤	٤٢	٤٩
القناصة اللبنانيون: بعلبك						١		١								٢	٤	٤٤	٥٠
المجموع العام				٦	٧	٢٠	١٤	٤٧	١٢	٤٥	٨٢	٥٢٥	٦٧٢	٦	١١	٣٣	٥٣	٤١٤	٥٣٢

التسمية ومراكز الوحدات	مجموع الجند	المجموع العام للضباط والجند
الاركان	٨	١٦
بيروت	٥٤	٥٦
جبل لبنان	٣٦٥	٣٧٧
البقاع	٢٢٧	٢٣٤
لبنان الشمالي	٢٤١	٢٤٩
لبنان الجنوبي	٢٢٢	٢٣٠
المجموع	١١١٧	١١٦٢
القناصة اللبنانية		
بيروت	٤٩	٥٠
بعلبك	٥٠	٥١
المجموع العام	١٢١٦	١٢٦٣

(١) ملاحظة: ان تفصيلات الوحدات بالفصائل والمخافر قد اخذت من الدولة (سارّو).

ملحق رقم (٢)

قرار رقم ٢٣٦٥

(تنظيم هيئة الضباط في الجندرمة اللبنانية)

١ - في الرتبة

المادة الأولى: إن حاكم لبنان الكبير هو الذي يمنح الرتبة التي بها تتعيّن منزلة الضابط. ولا يمكن أن يفقدها الضابط إلاّ لأحد الأسباب الآتية:

أولا: إذا قدم استقالته وقبلها حاكم لبنان الكبير.

ثانياً: إذا فقد صفة التابعية اللبنانية.

ثالثاً: إذا حكم عليه بعقوبة إرهابية شائنة أو بعقوبة شائنة فقط.

رابعاً: إذا حكم عليه بعقوبة تأديبية للجنح الآتي بيانها: سرقة، إفلاس، احتيال، سوء ائتمان.

خامساً: إذا حكم عليه بالحبس التأديبي الذي يحرم المحكوم عليه حقوقه الوطنية والمدنية والعائلية.

سادساً: إذا أصدر أحد مجالس الحرب حكماً بعزله.

وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في القانون يعزل الضابط حتماً للأسباب التالية:

(أ) إذا تغيب عن السرية (الآلاي) مدة ثلاثة أشهر بصورة غير قانونية.

(ب) إذا أقام خارج دولة لبنان الكبير بلا ترخيص من الحاكم مدة خمسة عشر يوماً.

سابعاً: إذا عزل على الصورة المبينة في المادة الثانية التالية.

ان فقد الرتبة يصدر به، في كلّ الأحوال، قرار من الحاكم يقضي، في الوقت نفسه، بحذف إسم المحكوم عليه من سجلات الجندرمة.

المادة الثانية: لا يمكن عزل ضابط إلا لسبب من الأسباب الآتي بينها:

- عدم الكفاءة للوظيفة.
- اعتياد سوء السلوك.
- خطأ كبير في الخدمة أو ضد النظام العسكري.
- خطأ يمس الشرف.
- صدور حكم يقضي بالحبس أكثر من ستة أشهر.

المادة الثالثة: يعزل الضابط بموجب قرار يصدر عن حاكم لبنان الكبير بناء على رأي مجلس تأديبي يتألّف على الوجه الآتي، ولا يمكن تعديل قرار المجلس التأديبي إلاّ بما يتفق مع مصلحة الضابط.

٢ - في المجلس التأديبي

المادة الرابعة: يتألف المجلس التأديبي من خمسة أعضاء يعينون تبعاً لرتبة الضابط المحال إلى التحقيق وطبقاً للجدول الملحق بهذا القرار، ويجب أن يكون أعضاء المجلس التأديبي حائزين لرتبة أعلى من رتبة الضابط المحال إلى التحقيق أو أقدم منه عهداً في الرتبة. وجميع الضباط الفرنسويين الحائزين لرتب لبنانية يعدون أقدم عهداً في الرتبة من رفاقهم اللبنانيين على رتبهم.

المادة الخامسة: سيصدر نظام يوقعه الحاكم تبين فيه طرق التحقيق، وهي مبدئياً الطرق المتبعة في الجيش الفرنساوي.

المادة السادسة: فيما خلا الأحوال المعينة في المادة الثانية يمكن إحالة ضابط إلى مجلس التأديب:

أولاً: لجرائم تستوجب المحاكمة لدى المجلس العسكري.

ثانياً: لجرم في الخدمة ضد الشرف أو ضد النظام العسكري وإن كان الجرم وحيداً.

المادة السابعة: بالنظر إلى المبدأ القاضي باستقلال المحاكمة التأديبية عن المحاكمة العدلية، يمكن إحالة ضابط محكوم عليه بالسجن أقل من ستة أشهر إلى مجلس التأديب لسوء السلوك أو لجرم ارتكبه في أثناء الخدمة ضد الشرف أو ضد النظام العسكري، من أجل الجرم الذي أوجب الحكم عليه لدى القضاء. وكذلك يمكن إحالة الضابط الذي يبرئه مجلس عسكري أو أية محكمة أخرى إلى مجلس التأديب للأسباب نفسها التي حوكم من أجلها.

٣ - الاستغناء عن الضابط لإلغاء الوظيفة - الإخراج لدواعٍ صحية

المادة الثامنة: إذا أخرج الضباط من الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة، يتناولون نصف معاش ويعطى لهم نصف المراكز الخالية المساوية لرتبهم عند خلوها.

المادة التاسعة: كلّ ضابط تمنعه حالته الصحية من الخدمة مدة ستة أشهر متتابعة، وإن يكن عجزه منسوباً إلى أسباب تختص بالخدمة، يعطى، في نهاية هذه المدة، نصف معاش ريثما يصدر مجلس التحقيق الصحي قراراً نهائياً في شأنه.

ومع ذلك، إذا كان الداء أو الحادث الطارىء منسوباً إلى الخدمة، يوضع هذا الضابط مجاناً، حتى بعد انقضاء الستة الأشهر، في مستشفيات لبنان الكبير الصحية إذا كانت حالته تدعو إلى ذلك، ويبقى فيها ما دام محتاجاً إلى معالجة خاصة لا غنى له عنها.

المادة العاشرة: تعتبر المدة التي يتناول الضابط فيها نصف معاش كخدمة فعلية بالنظر إلى حقه في الترقي والتقاعد.

المادة الحادية عشرة: إن إخراج الضابط من سلك الجندرمة لداء عضال يكون بموجب قرار من حاكم لبنان الكبير بعد مثوله أمام مجلس التحقيق الصحي. وتطبق على حاله أحكام القانون العثماني الموضوع لمرتبات التقاعد العسكري بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣٢٧ و١١ آب سنة ١٣٢٥ - ١٩٠٩.

المادة الثانية عشرة: لا يشمل هذا القرار ما قبله (عدّلت هذه المادة وأصبحت:

(لا يشمل هذا القرار ما قبله فيما يختص بتطبيق أحكام المواد ٨ و٩ و١٠).

المادة الثالثة عشرة: على سكرتير الحكومة العام والكولونيل قومندان سرية الجندرمة اللبنانية أن ينفذا، كلّ فيما خصّ به، أحكام هذا القرار.

في ١٢ آذار/مارس عام ١٩٢٤

حاكم لبنان الكبير بالوكالة

الإمضاء: اوبوار

نظر وصدق تحت رقم ٢٢٥٠٠

في ١٥ آذار/ مارس سنة ١٩٢٤

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان

الإمضاء: ويغان

(نشر في العدد ١٧٥١ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٤).

جدول بكيفية تأليف مجالس التأديب المختصة بالضابط

بيان رتبة الضابط الموضوع تحت التحقيق	الرئيس	الأعضاء
ملازم ثانٍ:	١ ضابط فرنسوي برتبة رئيس طابور لبناني	١ رئيس طابور لبناني ١ كابيتان لبناني ١ صف ضابط فرنسوي برتبة ملازم أول لبناني ١ ملازم ثانٍ
ملازم أول:	ضابط فرنسوي برتبة رئيس طابور لبناني	١ رئيس طابور لبناني ١ كابيتان لبناني ١ صف ضابط فرنسوي برتبة ملازم أول لبناني ١ ملازم أول لبناني
كابيتان:	١ ضابط فرنسوي برتبة رئيس طابور لبناني	١ ضابط فرنسوي برتبة رئيس طابور لبناني ١ رئيس طابور لبناني ٢ ضابطان لبنانيان برتبة كابيتان
رئيس طابور:	١ ضابط فرنسوي برتبة قائمقام أو برتبة رئيس طابور لبناني	١ ضابط فرنسوي برتبة رئيس طابور لبناني ٣ رؤساء طابور لبناني
قائمقام	قائمقام من الجيش الفرنسوي	٤ رؤساء طابور أو رؤساء كوكبات فرسان من الجيش الفرنسوي
كولونيل:	١ كولونيل من الجيش الفرنسوي	١ رؤساء طابور أو رؤساء كوكبات فرسان من الجيش الفرنسوي(❖)

حاشية: إذا تعذّر، لسبب من الأسباب، وجود العدد الكافي في السرية من الضباط اللبنانيين الحائزين للرتب المنصوص عليها، فيستعاض منهم بالعدد ذاته من الضباط الفرنسويين الحائزين للرتب اللبنانية المعينة في هذا الجدول. وعند عدم وجود هؤلاء يستعاض عنهم بضباط من الجيش الفرنسوي حائزين للرتب نفسها.

حاكم لبنان الكبير بالوكالة

الإمضاء: اوبوار

(❖) يبدو أن هناك خطأً مطبعياً، إذ إن عدد الأعضاء لا يجب أن يقلّ عن أربعة (المؤلف).

بيروت في ١٢ آذار/ مارس عام ١٩٢٤

نظر وصدق تحت رقم

بيروت في ١٥ آذار/ مارس سنة ١٩٢٤

المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية في سوريا ولبنان

الإمضاء: ويغان

(نشر في العدد ١٧٥١ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٤).

تصحيح للقرار رقم ٢٣٦٥

(بخصوص تنظيم هيئة ضباط الجندرمة اللبنانية)

المادة الثانية عشرة: يقرأ بدلاً من «ان هذا القرار لا يشمل ما قبله»:

«إن هذا القرار لا يشمـل مـا قبله في ما يختص بتطبيق أحكـام المواد ٨ و٩ و١٠».

عاليه في ٢٦ حزيران/ يونيو سنة ١٩٢٤

نظر وصدّق تحت رقم ١١٣   **وكيل حاكم لبنان الكبير**

بيروت في ١ تموز/ يوليو عام ١٩٢٤   **الإمضاء: اوبوار**

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية في سوريا ولبنان وبأمره

الوزير المفوض والسكرتير العام

الإمضاء: دي ريفي

(نشر في العدد ١٧٨٠ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٨ تموز/ يوليو سنة ١٩٢٤).

ملحق رقم (٣)

قرار رقم ٢٣٧٠

«منح تعويضات لرجال الجندرمة أثناء أدائهم الوظيفة»

المادة الأولى: أكملت بالأحكام التالية الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من نظام الجندرمة المؤرخ في ٢٠ آذار سنة ١٩٢٠ والمعدل بالقرار رقم ٢٠٦٣ المؤرخ في ٨ أيلول سنة ١٩٢٣:

حينما يسير الجند منقسمين إلى فصائل، يحق لهم أن يأخذوا، في كلّ سفرة تتجاوز مدتها ٢٤ ساعة، التعويض اليومي الآتي، بحساب ٢٤ ساعة لكلّ يوم.

	قروش سورية	
ضباط ثانويون	٧٥	في اليوم
صف ضباط	٢٠	في اليوم
كابورالية (عرفاء) وقواد مفرزات	٨	في اليوم
أفراد جندرمة وصيادة (قناصة)	٥	في اليوم

تدفع هذه التعويضات لهم بدون أن يضاف إليها شيء على الإطلاق، ويراد بالفصيلة شرذمة مؤلفة من ستة رجال على الأقل يسيرون تحت إمرة واحد منهم.

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار ابتداء من أول آذار سنة ١٩٢٤.

المادة الثالثة: على السكرتير العام وناظر المالية والكولونيل قائد الجندرمة اللبنانية أن ينفذوا هذا القرار كل فيما خصّ به.

في ١٧ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ **حاكم لبنان الكبير**

نظر وصدّق تحت رقم ١١٣ **الإمضاء: اوبوار**

بيروت في ١٨ آذار/ مارس سنة ١٩٢٤

المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية في سوريا ولبنان

الإمضاء: ويغان

(نشر في العدد ١٧٥١ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس سنة ١٩٢٤).

ملحق رقم (٤)

قرار رقم ٢٣٩٦

«يختص بالجندرمة اللبنانية وما يعتاض به»

«عن بيان الخدمة عند فقد دفاتر الهوية»

المادة الأولى: إذا فقدت أو أتلفت دفاتر الهوية وسجلات القيود المختصة بالجندرمة ولم يكن هناك مستند إداري أو حسابي، جاز أن يعتاض عن بيان الخدمة بشهادة ثلاثة شهود يكونون على الأقل من رفقاء الجندي المطلوب البحث عن حالته (ويفضّل الضباط) إذا كانوا من العاملين في الخدمة، وإلا فمن المتقاعدين.

المادة الثانية: ان قاضي الصلح الذي يقيم الجندي الذي يهمه الأمر في منطقته هو الذي يتلقى شهادات الشهود بعد تأدية اليمين ثم ينظم بها محضراً، ويصدق ناظر العدلية على الإمضاء الذي يوقعه القاضي المشار إليه على هذا المحضر.

المادة الثالثة: على السكرتير العام وناظر العدلية والكولونيل قائد سرية الجندرمة في لبنان الكبير أن ينفذوا هذاالقرار كلّ فيما اختص به.

بيروت في ٣١ آذار/ مارس سنة ١٩٢٤

حاكم لبنان الكبير بالوكالة

الإمضاء: اوبوار

(نشر في العدد ١٧٥٤ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٨ نيسان/ ابريل سنة ١٩٢٤).

ملحق رقم (٥)

قرار رقم ٢٣٩٩

«يختص بالمكافأة التي تعطى لأفراد الجندرمة»
«الصيادة (القناصة) اللبنانية بعد مدة معينة»

المادة الأولى: يحق لكلّ من أفراد الجندرمة والصيادة (القناصة) اللبنانية (ما خلا الضباط) أن ينال مكافأة تدفع مرة واحدة وتعين على الوجه الآتي:

٢٥ (خمس وعشرون) ليرة سورية بدون إضافة تعويض ما بعد مضي سبع سنوات في الخدمة المتواصلة. ومكافأة أخرى قدرها ٥٠ (خمسون) ليرة سورية بدون إضافة تعويض ما بعد مضي (اثنتي عشرة) سنة في الخدمة المتواصلة.

المادة الثانية: يُحسب مبدأ الخدمة لمنح هاتين المكافأتين من يوم انتظام الجندي في سلك الخدمة. أما الأفراد الذين انتظموا في السلك المذكور قبل أول أيلول سنة ١٩٢٠ فيحسب هذا التاريخ الأخير مبدأ لخدمتهم.

المادة الثالثة: على السكرتير العام وناظر المالية والكولونيل قائد سرية الجندرمة في لبنان الكبير أن ينفذوا هذاالقرار كلّ فيما اختص به.

بيروت في ٢٤ آذار/ مارس سنة ١٩٢٤

حاكم لبنان الكبير بالوكالة

الإمضاء: اوبوار

صدق تحت رقم ٢٠٢١

بيروت في ٢٥ آذار/ مارس سنة ١٩٢٤

بأمر المفوض السامي

المعتمد المفوض والسكرتير العام

الإمضاء: دي ريفي

(نشر في العدد ١٧٥٤ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٨ نيسان/ ابريل سنة ١٩٢٤).

ملحق رقم (٦)

قرار رقم ٢٤٧٣

«تطبيق نظام التقاعد العسكري العثماني على جميع أنحاء لبنان الكبير»

المادة الأولى: إن قانون التقاعد العسكري العثماني الصادر في ١١ آب/ أغسطس سنة ١٣٢٥-١٩٠٩ والمعدّل بالملحق الصادر في ٢٠ تموز/ يوليو سنة ١٣٢٦ - ١٩١٠ وبالقانونين الصادرين في ٢٨ نيسان سنة ١٣٣٠ - ١٩١٤ و١٥ شباط/ فبراير سنة ١٣٣١ - ١٩١٥، يطبق وحده في جميع لبنان الكبير ابتداء من أول كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٢٤.

المادة الثانية: ان جنود «الميليس» (الميليشيا) اللبنانيين الذين خدموا في متصرفية جبل لبنان القديمة، قبل أول أيلول سنة ١٩٢٠، يحق لهم أن يطلبوا الإستفادة من النظام اللبناني المختص بالتقاعد والصادر في آذار/ مارس سنة ١٣٢٠ - ١٩٠٤، وحينئذ يجب عليهم أن يدفعوا جميع المحسومات المختصة بالتقاعد التي يقضي النظام المذكور بدفعها.

المادة الثالثة: على السكرتير العام وناظر المالية والكولونيل قائد الشرطة اللبنانية تنفيذ هذاالقرار كلّ فيما خُصّ به.

بيروت في ٣٠ نيسان/ ابريل سنة ١٩٢٤

نُظر وصُدِّق تحت رقم ٢٥٩٦

بيروت في ١١ أيار/ مايو سنة ١٩٢٤

وكيل المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية

في سوريا ولبنان

الإمضاء: دي ريفي

(نشر في العدد ١٧٦٨ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو سنة ١٩٢٤).

ملحق رقم (٧)

أمر إداري رقم ٢١٧١

«بخصوص اللباس الرسمي لقوميسيرية البوليس في الدولة، في الإحتفالات»

بناء على الأمر الإداري رقم ٢١٧١ المؤرخ في ١١ حزيران سنة ١٩٢٤ يلبس كوميسيرية البوليس في الدولة اللباس الرسمي في الإحتفالات التي تعينها الإدارة. ويكون هذا اللباس من جوخ لونه أزرق بحري وبنطلون طويل مع شرائط حمر بعرض أربع سنتيمترات لفصل الشتاء، وسترة قصيرة بيضاء لفصل الصيف. وتكمّل بالتوابع والمتممات الآتية وهي:

١ - كتفيات (رمانات) فضية ذات شراريب.

٢ - جدائل فضية.

٣ - نطاق مفضض له حمالة مزدوجة وعلى صفيحته رسم الأرزة من معدن فضي.

٤ - سيف من الطراز التركي وعلى مقبضه حمائل مفضضة.

٥ - شارات مفضضة ذات شكل حلزوني توضع على حواشٍ من الجوخ الأحمر موضوعة على الأكمام على الشروط الآتية وهي:

شارة واحدة للدرجة الثالثة، شارتان للدرجة الثانية، ثلاث شارات للدرجة الأولى.

وتوضع هذه الشارات أيضاً على الملابس العادية في وقت الخدمة.

(نشر في العدد ١٧٧٦ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو سنة ١٩٢٤).

ملحق رقم (٨)

قرار رقم ٢٦٣٧

«يجيز منح مكافآت إلى رجال البوليس»

المادة الأولى: يجوز منح مكافآت من ليرة إلى عشر ليرات لبنانية سورية، إلى رجال البوليس، وذلك بواسطة لجنة مؤلّفة من:

رئيس = رئيس دوائر البوليس.

أعضاء = مفتش البوليس.

رئيس القسم العدلي

رئيس القسم الإداري

المادة الثانية: إذا كان المقصود مكافأة خدمة إستثنائية، فعلى اللجنة أن تنظم اقتراحاً خاصاً وتقدّمه إلى الحاكم بقصد تخصيص مكافأة زائدة عن ذلك.

المادة الثالثة: على سكرتير الحكومة العام وناظر المالية ورئيس دوائر البوليس أن ينفذوا هذاالقرار.

بيروت في ٢٧ آب/ أغسطس سنة ١٩٢٤

حاكم لبنان الكبير

الإمضاء: فندنبرغ

(نشر في العدد ١٧٩٧ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٥ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٢٤).

ملحق رقم (٩)

قرار رقم ٢٧٦٣

«بخصوص اعتبار المحاضر التي يضعها ضباط الجندرمة بقوة المحاضر التي يضعها البوليس في نظر المحاكم والقضاء»

المادة الأولى: إن المحاضر التي يضعها ضباط الجندرمة وأفرادها، في المدن التي فيها بوليس منظم، يكون لها القوة المعترف بها للمحاضر التي يضعها ضباط الجندرمة وأفرادها، في الجهات التي ليس فيها بوليس منظم.

المادة الثانية: على ناظر العدلية والكولونيل قائد جندرمة لبنان الكبير أن ينفذا هذاالقرار كلّ فيما خص به.

بيروت في ٢٥ نيسان/ ابريل سنة ١٩٢٤ **حاكم لبنان الكبير**

نُظر وصُدق تحت رقم ٢٩٣٧ **الإمضاء: فندنبرغ**

بيروت في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٢٤

الجنرال المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية

في سوريا ولبنان

الإمضاء: ويغان

(نشر في العدد ١٨١٦ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٢٤).

ملحق رقم (١٠)

قرار رقم ٣٠٩٤

«يختص بتعديل القرار ١٩٦٤ المتعلّق بتنظيم الجندرمة اللبنانية»

المادة الأولى: عُدّلت المادة الثالثة من القرار رقم ١٩٦٤ المؤرخ في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٣ على الوجه الآتي:

بدلاً من:

تتألف سرية الجندرمة اللبنانية من خمس كتائب.

اقرأ:

تتألّف سرية الجندرمة اللبنانية من أربع كتائب قد عُيّن عددها وكيفية توزيعها في الجدول الملحق بهذا القرار.

أما الباقي فلا يغير فيه شيء.

والجدول الجديد المختص بالعدد المذكور وتوزيعه، ملحق بهذا القرار[١].

المادة الثانية: على السكرتير العام والكولونيل قائد سرية الجندرمة في لبنان الكبير تنفيذ هذاالقرار كلّ فيما خص به.

بيروت في ١ أيار/ مايو سنة ١٩٢٥

الإمضاء: لاون كايلا

(نشر في العدد ١٨٦٥ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ٥ أيار/ مايو سنة ١٩٢٥).

---

(١) ان الجدول المذكور مودع في مكتب قومندان جندرمة لبنان الكبير.

ملحق رقم (١١)

قرار رقم ٣١٧٠

«يختص في تعديل القرار رقم ١٩٦٤ المؤرخ في ٢٥ أيار/ مايو سنة ١٩٢٣ المختص بتنظيم الجندرمة»

المادة الأولى: يعاون الحاكم في الإدارة العامة لدوائر الجندرمة ضابط ذو رتبة عليا من الجندرمة الفرنسوية يقوم بوظيفة مفتش لسرية الجندرمة اللبنانية، ويعاون هذا المفتش عدد من ضباط الجندرمة الثانويين بصفة معاونين للمفتش وصفوف الضباط بصفة معلمين. وهم يتغيّرون بحسب مقتضيات أحوال الميزانية ويعينون بموجب عقود شخصية.

المادة الثانية: يجوز للحاكم أن يسلم، إلى مدة معينة، قيادة كتائب الجندرمة إلى ضباط التفتيش الفرنسويين حينما يرى ذلك مفيداً.

المادة الثالثة: تكون لمفتش الجندرمة رتبة كولونيل لبناني ولمعاوني المفتش رتبة رئيس (طابور) لبناني وللمعلمين رتبة ملازم أول لبناني.

المادة الرابعة: ان الضباط وصفوف الضباط الفرنسويين الحاصلين على رتب لبنانية يُعدّون أقدم عهداً من رفاقهم اللبنانيين الحاصلين على الرتبة ذاتها. ولهم الحقوق النظامية التي تنطبق على الرتب اللبنانية التي يكونون حاصلين عليها.

المادة الخامسة: يعود إلى حاكم لبنان الكبير، بعد استطلاع رأي المفتش وجوباً، أمر التعيين وتبادل الوظائف، والحرمان من الرتبة وتنزيلها، والإقالة والعزل وحذف الإسم، والإخراج من الخدمة لسبب صحي، والإحالة إلى التقاعد، حتى ما يختص من ذلك بأفراد الجندرمة.

المادة السادسة: ألغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار.

المادة السابعة: على السكرتير العام وناظر العدلية والكولونيل قائد سرية الجندرمة في لبنان الكبير أن ينفذوا هذاالقرار كلّ فيما اختص به.

بيروت في ٨ حزيران/ يونيو سنة ١٩٢٥

حاكم لبنان الكبير

الإمضاء: كايلا

صدق تحت رقم as/٢٨٦

بيروت في ٦ تموز/ يوليو سنة ١٩٢٥

المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية لدى دول سوريا ولبنان الكبير والعلويين وجبل الدروز

الإمضاء: سارّاي

(نشر في العدد ١٨٨٥ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو سنة ١٩٢٥).

ملحق رقم (١٢)

أمر إداري رقم ٢٩٦١

«يختص بتعديل النظام المتعلّق بإدارة ومحاسبة ورواتب الجندرمة اللبنانية»

المادة الأولى: عُدّلت على الوجه الآتي المادة ١٢ من النظام المختص بإدارة ومحاسبة ورواتب الجندرمة اللبنانية المؤرخ في أول كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٢٤.

يقدم مجلس إدارة الجندرمة سنوياً، لكلّ من أفراد الجندرمة، ثوباً شتوياً وثوباً صيفياً (سترة وبنطلون). أما الكبابيت فتستبدل عندما تسمح الميزانية باستبدالها، ولا يكون ذلك إلاّ بعد أن تصبح الملبوسات غير صالحة. ويعقد المجلس في هذا الشأن المقاولات اللازمة في الوقت المناسب.

المادة الثانية: ألغيت، ابتداء من أول أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٢٥، المادة ١٠٤ من النظام المشار إليه، القاضية باقتطاع ٧٥ قرشاً كلّ شهر من معاش أفراد الجندرمة لأجل الملابس.

المادة الثالثة: على ناظر المالية والكولونيل قائد الجندرمة اللبنانية أن ينفذا هذاالقرار كلّ فيما خص به.

بيروت في ٩ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٢٥

حاكم لبنان الكبير

الإمضاء: لاون كايلا

(نشر في العدد ١٩٠٤ من جريدة لبنان الرسمية بتاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٢٥).

الفصل السادس

العمليات العسكرية

ربما كان من الأفضل أن نبحث في العمليات العسكرية التي قامت بها قوات المشرق (المحلية والمختلطة)، منذ البدء بإنشائها من قبل فرنسا (عام ١٩١٦)، وحتى احتلال هذه الأخيرة، مع إنكلترا، لسوريا (عام ١٩١٨)، ثم حتى تاريخ إعلان دولة لبنان الكبير (عام ١٩٢٠)، وعلى مدى الأرض السورية بكاملها وليس في لبنان فحسب، لولا أننا توقفنا عند نقاط، أهمها:

١ - إن هذه القوات (المحلية والمختلطة) لم تكن قادرة، بحكم تكوينها، على القيام بعمليات عسكرية تكتيكية كتلك التي تقوم بها الجيوش النظامية، ذلك أنها كانت معدّة، فقط، لحفظ الأمن والنظام، ولمساعدة الجيوش النظامية في عملياتها، عندما يكون ذلك ممكناً (عمليات الجيش الفرنسي على مسرح سوريا خلال الحرب العالمية الأولى).

٢ - إن معظم العمليات التي أنيطت بهذه القوات كانت تندرج تحت عنوان «حفظ الأمن والنظام، ومقاومة التمرّد والعصيان» وكانت القوات الفرنسية النظامية تساعدها في هذه العمليات، في كلّ حال.

٣ - لم يكن ممكناً البحث في كلّ العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الفرنسية للمشرق، على الساحة السورية بكاملها، بما فيها الثورات التي اندلعت في جبل الدروز وجبال العلويين ودمشق وحلب وباقي المدن السورية، لأن ذلك، بالإضافة إلى أنه خارج عن نطاق بحثنا، يتطلّب كتاباً مستقلاً، وليس بحثاً (أو فصلاً) فقط[1].

٤ - من الواضح والبديهي أن فرنسا كانت قد أعدّت هذه القوات (المحلية والمختلطة) لمقاومة حركات التمرّد والثورة على احتلالها لسوريا، وقد عملت هذه القوات (خلال الأعوام ١٩١٨ - ١٩٢٠) ضمن الخارطة الجغرافية لسوريا (وكيليكيا) وليس خارطة لبنان الكبير فحسب (ولم يكن لبنان الكبير قد قام بعد)، لذا، فإن البحث في هذه العمليات يشكل خروجاً على الموضوع الذي نحن بصدده.

٥ - سبق أن قدمنا، في الجزء الثامن من الموسوعة، فصلاً خاصاً عن عمليات المقاومة للاحتلال الفرنسي، وتحدّثنا عن العمليات العسكرية ضد هذه المقاومات، ولا نرى ضرورة لتكرار ذلك.

إلا أننا لا نرى بأساً من أن نقدّم موجزاً لأهم العمليات التي قامت بها هذه القوات في الفترة ما بين ١٩١٨ و١٩٢٠.

ا - العمليات العسكرية قبل قيام دولة لبنان الكبير:

١ - جوقة الشرق (L.O):

خلال عام ١٩١٨، أسهمت هذه الجوقة في القتال إلى جانب الحلفاء البريطانيين، بعد أن انضمّت إلى المفرزة الفرنسية لفلسطين - سوريا (DFPS) وكان المقدم روميو Romieu قائداً لجوقة الشرق التي تألّفت، في قبرص، من متطوّعين سوريين وأرمن.

وفي ١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٨، إستولت الكتيبة الأولى من هذه الجوقة، بقيادة النقيب آزان (Azain)، على المرتفع ٢٦ عند عرعرة قرب رفح[٢]، كما أسهمت الجوقة في معارك رفح وطولكرم ونابلس (أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٨).

وبينما تابعت القوات البريطانية، بقيادة الجنرال «أللنبي»، زحفها نحو دمشق (أواخر أيلول/ سبتمبر) كانت المفرزة الفرنسية لفلسطين - سوريا تتقدّم على الساحل السوري، شمالاً، لكي تتجمع في بيروت في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨، بقيادة الجنرال «هاملان Hamelin، الذي سوف يكلّف احتلال سوريا»[٣] الساحلية، وكيليكيا.

٢ - جيش المشرق الفرنسي (AFL):

كانت مهمة هذا الجيش احتلال الساحل السوري واللبناني، وساحل العلويين وكيليكيا، إلا أن هذا الجيش لم يكن مؤهّلاً للقيام بهذه المهمة الصعبة بسبب ضعف عديده وتجهيزاته، إذ إنه كان مؤلّفاً من المفرزة الفرنسية لفلسطين - سوريا وقوامها: فوج مشاة من كتيبتي رماة جزائريين، والكتيبة ١١٥ الإقليمية، وبطارية مدفعية جبلية، وفصيلة سباهي (Spahis)، ومصالح، وعزز، هذا الجيش عام ١٩١٨، بجوقة الشرق، وفوج خيالة مختلط (الفوج الأول) وبطاريتي مدفعية ٧٥ ملم وسرب طائرات[٤]، ثم عزز عام ١٩١٩ بفوجي مشاة ٤١٢ و٤١٥ وفوج خيالة مختلط (الفوج الثاني)[٥].

كانت أولى معارك هذا الجيش، في بلاد العلويين، عام ١٩١٩، ثم خاض معارك أخرى في كيليكيا، في العام ١٩٢٠، ومن هذه المعارك: معركة الحمام (كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٠) ومعركة مرعش (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير) ومعركة أورفة (شباط/ فبراير - نيسان/ ابريل) ومعركة حارم، وحصار بوزانتي (نيسان/ ابريل - أيار/ مايو) وحصار عينتاب الأول (نيسان/ ابريل) وحصار عينتاب الثاني (نيسان/ ابريل - أيار/ مايو)، ومعركة اولوم مزره (أيار/ مايو)، والدفاع عن المخافر المنتشرة، على طول سكة الحديد، بين جرابلس وتل أبيض[٦].

٣ - تجريدة (اورتل) الجنوب بقيادة المقدم نيجر (١٩ أيار/ مايو - ٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٠)

سبق أن تحدثنا عن «رتل» مماثل أرسل إلى جبل عامل في أواخر العام ١٩١٩ بغية «جمع الشعب المشكّك، حول القضية الفرنسية» (كما جاء في برقية «هاملان» إلى القيادة الفرنسية بباريس، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٩)[٧]، (أنظر: الفصل الثامن من الجزء الثامن: مقاومة الاحتلال). أما هذا الرتل، فقد أرسل لكي يقمع «الاضطرابات والنزاعات بين الأهالي» وهي نزاعات «تفاقمت شيئاً فشيئاً، وانتهت، في نيسان/ ابريل (عام ١٩٢٠) إلى إيقاع المجازر بالمسيحيين وتهجيرهم» وفقاً لما ذكر الجنرال «هونتزيجر».

كان هذا الرتل، بقيادة المقدم نيجر (Lt. Col. Niéger)[٨]، مؤلفاً من مفرزتين:

- الأولى، بقيادة أرلابوس (Arlabosse) في النبطية، وتتألف من كتيبة من الفوج الثاني للرماة الجزائريين، و١/٢ بطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم، وفصيلة خيالة، و١٠٠ نفر من رجال الميليشيا.

- والثانية، بقيادة نيجر نفسه، في صور، وتتألف من: كتيبتين من الفوج ٢٧ للرماة الجزائريين، وبطاريتي مدفعية عيار ٦٥ ملم و٣ فصائل خيالة.

وكانت منطقة عمل هذا الرتل «المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني شمالاً، وحدود فلسطين جنوباً، وسهل الحولة شرقاً». ومن الأسباب التي دعت إلى إرساله: الرغبة باستئصال التمرد الذي قام به رجال جبل عامل وعلى رأسهم صادق حمزة (أنظر الفصل الثامن من الجزء الثامن).

كان مخطط «نيجر» الإطباق على «تبنين» بواسطة المفرزتين المنطلقتين من صور والنبطية، بغية محاصرة رجال «صادق حمزة» المتمركزين في تلك الجهات.

سارت مفرزة نيجر من صور (صباح ٢٠ أيار/ مايو عام ١٩٢٠) باتجاه البازورية، فجويا، حيث اتصلت بمفرزة «أرلابوس» التي كانت قد وصلت إلى صريفا.

وفي اليوم التالي (٢١ منه) قامت المفرزتان بعمليات بوليسية، وفي المساء، اتجهت كتيبة إلى طيرزبنا لكي تحتل ممر «كفردونين» بغية حماية الرتل المتجه نحو تبنين، ولكنها (أي الكتيبة) فوجئت بإطلاق نار غزيرة، مما اضطرّها لخوض معركة انتهت باحتلالها البلدة (طير زبنا). وفي الحادية العشرة ليلاً، شن الثوار هجوماً معاكساً تكبّدت الكتيبة، من جرائه، ثلاثة قتلى، وثلاثة جرحى، بينهم ضابط.

وفي صباح اليوم التالي (٢٢ منه) تابعت مفرزة «نيجر» تقدّمها، ولكن الثوار الذين كانوا قد احتلّوا المرتفعات المحيطة بالممر، لكي يمنعوا المفرزة من عبوره، تصدّوا لها بنيرانهم، ولكن على مسافات بعيدة، مما أتاح للمفرزة أن تستمر في تقدّمها، وتحتل ممر «كفردونين، ثم «دير أنطار»، بينما كانت مفرزة «أرلابوس» قد انطلقت من «مجدل سلم»، وبلغت «السلطانية» (اليهودية سابقاً)، حيث فاجأت، من الخلف، رجال «المقاومة» الذين فرّوا من أمامها.

بعدها، تابع الرتل مسيره نحو بنت جبيل، دون مقاومة تذكر، إذ إن معظم الثوار كانوا قد اجتازوا الحدود الجنوبية نحو فلسطين.

وقد ظل الرتل في بنت جبيل طوال ثلاثة أيام عمد، خلالها، إلى إعادة المسيحيين، الذين كانوا قد هجروا قراهم، إلى تلك القرى. وفي ٢٦ أيار/ مايو

(١٩٢٠)، غادر الرتل بنت جبيل ماراً بالمنطقة الواقعة شرق «وادي الحجير» دون أن يلقى أية مقاومة. وقد تابعت مفرزة «أرلابوس» سيرها نحو «يارون» دون أن تجد مقاومة كذلك، حيث كان رجال المقاومة يهربون من طريقها (عند صليما) ملتجئين إلى المنطقة الإنكليزية في فلسطين، إلا أن اشتباكاً حصل عند «قَدَس» مع البدو الموالين للثوار.

وفي ٢٨ أيار/ مايو، شنّت مفرزة «أرلابوس» هجوماً على بلدة «الخالصة» لتأديب بدو الحولة، فانطلقت من مخيمها في «هونين»، وهاجمت البلدة من الشمال والجنوب، ودارت بين المفرزة ورجال المقاومة معركة حامية، حيث «استُقبلت رؤوس أرتالنا بنيران غزيرة من التلة الشرقية الشمالية للخالصة، إلا أن مدفعيتنا أسكتتها بسرعة، وتمّ احتلال القرية، بينما لاذ العدو بالفرار، ورفعت قرى السهل الاعلام البيضاء».

وفي ٢٩ منه، عادت مفرزة «أرلابوس» إلى تبنين، حيث «بقيت الوقت الكافي لعودة المسيحيين إلى قراهم»، بينما «عاد باقي الرتل إلى صور، بعد أن لاحظ ان الأهالي عادوا إلى أعمالهم المعتادة، في حقولهم» (أنظر الخارطة رقم ١).

وبتاريخ ٢ حزيران/ يونيو انتهت مهمة الرتل في الجنوب، فعادت وحداته إلى مراكزها الأساسية، وحُلّت التشكيلة التي أنشئت لهذه المهمة[٩].

٤ - تجريدة (اورتل) الجنوب، بأمرة النقيب ريكورا (شباط/ فبراير عام ١٩١٩):

هدف هذه التجريدة «إظهار الحضور الفرنسي وضرب النشاط الشريفي في لبنان»[١٠]، وقد شكلت، بإمرة النقيب «ريكورا Recoura» (قائد السرية ٢٧ من الكتيبة السابعة للرماة)، من:

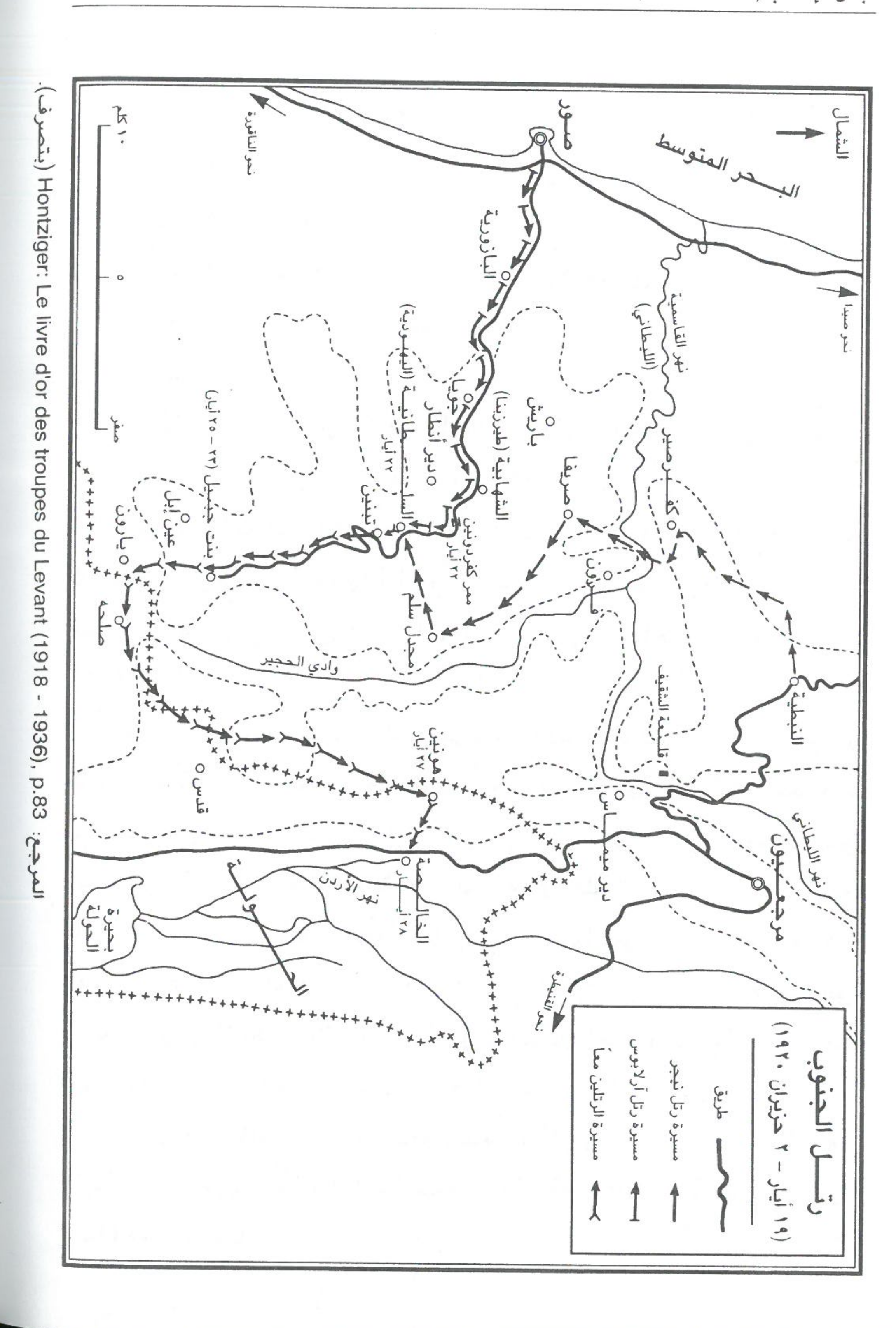
- فصيلتين من السرية ٢٧.
- فصيلة رشاش ثقيل من سرية الرشاش السابعة.
- فصيلة من الكتيبة السورية.
- فصيلة خيالة (فصيلة مواكبة الجنرال هاملان).
- قافلة صغيرة مع مفرزة صحية.
- رهط سينما.

وتشكل، في مجموعها: ٥ ضباط و١٨٠ رجلاً و٧٥ حيواناً، (خيول وبغال).

إنطلق هذا الرتل من بيروت بتاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٩ سالكاً طريق عاليه-دير القمر - بعقلين - النبطية التي وصلها بتاريخ ٢٢ منه، ثم جديدة مرجعيون (وصلها بتاريخ ٢٤ منه ثم عاد إلى النبطية في ٢٥ و٢٦ منه، وتابع مسيره إلى صور فصيدا ثم بيروت التي وصلها في ٣ شباط/ فبراير ١٩١٩).

ويقول «دي هاي» ان هذا الرتل مرّ بقرى وضياع عديدة، منها درزية ومنها مارونية، وأقام في بعضها، فلقي ترحيباً حاراً في القرى المارونية، وخصوصاً في بيت الدين ودير القمر وجزين ومرجعيون، «حشود وأقواس نصر وزهور وعطور وخطابات، كانت كلّها لأجل إظهار مدى تعلّق الأهالي بجيشنا»، بينما كانت القرى الدرزية أكثر تحفّظاً، بل إن استقبالها تميز «بالبرودة» مع «كرم الضيافة وعلامات المودة»، رغم ان «الزعيم الدرزي فؤاد بك جنبلاط رافق، بنفسه، الرتل، لإعلان تعلّقه بفرنسا». وقد اغتنم الجنرال «هاملان» الفرصة لكي يزور، بنفسه، بعض القرى «حيث كان يستقبل استقبالاً حاراً»[١١].

وبتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير (عام ١٩١٩) وجّه الجنرال «هاملان» من النبطية، إلى وزير الحربية الفرنسية» برقية رقم ١/١٥٧٢ (سبق أن أشرنا إليها) وهذا نصّها:



المرجع: Hontziger: Le livre d'or des troupes du Levant (1918 - 1936), p.83 (بتصرف).

«إن رتل لبنان الجنوبي مستمر في جمع معظم الشعب المشكّك، حول القضية الفرنسية.

«لحقتُ به، اليوم، في النبطية (٣٠ كلم جنوب شرقي صيدا) وهي مركز مهم للمتاولة، طائفة متأثرة جداً بالعملاء الشريفيين.

«لم تصدق السلطات أنها ستتمكن من التخلّص من تنظيم تظاهرة واستقبال، ولكنها (أي السلطات) بدت أكثر من متحفّظة، وبدون شك، راغبة في أن تضمن رصيدها تجاه سلطات الغد.

«لم يحضر الزعيمان الرئيسيان (لم يذكر مَن هما). بقي أن الأهالي السوريين منقسمون إلى فئتين: أنصار فرنسا وأنصار الشريفيين. وبما أن الفرنسيين بدوا كأنهم حماة كاثوليك، فإن غير الكاثوليك اتجهوا، بأنظارهم، نحو الشريفيين، ونحو إنكلترا.

«إن تظاهرة القوة العسكرية الفرنسية هي أفضل عنصر قابل لوقف هذا الكره».

بيروت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير

التوقيع: هاملان[١٢].

٥ - تجريدة (أو رتل) الشمال (شباط/ فبراير ١٩١٩):

تشكل هذا الرتل رداً على اعتداء وقع على مفرزة من السباهي (Spahis) (بإمرة الملازم الأول بيغولت Bigault)، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٩، بالقرب من اللاذقية، وقد قامت به «عصابة» تساندها مجموعة من الجبليين (تربو على الثلاثماية)، وأدى إطلاق النار إلى مقتل حصان مع جرح اثنين من خيول المفرزة، فقرر الجنرال «هاملان» قائد «جيش المشرق الفرنسي» السير إلى اللاذقية برتل «لإظهار القوة وتأديب العصاة».

وقد تشكّل الرتل من:

«- سرية ونصف من المشاة.

«- سرية رشاش ثقيل.

«- فصيلة من السباهي.

«- بطارية مدفعية جبلية.

«- مفرزة صحية».

وكان هذا الرتل بقيادة قائد الكتيبة «روسل Roussel»، وقد حدّدت مهمته كالتالي:

«- تركيز موقع «بابنّا» وتكون مهمته إخضاع المتمرّدين الذين اعتدوا على مفرزة «بيغولت».

«- إقامة اتصال أول بين اللاذقية وطرابلس (مركز التجمع الأساسي لإحدى مفارز الرتل).

«- تطمين أهالي لبنان لشمالي.

«- تركيز موقع آخر في الحصن.

«- تجنيد سوريين لمصلحة الجوقة السورية.

«- دراسة المسالك والمناطق التي يمرّ بها الرتل»[١٣].

إنطلق هذا الرتل من طرابلس في ٥ شباط/ فبراير عام ١٩١٩، ومن اللاذقية في ٦ منه، فوصل إلى «بابنّا» في ١٠ منه، حيث استقبل «إستقبالاً لائقاً ولكنه بارد». ورغم أن زعماء «بابنّا» من النصيرية «أكّدوا تعلّقهم بفرنسا»، فقد أبقى قائد الرتل، في البلدة، سرية من الرماة، وعاد إلى اللاذقية، في ١٣ منه، ومعه عدد من الأسرى.

بعد ذلك، غادر الرتل إلى بانياس فبلغها في ١٩ منه، ثم غادرها، في ٢١ منه، إلى طرابلس، فبلغها في ٢٨ منه، وبقي في طرابلس حتى ٣ آذار/ مارس

(عام ١٩١٩) حيث بقي فيها قسم من الرتل وغادر الباقي إلى بيروت فبلغها في ٨ منه[١٤]. إلاّ أن الإضطرابات استمرّت، مما استدعى تشكيل رتل آخر هو «رتل النصيرية».

٦ - تجريدة (أو رتل) النصيرية (حزيران/ يونيو - أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٩):

استمرّت الاضطرابات في اللاذقية وطرطوس، وكان يثير هذه الاضطرابات «عملاء شريفيون» كما ترى «مصلحة استعلامات البحرية في المشرق»(١٥)، مما دفع بالجنرال «هاملان» (وبناء لطلب من مدير المنطقة) إلى تشكيل رتل جديد (في أواخر أيار/ مايو عام ١٩١٩) سمي «رتل النصيرية»، بغية إعادة «الهدوء والسلم» إلى البلاد. وقد تشكل هذا الرتل من «عناصر مختلفة»، ومن عدّة وحدات احتشدت في طرابلس، بقيادة قائد الكتيبة «فرونتي Fronty»، وبلغ عديده ١٢ ضابطاً و٧٧٤ عسكرياً و٢٧٠ حيواناً (خيول وبغال).

إنطلق الرتل من طرابلس، في ٤ حزيران/ يونيو عام ١٩١٩، إلى بانياس، ومنها إلى القدموس، فبلغها في ١٢ منه، حيث أقام فترة من الوقت حرص خلالها على أن يستتب الهدوء في المنطقة (وكان الرتل قد استقبل، في القدموس، بعدة طلقات نارية)، ومنها انتقل إلى السويدية، حيث مكث من ١٩ حزيران/ يونيو إلى ٢٥ منه، وعاد إلى القدموس. وفي أواخر حزيران/ يونيو، وكان الهدوء قد استتب في القدموس، عاد الرتل إلى طرطوس فبلغها في ٥ تموز/ يوليو، (وكانت ثورة الشيخ صالح العلي لا تزال ملتهبة في تلك المنطقة)، وفي طرطوس تلقى الرتل بعض التعزيزات، وقد تسلّم «المقدم جان» قائد الجوقة السورية، قيادة الرتل، في ١٢ تموز/ يوليو.

كان البريطانيون لا يزالون في تلك المناطق، لذا، كان التحرك الفرنسي فيها مشوباً بالحرج وبالحذر. وفي ٢١ تموز/ يوليو عام ١٩١٩ قرر الجنرال هاملان إيقاف العمليات بسبب ما أصاب الجنود والحيوانات من تعب وإرهاق، (وكان قد قتل من الرتل، في آخر معركة جرت مع الثوار، في ٢١ تموز/ يوليو: ضابط وخمسة جنود، وجرح منه: ضابطان واثنان وعشرون رجلاً) مع حرصه على تعزيز الرتل بعدد إضافي من الوحدات. كما قرر احتلال بعض المواقع (القدموس، وبانياس، وطرطوس) بقصد محاصرة الثوار. ورغم ان الجنرال «هاملان» كان يرغب في تدخلٍ من قبل القوات البريطانية (المتمركزة في حمص أو حماة، باتجاه المريقب) لمساعدة القوات الفرنسية، فإن تلك القوات (البريطانية) لم تتحمس لتلبية رغبته تلك، لذا، فإن عملها، «بدلاً من أن يكون عسكرياً، استقرّ في المجال السياسي»(١٦).

وفي ٣١ تموز/ يوليو عام ١٩١٩، اتخذت قيادة «جيش المشرق الفرنسي» ببيروت، قرارات من شأنها تضييق الحصار على المناطق التي يعمل بها «الشيخ صالح العلي» مع رفاقه الثوار، إذا لم يذعنوا لأوامر السلطة، وذلك بالإتفاق مع القيادة البريطانية، على أن يقوم ضباط فرنسيون وبريطانيون بمساعٍ سليمة لإنهاء التمرد، وفي هذه الفترة «لا يجري أي عمل انتقامي أو ردعي (من قبل القوات الفرنسية) حتى إشعار آخر». وقد وزعت قوات الحصار في المواقع التالية: اللاذقية - بابنا - جبلة - بانياس - القدموس - طرطوس - خَوابي - تل كلخ.

بدأت مساعي التسوية حين وصول اللجنة المولّفة لهذه الغاية (ضابطان فرنسيان: واحد عملاني والآخر إداري، وضابطان بريطانيان بصفات مماثلة) إلى طرطوس في ١٧ آب/ أغسطس عام ١٩١٩، ولكن الشيخ صالح رفض المثول

أمام هذه اللجنة، ولم تستطع اللجنة الاجتماع به إلا في ٢٣ منه، في المريقب (وقد وصلت اللجنة إلى المريقب للقائه بلا حاشية وبلا سلاح).

وبعد مناقشات طويلة استخدم خلالها العقيد نيجر كلّ ما لديه من شخصية قوية، رضي الشيخ صالح بالخضوع للشروط التي حملتها اللجنة إليه. وفي ٢٨ منه اجتمع، في المريقب «كلّ زعماء القبائل والطوائف» وتمّ الإتفاق على ما يلي:

«- وقف كلّ الأعمال الحربية، وتسمية لجنة تجتمع في طرطوس لتقدير الخسائر وتحديد التعويضات». وبعد مطالعة التقريرين اللذين كان «العقيد جان» قائد الرتل قد أرسلهما، تباعاً، إلى الجنرال هاملان (الأول بتاريخ ١١ والثاني بتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٩)، واللذين حددا، بالتفصيل، الأحوال العامة في المنطقة، وإمكانات استتباب الأمن والهدوء بعد الإتفاق الذي تمّ، قرر الجنرال «هاملان» إنهاء مهمة الرتل وتوزيع وحداته على الشكل التالي:

«- قسم يبقى في سنجق اللاذقية كقوات احتلال.

«- قسم يعود إلى بيروت وعاليه.

«- قسم يبقى في طرابلس، على أن يستبدل، فيما بعد، بقوات تأتي من بيروت.

«- يجب أن تنتهي كل هذه التحركات حتى ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٩»(١٧).

٧ - عمليات الحولة والشوف (تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٩):

كان بدو حوران يقومون بغارات على منطقتي الحولة ومرجعيون، كما كان الشريفيون يقومون، كذلك، بغارات على القوات الفرنسية المقيمة في تلك

المناطق (كتيبة سورية، مع الجندرمة المحلية، في مرجعيون)[١٨]. لذا تقرّر تشكيل رتل من نصف سرية مشاة (تأتي من صيدا) وفصيلة رماة افريقيين (تأتي من صور)، وانتقلت هذه القوة إلى مرجعيون، بتاريخ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٩ لتعزيز حاميتها. وفي الوقت نفسه، طلب الجنرال «هاملان» من القيادة البريطانية في دمشق أن تقنع «الإدارة الشريفية» بوقف «هذه الإعتداءات»[١٩].

إلا ان الهجمات تكرّرت في الأيام التالية، فهاجمت جماعة من البدو مرجعيون في ٢١ منه، وبعد ذلك، بأيام، انتقل فريق من الثوار من البقاع إلى الشوف، وهاجموا بعض القرى، حيث قتل، بتاريخ ٢٥ منه، إثنان من الجندرمة، وفي ٣٠ منه، أرسل خمسون دركياً إلى تلك المنطقة «لإعادة النظام وإجراء توقيفات» إلا أنهم جوبهوا بإطلاق النار من قرية «مزرعة الشوف» فعادوا أدراجهم. عندها قررت السلطة الفرنسية (في لبنان) إرسال «كلّ الجندرمة الجاهزة» مع كتيبة مشاة، إلى تلك المنطقة للعمل على استعادة الأمن والهدوء، إلا أن هذه القوات تعرّضت، بدورها، لإطلاق نارٍ من القرية نفسها، مما اضطر الكتيبة إلى المناورة لاحتلال البلدة، حيث «دمرت منازل المعتدين وأجرت عدة توقيفات». وقد تأكد للسلطة ان هذه الأعمال كانت «حركة عصيان نظمها زعماء دروز من حوران حرّضتهم دمشق»[٢٠].

وتشير الدراسة التي قدّمها الجنرال «دي هاي» إلى أنه، من خلال العمليات التي أجراها جيش المشرق الفرنسي (AFL) في القطاع الغربي، خلال عام ١٩١٩، يتبيّن أن «رتل النصيرية» هو الرتل الوحيد الذي خاض «معركة حقيقية» ضد المتمرّدين، وأن «العدو» بدا كأنه «متمرد يخضع لقائد طموح،

مدعوم ومسلحٍ من القطاع الشرقي (دمشق)، وانه ليس، كما هي العمليات الأخرى، عصابة بسيطة تسعى للتقيد بعادات قديمة».

ويرى «دي هاي» بعد ذلك، ان «هذا الرتل (رتل النصيرية) الذي أصيب بهزيمة، من الوجهة العسكرية، يستطيع أن يقدّر الصعوبات التي ستصطدم بها القوات الفرنسية، في السنوات القادمة، وأهمية العديد والوسائل التي ستكون ضرورية لمواجهة عدو مصمم في أرضٍ صعبة جداً»[٢١]. وكان تقدير «دي هاي» سليماً فقد لاقت القوات الفرنسية، في سوريا، وخلال ثورة جبل الدروز (بعد أعوام قليلة) من الصعوبات ما فاق تلك التقديرات.

II – العمليات العسكرية خلال قيام دولة لبنان الكبير:

أهم هذه العمليات:

١ - تجريدة (أو رتل) العاصي (كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٠).

٢ - تجريدة (أو رتل) الموالي (أيار/ مايو عام ١٩٢١).

٣ - تجريدة (أو رتل) العلويين (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو عام ١٩٢١).

٤ - عملية محمد جوفين (١٢ تموز/ يوليو عام ١٩٢١).

٥ - تجريدة (أو رتل) الفرات (أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢١).

٦ - تجريدة (أو رتل) جبل الدروز (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس عام ١٩٢٢).

٧ - عملية ديركيا (٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٢٢).

٨ - عملية بايندور (تموز/ يوليو عام ١٩٢٣).

٩ - عمليات «تهدئة الصحراء» (١٩٢٢ - ١٩٢٥).

١٠ - ثورة جبل الدروز (تموز/ يوليو - تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٥).

وسنهتم بتفصيل العمليات العسكرية التي جرت في المساحة الجغرافية للبنان الكبير، مع التعرّض، بإيجاز، لباقي العمليات.

في الواقع، لم يعرف لبنان الكبير، خلال الانتداب الفرنسي، حركات تمرّد عسكري على هذا الانتداب إلاّ في بقاع قليلة، مثل الجنوب (والعرقوب وحاصبيا) وراشيا والبقاع، منها ما ابتدأ مع الوجود العسكري الفرنسي (عام ١٩١٨) واستمرّ حتى فترة طويلة بعد إعلان دولة لبنان الكبير، ومنها ما انتهى بعد إعلان هذه الدولة بفترة قصيرة. أما في سوريا، فالأمر بعكس ذلك تماماً، إذ إن فرنسا لم تعرف، خلال انتدابها على سوريا، عهوداً طويلة من الاستقرار والهدوء، وأهم ثورة قامت ضد الإنتداب الفرنسي في سوريا هي ثورة سلطان باشا الأطرش، في جبل العرب (جبل الدروز)، وهي ثورة كان لها تأثير كبير في المناطق الشرقية من لبنان، كما سنرى.

١ - تجريد (أو رتل) العاصي: (كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٠).

في مطلع كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٠، قامت فرقة من القوى النظامية التركية (بقيادة بدري بك)، مع فرقة من المجاهدين السوريين (بقيادة المجاهد إبراهيم هنانو) باحتلال «جسر الشاغور» وأسر «فصيلة رشاش ثقيل» تابعة لجيش الإحتلال الفرنسي، كما هدّدت بالزحف إلى إدلب وحلب لاحتلالهما.

عندها، قرر الجنرال «دي لاموت De Lamothe»، تشكيل مجموعة وإرسالها إلى منطقة «جبال العاصي» لمواجهة الثوار، وقد شكلت هذه المجموعة، بقيادة العقيد «ديبيوفر Col. Debieuvre» من رتلين:

«١ - رتل الشمال، بقيادة «بينشون Pinchon» ويتألف من:

- كتيبة زواف (Zouaves).
- فصيلة سباهي (Spahis).

٢ - رتل الجنوب، بقيادة الرائد «آبوت About» ويتألف من:

- كتيبة من فوج الرماة الجزائريين (الفوج ١٩).
- بطارية مدفعية جبلية.
- سرية سباهي.

وحددت مهمة المجموعة كما يلي:

«يقوم رتل الجنوب بدحر القوات الوطنية من جسر الشاغور نحو الشمال، ويقوم رتل الشمال بإيقاف تراجعهم وأسرهم، إذا أمكن. ثم إعادة النظام على العاصي وفي منطقة كفرحارم»[٢٢].

وقد استمرّ عمل هذه المجموعة من ٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٠، حتى ٢٩ منه، بعد أن أنهت مهمتها كاملة، وقد أثنى «هونتزيجر» على هذه المجموعة بقوله إن العمليات التي قامت بها «تستحق أن تذكر كنموذج لما تستطيع ان تحرزه قيادة وقوات متمرسة بالفن العسكري وتحركها إرادة الانتصار»[٢٣].

٢ - تجريدة (أو رتل) الموالي (أيار/ مايو عام ١٩٢١):

شكل هذا الرتل على اثر ثورة قامت بها، في نيسان/ ابريل عام ١٩٢١، قبيلة (الموالي) المقيمة في منطقة «الحمدانية» بين حماة وحلب، حيث

هاجمت قبيلة «الحديدين» كما «قطعت سكة الحديد وأحرقت محطاتها»، فقررت القيادة العسكرية الفرنسية في حلب التدخل «لفرض الهدوء في جبل الزاوية وجبل القصير، والإعداد لعملية العلويين».

وقد شكل الرتل (بقيادة قائد الكتيبة ڤينغ Ving) على النحو التالي:

«- سريتان من فوج السباهي المغاربة (الفوج ٢١).

«- نصف سرية رشاش ثقيل.

«- سرية رماة جزائريين.

«- مصفحتان.

«- بعض الأنصار من الشركس»(٢٤).

إنتقل هذا الرتل إلى منطقة العمل المحددة له بتاريخ ٣ أيار/ مايو عام ١٩٢١، واستمرّ فيها حتى ٢٠ منه، حيث تلقى تعزيزات (كتيبة من الفوج ٢٢ للرماة الجزائريين). وخاضت سريتا السباهي معارك عنيفة عديدة، بعضها بالسلاح الأبيض، وقد خسرتا فيها: ١٩ قتيلاً بينهم ضابط، و٢٦ جريحاً بينهم ضابطان، «أي ما يساوي ربع عديدهم تقريباً»، وكانت هذه المعارك ضد قبيلة «الموالي» بالذات. وفي ٢٠ منه فقد الرتل ضابطاً بمعركة أخرى بالسلاح الأبيض (هو الملازم الأول سيز Sèze)(٢٥). ويدرك القارىء، ولا شك من خلال المعارك التي خاضها الرتل والخسائر التي تكبّدها، أن مهمة الرتل لم تكن فض اشتباك بين قبيلتين، كما حاول «هونتريجز» أن يوهمنا، بل كانت لإخماد ثورة الموالي التي كان، من ضمن خطتها، مهاجمة قبيلة «الحديدين» الموالية للفرنسيين. وقد خاض «الموالي» معارك عنيفة ضد هذا الرتل وكبدوا القوات الفرنسية خسائر جسيمة، مما اضطر القيادة الفرنسية إلى تعزيز الرتل

بوحدات جديدة. واستمرّ القتال بين الرتل والثوار حتى ٢٠ أيار/ مايو، إذ استطاع الرتل التغلّب على الثوار وتفريقهم(٢٦).

٣ - تجريدة (أو رتل) العلويين (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو عام ١٩٢١):

عادت بلاد العلويين إلى الثورة على الفرنسيين بعد احتلالهم لكامل سوريا (بعد ميسلون في ٢٤ تموز/ يوليو عام ١٩٢٠)، فجهزت السلطة العسكرية الفرنسية مجموعة من ثلاثة أرتال لإخماد ثورتهم، وهذه المجموعة هي:

«- رتل موران Morand، ويتألف من:

- كتيبة من الجوقة الأجنبية.
- كتيبة من القوات المساعدة المختلطة.
- بطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم.

«- رتل «كليمانت - غرانكور Clément-Grand Court» ويتألف من:

- كتيبتين من الفوج ٢١ للرماة الجزائريين.
- بطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم.

«- رتل «مانيان Magnan» ويتألف من:

- كتيبتين من الفوج العاشر للرماة الجزائريين.
- بطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم.
- فصيلة مدفعية عيار ٧٥ ملم.

«وقد أضيف إلى ذلك:

«- سرية من الجوقة الأجنبية، وكتيبة من الفوج ١٦ للرماة التونسيين، وكتيبة من التونكيين (Tonkinois) وسريتان من القوات المساعدة»، ووضعت

هذه القوات الإضافية بإمرة قائد الرتل، كما أعدت لتنفيذ بعض العمليات. وقد حددت مهمة هذه المجموعة كما يلي: «إنهاء التمرّد، تباعاً، وفي بؤره الاربعة التالية:

«- جبل الكرالي في الشمال.

«- وادي العاصي، ومركزه قرية عين الكروم.

«- جبل الصرامطة، ومركزه قرية محمد جوفين.

«- منطقة قبيلة الشيخ صالح (العلي) ومركزها قرية الشيخ بدر (محل إقامة الشيخ صالح).

وقد رسمت الخطة على الشكل التالي: «تبدأ العمليات من الشمال، ثم تتسع إلى الجنوب، ويقود هذه العمليات العقيد نيجر، حيث توضع، بإمرته، الأرتال الثلاثة»(٢٧).

وقد قسمت مناورة الأرتال هذه إلى ثلاثة مراحل:

- الأولى: احتلال منطقة الكرالي، ووادي العاصي.

- الثانية: احتلال جبل الصرامطة.

- الثالثة: تصفية آخر معاقل المقاومة، واحتلال الشيخ بدر.

وقد استطاعت قوات المجموعة، بأرتالها الثلاثة، تنفيذ المهمات التي أوكلت إليها، خلال شهرين (أي ما بين ٧ أيار/ مايو و٧ تموز/ يوليو عام ١٩٢١). وأما الشيخ صالح العلي، قائد الثورة وزعيمها، فقد اختفى فترة من الزمن، فحاكمته محكمة عسكرية، غيابياً، وحكمت عليه بالإعدام، إلا ان السلطة الفرنسية عادت فعفت عنه فاستسلم الشيخ الثائر، وعاد «إلى عرينه في الجبل»، وظلّ مقيماً فيه إلى أن توفي «يوم الخميس، الثالث عشر من شهر نيسان/ ابريل سنة ١٩٥٠»(٢٩).

٤ - عملية محمد جوفين (١٢ تموز/ يوليو عام ١٩٢١).

من أهم العمليات التي جرت ضد الثوار في بلاد العلويين، وكانت «من أشد المعارك هولاً»، إذ «اعترف الفرنسيون بشدة وطأتها». وتقع ناحية «بشراغي» وقرية «محمد جوفين» في جبل الصرامطة، وكان الثوار، في هذا الجبل، وفي جبل الكرالي، قد رفضوا التفاوض مع الفرنسيين واعتمدوا، للدفاع عن منطقتهم الجبلية: قرية محمد جوفين وناحية بشراغي في الشمال، والقدموس في الوسط والشيخ بدر في الجنوب. فقرر «نيجر» مهاجمة ناحية (بشراغي) وقرية (محمد جوفين)، وأعدّ لذلك الخطة التالية:

- تطويق المنطقة الثائرة بسلسلة من المخافر، من الجهة الشمالية، حتى الساحل غرباً.

- احتلال جبل «الشرعة» من الجهة الشرقية، وسدّ الطريق على الثوار بين نهر العاصي وهذا الجبل.

- مهاجمة «قرية محمد جوفين» وناحية «بشراغي» حيث كان التمركز الرئيسي للثوار، مواجهة من الشمال، باتجاه بشراغي، ومن الجنوب، باتجاه قرية محمد جوفين.

وقد أعدّ «نيجر» لذلك: ٨ كتائب (منها كتيبة سورية) وبطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم، في ٣ مجموعات: الأولى (بقيادة موران)، تهاجم «بشراغي» من الشمال إلى الجنوب، والثانية (بقيادة فيرنيري) تساندها من اليسار، وأما الثالثة (بقيادة كليمانت غرانكور) فتقوم بحركة التفاف على الموقعين: بشراغي ومحمد جوفين، وتساند المدفعية القوات المهاجمة. واستطاعت هذه القوات احتلال الأهداف المحددة لها، وإخراج الثور من هذين الموقعين(٣٠).

٥ - تجريدة (أو رتل) الفرات (أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢١).

كانت السلطات الفرنسية قد أقامت «بعثة» لها في «دير الزور» كي «تؤكّد سلطتها» في هذه المدينة، ولكن الثوار (من قبائل العقيدات) لم يتوانوا عن مهاجمتها، عندها، شكلت السلطة العسكرية الفرنسية، في حلب، رتلاً بقيادة العقيد «ديبيوفر Debieuvre» لردع تلك القبائل. وقد تشكل الرتل من:

«- **المشاة:**

- كتيبة من الفوج ١٧ للرماة السنغاليين.
- كتيبة من الفود ١٩ للرماة الجزائريين.
- كتيبة من الفوج ٢٢ للرماة الجزائريين.

«- **المدفعية:**

- بطارية ٧٥ ملم.
- بطارية ٦٥ ملم بقيادة الرائد (لات Lattes).

«- **الخيالة:** بقيادة الرائد (فينغ Ving).

- سرية من الفوج الثالث للخيالة الخفيفة.
- سرية من الفوج ٢١ للسباهي المغاربة.
- فصيلة رشاش ثقيل من الفوج ٢١ للسباهي المغاربة.

«- **الهندسة:**

- فصيلة من الهجانة (Méharistes) من الجيوش الخاصة.
- فصيلة من الشراكسة[٣١].

بدأ هذا الرتل تنفيذ المهمة الموكلة إليه في ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢١، واستطاع احتلال مدينة «دير الزور» بعد معارك عنيفة مع الثوار الذين

أخلوها بعد ذلك، وفي ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢١، وصل الجنرال «دي لاموت» قائد الفرقة الثانية في جيش المشرق الفرنسي (AFL)، بالطائرة، إلى بلدة «البصيرة» حيث قدّم له الأهالي شعائر الطاعة. وقد استمرّت العمليات، بعد ذلك، حتى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢١، حيث دخل الرتل مدينة دير الزور، ومنها توجه، بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر إلى «الرقة» حيث احتلها في ٢١ منه، ثم عاد إلى حلب فبلغها في ٢٤ منه[٣٢].

٦ - تجريدة (أو رتل) جبل الدروز (تموز/ يوليو - آب/ أغسطس عام ١٩٢٢).

في حزيران/ يونيو عام ١٩٢١، إحتلّ الفرنسيون جبل الدروز بلا مقاومة، إلا أنهم أقدموا، في تموز/ يوليو عام ١٩٢٢، على اعتقال المناضل العاملي «أدهم خنجر» الذي كان قد غادر جبل عامل إلى جبل الدروز لاجئاً إلى سيد الجبل «سلطان باشا الأطرش»، بعد أن كانوا قد اتهموه بمحاولة اغتيال الجنرال غورو (عام ١٩٢١)[٣٣]، غير عابئين بما يعني تصرّفهم هذا، في نظر العرب والمشرقيين عموماً، وبني معروف خصوصاً، من إهانة لصاحب الدار الذي أجاره، خصوصاً ان اعتقال «أدهم» قد جرى في بلدة «القريّة» عرين «سلطان باشا»، فهم، إذن، لم يتورعوا عن اختراق حرمة الضيافة التي يشتهر بها الدروز، بالإضافة إلى أنهم لم يتورّعوا عن تحدي سلطان باشا الأطرش في عقر داره، وفي أغلى وديعة لديه، المستجير به «أدهم خنجر». وكان ذلك كافياً لأن يكون سبباً مهماً لاندلاع أول شرارة من شرارات الثورة الكبرى في سوريا، ثورة سلطان باشا الأطرش (عام ١٩٢٥)[٣٤].

وقاوم سلطان باشا الأطرش، بشدة، نقل «أدهم» إلى دمشق، فما كان من الطائرات الفرنسية إلا أن انقضت على «القريّة» فدمّرتها، ثم أرسل الفرنسيون، إلى السويداء، فصيلة من السيارات المصفحة لنقل أدهم إلى دمشق، وما أن وصلت الفصيلة إلى درعا (قي ٢١ تموز/يوليو عام ١٩٢٢) حتى اعترضها، عند قرية «الأسلحة» سدّ من الحجارة التي رصفت لمنعها من المرور، وما أن توقّفت، حتى أحاطت بها كوكبة من المسلّحين الدروز الذين أطلقوا نيرانهم على السيارات المصفحة فعطلوا منها سيارتين بينما عادت الثالثة أدراجها إلى دمشق، وقد قتل، من جراء ذلك، الضابط آمر الفصيلة ورقيب سوري وجنديان فرنسيان. وقد هزّ هذا الحادث القيادة الفرنسية في دمشق فقررت الانتقام وفرض سلطتها على الجبل، ولو بقوة السلاح.

وبعد أيام فقط (في ٢٥ تموز/ يوليو) شكلت حملة عسكرية فرنسية، في درعا، بقيادة المقدم «هوغ Hug»، قوامها:

«- الكتيبة الثانية من الفوج ٢١ للرماة الجزائريين.

«- سرية راكبة من فوج المشاة ٤١٥.

«- سرية من الجوقة السورية.

«- فصيلتان من السباهيين من الفوج الأول للخيالة الخفيفة.

«- نصف بطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم.

«- مفرزة هندسة». كما رافق هذه الحملة سرب من عشر طائرات انطلق من دمشق صباحاً (٢٥ تموز/ يوليو) ليقصف «القريّة» مقر سلطان باشا الأطرش[٣٥].

إنطلق الرتل من درعا يوم ٢٥ تموز/ يوليو وجال في كلّ أرجاء جبل الدروز، ثم عاد إلى درعا في ١٩ آب/ أغسطس عام ١٩٢٢ بعد أن تمكّن من طرد سلطان باشا الأطرش ورجاله إلى الأردن.

إلا أنه، وفي ٧ آب/ أغسطس، وبينما كانت مفرزة فرنسية منتقلة إلى قرية «برد» (جنوب السويداء، بين القريّة وبصرى الشام)، تعرّضت لإطلاق نار من شمال القريّة وجنوبها، فاشتبكت مع مطلقي النار، وهبّت، لنجدتها، مفرزة أتت من «بصرى» وقوامها: سرية من الفوج ٢١ للرماة الجزائريين، وفصيلتا رشاش ثقيل، وفصيلة سباهي، كما هبت لنجدتها مدفعية الرتل وعناصر من الجوقة السورية (بقيادة الرائد آرلي Arlie الذي حلّ محل المقدم هوغ)، مما أجبر المقاتلين الدروز على الإنسحاب إلى البقاع وأم الرمان، وشوهدت فلولهم وهي تنسحب فقصفتها مدفعية الفرنسيين،وكانت القيادة الفرنسية قد تلقت معلومات بأن سلطان باشا قد لجأ إلى قرية «أم الرمان»، فقصفتها الطائرات الفرنسية في ٢٧ تموز/ يوليو، وفي ٢٩ منه، نقل «أدهم خنجر» بالطائرة إلى دمشق.

وما أن انتهت مهمة الرتل حتى انتقل إلى بصرى، وقد خسر من رجاله: قتيلاً واحداً (معاون أول) و٣ جرحى (رقيب وجندي، وجندي آخر من السباهي)[٣٦].

٧ - عملية ديركيا على العاصي (٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٢٢).

٢٦بتاريخ آب/ أغسطس عام ١٩٢٢، وبينما كانت حافلة فرنسية للبريد تنتقل من أنطاكية إلى «ديركوش» مخفورة بمفرزة من ١٥ جندياً سنغالياً، بإمرة رتيب فرنسي، هاجمتها، عند «ديركيا»، «عصابة قوية من ٢٠٠ رجل»، ودار بين الفريقين قتال استمرّ ساعتين، وانتهى بمقتل سائر أفراد الخفر السنغاليين، مع الرقيب الفرنسي، «بعد أن نفذت ذخيرتهم».

وفي اليوم التالي (٢٧ منه) قامت مفرزة من الجندرمة، ومن الجوقة السورية، بقيادة «الملازم الأول كوليه (Lt Collet) من مصلحة الإستخبارات في إدلب»، بمطاردة «العصابة» التي تبادلت إطلاق النار مع المفرزة، لفترة قصيرة.

وفي اليوم التالي (٢٨ منه) طارد الملازم الأول «كوليّه»، مع مفرزته التي عززت بجندرمة من «ديركوش»، رجال «العصابة»، ولكن زعيمي «العصابة» (لم يذكر مَن هما) افترقا بعد شجار جرى بينهما، فذهب الأول ومعه ١٥٠ رجلاً، وذهب الثاني ومعه ١٠٠ رجل، وتابعت القوات الفرنسية مطاردتهم حتى آخر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه (بمفارز من فرقة المشاة الثانية)، إلا أنهم تفرّقوا، ودخل قسم منهم الأراضي التركية[٣٧].

٨ - عملية بايندور (تموز/ يوليو عام ١٩٢٣).

تقع «بايندور» في «الجزيرة العليا» من سوريا، عند «نصيبين والقامشلي»، بالقرب من الحدود السورية الشمالية، المحاذية لتركيا وكان قائمقام «بايندور» موالياً لفرنسا (التي كانت قد احتلّت الجزيرة وعاصمتها «الحسكة» عام ١٩٢٢) فقتله الثوار، في مطلع حزيران/ يونيو عام ١٩٢٣.

وكانت قد تمركزت، في تلك المنطقة، قوات فرنسية تقدر بثمانين رجلاً مع أسلحتهم الرشاشة، فقامت، بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو عام ١٩٢٣، قوات «كثيفة» من ثوار المنطقة بمهاجمة القوات الفرنسية (ويقدّر هونتزيجر عدد المهاجمين بألف رجل[٣٨] مسلحين تسليحاً جيداً، ورماةٍ جيدين)، إذ طوّق المهاجمون المخفر الفرنسي، وظلّوا يهاجمونه طوال يومي ٢٨ و٢٩ منه، وكان من نتيجة ذلك أن قتل جندي فرنسي وجرح أربعة.

وحاول رجال المخفر فك الحصار للوصول إلى الماء التي كان الثوار المحاصرون يحولون بينهم وبينها، فخسرت الحامية الفرنسية أربعة قتلى. وحاول قائد الحامية الفرنسية المحاصرة أن يخترق الحصار، فنجح في ذلك، واستقرّ وحاميته على «تل ناصر» خارج الحصار، إلاّ أنه فقد، في هذه العملية، ٩ قتلى و١٤ جريحاً ومفقوداً واحداً.

في هذه الأثناء، كانت مفرزة من القوات الفرنسية تطوف في «الجزيرة العليا»، وكانت في طريق العودة إلى «بايندور» عندما فاجأها الثوار بنيرانهم، (عند تل عباس، بالقرب من نصيبيين على الحدود التركية)، ولكن المفرزة ظلّت متماسكة وردّت على النار بالمثل، ثم تابعت سيرها نحو «بايندور».

إلا أن المفرزة تعرّضت، من جديد، لهجوم آخر، أكثر عنفاً وشراسة، أدى إلى تضعضعها وتمزيق صفوفها، ورغم أن بعضاً من رجالها قاتلوا بضراوة، إلا أن عدداً من ضباطها ورتبائها وجنودها لاقوا حتفهم، إذ قتل، في هذه المعركة، معظم ضباط المفرزة (٣ ضباط بينهم قائد المفرزة) وعدد من الرتباء (عريف و٣ رتباء) وعدد كبير من الجند (١٥ رجلاً من الهجانة، مع ٣ جرحى)[٣٩].

٩ - عمليات «تهدئة الصحراء» (١٩٢٢ - ١٩٢٥).

كان بدو الصحراء معتادين على حياة خارجة على القوانين والنظم المدنية، لا يزال يحكمهم العرف القبلي المتميز بالثأر والإنتقام والغزو الذي هو أساس الحروب بين القبائل، وقد سعى الإنتداب الفرنسي إلى إخضاع هذه القبائل لسلطته، فألّف، لذلك، سرايا من الهجانة تستطيع التنقل، بسهولة

وخفة، بين تلك القبائل في الصحراء السورية، وأهم هذه السرايا: سرية الهجانة في تدمر، وسرية الهجانة في دير الزور.

أ - سرية الهجانة في تدمر:

قامت هذه السرية بعدّة عمليات في صحراء سوريا، وكانت مسؤولة عن القطاع الواقع غرب الفرات، لمراقبة القبائل المتنقّلة بين العراق وسوريا، ومن أهم عملياتها:

- عملية بير بصيري، على بعد ٨٠ كلم جنوب غربي تدمر (١٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٢).
- عملية السخنة، على بعد ٧٠ كلم شمال شرقي تدمر (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٢).
- عملية جنوب تدمر، على بعد ٢٥ كلم منها (١٧ نيسان/ ابريل عام ١٩٢٣).
- عملية جبل السايس، شمال شرقي صفا (آذار/ مارس عام ١٩٢٤).
- عملية ١٢ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٥ (على طريق دمشق - بغداد).
- عملية الغوطة (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٥).
- عملية الدمير (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٥).
- عملية شرق تدمر (١٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٥).

ب - سرية الهجانة في دير الزور:

وكان قطاع عملها في الجزيرة، بين الحدود التركية ونهر الفرات، مع مسافة ١٠٠ كلم غرب النهر، ومن أهم عملياتها:

- عملية تل الحميدي، قرب الحدود التركية (٧ أيار/ مايو عام ١٩٢٢).
- عملية جبل بشري، غرب الفرات (٢٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٢).

- عملية الجزيرة العليا، عند الحدود التركية (عام ١٩٢٣).
- عملية غوريا، قرب الميادين، على الفرات (نيسان/ ابريل عام ١٩٢٤).
- عملية أولاد سليمان قرب الرتقة (أيار/ مايو عام ١٩٢٤).
- عملية تدمر (آب/ أغسطس عام ١٩٢٥)(٤٠).

١٠ - ثورة جبل الدروز (تموز/ يوليو - تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٥): (أنظر الخارطة)

يصعب علينا أن نجمل الثورة السورية الكبرى (ثورة سلطان باشا الأطرش، أو ثورة جبل الدروز) في صفحات قليلة، فقد كانت هذه الثورة، ولا تزال، موضع دراسة الباحثين والمؤرّخين واهتمامهم، بل إنها استغرقت، من الأبحاث والدراسات والكتب، ما يصعب حصره.

وبما أن الغاية من كتابة هذا الفصل، أساساً، هي تبيان العمليات العسكرية خلال قيام دولة لبنان الكبير، فإننا سوف نكتفي بالإشارة إلى أهم العمليات التي جرت إبان هذه الثورة، تاركين للقارىء أمر التوسع في الإطلاع على تفاصيلها من مصادر ومراجع أخرى، إذا شاء.

ونظل عاجزين، مهما بلغنا من الفصاحة والمعرفة، عن أن نفي البطل الوطني والقومي «سلطان باشا الأطرش» حقه في سرد ما تحلّى به من مزايا وصفات تخوّله هذا اللقب، بلا منازع.

لم تنته قصة «أدهم خنجر» في بيروت «في منطقة بير حسن» حيث «رفض أن تعصب عيناه ساعة إطلاق النار عليه، ودفن في جبانة الباشورة»(٤١).

وكان «سلطان» قد عاد من الأردن إلى الجبل (عام ١٩٢٣) بعد أن عفا الفرنسيون عنه، وحاول الجنرال كاترو (المفوض السامي الفرنسي) التقرب منه وإجراء «مصالحة» معه، بعد أن لمس قوة زعامته وعمق تأثيره في الجبل، فعرض عليه مبلغ «ألف ليرة ذهبية» ليسترضيه، وكتعويض له عن داره التي هدمها الفرنسيون، «فأبى سلطان باشا أن يمدّ يده لمصافحته، وأبت عينه أن ترفّ إلى هذا المبلغ الذي هو بحاجة إليه، وخرج من لقاء الجنرال كاترو دون أن يودّعه»(٤٢).

لم يكن غريباً، إذن، أن يعود سلطان باشا الأطرش إلى الثورة على الفرنسيين، من جديد، فكانت ثورته عام ١٩٢٥ (١٨ تموز/ يوليو)، وربما كان إعدام أدهم خنجر، في بيروت، أحد أسباب ثورة سلطان باشا، من جديد.

بدأت نذر «ثورة جبل الدروز الثانية» بالظهور، في مطلع شهر تموز/ يوليو عام ١٩٢٥، وفي ١٨ منه، كانت أولى شراراتها، حيث أطلق «مجاهدو الجبل» النار «من قرية أم الرمان، ومن مشارف البحصاص، على مقربة من السويداء»، على طائرتين حربيتين فرنسيتين، فأصيبت إحداهما.

عندها، وفي ١٩ منه، قام الجنرال «سول Soule» قائد القوات الفرنسية في مناطق «دمشق وجبل الدروز وحوران» بزيارة إلى السويداء، حيث وجد من الضروري توجيه حملة إلى الجبل (إلى صلخد) لتلافي تفاقم الأمور فيه. ثم إن معركة جرت، في صلخد بالذات، بين آل الشوفي، أنصار سلطان باشا الأطرش، وال الشومري، الموالين لفرنسا، أسهمت في التعجيل بالتدخل الفرنسي في الجبل(٤٣)، فبعثت بالحملات، الواحدة بعد الأخرى، إلا أن الثورة كانت تزداد استعاراً، وقد استمرّت طوال خمسة أشهر (بدأت في مطلع تموز/ يوليو، وانتهت في آخر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٥).

وفيما يلي تعداد لأهم الحملات العسكرية والمعارك التي جرت في الجبل، خلال هذه الثورة، دون الدخول في تفاصيل العمليات.

أ - تجريدة (أو رتل) نورمان Normand (٢٥ تموز/ يوليو عام ١٩٢٥):

تألّف هذا الرتل من ٧ ضباط (بينهم ضابط سوري) و١٦٧ عسكرياً (رتيب وجندي)، وقد أبيد معظمه، في معركة مع ثوار الجبل، ولم يعد من هذا الرتل، أحياء، سوى ٣ رتباء (رقيبين وعريف) و٦٥ جندياً (من الجوقة السورية ومن السباهيين، ورامٍ من افريقيا الشمالية) ومن بين هولاء الأحياء: ٢٠ جريحاً أما الباقون وهم ٧ ضباط و٩٩ رتيباً وجندياً، فقد قتلوا، إما أثناء القتال، أو بعد أسرهم. ويذكر الجنرال «أندريا Andréa» أنه لم ينج من هذا الرتل سوى خمسة أو ستة من السباهيين كانوا بمهمة في قرية «الكفر» ولجأوا، عند الهجوم، إلى منزل شيخ القرية(٤٤).

ب - تجريدة (أو رتل) ميشو Michaud (٣٠ تموز/ يوليو - ٣ آب/ أغسطس عام ١٩٢٥):

وقد خاض هذا الرتل معركة ضارية ضد الثوار في الجبل (معركة بصرى الحرير في ٣٠ - ٣١ تموز/ يوليو) إلا أنه أصيب «بهزيمة دامية» في معركة «المزرعة» (في ٢ و٣ آب/ أغسطس) فانسحب إلى «إزرع»(٤٥).

ج - إستخدام الطائرات ضد الثوار (٢٤ آب/ أغسطس عام ١٩٢٥):

بعد انتصارهم في معركتي بصرى الحرير والمزرعة، سعى الثوار للوصول إلى دمشق بقصد استنهاض أهلها وتحريضهم على الثورة، فقامت

الطائرات الحربية الفرنسية برصد تحرّكاتهم حيث قصفت، بتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس، صباحاً:

- ٢٥٠ خيالاً بين الصورة الصغرى وبراق.
- بين ٧٠٠ و٨٠٠ خيال بين براق والكسوة.
- ٢٠٠ خيال عند قرية العادلية، فأوقعت في صفوفهم خسائر فادحة[٤٦].

وكان سلطان باشا الأطرش قد أذاع، بتاريخ ٢٣ منه، بلاغات «ألهب فيها حواس الشعب وحماسته»، فامتدّت الثورة، على أثرها، إلى الغوطة وحماة والقلمون[٤٧].

د - وقعة المسيفرة (١٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٥):

بتاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر، أقيمت في «المسيفرة» قاعدة مهمتها مساعدة الرتل الآتي لإنقاذ «السويدا»، حيث تُحشد قوات الرتل في هذه القاعدة. وكانت حامية هذه القاعدة مؤلفة من وحدات من «الجوقة الأجنبية» هي التالية:

- الكتيبة الخامسة من الفوج الرابع (مؤلفة من ٤ سرايا وسرية رشاش ثقيل).
- سرية خيالة.

وقد بدأ الثوار يستعدون للهجوم على هذه القاعدة باحتلال التلال المحيطة بها، وذلك طوال يومي ١٥ و١٦ أيلول/ سبتمبر، ثم شنوا هجوماً عليها في ١٧ منه (وكانوا نحو ٥ آلاف مقاتل، كما قدرهم الفرنسيون)، إلا انهم منوا بهزيمة ساحقة، وفرّوا بعد أن خسروا نحو ٨٠٠ قتيل أو جريح، تاركين خلفهم «٢٥٠ جثة، ودزينة من الرايات، وبنادق عديدة» وأما خسائر الفرنسيين فكانت:

- قتلى: ضابطان و٤٩ رتيباً وجندياً.
- جرحى: ٤ ضباط و٨٧ رتيباً وجندياً.

مع سقوط طاقم مصفحة، بكامله، جرحى[٤٨].

هـ - تجريدة (أو رتل) غاملان Gamelin: (٢٣ و٢٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٥):

كان الثوار الدروز قد حاصروا موقع السويداء، منذ ٢١ تموز/ يوليو، وبدأوا يقذفونه بنيران مدفعيتهم التي غنموها من الفرنسيين في معركة المزرعة (مدافع عيار ١٠٥ و٧٥ و٦٥ ملم). وكانت حامية الموقع قد بدأت تفتقر إلى المؤن والمياه، خصوصاً بعد أن أصبح من العسير تزويدها بذلك بواسطة الطائرات، إذ تمكن الثوار من إسقاط طائرتين: واحدة بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو والثانية بتاريخ ٢١ آب/ أغسطس. عندها، قررت السلطة العسكرية الفرنسية إرسال حملة لإنقاذ حامية السويداء، وقد شكلت هذه الحملة، بقيادة الجنرال غاملان:

- من المشاة: ٧ كتائب وسرية بقيادة العقيد أندريا (Col. Andréa).
- من الخيالة: ٦ سرايا (فوج وسريتان) بقيادة العقيد ماسييه (Col Massiet).
- من المدفعية: ٤ بطاريات.
- من الهندسة: سرية هندسة ومفرزة تلغراف.
- من الدبابات: سرية دبابات قتال.
- من المصفحات: مجموعة من ٣ سرايا (كلّ سرية من فصيلتين).
- القافلة: ٤ قوافل سيارات وقافلة بغال (للذخيرة والمؤن والمياه والمحروقات).

- الإسعاف: فصيلة سيارات إسعاف.

وقد تقدم الرتل نحو السويداء بتشكيلة القتال، وخاض معارك ضارية ضد الثوار الذين ما انفكوا يهاجمونه طوال يومي ٢٢ و٢٤ أيلول/ سبتمبر، وقد تمكن الرتل من الوصول، أخيراً، إلى السويداء وإنقاذ حاميتها التي كانت قد فقدت ضابطين و٢٠ رتيباً وجندياً (قتلى) و٣ ضباط و٢٣ رتيباً وجندياً (جرحى). وقد تلقى الطيران الأوامر، في هذه الحملة، ليكون على استعداد للتدخل عند الحاجة[٤٩].

و - تجريدة (أو رتل) رساس (٢ - ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٥):

بعد السويداء، قرر الجنرال غاملان الانطلاق بالرتل إلى «رساس» (وهي قرية غنية بالمياه) حيث يمكث بضعة أيام. وفي ١ تشرين الأول/ أكتوبر، كان الرتل يجتمع في «المسيفرة» إستعداداً للإنتقال إلى «رساس»

وفي صباح ٢ منه، انتقل الرتل إلى «صهوة القمح» ثم «الخربة» التي احتلتها قوات من الشركس بقيادة الملازم الأول «كوليّه Collet»[٥٠]. وفي صباح ٣ منه، انطلق الرتل نحو «عرى»، ففاجأه الثوار بنيرانهم من ناحية «مجيمر»، إلا ان الرتل تمكن من إسكات نيرانهم وتابع تقدّمه نحو «عرى» فدخلها، ولكن هجمات الثوار لم تتوقف.

وفي ٤ منه، انطلق الرتل نحو «رساس» فدخلها وأقام فيها معسكره يومي ٥ و٦ تشرين الأول/ أكتوبر. وفي ٧ منه، غادر الرتل «رساس» نحو «المزرعة»، عن طريق «كناكر - الأصلَحة - تَعلة»، إلا أن موجة من الثوار، فرساناً ورجالة، (قدرها الفرنسيون بثلاثة آلاف ثائر) اندفعت تهاجم الرتل عند قرية «الأصلَحة»، مما اضطر «غاملان» إلى إشراك احتياطيه في القتال. وقد قدمت المدفعية، كما الطيران، المساعدة للجنرال الفرنسي، في معركته هذه[٥١].

واستمر الرتل في تقدمه وهو يرد هجمات الثوار التي لم تنقطع، حتى وصل إلى قرية «تَعلة». وفي ٨ منه انطلق إلى قرية «المزرعة» (حيث هزم رتل «ميشو» في ٣ و٤ آب/ أغسطس، وترك خلفه العديد من القتلى، وكان «غاملان» يرغب في الوصول إليها لدفن أولئك القتلى الذين كانوا لا يزالون في العراء).

ولما وصل الرتل إلى «المزرعة» أقام معسكره فيها، بينما احتلّت طليعته قرية «السجن» لكي يحمي المعسكر.

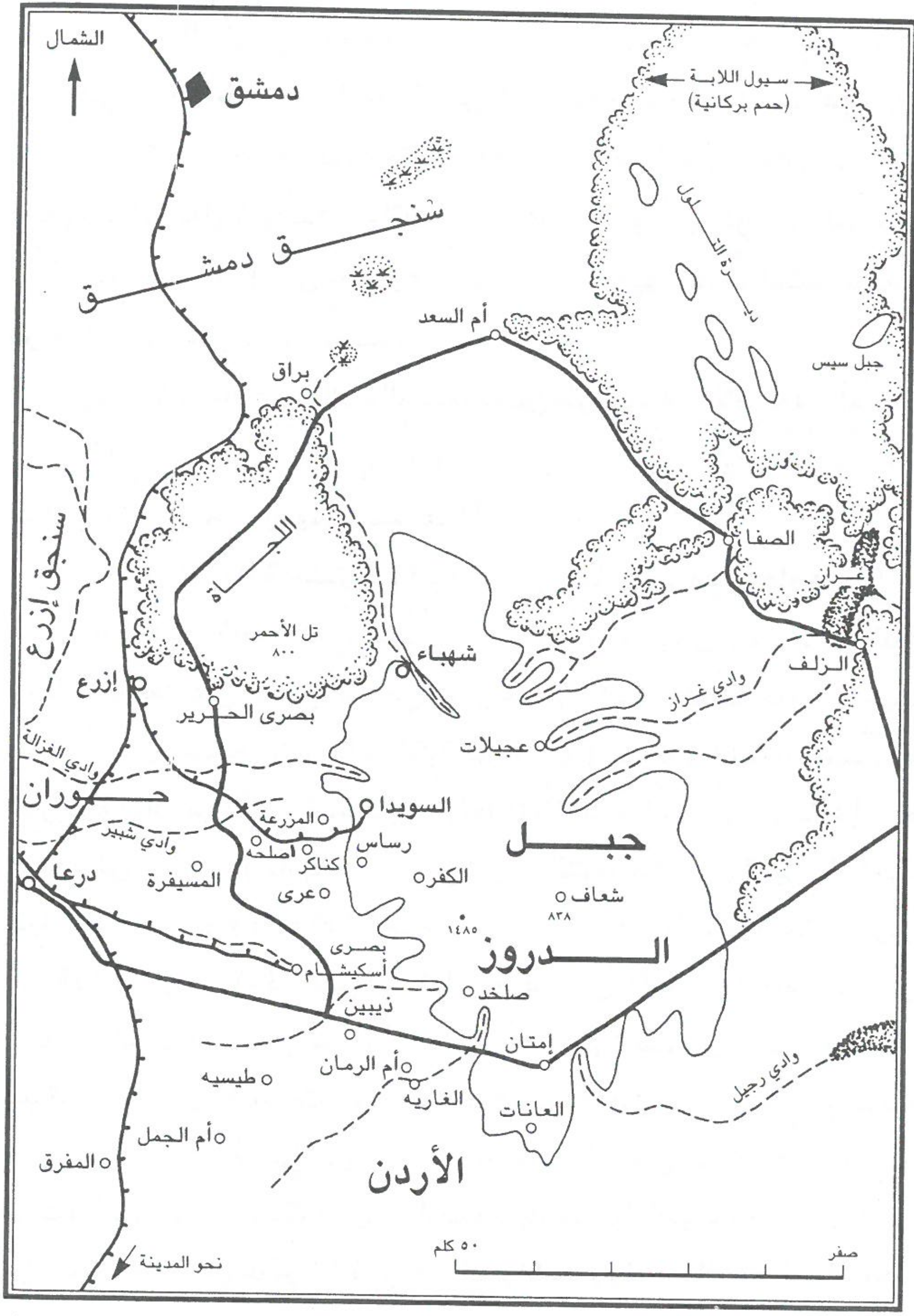
وفي ٩ منه عاد الرتل إلى «المسيفرة» عن طريق تعلة - الأصلَحة - أم ولد.

وكانت خسائر الرتل، في يوم واحد (يوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر) ٣٨ قتيلاً، و١١٣ جريحاً (بينهم ٤ ضباط)[٥٢].

ز - معركة «قلعة جندل»: (٢ و٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٥):

كانت فتنة طائفية قد اشتعلت بين الدروز والمسيحيين في قرية «قلعة جندل» الواقعة على السفح الشرقي لجبل حرمون (غرب قطنا جنوباً)، حيث قتل عدد من المسيحيين (وكانوا أقلية في القرية)، فشكلت السلطة العسكرية الفرنسية رتلاً بقيادة «المقدم كابيترل Lt. Col. Capitrel» الذي استطاع إعادة الهدوء إلى المنطقة (بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر). ثم تمّ تشكيل رتل آخر، بقيادة النقيب «مورو Moreau» لجمع السلاح من هذه المنطقة، فاجتمع الرتل في «قطنا» بتاريخ ٣٠ منه، على أن ينتقل، بعدها، إلى «قلعة جندل وبقعسم»، في السفح الشرقي لجبل حرمون، لتنفيذ المهمة. وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، عسكر الرتل شرق «قلعة جندل» وبدأت سرية «كوليّه» من الشراكسة تقوم بعملية جمع السلاح، إلا أنه، في ليل ٢ - ٣ منه قامت قوة من الثوار (قدرت بعدة مئات)، بمهاجمة المعسكر، حيث دارت معركة ضارية انتهت بانسحاب الرتل من المنطقة بعد أن خسر ١٠ قتلى من الشراكسة (بينهم قائدهم عثمان بك،

خارطة جبل الدروز



المرجع: De Gaulle, Charles: Articles et écrits, p.200 (بتصرف).

و١٣ جريحاً، و٣٠ حصاناً) بينما خسر الثوار ٣٠٠ رجل وجد من جثثهم، على أرض المعركة، ٨٠ جثة[٥٣].

ح - الدفاع عن راشيا (٢٠ - ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٥):

تقع «راشيا» في الزاوية الجنوبية الشرقية لسهل البقاع، وترتفع على تل مشرف على هذا السهل، بحيث ينبسط أمامها فاسحاً في المجال أمام ناظري المتطلع، شرقاً، لكي يتمتع بالمنظر المهيب لجبل الشيخ أو «حرمون»، عند الأفق البعيد. وخلف «حرمون» جنوباً بشرق كذلك، ينتشر «الجولان» ثم «حوران» التي تتصل بسفوح «جبل الدروز» أو «جبل العرب» الخ.

و«راشيا» هي إحدى عاصمتي «وادي التيم» الممتد منها، شمالاً، حتى «حاصبيا» (العاصمة الثانية) وجوارها، جنوباً. ويشمل وادي التيم مناطق حاصبيا وراشيا والعرقوب (الممتد جنوب حاصبيا باتجاه الحولة وفلسطين جنوباً وباتجاه الجولان شرقاً بجنوب)[٥٤].

وباستثناء سهل البقاع (الذي يتراوح ارتفاعه عن سطح البحر بين ٧٨٢ م. عند نهر العاصي بالهرمل شمالاً، و١٥٦١ م. عند بعلبك شرقاً، و٩٣١ عند رياق في الوسط، وبين ١٥٠٨ م. في جبل عربي عند لالا جنوباً) والمنتهي، شرقاً، عند سفوح سلسلة «جبال لبنان الشرقية» (التي يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين ٢٤٦٤ م. شمالاً و٢٣٣٦م. و١٩٦١م. في الوسط، و٢٤٦٢ م. جنوباً) ثم عند حرمون جنوباً (الذي يبلغ ارتفاع أعلى قممه ٢٨١٤م. عند قصر شبيب وقلعة جندل)، ترتفع جبال شاهقة، بحيث يبدو هذا السهل أشبه بحورية تضطجع حالمة أنيقة آمنة، تحرسها عمالقة أشداء عن شمالها وشرقها وجنوبها، بحيث تشكل «راشيا» بوابتها الشرقية نحو الداخل (جبل الشيخ والجولان ودمشق) بينما تشكل «حاصبيا» بوابتها الجنوبية نحو الجولان والحولة وفلسطين.

وهكذا، يشكل التوأمان «راشيا وحاصبيا» البوابتين اللتين تصلان هذا السهل الجميل المخضوضر بقلب سوريا الجبلية المنيعة الشامخة، ولأجل هذا، نجد أن أهل هاتين البوابتين، وهذا السهل، يتأثرون بكلّ ما يجري داخل سوريا، وينفعلون به.

وترتبط راشيا بحاصبيا، ثم بالجولان وحوران وجبل الدروز خلف حرمون شرقاً بممرات عديدة تعود إلى زمن سحيق في القدم، وأهمها ممر طوله ٢ كلم، يجتاز إحدى قمم حرمون، ويربط راشيا ببقعسم وقلعة جندل[٥٥]، في الطرف الشمالي للجولان. كما ترتبط راشيا بحاصبيا، ثم بالجولان وحوران وجبل الدروز (أو جبل العرب)، برابط آخر، غير جغرافي، هو الرابط الطائفي والإجتماعي، فالدروز هم الطائفة الأكثر والأقوى في كلّ من هذه المناطق، يتواصلون، عائلياً واجتماعياً، منذ قرون، ويتشاركون في التقليد والعادات كما في المشاعر الوطنية والقومية والطائفية. لذا، كان لثورة الدروز في الجبل تأثير كبير في بلدتي حاصبيا وراشيا، حيث يشكل الدروز في هاتين البلدتين ثقلاً مميزاً.

كانت راشيا (عام ١٩٢٥) تعدّ نحو ٣٠٠٠ نسمة، نصفهم من الدروز (معظمهم متعاطف مع الثورة) والنصف الآخر من المسيحيين (معظمهم متعاطف مع الفرنسيين). وكانت القلعة تقع في وسط البلدة بحيث تشرف على الحي الدرزي فيها، بينما يقع، خلفها، ويشرف عليها، حيّ آخر «ذو أكثرية مسيحية»، وخلف هذا الحي ترتفع «هضبة صخرية» تشرف على البلدة بكاملها. وهكذا، فإن راشيا «تتحكم بالوادي الذي يصل إلى البقاع ويتجه شمالاً وغرباً، كما تتحكم بمنافذ ممر حرمون شرقاً، والمعابر الآتية من حاصبيا في الجنوب الغربي»[٥٦].

وكان، في قلعة راشيا، حامية فرنسية مؤلفة من ٢٧٠ رجلاً و٦ ضباط (باستثناء الجندرمة اللبنانية)[٥٧]، وكانت هذه الحامية، بقيادة النقيب «غرانجيه Granger»، تتألف من:

«- سرية من الجوقة الأجنبية: ١ نقيب و٣ ملازم أول و١٠٠ رتيب وجندي.

«- سرية من الفوج الثاني عشر للسباهيين: ١ نقيب و١٣٥ رتيب وجندي.

«- فصيلة رشاش مخفضة من الفوج ١٢ للسباهيين: ١ ملازم أول و٣٥ رتيب وجندي»[٥٨].

وتختلف أسباب القتال، في راشيا، باختلاف المصادر، فأدهم آل جندي، في كتابه (تاريخ الثورات السورية)، يذكر أن سبب القتال الاضطهاد الذي كان دروز راشيا يلقونه من الحامية الفرنسية، فيروي انه «في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ وصل وفد من أهالي راشيا يستغيث بالمجاهدين الرابضين في حاصبيا، وان الحامية الفرنسية فيها أخذت تسوم دروزها أنواع العذاب والتنكيل، بدعوى انهم من المحبذين للثورة والموالين لها»، مما دفع بدروز البلدة إلى الاشتباك مع جند الحامية التي «تحصنت... وبعض المتفرنسين من أهالي راشيا، في القلعة»، وأخذوا يطلقون النار على الدروز خارجها[٥٩]. وقد اجتمع قادة الثوار، في حاصبيا، للتشاور في هذا الأمر (وكان منهم: أسد الأطرش، ونزيه المؤيد العظم، وحمزة الدرويش، وشكيب وهاب، وصبري فريد البديوي)، فقرّ الرأي على مهاجمة راشيا واحتلال قلعتها وطرد الحامية الفرنسية منها، وأخذوا يعدون العدّة لذلك، ولحق بهم «كثير من عرب الفاعور، وأهل العرقوب»[٦٠]. ولم تأت المصادر الفرنسية على ذكر هذه الأسباب، وإن ذكرت ان عدداً من الشباب الدروز، من راشيا، قد التحقوا بالثوار، وأنه «إذا ما قررت العصابات مهاجمة راشيا، فإن كلّ سكان قضاءي حاصبيا وراشيا، سوف يشاركونهم»[٦١].

ومن خلال دوريات الاستطلاع التي كانت حامية راشيا تقوم بها في الإتجاهات المحتملة لظهور الثوار (شمالاً بشرق نحو كفرقوق ورحله، وشرقاً نحو ممر حرمون، وجنوباً نحو عين عطا وكفرمشكي)[٦٢]، لحظت هذه الدوريات، وخصوصاً تلك التي قام بها الملازم «تينيه» آمر الجندرمة اللبنانية، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، أن الثوار سيكونون مستعدين للهجوم على راشيا إذا توافرت الشروط التالية:

«تنطلق عصابة» من ألف رجل من حاصبيا.

«وتنطلق عصابة» من ألف رجل من قلعة جندل (بممر حرمون).

«وتنطلق عصابة» أخرى من الشمال الشرقي.

«وبعد الهجوم المقترح، تجتمع هذه «العصابات» وعديدها أكثر من ٣٠٠٠ رجل، لكي تهاجم لبنان». وقد أكد هذه التصوّرات «مبعوثون أرسلوا إلى حاصبيا»، كما لحظت استطلاعات أخرى، بتاريخ ١١ و١٢ منه «تجمعات في عين عطا، وفي ضواحي تنوره، كما سمع تبادل إطلاق نار»[٦٣]. وكما لوحظ رحيل عدد من الشباب الدرزي من راشيا، لوحظ، كذلك رحيل بعض العائلات المسيحية من البلدة، كما أقفلت الأسواق في البلدة «اعتباراً من ١٣ منه، وأصبح الدروز متغطرسين»[٦٤]. وفي ١٣ منه، لوحظت كذلك «مفارز من العصابات في قرى عين عطا وعين حرشه وتنورة والكفير، ومسلحون منفردون في سفوح حرمون»، كما يسمع «طلقات نارية يومياً»، بينما «شعر المسيحيون بأنهم مهددون، وأبدوا رغبة بالإنضمام إلينا لقتال المتمرّدين. ونفكر بإشراكهم في الدفاع وجمعهم، مع سلاحهم، عند الهجوم على القلعة»[٦٥].

وعلى هذا، بدأت حامية القلعة تستعد للدفاع، فأخذت تخزن المؤن والذخائر والمياه، وتنشىء مراكز للأسلحة الدفاعية (الرشاشات والقذائف

اليدوية)، وقد هدمت البيوت المجاورة للقلعة والتي كانت تعيق عملية الدفاع وتعيق الرؤية في حقول الرماية، كما أقامت خطين من الأسلاك الشائكة حول القلعة التي حُصِّنت بالحفر والخنادق اللازمة[٦٦].

وفي ١٩ منه، أكدت الإستطلاعات النوايا الهجومية للثوار، وذلك من خلال تعرّض دوريتين لهجوم من قبلهم، فقد تعرّضت دورية من السباهيين، في حرمون، وأخرى من الجندرمة اللبنانية، في بيت لهيا، الى التطويق والهجوم من قبل الثوار، مما دفع بقائد الحامية (النقيب غرانجيه) إلى وقف أعمال الاستطلاع اعتباراً من هذا اليوم، وإعطاء الأوامر بالإستعداد للدفاع عن القلعة وحمايتها «بأي ثمن»[٦٧].

أما الثوار، فكانوا قد أعدّوا، للهجوم، أربعة فرق، بحيث تهاجم كلّ فرقة من جهة. وما أن أصبح يوم ٢٠ منه، حتى كانوا قد أضحوا على مسافة ٥٠٠ م. من أسوار القلعة[٦٨].

بدأ نهار ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر بتبادل إطلاق النار بين الثوار وحامية القلعة، وكان كلّ منهم قد تمترس خلف متاريسه. وقد قضى الثوار النهار، بكامله، وهم يسعون لإيجاد وسيلة لاقتحام القلعة، ولم يتركوا مواقعهم، لأن القلعة كانت محمية بمختلف الأسلحة، بالإضافة إلى أنها واقعة في وسط البلدة. وما أن أزف الليل وحل الظلام، حتى تحرّك الثوار يطوفون حول القلعة «يتقدّمهم إبن المؤيد والعرجا وسعيد الأظن وحميد عوض وسرحان أبو تركي وغيرهم، فوجدوا العدو قد هدم المنازل القائمة حول القلعة إلى مسافة عشرة أمتار منها، وأقام الأسلاك الشائكة حولها»[٦٩].

وقرر الثوار اقتحام القلعة، وطاف «المؤيد» (نزيه المؤيد العظم) حولها، مرة ثانية، يتحسس مداخلها ويفتش عن سبيل لإختراق دفاعاتها، ورأى ان

أفضل وسيلة لذلك هو «الوصول إلى أسفل جدرانها، بواسطة طريق يفتحونه داخل المنازل من الجهة الجنوبية الغربية»، واستطاع الثوار فتح هذه الطريق بعد أن «خرقوا جدران المنازل بمؤازرة شباب البلدة»، فوجدوا أنفسهم أمام الأسلاك الشائكة المحيطة بالقلعة. وهكذا وجد الثوار أنفسهم، صباح ٢١ منه أمام أسوار القلعة، «وجنود السنغال فوق رؤوسهم، بأعلى سطح القلعة ونوافذها»[٧٠].

هذه هي الرواية السورية لوقائع اليوم الأول (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر) من الهجوم على قلعة راشيا، وهي رواية لا تختلف عن تلك التي رواها كلّ من «هونتزيجر» وكتيب «الدفاع عن راشيا» المجتزأ من كتاب «الخيالة في المستعمرات la Cavalerie aux Colonies» (وقد وضع مقدمة كتيب «الدفاع عن راشيا» الجنرال ديبور Duport قائد جيش المشرق الفرنسي بالوكالة من تاريخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر حتى تاريخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٥، ومن الطبيعي أنه قد اطّلع على مضمون الكتيب ووافق عليه).

ويؤكد كلّ من الجنرال «هونتريجر» وكتيب «الدفاع عن راشيا» انه، في اليوم الأول (٢٠ منه) أتم الثوار محاصرة القلعة وتمّ تبادل إطلاق نار بينهم وبين حاميتها، وان «دروز البلدة» بادروا بإطلاق النار على «فصيلة» كانت تحمل المياه إلى القلعة، فكان ذلك إشارة إلى المحاصِرين الذين فتحوا النار على القلعة من كلّ التلال المحيطة بالبلدة. وعندها «بدا أن القلعة محاصرة تماماً، فأقفلت أبوابها» وبقي خارجها عناصر الجندرمة، الذين لجأوا إلى مخفر «حمّارة» على طريق دمشق[٧١].

إستمرّ حصار القلعة والقتال حولها أربعة أيام (من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر)، ففي يوم ٢١ منه حاول الثوار اختراق «دائرة الأسلاك

الشائكة» المحيطة بالقلعة، إلاّ أن نيران الحامية وقذائفها اليدوية كانت تنصبّ عليهم بغزارة، مما حال بينهم وبين الوصول إلى أسفل أسوار القلعة. عندها، عمد الثوار إلى «فتح ثغرات في بعض جدران المنازل المقابلة للقلعة، وقد وقف خلفها أسد الأطرش وإخوانه، وأخذوا يطلقون النار على الجند القائمين على حراسة الجدار إلى ان أكرهوهم على التخلي عنه»[٧٢]. وما أن أصبح الثوار في مأمن من نار الحامية، حتى تقدّموا إلى أسفل السور وأخذوا يحاولون تسلّقه على سلالم خشبية كانوا قد أعدّوها لهذا الغرض، إلا أنهم كانوا يصابون برصاص الجند عند كلّ محاولة، فيسقطون «من أعلى الجدار إلى الحضيض»[٧٣]. وقد تمكنوا من قطع خطوط الإتصال بين الحامية والخارج، فاعتمدت قيادة الحامية على ٦ حمائم (من الحمام الزاجل) أخذت تستخدمها لنقل البرقيات إلى قياداتها خارج القلعة. وكان الثوار يجهدون لدخول القلعة عن طريق نقاط الضعف التي يمكن أن يكتشفوها في أسوارها، فكانوا «يتسلّلون، أفراداً، من صخرة إلى صخرة، ومن بيت إلى بيت، بعد نار غزيرة يطلقونها على القلعة»، حتى أضحوا، في آخر النهار «على تماس مباشر مع المدافعين». وقد خسرت الحامية في هذا اليوم (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر): ٤ قتلى و١٥ جريحا[٧٤].

مرّ ليل ٢١ – ٢٢ هادئاً نوعاً، وفي صباح ٢٢ عاود الثوار نشاطهم، وكانوا قد تزوّدوا بالقذائف اليدوية، فأخذوا يرشقونها من أسفل السور إلى أعلاه، وكانوا قد نجحوا في تقطيع بعض الأسلاك الشائكة حول السور، فصارت هجماتهم على السور أقرب وأعنف «بالبنادق والقذائف اليدوية»، وقد أوقعوا بالحامية خسائر «إلا أنهم لم يتوصلوا إلى كسر حدة المقاومة»، ولكنهم استطاعوا، في الساعة الثامنة والنصف من صباح اليوم نفسه، قتل قائد

الحامية «النقيب غرانجيه» برصاصة أصابته في صدغه بينما كان ينظر من «فتحة رمي» في «السور، فتسلّم قيادة الحامية، خلفاً له، النقيب «كروس - مايرڤيي Cros-Mayerville»(٧٥). وعاود الدروز هجومهم، عند الظهيرة، بالبنادق والقذائف اليدوية، «وخلال دقائق كانت قذائفهم اليدوية، المقذوفة جيداً، تضع الدفاع في حالة صعبة»، ولكن صمود الحامية جعل هجمات الثوار بلا فائدة. ورغم ذلك، يشبّه كتيب «الدفاع عن راشيا» هذه الفترة الصعبة من قتال القذائف اليدوية بتلك التي شهدتها «حرب الخنادق عام ١٩١٤ - ١٩١٨»، ويقول: «لقد بدأت ذخيرتنا تنفذ، وقد أعطت قيادة القلعة الأمر القطعي بالإقتصاد وعدم الرمي إلا على أهداف محددة». وكان الوهن قد بدأ يظهر على تصرفات المدافعين، إلا أنهم ظلّوا محافظين على معنوياتهم، إذ إنهم كانوا يدركون «أن أقل ضعف ينتابهم ستكون نتيجته ذبحهم جميعاً، ذلك أن الدروز الثائرين لا يأخذون أسرى». ولكن موجة من البشائر وصلت للمدافعين عندما ألقت طائراتهم، فوق القلعة، ببرقية تبشر بإنقاذهم يوم ٢٤ منه(٧٦).

كان ليل ٢٢ - ٢٣ صعباً على المدافعين، إذ إن الثوار كانوا قد تلقوا إمدادات بالرجال والسلاح والذخائر، فعاودوا نشاطهم بشكل أكثر عنفاً من ذي قبل.

بدأ الثوار نشاطهم (صباح ٢٣) باستخدام القذائف اليدوية على مواقع الحامية، ويذكر رواة الموقعة ان «الشهيد حميد عوض، من أهالي قبرعانكه، هو الذي قذف القنابل اليدوية، يدعمه السيد مؤيد»، وقد تمكنا من زحزحة الجند المدافعين من متاريسهم، ثم تقدّما لاقتحام القلعة «وتبعهما سليمان مرعي من أهالي مجدل شمس، وعقبه إبراهيم حمود، من أبطال البقاع، وغيرهم من المجاهدين الأشاوس»، مما أدى إلى ترك الجنود المدافعين مواقعهم ولجوء

قسم منهم «إلى قاعة فسيحة في القلعة» كانت على مقربة من مواقع الثوار الذين «أحضروا صحيفة من البترول، صبت على سقف القاعة الخشبي، فاحترق السقف وتساقطت نيرانه على الجنود المحاصرين»، فذعر هؤلاء «وفروا إلى أقبية القلعة في الطابق الأرضي» وأخذوا يطلقون «صواريخ النجدة والإستغاثة الخاصة ذات الأنوار الحمراء»(٧٧).

وفي هذه الأثناء، تنبّه الثوار إلى وجود «ممر ضيق» في السور، مغطى بالأشجار، فدخلوا منه إلى القلعة، بينما حطم ثوار آخرون «بقيادة شكيب وهاب وحمد صعب وحمزة الدرويش» باب القلعة «ودخلوها مكبرين»(٧٨). ويؤكّد الرواية السورية هذه ما جاء في كتاب «الدفاع عن راشيا» وما كتبه الجنرال «هونتزيجر» (وهما متشابهان، تقريباً، في سرد وقائع هذه الأحداث)، فيذكر الأول ان «هجمات شديدة بالقذائف اليدوية جرت في هذا اليوم»، وأن الثوار استطاعوا دخول القلعة مرتين، إلا أنهم كانوا يردّون في كلّ مرة «بالهجمات المعاكسة، وبالحراب».

وفجأة بدأ الثوار هجومهم العام على القلعة، في الساعة الثامنة من صباح اليوم نفسه (٢٣ ت ٢)، وكان هدفهم الأول «برج القلعة» الذي أمطروه بوابل من الرصاص وبالقذائف اليدوية، مما اضطر «رماة الرشاش والقذائف الدوية» المتحصنين فيه إلى مغادرته، فاحتلّه الثوار، بعد أن «صعدوا إليه بالسلالم فأصبحوا، بذلك «يشرفون على المصاطب الجنوبية لساحة القلعة»(٧٩).

وفي الوقت نفسه، كانت معركة تدور عند «المدخل الصغير» للقلعة، وكان ثوار قد «نجحوا في الدخول إلى كهفٍ في منزل» يتصل بهذا المدخل، وكان الذين يدافعون عن هذا المدخل ثلة من «الجوقيين والسباهيين» (بقيادة الملازم الأول كاستنج Lt. Castaing) تمركزت في الطابق الأول منه، ولكن

هجوماً من الثوار استطاع أن يزحزحهم من مواقعهم، فتخلوا عن المنزل و«المدخل الصغير» الذي احتله الثوار، بينما تراجع المدافعون إلى الوراء، قرابة الثلاثين متراً.

وبينما كان القتال مستعراً على هذه الجبهة، كان فريق من الثوار يهاجم الباب الرئيسي للقلعة، حيث جرى بين المهاجمين والمدافعين تبادل دموي للقذائف اليدوية، هذا، بينما كانت الجبهات الأخرى المحيطة بالقلعة، مشتعلة بدورها. وكان الثوار يعتمدون التسديد على فتحات الرمي، حتى أنهم استطاعوا «شل المدافعين» إلى حد بعيد. ولما كانوا قد احتلوا «برج القلعة» وأصبحوا مشرفين، منه، على ساحتها، أخذوا يصطادون الجنود والخيول من ذلك البرج، مما دفع الحامية إلى تركيز رشاش على مستوى البرج استطاع أن يُسكت الثوار المتمترسين فيه.

واستطاع الثوار اكتشاف نفقٍ متصل بساحة القلعة، فاستخدموه للوصول إلى تلك الساحة، إلا أن المدافعينَ منعوهم من استخدامه بأن ركزوا رشاشاً تطال رمايته مخرج ذلك النفق إلى الساحة، ولكن الثوار المتمترسين في البرج استطاعوا، برماياتهم، تدمير الرشاش، ووضع سدنته «خارج المعركة». وهكذا أصبح وضع المدافعين في الساحة حرجاً جداً، إذ استطاع الثوار استخدام النفق والمنزل الموصل إليه لرمي كلّ من يتحرك من المدافعين، مما دفع ضابطاً، كان على رأس بعض الجوقيين والسباهيين، إلى خوض معركة مع أولئك الثوار، بالحراب، استطاع، بعدها، إجلاءهم، واسترداد المنزل والنفق. كما ان السباهيين استطاعوا، عند العاشرة، إجبار الثوار على الارتداد عن الباب الرئيسي، وكان المدافعون عنه قد صرفوا كل ذخيرتهم للرد على الهجوم.

وقد استطاع السباهيون مساعدة الجندرمة، التي كانت تحرس أحد أطراف الساحة، على استعادة مواقعها، بعد أن كان الثوار قد أكرهوها على إخلاء تلك المواقع بقذائفهم اليدوية[٨٠].

إنتهى الهجوم الأول، هذا اليوم (٢٣ منه) بعد العاشرة بقليل، حين بدأ الدروز هجومهم الثاني، وكان أعنف، على المدافعين الذين كانوا يحتلون النفق والبيت الملاصق له، فزحزحوهم عن مواقعهم، واضطروهم إلى التقهقر، بين الخيول، حتى القسم الشمالي من القلعة. وبينما كان رشاش من القلعة يقصف، بنيرانه، الساحة، مانعاً الثوار من التحرك فيها، استطاع هؤلاء اكتشافه ورميه برصاصهم، مما أوقع جرحى في صفوف سدنته، فتركوه، ولكن السباهيين استطاعوا إسكات الثوار، وعاد الرشاش إلى العمل.

وأما ساحة الخيول فكانت، من جديد، مسرحاً لرصاص الثوار الذين كانوا يحتلون القسم الجنوبي من القلعة، مما جعل البقاء في تلك الساحة مستحيلاً، فأخليت، واستقرّ الدفاع في القسم الشمالي من القلعة، حيث ركز رشاش يستطيع أن يطال، بناره، الساحة والباب الرئيسي والبيت الملاصق للنفق، كما استعاد المدافعون النوافذ وفتحات الرمي فشغلوها.

وقد أبرق قائد الحامية إلى قيادة الجيش بما يلي:

«ا - هجوم عنيف جداً بدأ منذ الساعة التاسعة، حيث أوقع عدة جرحى من الجوقيين والسباهيين، جراحهم خطيرة، وقد استطاع الدروز احتلال القسم الجنوبي من القلعة، ولكن هجوماً معاكساً ردهم عنه.

«- لقد استطعنا استعادة كلّ مواقعنا، باستثناء البرج الجنوبي - الغربي.

«اا - أطلب، وللضرورة البالغة، أن ترسل إلينا كتيبة، بالسيارات، قبل حلول الليل.

«لا أستطيع الصمود حتى الغد بسبب نقص في الذخيرة.

«- سوف انظم حجرة صغيرة في الجهة الشمالية الشرقية من القلعة، حيث سأجمع كل الجرحى الذين لا أرغب في التخلي عنهم.

«- إذا لم تتمكن الكتيبة من الوصول، سأكون مضطراً لمواجهة عملية خروج من القلعة باتجاه السهل، وذلك لإنقاذ العدد الأقصى من الرجال.

«III - إن الحالة صعبة جداً جداً.

«أطلب أن يُعمل المستحيل. أقدّر الدروز بألف على الأقل. كل الحامية تقوم بواجباتها على أكمل وجه. سوف تتمكن الكتيبة المطلوبة من أن تعيد الوضع لمصلحتنا.

«- على سبيل المعلومات، ان الجسر الواقع في أسفل راشيا، على طريق رياق، مقفل بالحجارة فقط.

«IV - أرسل إليكم آخر حمائمي الزاجلة.

«V - الذخيرة تنفذ.

«VI - فوج من الخيالة، بدلاً من الكتيبة المطلوبة، يمكنه أن ينقذ الوضع»(٨١).

وعند ظهر ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، كان الوضع على الشكل التالي:

«- في القسم الأعلى من القلعة، اضطرت الحامية إلى إستخدام كل الإحتياط بسبب عنف المعارك، ولكنها لم تخسر سوى بعض المنازل، وظلّت صامدة.

«- في الأسفل، يتمركز المدافعون بصلابة وهم قادرون على رد أي هجوم يأتي من الساحة التي لا تزال متروكة.

«- يتمركز الدروز في «بيت المدير» وهو البيت الموصل للنفق، ويطالون بنيرانهم الفتحات والأسوار، وعدد جرحى الحامية يتزايد بنسبة كبيرة.

«- احتل العدو الساحة وهو يسعى للتسلل من خلال الخيول، وقد استُخدم الرشاش لقتل هذه الخيول بغية إيقاف الهجوم»(٨٢).

وكان الهجوم قد اشتد على القسم الأعلى من القلعة، فجمع قائد الحامية من تبقى من الرجال وأعطاهم «الأمر الصارم بالحفاظ، بأي ثمن، على ما تبقّى» من هذا القسم «لأنه مفتاح الدفاع»، وعندها، قام الجوقيون والسباهيون «بهجومين معاكسين» وبالحراب.

وفي تمام الساعة الثالثة بعد الظهر، حلّقت الطائرات الحربية الفرنسية فوق القلعة (وكانت قد طُلبت من قيادة الحامية)، وألقت بقذائفها على المهاجمين، فبدأ الهجوم يتراجع، وظل كذلك «حتى الليل».

وفي الساعة الخامسة بعد الظهر، نفدت القذائف اليدوية من المدافعين، فاستعاضوا عنها بما تبقى لديهم من الذخيرة (الخرطوش) وكانت آخر ما لديهم، «وانتهى النهار بانتظار التعزيزات المطلوبة، وإذا لم تصل هذه التعزيزات، فإن الموقع، بلا ذخيرة، لن يستطيع أن يقاوم».

وكانت خسائر الحامية، حتى تلك الساعة، تقدر بـ٤٠٪ من عديدها(٨٣).

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، تلقت الحامية نبأ وصول الفوج السادس السباهي، بعد أن أطلق هذا الفوج «شهاباً أخضر» يعلن وصوله، وبعد أن أطلق أربع قذائف من مدفعيته على القسم الشمالي من القرية، إيذاناً بدخوله المعركة إلى جانب الحامية المحاصرة. وعندها، أيقن رجال الحامية أنهم ناجون حتماً، أما الثوار «المحبَطون والمتعَبون» فلم يقوموا، تلك الليلة، بأي هجوم.

وفي صباح ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، قام الثوار بهجوم على القلعة وصف بأنه ضعيف، وقامت به «مجموعة من المتعصّبين»، بينما كان القسم الأكبر من الثوار يخوض «قتالاً تراجعياً، بأرهاط صغيرة باتجاه عيحا ورحلة»، وذلك لأن الفوج السادس السباهي كان قد باشر، منذ الصباح، هجومه باتجاه راشيا (بقيادة العقيد لوبيز Lobez)[٨٤].

لم يكن قد بقي، في القلعة وحولها، مساء ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، من الثوار، سوى عدد ضئيل، ذلك ان الكثير منهم، وخصوصاً الذين دخلوا البلدة والقلعة، انشغلوا بالسلب والنهب عن القتال. ورغم ما قام به قادتهم من جهد لاستنهاضهم وتحريضهم على القتال وإبادة حامية القلعة قبل وصول النجدة إليها، فإنهم لم يجدوا التجاوب اللازم منهم، بل إن الكثيرين من المقاتلين تركوا ساحة القتال وعادوا إلى ديارهم محملين بالغنائم، ولم يبق في داخل القلعة سوى فئة قليلة منهم على رأسها «شكيب وهاب وحمد صعب وعصاباتهما من دروز الشوف، والمؤيد وبعض إخوانه من دمشق»[٨٥].

وفي المساء نفسه، لاحظ شكيب وهاب بأن «حملة كبيرة من الجند آتية نحو راشيا» فأشار على رفاقه الثوار بالتصدي لها، فخرجوا إليها «فكمنوا لها في الطريق، وكان الليل قد أرخى سدوله»، وما ان اقتربت الحملة من الكمين حتى بادرها الثوار بإطلاق نيران غزيرة عليها، فردت عليهم بالمثل، واستمرّت المعركة «بضع ساعات»، وكادت ذخيرة الثوار أن تنفد، فقرروا الإنسحاب باتجاه راشيا، وعندما وصلوا إليها وجدوها «خالية خاوية» إذ فرّ منها كلّ من كان قادراً على الفرار، ولم يبق إلا «الشيوخ والنساء والمرضى»، واما الجرحى «وأكثرهم من الغرباء»، فقد كان الشيخ الدرزي «نعمان زاكية» قد آواهم، وكان يسعفهم بنفسه، إلا ان القتل كان جزاء صنيعه هذا «مع أفراد أسرته، عند دخول الجيش (الفرنسي) إلى راشيا»[٨٦].

كانت سريتان من الفوج السادس السباهي قد وصلتا إلى راشيا عند الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، ودخلتاها من الجهة الشمالية، عندما سمعت طلقات مدفعية تنبىء بدخول الفوج الحادي والعشرين للرماة الشمال - افريقيين من الجهة الجنوبية - الغربية للبلدة (بقيادة الرائد لواينيه Cdt. Loynet)، فقد كان هذا الفوج هو الرتل الثاني الذي أوفدته القيادة الفرنسية مع الرتل الأول (الفوج السادس السباهي) لإنقاذ حامية راشيا وقلعتها.

ويشار إلى أنه، حتى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢٤، كان «برج القلعة» لا يزال محتلاً من الثوار، ولم يُخلَ إلا بعد أن دخلت القلعة، في الساعة الواحدة والنصف، سرية من الفوج السادس السباهي (السرية الأولى) بينما كان الفوج الحادي والعشرون للرماة الشمال افريقيين يحتل التلة الجنوبية من البلدة.

وكانت خسائر الحامية، خلال هذه المعركة، فكانت:

٢٠ قتيلاً بينهم ضابط و٨٠ جريحاً بينهم ٣ ضباط. وقد أشارت معلومات، فيما بعد، أن عدد المهاجمين كان ٤ آلاف رجل، وان خسائرهم بلغت ٤٠٠ رجل[٨٧].

وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٥، وجه الجنرال قائد جيش المشرق الفرنسي أمراً رقم ٣٩٣، ينوه، بموجبه، على الجيش، مع منح وسام الحرب إلى:

«- المفرزة التي كانت بإمرة النقيب غرانجيه الذي سقط في ساحة الشرف، أثناء العمليات، ثم تسلّم إمرتها النقيب «كروس مايرڤيي»، وتتألف من:

«- السرية الرابعة من الفوج الثاني عشر السباهي، وفصيلة رشاش هذا الفوج.

«- السرية الرابعة من الفوج الأول الأجنبي للخيالة، بإمرة النقيب لاندريو (Landriau).

«- الملازم الأول «تينيه» قائد مجموعة الجندرمة اللبنانية (قتل في ساحة الشرف أثناء العمليات).

والسبب: «مكلفة حماية قلعة راشيا، دافعت عنها خلال أربعة أيام ضد الهجمات المتكررة للعدو، وكتبت، بين هذه الجدران، آثار الإنتصار الماضي لأجدادنا، صفحة أسطورية تضاهي أجمل الأعمال البطولية لمحاربينا القدامى، وصمدت، حتى الخرطوشة الأخيرة، وحتى وصول الأرتال التي طردت المتمرّدين»[٨٨].

وأما خسائر الثوار المهاجمين فقد أوضحتها لوحة وضعت في ساحة قلعة راشيا، وذكرت، بالإسم، شهداء كل بلدة من البلدات المشاركة في الثورة، من منطقة راشيا، على الوجه التالي (أنظر صورة اللوحة).

العقبة (٤٢ شهيداً) وراشيا (٢٣ شهيداً) وعيحا (١٢ شهيداً) وعين عطا (٨ شهداء) وينطا (٦ شهداء) وبكيفا (٤ شهداء) وكفرقوق (٣ شهداء) وتنورا (٣ شهداء) وحلوه (٣ شهداء) ودير العشاير (٣ شهداء) ومجدل بلهيص (١ شهيد) وضهر الأحمر (١ شهيد). والمجموع: ١٠٩ شهداء.

والجدير بالذكر ان قلعة راشيا صليبية المنشأ، شهابية التاريخ الحديث.

شهداء منطقة راشيا في هجوم الثوار على الحامية الفرنسية في القلعة (عام ١٩٢٥)



حواشي الفصل السادس

(١) راجع لهذا الموضوع: - Huntziger, Le livre d'or des troupes du levant.

(وتعريبه: الكتاب الذهبي لجيوش الشرق، لأدوار البستاني).

(٢) Huntzigr, op. cit, pp. 18 - 21، وقد تولى الجنرال «هاملان» قيادة هذه الجوقة في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨ (Ibid, P. 31).

(٣) Ibid, PP. 21 - 26، وفي الوقت نفسه، كانت مفرزة فرنسية موضوعة بتصرّف الأمير فيصل، وتتقدم، مع قواته، على خط معان - درعا، وتتألف من فصيلتي مشاة وفصيلة رشاش ثقيل ورهط هندسة (المجموع ١٤٠ رجلاً)، بقيادة النقيب بيزاني Pizani (Ibid).

(٤) Ibid, p. p. 17 - 18.

(٥) Ibid, P. 32.

(٦) Ibid, PP 38 - 62. وقد لعبت الكتيبة الأرمنية دوراً مهماً في حصار عينتاب الأول (Ibid, p. 53).

(٧) AFL, EM, No, 157211 daté du 26/1/19 (SHAT, Son outre-mer).

(٨) Huntziger, op. cit. p. 82.

(٩) Ibid, PP. 82 - 85.

(١٠) Du Hays, les Armées françaises au Levant, T1, p. 138 - 141.

(١١) Ibid, pp. 138. _

(١٢) SHAT, Son outre-mer.

وهذه البرقية هي تأكيد لبرقية سابقة تحمل الرقم G/١٢٥ ملحقة بالبرقية رقم G/١٠٧ تاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٩.

(١٣) Du Hays, op. cit. T1 pp. 141 - 142.

(١٤) Ibid, pp. 142.

(١٥) من مذكرة صادرة عن هذه المصلحة، وتحمل الرقم ٣٢٠ تاريخ ٢٠ آب/ أغسطس عام ١٩١٩.
(Du Hays, Ibid, P. 145, Note 3).

(١٦) Ibid, P. 147.

(١٧) Ibid, pp. 147 - 150، ويعتبر «الشيخ صالح العلي» من أبرز القادة المناضلين في سوريا ضد الإنتداب الفرنسي، فكانت ثورته «أول ثورة سورية قامت بالمعنى الشريف» بدءاً من عام ١٩١٩، وقد بدأ عملياته ضد الفرنسيين بمهاجمة ثكناتهم ومخافرهم، وكانت أولى معاركه معهم: معركة الشيخ بدر (شباط/ فبراير عام ١٩١٩) وقد تكبد الفرنسيون فيها ٢٠ قتيلاً و٣ أسرى وخسروا كميات من الأسلحة والذخائر، ومعركة وادي غنّام أو وادي ورور (حزيران/ يونيو من العام نفسه)، وبلغت خسائر الفرنسيين، في هذه المعركة، زهاء ٨٠٠ رجل بين قتيل وجريح وأسير، ومعركة الحمام والمريقب (حزيران/ يونيو نفسه). وحاول الفرنسيون إيقاع فتنة بين العلويين (جماعة الشيخ صالح) والإسماعيليين، إلا ان الشيخ صالح فوّت عليهم هذه الفرصة. ونظراً لفداحة الخسائر التي مني بها الجيش الفرنسي في معاركه في بلاد العلويين، سعى لعقد صلح مع الشيخ صالح، وقد اتفق على ذلك وفقاً لشروط رضي بها الطرفان لولا ان الفرنسيين عادوا فأخلوا بالإتفاق، فكانت معركة المريقب (تموز/ يوليو عام ١٩١٩)، وهجوم الثوار على الحامية الفرنسية في طرطوس (شباط/ فبراير عام ١٩٢٠) واحتلال القدموس (آذار/ مارس عام ١٩٢٠) ومعارك السوده (آذار/ مارس نفسه)، واحتلال قلعة المرقب، ومعركة وادي العيون، حيث وقعت «أهم مجزرة» تعرض لها الجيش الفرنسي في هذه الثورة، كما تعرض المجاهدون لخسائر فادحة. ولما وجد الفرنسيون ان محاولاتهم للقضاء على ثورة الشيخ صالح العلي ستظل عقيمة وبلا فائدة، توسّطوا الإنكليز لإنهائها، فأعلنت الهدنة بين الطرفين، بعد مفاوضات شاقة، إلا أنها هدنة لم تستمر طويلاً (آل جندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الإنتداب الفرنسي، ص ٢١ - ٤١).

(١٨) Du Hays, op. cit., T 1, p. 151، وراجع، لوجهة النظر الشريفية، الفصل السادس من الجزء السابع: مقدمات الاحتلال.

(١٩) Ibid.

(٢٠) Ibid, pp. 151 - 152.

(٢١) Ibid, pp. 152 - 153.

(٢٢) Huntziger, op. cit. p.p. 85 - 87.

(٢٣) Ibid, p. p. 87 - 90. et: Du Hays, op, cit, T 2, p.p. 448 - 451.

وانظر فصلاً عن «تجريدة العاصي الفرنسية» عند «آل جندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية، ص ٧٨ - ٩٣). ويعتبر «ابراهيم هنانو» من أعظم الثوار ضد الانتداب الفرنسي، خاض ضد الفرنسيين، في سوريا، معارك عديدة، منها ما هو بالتحالف مع القائد التركي (بدري بك)،

ومنها ما هو بالتعاون والتنسيق مع الشيخ صالح العلي، ومن هذه المعارك: معركة الشيخ خطاب (شباط/ فبراير عام ١٩٢١) ومعركة الجبل الوسطاني (آذار/ مارس عام ١٩٢١)، ومعركة سرجه (نيسان/ ابريل عام ١٩٢١)، ومعركة جبل الأربعين (نيسان/ ابريل نفسه). وكان هنانو قد قرر الهجوم على حلب لاحتلالها وطرد الفرنسيين منها، لولا ان هدنة وقعت بين فرنسا وتركيا، فتفرغت فرنسا، بعدها، للقضاء على ثورة هنانو، مستخدمة كلّ أنواع الأسلحة، ومنها الطائرات، وحشدت للقضاء على تلك الثورة، عدداً كبيراً من الجند، فرأى هنانو ان لا سبيل لاستمرار المقاومة، ولا أمل في الانتصار على جحافل الفرنسيين، فغادر سوريا إلى الأردن (تموز/ يوليو عام ١٩٢١) وتفرق رفاقه الثوار المجاهدون. إلا ان هنانو، اعتقل في القدس، بمؤامرة بريطانية - فرنسية مشتركة، وثار الشعب العربي في فلسطين والأردن مطالباً بإطلاق سراح هنانو، ولكن بريطانيا سلّمته إلى فرنسا حيث سجن وحوكم وبرىء من التهم المنسوبة إليه. ووفقاً لما رواه «آل جندي» عن لسان المحامي فتح الله الصقال، الذي دافع عن هنانو، ان النقيب الفرنسي «لوكلير Leclerc»، وهو أحد أعضاء المحكمة العسكرية التي حاكمت هنانو، دخل عليه (على الصقال) لكي يودعه بعد صدور الأمر بإعادته إلى فرنسا، وروى له محاولة رئيس المحكمة التأثير عليه وعلى رفيقيه (ملازم أول وملازم) اللذين أيّدا، معه، براءة هنانو، وكان رئيس المحكمة، والعضو الخامس فيها، يؤيدان الحكم بإعدام هنانو (وليس ببراءته أو حتى بسجنه) ولكن الضباط الثلاثة رفضوا ذلك. وقال «لوكلير» للصقال: «دخلنا الجلسة، واستمعت إلى دفاعكم، واقتنعت بأن هنانو ليس مجرماً عادياً، وإنه لا يحق لحكومة فلسطين أن تسلمنا إياه، فصوّت معك وحدي، وفي أثناء المحاكمة، بذلت كل ما بوسعي ليكون الملازم الأول والملازم الثاني إلى جانبي، فوفقني الله، وأعلنت براءة موكلك بأكثرية الأصوات» (آل جندي. م. ن. ص ١١٢، وانظر: م. ن. ص. ٩٣ - ١١٢).

(٢٤) Huntziger, op. cit. p. 90.

(٢٥) Ibid, pp. 91 - 93.

(٢٦) آل جندي، المرجع السابق، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢٧) Huntziger, op. cit. p. 94.

(٢٨) Ibid, pp. 93 - 96.

(٢٩) آل جندي، المرجع السابق، ص ٥٠ - ٥٩.

(٣٠) م. ن. ص. ٥٢ - ٥٣ و Huntziger, op. cit. pp. 96 - 98.

(٣١) Huntziger, Ibid, p. 99.

(٣٢) Ibid, pp. 99 - 102، و: آل جندي، المرجع السابق، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٣٣) يذكر الشيخ أحمد رضا، في مذكراته، عن محاولة اغتيال الجنرال غورو انه «يوم الخميس الماضي (في ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩٢١)، بينما كان الجنرال غورو، ومعه حاكم دمشق السيد حقي العظم، قادماً من دمشق إلى القنيطرة بدعوة من الأمير محمود الفاعور، إذ طلع عليه خمسة من الفرسان يرتدون بزة الدرك السوري، وذلك على بعد ٤٥ كلم من دمشق، ودون القنيطرة ب ١٢ كلم، حيث صوبوا بنادقهم الحربية على سيارة الجنرال وأطلقوا منها ١٦ طلقة، فقتل موافق الجنرال الليوتنان «برانه Branet»، وأصيب الجنرال بطلقة مسّت كتفه ولم تؤذه، وأخرى في معصمه فجرحته جرحاً خفيفاً، وأصيب السيد حقي العظم بطلقة أدمت شفته وبأخرى جرحت زنده وبثالثة في فخذه، ولم تكن الإصابات محكمة لبُعد ما بين المهاجمين وموكب الجنرال، وتابع الجنرال سيره» (مجلة العرفان، مجلد ٢٨ ج ٣: ٢٥٧)، وانظر (الملحق رقم ٢).

ويقول رضا في مكان آخر: «لا تزال الناس تتحدث في جرأة الفرسان الخمسة الذين حاولوا الفتك بالجنرال غورو... ومن هؤلاء الفدائيون الأشاوس؟ قيل أولاً إن منهم الشيخ صادق حمزة أحد قواد ثورة جبل عامل، وعبدالله الطحان من شيوخ عرب الجولان، ثم قيل إن منهم خليل مريود، ورجل إسمه شريف من جباثا الخشب، ورجل كردي وآخر حوراني، وقد رجع الجنرال إلى بيروت...» (م. ن. ص. ٢٥٨) ولم يأت الشيخ رضا على ذكر اتهام «أدهم خنجر» بهذه العملية.

(٣٤) وقد سعى سلطان باشا إلى إطلاق سراح ضيفه المستجير به، من أيدي الفرنسيين، إلا أنه لم يفلح، وكان «أدهم خنجر» قد أرسل إلى سلطان باشا يستنجد به لإنقاذه، قائلاً له، في رسالة بعث بها إليه: «وأنا لو ما كنت أمين على حياتي بوجود عطوفتكم ما كنت أتيت جهراً، والآن، دخلت دياركم العامرة، مستجيراً، وداخل في حريمكم وفي أولادكم وفي كلّ الطرشان»، فأرسل سلطان باشا إلى المفوض السامي الفرنسي برقية (بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو عام ١٩٢٢)، يطلب منه فيها مراعاة «تقاليدنا وعوائدنا»، لان «الضيف والقاصد هما واحد، في نظر العشائر»، كما يطلب منه أن «لا تجعلني مضغة في أفواه العرب، وان أتخصص بالإهانة عن أمثالي في سوريا»، وذلك لأن «موتي وإهانة ضيفي مثل بعضهما في عوائد السوريين»، وختم سلطان باشا برقيته إلى المفوض السامي بقوله:

«الرجل (أي أدهم خنجر) يطلب مني أن أتوسط عفواً من فخامتكم. حلمكم، إنقاذاً لشرفي ووطني».

(البعيني، حسن، جبل العرب، ص ٣٠١، عن: علي رضا، قصة الكفاح العربي في سوريا، ومحي الدين السفر جلاني، تاريخ الثورة السورية).

(٣٥) Huntziger, op. cit. pp. 103 - 104، و: آل جندي، المرجع السابق، ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٣٦) Ibid, p. 104، وآل جندي: م. ن. ص. ١٨٦.

وانظر: البعيني، حسن، جبل العرب، ص ٣٠٠ - ٣٠٤.

(٣٧) Huntziger, Ibid, p. 105.

(٣٨) تقدر الرواية السورية عدد المهاجمين بخمسماية خيال (طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، مجلّد ١: ٢٥).

(٣٩) Huntziger, op. cit. pp. 105 - 107، و: آل جندي، المرجع السابق، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٤٠) Ibid, pp. 108 - 111.

(٤١) جابر، منذر، مؤتمر وادي الحجير وآثاره، رسالة غير مطبوعة، ص ١٣٣.

(٤٢) آل جندي، المرجع السابق، ص ٢٣٤. عن مذكرات حقي بك العظم، حاكم دولة دمشق في ذلك الحين. ويذكر أنه كان قد ذهب، مع كاترو، إلى سلطان باشا لإبلاغه قرار العفو عنه، وكان قد عاد إلى الجبل.

(٤٣) Huntziger, op. cit. pp. 113 - 114، وآل جندي، المرجع السابق، ص ١٩١.

(٤٤) Ibid, pp. 116 - 117، وآل جندي، م. ن. ص. ١٩١ - ١٩٢. و: Andréa, La révolte druse, p. 53.

(٤٥) Huntziger, Ibid, pp. 117 - 119، وآل جندي: م. ن. ص. ١٩٢ - ١٩٤. ويقول «الجنرال اندريا»: «نظراً لعدم وجود الوثائق الكافية عما جرى، ليس باستطاعتنا أن نذكر أحداثاً دقيقة جرت في المزرعة، ولكننا علمنا، من ضباط كانوا في الحملة، ان الانسحاب تحوّل إلى هزيمة، وأن الذعر أصاب بعض الوحدات، وان عدداً من العسكريين قتلوا أو ذبحوا، وان معدات مهمة غنمها الدروز، وخصوصاً مدافع، وان هذه الحادثة البائسة انقلبت إلى فاجعة» (Andréa, op. cit. p. 55).

(٤٦) Huntziger, Ibid, p. 119.

(٤٧) آل جندي، المرجع السابق، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٤٨) Huntziger, op. cit. pp. 121 - 124، وانظر، لهذه الوقعة: آل جندي، المرجع السابق، ص ١٩٦ - ١٩٨.

(٤٩) Huntziger, Ibid, pp. 124 - 127، وانظر، لهذه الوقعة، آل جندي، م. ن. ص. ١٩٨ - ٢٠٠. ويذكر «اندريا» ان عدد القتلى من الرتل الفرنسي كان: ٤٠ قتيلاً، و١٠٠ جريح، وقد قتلت كل

الحيوانات تقريباً. وأما «العصاة» فكانت جثث قتلاهم حول القرية «حيث أحصينا ٢١٠ جثث في مساحة قطرها ماية متر، وهذه هي الجثث التي لم يستطيع المهاجمون حملها، لأن الدروز، لا يتركون، عادة، قتلاهم على الأرض ولا جرحاهم» (Andréa, op. cit. p. 61).

(٥٠) لقد قاتل الشراكسة «قتالاً مجيداً» إلى جانب الفرنسيين في هذه الثورة (أنظر كتاب: Collet des Tcherkesses لمؤلّفه الملازم الأول «كوليّه» نفسه).

(٥١) أصدر العقيد «اندريا» بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٢٥ مذكرة رقم IC/١٣٩ جاء فيها:

«يحذر العقيد (اندريا) الطيارين إزاء الفعالية الضحلة للقنابل الصغيرة التي تلقى على القرى الدرزية المبنية، كلها، بالحجر.

«لذا، فهو يأمر بأن تضرب، بالنار، كل قطعان الجمال والبقر والماعز، وهي عديدة ومهمة في المنطقة، وفي الوقت نفسه، يجب الاستمرار في قصف مجموعات الرجال وليس الأفراد المنعزلين.

«إن خسائر الحيوانات حساسة جداً لدى الدروز، لذا، يجب المثابرة على تحقيق أهمها».

القائد الموقت لقوات رتل جبل الدروز العقيد اندريا (SHAT, Son outre-mer) (أنظر الملحق رقم ١).

(٥٢) Huntziger, op. cit. pp. 127 - 130، و: آل جندي، المرجع السابق، ص ٢٠٠ - ٢٠٢.

(٥٣) Ibid, pp. 131 - 132، و: آل جندي: م. ن. ص. ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٥٤) وادي التيم: منطقة جبلية تقع بين البقاع وحرمون، يحدها شرقاً: وادي العجم، وإقليم البلان، وشمالاً: سهل البقاع، وغرباً: مرجعيون، وجنوباً: سهل الحولة (الجزء الأول، العهد المعني).

(٥٥) La défense de Rachaya, extrait de la "Cavalerie aux colonies", p. 1.

(٥٦) Huntziger, op. cit. p. 132, et Déf. de Rachaya, p. 5.

(٥٧) وكان في منطقة راشيا، من الجندرمة اللبنانية، ١٢٠ جندرمة (بإمرة الرائد تينيه Tiné)، وهو ضابط من الجندرمة الفرنسية مفصول للبنان الكبير. وكان في منطقة مرجعيون - حاصبيا، من هذه الجندرمة، ٦٠ عنصراً بإمرة الملازم الأول ديليز (Deleuse) وهو ضابط من مصلحة الاستخبارات (La Déf. De Rachaya, p. 2).

(٥٨) Ibid, p. 5 note 1. ويضيف «هونتزيجر» ان عديد الحامية: ١٠٠ جندرمة لبنانية بإمرة «تينيه Tiné» (Huntziger, op. cit. p. 132).

(٥٩) آل جندي، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٦٠) م. ن. ص. ن.

(٦١) La Défense de Rachaya, p. 6, et: Huntziger, op. cit. p. 133.

(٦٢) La Défense de Rachaya, p. 6.

(٦٣) Ibid.

(٦٤) Huntziger, op. cit. p. 133,. et: Déf. de Rachaya, p. 7.

كما رحلت عائلات درزية عن البلدة (آل جندي، م. ن. ص. ٢١٠).

(٦٥) Déf. de Rachaya, p. 7.

(٦٦) Huntziger, op. cit. p. 133, et: Déf. de Rachaya, p. 8 - 9.

(٦٧) Huntziger, op. cit. p. 133 - 134, et Déf. de Rachaya, p. 9 - 12.

وقد خسرت إحدى هاتين الدورتين، في اشتباكها مع الثوار، قتيلين و٣ جرحى و٣ مفقودين (Huntziger, Ibid, p. 134). وأما الجندرمة اللبنانية، فقد التحقت بالبقاع ولم تعد (Déf. de Rachaya, p. 12).

(٦٨) آل جندي، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٦٩) م. ن. ص. ٢١١.

(٧٠) م. ن. ص. ن.

(٧١) Huntziger, op. cit. p. 134 et: Défense de Rachaya, P. 12.

(٧٢) آل الجندي، المرجع السابق، ص ٢١١.

(٧٣) م. ن. ص. ن. ويذكر «آل جندي» ان أول المتسلقين كان «من أسرة الجربوع في السويداء» الا انه «ما كاد يصل إلى أعلى الحائط ويتسلقه حتى فاجأته رصاصة خرّ إثرها صريعاً... وصعد آخر فأصيب وسقط...» (م. ن. ص. ن.).

(٧٤) Déf. de Rachaya, p. 13 et: Huntziger, op. cit. p. 134.

(٧٥) Déf. de Rachaya, p. 13 et: Huntziger, op. cit. p. 134.

(٧٦) Déf. de Rachaya, pp. 13 - 14, et: Huntziger, op. cit. p. 134 - 135.

ويذكر «آل جندي» انه، بهذا التاريخ، حلقت طائرات فرنسية فوق راشيا وألقت صناديق استطاع الثوار التقاط إحداها، فوجدوا في داخله برقية موجهة من الجنرال «غاملان» إلى حامية القلعة، جاء فيها: «ستصل النجدات إلى راشيا في الوقت المقرر لها، لكي تحيط بالدروز، نهنئتكم على دفاعكم المجيد»، وقد وقع الجنرال «غاملان» البرقية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام

١٩٢٥ (آل جندي، المرجع السابق، ص ٢١٢). إلا اننا سبق أن ذكرنا ان قائد جيش المشرق الفرنسي كان، في هذه الأثناء، الجنرال ديبور Duport وليس الجنرال «غاملان»، فقد تسلم الجنرال ديبور قيادة هذا الجيش من تاريخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر حتى تاريخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٥، بينما تسلم الجنرال «غاملان» قيادته من ٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٥ حتى ٢٨ آب/ أغسطس عام ١٩٢٨). أنظر:

- Nicot, Jean et Duru, Jannine, Inventaire des archives du levant, Sous-série 4 H (1917 - 1946), p. VI.

وانظر كذلك:

- De Gaulle, Charles (Général), Articles et écrits, p. 223.

حيث ذكر ان الجنرال «ديبور» تسلّم قيادة جيش المشرق من ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر حتى ٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٥، وان الجنرال «غاملان» تسلمها من ٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٥ حتى ٢٨ آب/ أغسطس عام ١٩٢٨.

(٧٧) آل جندي، المرجع السابق، ص ٢١١.

(٧٨) م. ن. ص. ن.

(٧٩) Déf. de Rachaya, p. 14.

(٨٠) Déf. de Rachaya, p. 15.

(٨١) Déf. de Rachaya, pp. 15 - 16. ويؤكد الجنرال ديغول ذلك بقوله: «أفاد قائد الموقع قيادته، بواسطة الحمام الزاجل، يقول: لن أستطيع الصمود إلى أكثر من غد صباحاً بسبب افتقاري إلى الذخيرة... أرسل إليكم آخر حمائمي» (De Gaulle, Ch. Articles et écrits, p. 258).

(٨٢) Déf. de Rachaya, Ibid. p. 17.

(٨٣) Ibid, p. 18, et: Huntziger, op. cit. pp. 136 - 137.

(٨٤) Huntziger, op. cit. p. 138, et: Déf. de Rachaya, pp. 17 - 18.

(٨٥) آل الجندي، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٨٦) م. ن. ص. ن.

(٨٧) Déf. de Rachaya, p. 18 et: Huntziger, op. cit. p. 138.

(٨٨) Déf. de Rachaya, pp. 20 - 21 et: Huntziger, Ibid.

وانظر، للمقاومة المسلحة ضد الإنتداب الفرنسي: طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، مجلّد ١: ١٢٦ - ١٤٣.

ملحق رقم (١)

جيش المشرق الفرنسي
رتل جبل الدروز
الأركان
عدد IC/١٣٩

العمليات بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/
أكتوبر عام ١٩٢٥

إضافة إلى المذكرة
رقم IC/١١٥ تاريخ ٢٥/١٠/٢٦

إن العقيد (قائد الرتل) ينبّه الطيارين إلى قلّة فعالية القنابل الصغيرة التي تُلقى على القرى الدرزية المبنية كلها من الحجر. وهو يوصي بتنفيذ رمايات إزعاج (Harcèlement) ضد كل قطعان الإبل والبقر والغنم والماعز، وهي عديدة ومهمة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يجب الاستمرار في قصف التجمعات وليس الأفراد المنعزلين.

إن خسائر الحيوانات (المواشي) ذات تأثير كبير على الدروز، وهناك ما يدعو إلى الاهتمام بالحصول على نتائج مهمة في هذا المجال.

العقيد اندريا، قائد قوات الرتل
عنه: غير واضح

- المرسل إليهم:
- الجنرال غاملان.
- الطيران.
- المحفوظات.

(SHAT, Son outre-mer).

ملحق رقم (١)
المذكرة بالفرنسية

ARMEE FRANCAISE DU LEVANT
COLONNE DU DJEBEL-DRUZE
ETEAT-MAJOR

N°139 /IC

En opérations, le 26 Octobre 1925

ADDITIF à Note N° 115/IC du 26 -10- 1925

Le Colonel met en garde les aviateurs contre le peu d'efficacité des petites bombes sur les villages tous construits en pierres.

Il recommande donc de harceler sur tous les troupeaux: chameaux, boeufs, moutons, chèvres, nombreux et importants dans la région, en même temps qu'il faudra continuer à bombarder les groupes d'hommes et non les isolés.

Les pertes en animaux seront très sensibles aux Druzes, il y a donc lieu de s'appliquer à les obtenir importantes.

Le Colonel ANDREA Commandant
provisoirement les Troupes de la Colonne.

DESTINATAIRES
Général GAMELIN
Aviation
Archives

ملحق رقم (٢)

أركان الجيش

قسم الترميز

بيروت في ٢٤ حزيران/يونيو عام ١٩٢١

الساعة ١،٣٠

عدد ٤٣٧ و٤٣٨

برقية إلى وزارة الخارجية

نجا الجنرال غورو، اليوم، من محاولة اغتيال على طريق دمشق - القنيطرة، حيث كان ذاهباً لزيارة زعيم آل الفضل، محمود الفاعور، وذلك على بُعد ١٢ كلم من القنيطرة. وكان يرافق الجنرال، في سيارته، حقي بك العظم حاكم دولة دمشق، والرائد كاترو مندوب المفوض السامي في دمشق، والضابط المترجم برانيه (Branet)، وقد اعترض السيارة خمسة خيالة سيئو المظهر ومسلحون ببنادق، ما لبثوا أن استداروا ولحقوا بالسيارة وأطلقوا عليها نحو ١٥ رصاصة، مما جعل السائق يسير بأقصى سرعة مبتعداً عنهم. إلا ان حظ المترجم «برانيه» كان سيئاً، إذ انه أصيب بالرصاصة الأولى، في رأسه، فقتل، وسقط على الطريق. وأما «حقي بك العظم» فقد حافظ على رباطة جأشه رغم أنه أصيب بثلاثة جروح، الشفة والذراع والفخذ. وأما الجنرال غورو فقد اخترقت كُمَّيه رصاصتان. وقد تعرّضت السيارة الثانية التي تتبع، من بعيد، سيارة الجنرال، إلى إطلاق رصاص كذلك، وذلك عندما توقفت قرب جثة

الضابط المترجم «برانيه». وأما الجنرال «غوابيه» والسيد «كارلييه (Carlier) (الأمين العام المساعد للمفوض السامي) اللذان كانا يستقلان تلك لسيارة، فقد أخذا بنادق «الموسكتون» من السيارة وفتحا النار على الخيالة الخمسة الذين ما لبثوا أن فرّوا، بعد تبادل الرصاص معهما، لبرهة قصيرة.

في هذه الأثناء، كان الجنرال غورو قد وصل إلى القنيطرة حيث كان ينتظره الأمير محمود الفاعور، عدونا في العام المنصرم الذي نال العفو حديثاً والتحق بنا، وقد أعدّ للجنرال استقبالاً كبيراً هو وكلّ الأهالي. وكان موقف أهل البلدة يؤكد مشاعرهم بأن محاولة الإغتيال هي من صنع غرباء عن المنطقة، كما ان محمود الفاعور اعتبر الحادث إهانة غير مسموحة لضيافته. وكان الرأي السائد هو أن الخيالة الخمسة قد أتوا من الأردن حيث لا يزال التحريض ضد الفرنسيين مستمراً منذ شهور، وانهم من العناصر الوفية من أنصار الأمير عبدالله، وانهم تمكنوا، في الخريف المنصرم، من اغتيال روحي باشا، حاكم دولة دمشق، وعبد الرحمن باشا، أحد وزرائه.

ويعتبر حادث طريق القنيطرة مناقضاً، تماماً، للاستقبال الذي لقيه الجنرال غورو في كلّ منطقة دمشق، وقد قرر الجنرال ان لا يغيّر شيئاً من البرنامج المعدّ لرحلته.

روبير دي كاي R. De Caix

(SHAT, C 7 N 4163, D 1).

الملحق رقم (٢)

صورة البرقية بالفرنسية

Cartons 7N 4163
Dossier 1

information
aréchal Foch
.M.A.
Ducasse
ff de Service
ossier du Ministre

ETAT MAJOR DE L'ARMEE
Seotion du Chiffre
-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:
Le 25 Juin I921 Copie

TElégramme communiqué par le
Ministère des Affaires Etrangères.
-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-
BEYROUTH le 24 Juin à I H3
N°437 et 438

pas aujourd'hui hier 23/6

Le Général Gouraud a echappé aujourd'hui d'un attentat sur la route de Damas à Kuneitra où il allait visiter le Chef des Fadel, Mahmoud -el -Faoun.
(A une) douzaine de kilomètres de Kuneitra, l'automobile du Général qui était accompagné de Hakki bey el Azm , Gouverneur de l'Etat de Damas, du Commandant Catroux, délégué du Haut-Commissaire à Damas, de l'Officier interprète Bramet , a été croisée par 5 cavaliers de mauvaise mine ,armés de fusil , qui se sont immédiatement retournés à la poursuite de l'auto, sur laquelle ils ont tiré une quinzaine de balles.
Le chauffeur prenant de la vitesse a pu heureusement les distancer.
Par malheur l'interprète Branet, qui s'était dressé au premier coup de feu, a été tué d'une balle à la tête et a basculé sur la route.
Hakki -bey- (el) Azm, qui a fait preuve du plus beau sang froid a (trois) blessures en séton à la lèvre, au bras et à la jambe. Le Général Gouraud a eu ses ....

صورة البرقية بالفرنسية

S U I T E .

manches percées de deux balles.
La seconde voiture qui suivait d'assez loin a été accueillie à coupsde feu au moment où elle s'arrêtait près du corps de l'Officier interprète Bra(net). Le Général Goybet et M. Carlier Secrétaire Général Adjoint du Haut-Commissariat qui la montaient, saisissant les mousquetons des voitures ont ouvert le feu sur les cinq bandits qui se sont enfuis après une courte fusillade.
Cependant le Général Gouraud arrivait à Kuneitra où l'attendait l'Emir Mahmoud -el- Faoun ,notre adversaire de l'an dernier récemment amnistié et rallié qui lui a fait grand accueil ainsi que toute la population. L'attitude des gens du pays confirme le sentiment que l'attentat est le fait d'étrangers à la région dont l'acte est considéré par Mahmoud el- Faoun comme une intolérable insulte à son (ho)s(pi)talité.
L'opinion (générale) est que les cinq cavaliers sont venus de la Transjordanie où les excitations contre les Français n'ont pas cessé depuis des mois, ont été un des moyens constants des (partisans) de l'Emir Abdullah et ont déja eu pour (résultats) pendant l'automne dernier, l'assassinat du gouverneur de l'Etat de Damas ,de Roubi Pacha et d'Abderrahman Pacha l'un de ses Ministres.
L'attentat (de la) route de Kuneitra est en contraste complet avec l'accueil qu'a reçu dans toute la région de Damas le Général Gouraud qui a décidé de ne rien changer au programme fixé pour la fin de son voyage.

ROBERT DE CAIX.
-:-:-:-:-:-:-:-:-:

الفصل السابع

التطور الجغراسياسي لنظرية الكيان اللبناني

يوم ان استوطن الموارنة «جبل لبنان»، بدءاً من القرن الميلادي السابع[١]، بدأ الحلم الكبير يراودهم بأن يكون هذا الجبل وطناً «أبدياً» لهم، وهو العصيّ على الفاتحين، والشامخ في قلب «سوريا» بين شاطئها المترامي الأطراف، من اسكندرون شمالاً، حتى رفح جنوباً، وبين داخلها المتوغل، في صحرائها الشرقية، حتى حدود «أرض السواد».

ذلك ان هذا الشعب «السوري العريق» الذي لجأ إلى هذا الجبل، بإيمانه الوطيد بالمذهب الماروني المجدِّد، وسط «مسيحية بيزنطية» تقليدية جامدة ومتعصّبة، رأى فيه الملاذ الأكثر أماناً وسلاماً لشعبٍ متمسك بإيمانه، وهارب من جحيم الظلم والإستبداد البيزنطيين.

وكان «جبل لبنان»، في ذلك الحين، عبارةً عن بقعة من الأرض لا تتجاوز حدودها «جبة بشري وبلاد البترون وجبيل»، وأحياناً «منطقة جبل كسروان»، كما يذكر «الصليبي»[٢]، إلا ان طموح الموارنة كان أكبر من ذلك بكثير، وكان هذا الطموح يزداد اتساعاً بقدر ما كان هذا الشعب ينمو ويتكاثر في «الوطن الجديد». ولكن جبل لبنان لم يكن ملاذاً للموارنة فحسب، بل شاركتهم فيه طوائف أخرى متعددة لجأت إليه هرباً من ظلم، كذلك. وهكذا، وبعد نحو تسعة

قرون، أصبح جبل لبنان «كياناً» متميزاً، في قلب سوريا، أساسه الموارنة، وقد توسّع غرباً وجنوباً، وأضحى يعرف، في تعبير سياسي كياني حديث، «بمتصرفية جبل لبنان» التي ضمّت، إلى جبل لبنان، مناطق تزيد مساحتها أضعافاً عن مساحة هذا الجبل[٣].

ومنذ ذلك الحين، أطلق دعاة هذا الكيان نظريات مختلفة في محاولة، غير موفقة على ما نظن، لإثبات «تاريخيته» التي تعود، في نظرهم، إلى زمن سحيق (خمسة آلاف عام أو ستة)، ساعين، من وراء ذلك إلى «اختلاق» أرضية تاريخية لكيان لم يُعرف (ولم يوجد)، في التاريخ، قبل عام ١٩٢٠م، أو قبل عام ١٨٦١م، على أبعد تقدير، حيث شكّلت متصرفية جبل لبنان «مسوّدة» أول كيان لبناني في التاريخ. (وعلينا أن نفرّق، في هذه الحال، بين لبنان الكيان ولبنان الجبل الذي هو قائم منذ أن قامت الجبال، في هذه الأرض).

وأما النظريات فهي:

أولاً - نظرية «الفينقة».

ثانياً - نظرية «اللبننة» أو «النظرية الفخر الدينية».

ويناقض هاتين النظريتين أو يحاول إبطالهما، نظريات أخرى مثل:

ثالثاً - نظرية العروبة.

رابعاً - نظرية «سوريا الطبيعية».

وقد نشطت هذه النظريات منذ مطلع القرن المنصرم (العشرين) وخلال بدء انهيار السلطنة العثمانية وسعي البلدان العربية لاستعادة هويتها الحقيقية، وكان قد رافق ذلك تغلغل مؤثر وفاعل للنفوذ الغربي (الأوروبي) في هذه البلاد، وفي بلدان السلطنة كلها. وظلت هذه النظريات ناشطة، كذلك، بعد نشوء «دولة لبنان الكبير».

BEIRUT

إلا ان النظرية التي استقرّ عليها الكيان اللبناني، فيما بعد، دون أن تتمكن من نفي «عروبته» أو «سوريته» فهي:

خامساً - نظرية «لبنان الكبير».

وسوف نحاول أن نعالج، بصورة موجزة، كلاً من هذه النظريات:

أولاً: نظرية الفينقة:

وهي تلك التي تعتبر «لبنان» ذا أصول «فينيقية غير عربية» وتعيده إلى زمنٍ موغلٍ في القدم، أي إلى نحو ستة آلاف عام. والهدف من ذلك هو الإدعاء بأن «القومية الفينيقية» التي أصبحت «لبنانية» هي أقدم من «القومية العربية» التي لم يمرّ عليها، في نظرهم، في هذه البلاد، أكثر من خمسة عشر قرناً، وهو عمر الفتح الإسلامي لبلاد الشام، ولكن هذه النظرية ساقطة لأسباب عدة:

١ - لقد ثبت، علمياً، ان الفينيقيين ليسوا سوى موجات سامية أتت من جزيرة العرب[٤] واحتلّت الساحل الشامي من الجنوب باتجاه الشمال، فلا تناقض إذن، بينهم وبين الجنس العربي.

٢ - إن الفينيقيين الذين احتلوا الساحل لم يبتعدوا عنه صعوداً نحو الجبل، لذا، فهم أقاموا مدنهم على هذا الساحل ولم يعرف عنهم أنهم توغلوا شرقاً، في جبل لبنان[٥]، وخلفوا بعدهم، شعباً سمي «الشعب اللبناني».

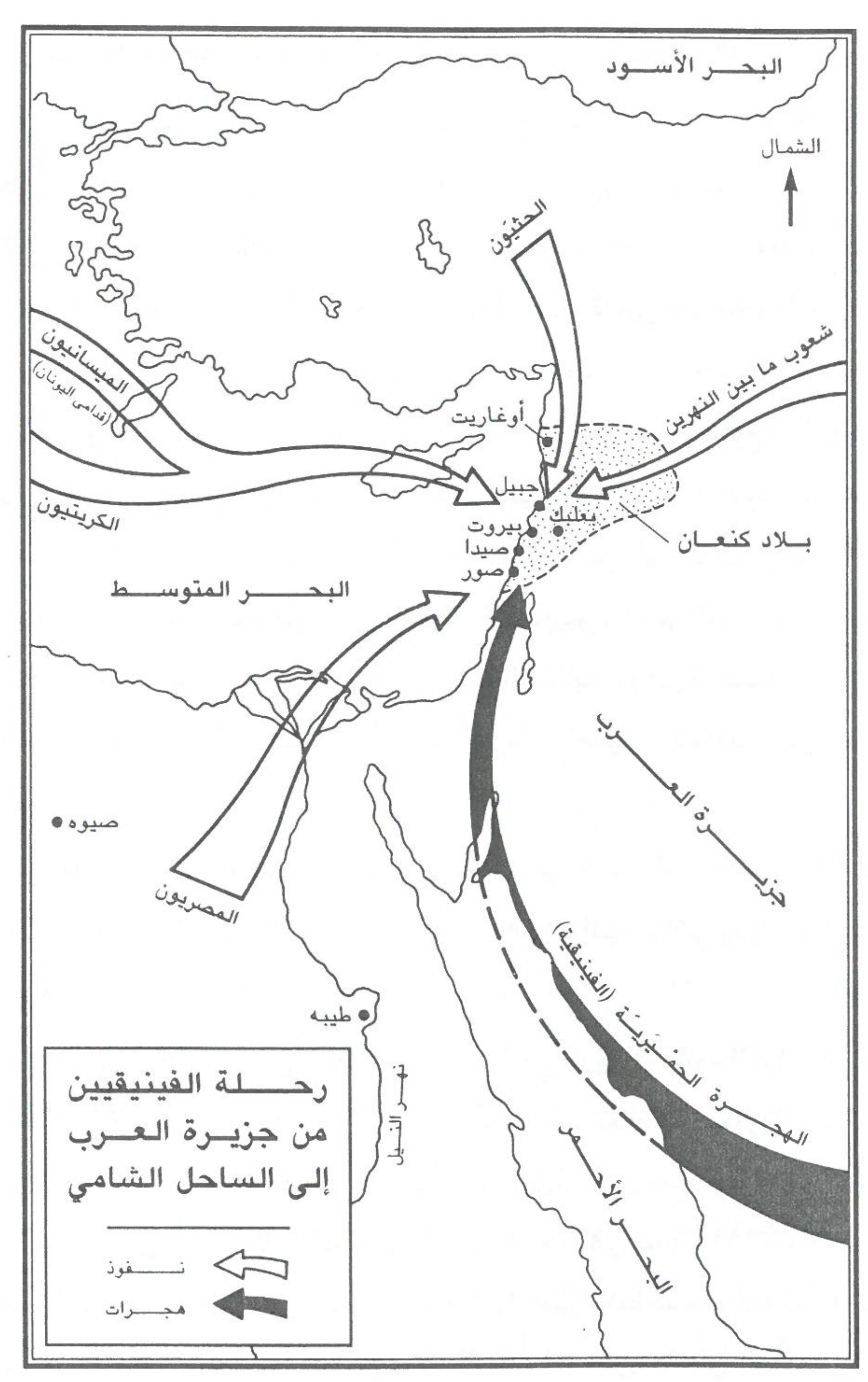
٣ - لقد ثبت، تاريخياً، وجود ممالك وحضارات عربية قامت في بلاد الشام قبل الفتح الإسلامي، بالإضافة إلى القبائل العربية التي نزلت ببادية الشام منذ القرن التاسع ق. م.[٦].

ويقرر الباحث الفرنسي «جان مازل Jean Mazel»، في كتابه المرجع «مع الفينيقيين Avec les Phéniciens»، أن اصل الفينيقيين يعود إلى القبائل

«الحميرية» (من بني حمير) التي أتت «من قلب جزيرة العرب» إلى سوريا مهاجرة من الساحل الشرقي للبحر الأحمر (وكانت سوريا كنعانية ساحلاً وداخلاً)، فدخلتها من الجنوب وتوسعت فيها شمالاً حتى «أوغاريت»، محتلة «الرقعة الضيقة من الأرض بين البحر المتوسط وجبال لبنان»(٧)، ولم تصعد إلى هذه الجبال قط (أنظر الخارطة). وكان ذلك في «الألف الثاني ق.م.» حين استطاع «هذا الشعب الشجاع، الذي استقر على سواحل لبنان الحالي، ان يؤكد مميزاته... وأن يسيطر، سلماً، على بحار العالم، من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع ق.م.»(٨).

ينتسب الموارنة إلى «القديس مارون» الذي نشأ وعاش في سوريا، ناسكاً، «على جبل قريب من قورش»، ومبشراً بمذهبه، ثم توفي ودفن في بلدة «الرستن» بين حماة وحمص، عام ٤٣٣م(٩). وبعد وفاته بقرون، اضطر اتباعه إلى النزوح، غرباً، من الداخل السوري إلى «جبل لبنان» عن طريق وادي العاصي، هرباً من الإضطهاد البيزنطي، حيث استقروا في هذا الجبل واتخذوه ملاذاً وموطناً، في القرن الميلادي العاشر. وكان الفينيقيون (الذين يزعم دعاة هذه النظرية انهم من سلالتهم) قد انقرضوا من هذه البلاد منذ زمن سحيق في القدم، وعرفت بلاد الشام، بعدهم، العديد من الفاتحين كان آخرهم العرب الذين استقروا فيها ومنحوا شعبها لغتهم ودينهم وقوميتهم.

وإذا كان لشعبٍ، في لبنان، أن «يزعم» انه من سلالة الفينيقيين، فهو شعب «الساحل الشامي» الذي شغله الفينيقيون حقبة من الزمن، وليس الشعب الذي استوطن «جبل لبنان»، وهو الجبل الذي أثبتت البحوث العلمية ان أقدام الفينيقيين لم تطأه أبداً.



المرجع: Mazel: Avec les Phéniciens, p.27 (بتصرف).

ثانياً: نظرية «اللبننة» أو «النظرية الفخر الدينية»:

وتهدف هذه النظرية إلى «تأليف» تاريخ للبنان لم يكن له أصلاً، بقصد إيجاد نوع من التبرير «التاريخي» لفصله عن سوريا. فبعد أن أخفق دعاة «نظرية الفينقة» في تكريس هذه النظرية واعتبار «اللبنانيين» متحدرين من «أصول فينيقية»، عمدوا إلى اختراع نظرية جديدة هي نظرية «اللبننة» التي تزعم ان «الكيان اللبناني» يعود، في جذوره التاريخية، إلى عهد الأمير المعني، فخر الدين الثاني، أمير الدروز (وليس أمير لبنان)، وان «الفتوح» التي حققها هذا القائد «اللبناني» في بلاد الشام من حلب «إلى حدود عكا وقيصرية» هي الحدود التاريخية لهذا الكيان[١٠]، ولم يتورعوا عن أن يطلقوا على الأمراء المعنيين، ومن جاء بعدهم، من الأمراء الشهابيين، إسم «أمراء لبنان» وعلى الإمارتين «المعنية والشهابية» إسم «الإمارة اللبنانية»، وهي تسميات لا تمت إلى الحقيقة التاريخية والعلمية بأية صلة، ولذا، تعتبر هذه النظرية ساقطة بدورها[١١].

ويعتبر من دعاة هاتين النظريتين: المؤرخ د. فيليب حتي، والشاعر سعيد عقل، والأب بطرس ضو، وفؤاد افرام البستاني ويوسف السودا وغيرهم.

ويؤيد الدكتور ادمون رباط وجهة نظرنا في تاريخية نشوء الكيان اللبناني، إذ يقول: «لا يمكن القول بأن الدولة اللبنانية قد تكونت، دستورياً، في سنة ١٨٦١، عندما تمّ اتفاق الدول الخمس، مع تركيا، على منح جبل لبنان نظامه الخاص»، بل ان الدولة اللبنانية «ظهرت إلى الوجود في سنة ١٩٢٠، عندما رسم الجنرال غورو حدودها، في نطاق دولة لبنان الكبير، كما تسمّت عندئذٍ، وخطط جهازها، وأعلن استقلالها. ولكن هذه الدولة لم تكن، لا في الواقع، ولا من

الوجهة الدولية، دولة سيدة، لأنها كانت مشمولة، مع الدويلات السورية، بالاحتلال الفرنسي» إلى أن «جاء صك الانتداب في سنة ١٩٢٢، مؤيداً لإنشاء هذه الدولة اللبنانية». ثم انه «حينما صدر الدستور في سنة ١٩٢٦ أضفى هذا الدستور، على الدولة، حلة دستورية، فحوّلها إلى جمهورية لبنانية»[١٢]، وبهذا اكتسب «الكيان اللبناني» شرعيته.

ثالثاً: نظرية العروبة:

تعتبر هذه النظرية لبنان جزءاً من الوطن العربي، وقد نشطت في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، حين بدا ان تفكك السلطنة العثمانية وانهيارها أضحى وشيكاً، وحين بدأت مؤامرات الدول الأجنبية (الأوروبية) تنخر في جسم «الرجل المريض» تمهيداً لتقطيع أوصاله. وقد ساعد بروز «الحركة الطورانية»[١٣] في الأوساط التركية، وكذلك انحياز «جمعية الاتحاد والترقي» إلى بناء «قومية تركية»، على اندفاع العرب للانحياز الصريح، بدورهم، إلى «العروبة»[١٤].

وقد لقي شعار «العروبة» رواجاً بين النخبة في مختلف الأقطار العربية[١٥]، حيث قامت جمعيات وحركات، وعقدت مؤتمرات وندوات، وأطلقت صرخات، ووجهت دعوات «للدفاع عن قضايا العرب وحقوقهم»[١٦]، وكانت سوريا (ولبنان ضمنها) مقراً لأهم هذه الحركات والجمعيات، ومنطلقاً لنشاطها.

لقد لعبت «سوريا» بمفهومها الجغرافي الطبيعي (أي ما يعرف ببلاد الشام) دوراً طليعياً في تأجيج الحركة العربية في هذه الفترة، حيث كانت الدولة العثمانية تعيش أواخر أيامها. وبدأ العرب يعون، تدريجياً، «ذاتهم

القومية» في مفهومها الحديث الذي عرف، في الغرب، خلال القرن التاسع عشر، وكان وعيهم هذا يتطور، بسرعة، من جرّاء اتصالهم بالغرب نفسه.

ونكتفي، في هذا المجال، بذكر أهم الجمعيات والمؤسسات التي نشطت في ترويج نظرية العروبة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين:

١ - مشروع «**المملكة العربية السورية**» الذي عمل له أحد الزعماء البيروتيين، المدعو «أحمد الصلح» (بين عامي ١٨٧٧ - ١٨٨٠) والزعيم الزغرتاوي يوسف بك كرم، والذي يقوم على أساس «استقلال البلاد الشامية، وهي ما يعرف اليوم بسوريا والأردن وفلسطين ولبنان» على أن يكون الأمير «عبد القادر الجزائري» ملكاً عليها[١٧].

٢ - **جامعة «الوطن العربي»** التي أسسها «نجيب عازوري» عام ١٩٠٤ والتي هدفت إلى «إقامة إمبراطورية عربية تمتد من الفرات ودجلة إلى خليج السويس، ومن المتوسط حتى بحر عُمان» حيث تتخذ «شكل السلطنة الدستورية المرتكزة على حرية كافة المذاهب، ومساواة كافة المواطنين أمام القانون». ويمنح «عرش الإمبراطورية العربية إلى أمير من العائلة الخديوية المصرية» على أن تُحترم «مصالح أوروبا» و«الحكم الذاتي في لبنان، واستقلال إمارات اليمن ونجد والعراق»، وتتخلى «الجامعة» عن «فكرة الجمع بين مصر والإمبراطورية العربية في ظل ملكية واحدة»[١٨].

٣ - «**الجمعية العلمية السورية**» التي أنشئت عام ١٨٥٧ وضمّت زعماء عرباً سوريين «من مختلف العقائد»، وكانت تهدف إلى الإهتمام «بالتراث العربي»، فكان إنشاؤها «أول مظهر للوعي الوطني الجماعي»، كما كانت «مهد حركة سياسية جديدة» و«أول صوت ظهر لحركة العرب القومية»، ومن

أعضائها: الأمير محمد أرسلان، وحسين بيهم، وإبراهيم اليازجي، وقد ضمّت نحو ١٥٠ عضواً»[١٩].

٤ - «**جمعية بيروت السرية**» التي أنشأها، عام ١٨٧٥، خمسة من المفكرين السوريين المسيحيين (منهم الدكتور فارس نمر) والتي ضمت إليها، فيما بعد، عدداً من السوريين من مختلف الطوائف، حتى بلغت نحو ٢٢ عضواً، وأخذت توزع مناشير تدعو العرب إلى الثورة ضد الحكم العثماني، وافتتحت فروعاً لها في كل من دمشق وطرابلس وصيدا، بالإضافة إلى مركزها الرئيسي ببيروت[٢٠]. ويعتبر «انطونيوس» ان هذه الجمعية هي «أول جهد منظم في حركة العرب القومية»[٢١] وذلك استناداً إلى ما سمعه، بنفسه، من أحد أعضائها المؤسسين، وهو الدكتور فارس نمر الذي أخبره «باتجاهها وفحواها... وأسلوبها الذي كان يزداد مع الزمن حدة وعنفاً»[٢٢].

ويتضمن «المنشور الثالث»، الذي وزعته هذه الجمعية ليل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٨٠ «أول بيان مدون عن برنامج العمل السياسي» ويحدد هذا البيان المطالب التالية:

أ - «منح سوريا الاستقلال، متحدة مع جبل لبنان.

ب - «الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد.

ج - «رفع الرقابة والقيود الأخرى التي تحد من حرية التعبير ونشر التعليم.

د - «إستخدام القوات المجندة من أهل البلاد في المهام العسكرية الداخلية فيها فقط»[٢٣].

٥ - «**المؤتمر العربي الأول**» الذي عقد بباريس عام ١٩١٣، والذي اشترك فيه نخبة من رجالات بلاد الشام مثل عبد الحميد الزهيري ومختار

بيهم والشيخ أحمد طبارة وسليم علي سلام وعدد من أفراد «الجالية السورية في أميركا»[٢٤]، وقد طالب هذا المؤتمر الدولة العثمانية «بإصلاحات حقيقية، واجبة وضرورية»[٢٥]. ويسجل الأمير «شكيب ارسلان» عدم رضاه عن هذا المؤتمر، إذ إن «مؤتمراً كهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريس لها ما لها من المطامع في سوريا، ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة (العثمانية) مشغولة بالحرب البلقانية»[٢٦].

٦ - «**ثورة الشريف حسين**» التي اشترك فيها الآلاف من العرب السوريين (واللبنانيين)، وكانت قد اندلعت ضد السلطنة، بالإتفاق مع الحلفاء، عام ١٩١٦، لقاء وعد من هولاء الحلفاء بإقامة «المملكة العربية السورية»، إلا أن الحلفاء نقضوا الوعد وتآمروا على الشريف حسين وعرب سوريا والعراق، بعد أن اتفقوا فيما بينهم على تقسيم هذه البلاد إلى مناطق نفوذ لهم وفقاً لاتفاقية «سايكس - بيكو»[٢٧].

رابعاً: نظرية «وحدة سوريا الطبيعية»:

لقد استعرضنا، في فصل سابق (الفصل التاسع من الجزء الثامن) من هذا الكتاب، التيارات السياسية التي كانت ناشطة في سوريا قبيل مؤتمر الصلح، ومن أهم هذه التيارات «تيار الوحدة السورية المستقلة» الذي كان يضم:

١ - «**اللجنة المركزية السورية**» (رئيسها: شكري غانم)، ومن أهدافها: تأمين الوحدة السورية[٢٨].

٢ - «**اللجنة اللبنانية السورية**» في مصر (رئيسها عبدالله صفير، ونائب الرئيس: حقي بك العظم) ومن أهدافها: تحرير سوريا واستقلالها

«تحت رعاية فرنسا»، واعتماد مبدأ «الاستقلال الإداري» أو «نظام اللامركزية» لمختلف الولايات السورية، وإقامة «حكومة سورية قومية، دستورية وديموقراطية، مع رئيس دستوري ليس له أية خصائص دينية»، والإبقاء على سوريا «الموحدة والمتكاملة سياسياً واقتصادياً... على قاعدة الاستقلال الذاتي للمناطق، ومن ضمنها لبنان... مع توسيع لحدوده»، ومع «الفصل التام بين المسألة السورية والمسألة العربية»[٢٩].

٣ - «**رابطة سوريا - جبل لبنان للتحرير**»: (رئيسها الدكتور أيوب تابت، ونائب الرئيس: أمين الريحاني)، وأهدافها: «حل المسألة السورية على أساس الوحدة الفدرالية في سوريا الطبيعية، تحت وصاية وحماية دولة واحدة كبرى وديموقراطية»[٣٠].

٤ - «**اللجنة الوطنية السورية - اللبنانية**» في البرازيل: ومن أهدافها:

أ - إعتبار سوريا «وحدة جغرافية ثابتة وتضم كلّ الأراضي التي تتألف، تحت النظام التركي، من المناطق الإدارية التالية: ولايات دمشق، وحلب، وبيروت، وسنجقي القدس وجبل لبنان».

ب - إعتبار سوريا «وحدة اثنية ثابتة... تتكون من عنصر واحد يتكلم لغة واحدة، وتتصف بعادات وآداب وتقاليد مشتركة»، مع عدم التشديد على «جوانب التباين الديني والطائفي» التي «تشكل، في سوريا، عائقاً عابراً سوف يتجاوزه التطور الوطني ويزيله».

ج - «لسوريا الحق، الذي لا تناقش فيه، بالاستقلال، وذلك بسبب وحدتها الجغرافية والإثنية».

د - «ان قوة سوريا وتطورها وازدهارها مرتبط بوحدتها، وأما تجزئتها فسينتج عنه الضعف والإنحطاط وهدم وحدتها القومية».

هـ - قيام نظام «جمهوري فدرالي وبرلماني» في سوريا.

وكان «شكري غانم» ممثلاً لمختلف فروع هذه اللجنة في مؤتمر الصلح[٣١].

٥ - «**حزب الاتحاد السوري**»: في القاهرة (رئيسه: ميشال لطف الله، ومن أبرز أعضائه: يعقوب صروف وفارس نمر والشيخ رشيد رضا)، ومن أهدافه:

أ - أن «تشكل سوريا، بمجموعها، متحداً قومياً عربياً».

ب - أن تتمتع «باستقلال تام» تضمنه «عصبة الأمم».

ج - أن تقوم فيها «حكومة ديموقراطية لا مركزية».

د - ان تقسم «إلى ولايات مستقلة إستقلالاً ذاتياً» ترتبط ببعضها «لتأمين المصلحة العامة».

هـ - أن يكون لكل ولاية «مجلس تمثيلي منتخب من قبل السكان»، على أن تشكل هذه الولايات، ولبنان «حكومة مركزية تكون عاصمتها دمشق صيفاً وبيروت شتاءً»، وتكون هذه الحكومة «مسؤولة أمام الجمعية العامة للبلاد».

و - «إعتماد برامج تربوية موحدة لكل البلاد، تكون قاعدتها الروح الوطنية دون تفريق بين الطوائف والأديان».

ز - «عندما تتوصل الأمة العربية إلى تشكيل اتحاد كونفدرالي، فإن سوريا ستنضم إليه، بشرط أن لا يؤثر ذلك على وحدتها الوطنية الخاصة، ولا على شكل حكومتها»[٣٢].

٦ - «**جمعية سوريا الوطنية الجديدة**»، وهي جمعية تدعو لوحدة سوريا «برمتها» تحت الوصاية الأميركية (رئيسها جورج خير الله وأمين سرّها الدكتور فيليب حتي)[٣٣].

٧ - **لجنة الشرق** (Comité de l'orient): برئاسة «جورج سمنه»، وكانت تدعو إلى وحدة سوريا «كأمة حرة» على أن تمتد حريتها لكي تشمل كل البلاد «الموحدة داخل حدودها الطبيعية، من طوروس إلى سيناء، ومن البحر المتوسط إلى الصحراء»، وعلى أن لا تتعرض «لأية تجزئة تمسّ حقوقها الطبيعية، وتنتهك تراثها التاريخي والجغرافي والأثني. أو وضعها الاقتصادي[٣٤].

خامساً: نظرية «لبنان الكبير» لصاحبها «الجنرال دي بوفور دوتبول»:

تدرّج «الكيان السياسي» لجبل لبنان، على امتداد الحقب التاريخية، من أكبر مساحة بلغها، قبل عهد المتصرفية (عام ١٨٦١) وهي «جبة بشري وبلاد البترون وجبيل» وأحياناً «كسروان»، إلى «كيان سياسي» أوسع، بلغت مساحته، مع عهد المتصرفية نحو ٣ آلاف كلم٢، وذلك بعد أن ضمّت إليه مناطق لا تدخل، أساساً، في تكوينه الجغرافي (وهي الكورة السفلى وزحلة وضواحيها والمتن وساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما وجنوب طريق الشام حتى جزين ضمناً - أي إمارة الشوف أو جبل الدروز سابقاً - وإقليم التفاح)[٣٥]. ودخلت «بلاد الهرمل» في حدود المتصرفية، بينما ظلت مدن طرابلس وبيروت وصيدا وصور، وموانئها، خارجة عنها، وكذلك «الأقضية الأربعة» (بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا)، كما خرجت، عن هذه الحدود، السهول الزراعية الخصبة في عكار والجنوب (جبل عامل)[٣٦]، الأمر الذي جعل من «المتصرفية» كياناً «لا يستوفي الشروط التي تجعله قابلاً للحياة» كما رآه النقيب «فان»[٣٧]، وهذا ما دفع بدعاة الكيان اللبناني إلى المطالبة بتلك المدن (ومرافئها)،

وبعكار وجبل عامل (وسهولهما) وكذلك بالأقضية الأربعة (والبقاع منها)، تعزيزاً لهذا الكيان.

وقد أدرك «المهتمون» بالكيان اللبناني خطورة بقاء هذا الكيان على ما هو عليه في عهد المتصرفية، فبدأوا حملة واسعة للمطالبة بتوسيعه، جنوباً (حتى حدود فلسطين) وشرقاً (حتى سلسلة جبل لبنان الشرقية) وشمالاً (حتى النهر الكبير)، وذلك لأسباب تتعلق «باحتياجات لبنان الاقتصادية» أولاً، وقبل كلّ شيء، ذلك ان كيان المتصرفية بحاجة إلى أراض زراعية خصبة وإلى مرافىء على ساحل المتوسط لكي يستمر وينمو.

لقد كانت «مبررات» توسيع لبنان، إقتصادية بحتة، لأن سكان المناطق التي ضمت إلى هذا «الكيان الصغير والفقير» ظلوا، إلى أمد طويل بعد ضمهم لهذا الكيان، يرفضون الانفصال عن سوريا ويطالبون بالعودة إلى أحضانها، وقد اتضح ذلك من ردود وجهاء المسلمين وأعيانهم في كل من طرابلس وبيروت وصيدا وبعلبك على طلب المفوض السامي بشأن رأيهم في الدستور اللبناني الذي صدر عام ١٩٢٦، وقد رفضوا الإجابة على الأسئلة العشرة التي وجهت إليهم بهذا الصدد[٣٨]. (أنظر الملاحق).

في الخامس عشر من شباط/ فبراير عام ١٩٦١، أرسل الجنرال «دي بوفو دوتبول» قائد «الحملة الفرنسية على سوريا»، تقريراً إلى وزير الحربية الفرنسية «المارشال راندون» يقترح فيه إنشاء «حكومة لبنان» مقدماً معلومات وإحصاءات وافية عن «البلاد التي يجب أن تشكل هذه الحكومة». وقد حرص «دي بوفور» على رسم حدود الدولة كما يلي:

«شمالاً: النهر الكبير.

« شرقاً: مرتفعات سلسلة جبال لبنان الشرقية (Anti-Liban) ومرتفعات جبل الشيخ، بشكلٍ يؤدي إلى الاحتفاظ بالحدود الحالية لمناطق بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا.

«جنوباً: الحدود الحالية لمناطق الحولة وبلاد بشارة.

«غرباً: البحر الأبيض المتوسط»[٣٩].

وقد بلغ مجموع سكان لبنان في «المشروع» المقترح: ٤١٧٩٥١ نسمة منهم: ٣٠٩٦٩٥ مسيحيون (أنظر ملحق الفصل الثاني من هذا الجزء).

وإذا كان غورو لم يتمكن من الاحتفاظ بحدود لبنان الجنوبية كما اقترحها دي بوفور (أي أن تشمل تلك الحدود منطقة الحولة والسفح الجنوبي لجبل عامل)، فذلك لأن المنظمة الصهيونية، بدعم من وزارة الخارجية البريطانية، طالبت المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح (الذي انعقد في باريس عام ١٩١٩) أن تبدأ حدود فلسطين «في الشمال، عند نقطة تقع على شاطىء البحر الأبيض المتوسط في جوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبل لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة متّبعةً الخط الفاصل بين وادي القرعون ووادي التيم»، وذلك في مذكرة رفعتها إلى هذا المجلس بتاريخ ٣ شباط/ فبراير عام ١٩١٩[٤١]. وقد تم رسم الحدود الحالية بين لبنان وفلسطين، إثر ذلك، وبنتيجة مفاوضات جرت بين الدولتين: البريطانية والفرنسية، وقد كُلّف كلّ من الضابطين نيوكومب Newcomb عن بريطانيا وبوليه Paulet عن فرنسا، تنفيذ هذه المهمة)، ووقع الاتفاق بين الدولتين في ٧ آذار/مارس عام ١٩٢٣ على أن يبدأ تنفيذه في ١٠ منه[٤٢]. وقد اعتمد المطالبون بكيان لبناني، منفصل عن سوريا، الخارطة التي وضعها «الجنرال دي بوفور دوتبول» وأرفقوها بالتقرير المذكور، كمستند «تاريخي»

للمطالبة «بلبنان الكبير» وفقاً للحدود التي رسمها «دي بوفور» نفسه، معتبرين، دون أي سند تاريخي، انها تشكل «الحدود التاريخية والطبيعية» للبنان. وهكذا نرى أنه لم يكن للجنرال «غورو» أي دورٍ في اقتراح «تكبير» لبنان الذي عرفته «المتصرفية»، أو في رسم حدوده.

قلنا إن الحركات القومية والكيانية بدأت تظهر في الولايات العربية مع ظهور إمارات التفسخ والإنهيار في جسم السلطنة، ومع بروز التيار الطوراني العنصري فيها، وكانت المطالبة بكيان لبناني مستقل عن سوريا أحد هذه الظواهر. وبينما كان المؤتمر العربي الأول ينعقد بباريس عام ١٩١٣، كان دعاة «لبنان الكبير» يطالبون بكيان للبنان ضمن حدوده «التاريخية والطبيعية» التي رسمها له الجنرال «دي بوفور دوتبول» عام ١٨٦١، ويطالبون، لأجل ذلك، بأن تضم إليه الأقضية الأربعة وسهول عكار وجبل عامل، ومدن طرابلس وبيروت وصيدا وصور، باعتبار ان هذه المناطق داخلة في الخارطة «التاريخية» التي وضعها الجنرال الفرنسي لمشروعه «المختلق».

إذا أردنا أن نبحث عن «الأسس التاريخية» التي قامت عليها نظرية «الجنرال دي بوفور دوتبول» صاحب مشروع «لبنان الكبير»، فإننا عبثاً سنبحث، ذلك ان هذا الجنرال بنى مشروعه على أساس حلٍ توافقي يجمع بين مختلف الطوائف في المنطقة التي رسم حدودها على هواه، على أن تظل الغلبة (السكانية) للطائفة «المارونية» ذات الرغبة الحقيقية والأصلية في إيجاد كيانٍ للبنان مستقل عن سوريا، وقابل للحياة. ولا شك في ان «دي بوفور» قد أدرك، قبل النقيب «فان»، ان كيان «المتصرفية» الذي أنشأته الدول الأوروبية الكبرى عام ١٨٦١ سيكون عاجزاً عن الإستمرار، إن بقي على حاله، وكان يرى أنه لا بد من إيجاد حلٍ لهذه المعضلة وهي:

إستقلال «جبل لبنان» عن باقي البلاد السورية، مع منحه أسباب الحياة التي يحتاجه، وهي:

- مرافىء تصله بالخارج الأوروبي عن طريق البحر، فألحق به مدن طرابلس وبيروت وصيدا وصور.
- سهول زراعية خصبة ومنتجة تكون له بمثابة «إهراءات» كافية لسد حاجات شعبه الأساسية من المؤن، فألحق به سهول البقاع وعكار وجبل عامل والجنوب.
- جمع شمل الطائفة «الأكثر رعاية» في الكيان الجديد، بحيث تكون «الأكثر عدداً» بين الطوائف التي يتألف منها هذا الكيان، فألحق به القرى المسيحية (المارونية خصوصاً) الواقعة في الأطراف، جنوباً وشمالاً «حيث لا يوجد بعدها، في العمق السوري أو الفلسطيني، قرى مسيحية، على مسافات قريبة»[٤٢].

وبالإضافة إلى ذلك، ألحق «دي بوفور» بهذا الكيان مناطق هي في عمق سوريا، وهي: حاصبيا وراشيا وبعلبك، بالإضافة إلى البقاع، (حيث دعيت: الأقضية الأربعة)، وكان ذلك كافياً لأن يرضي هذا المشروع دعاة «لبنان الكبير»، وأن يزعم هؤلاء أن الحدود التي رسمها الجنرال الفرنسي لهذا الكيان هي حدود «تاريخية وطبيعية»، وأن تحمل الوفود المطالبة بكيان لبناني، وعلى رأسها البطريرك الماروني «الياس الحويك» ومجلس إدارة جبل لبنان، خارطة هذا المشروع سلاحاً تجابه به مؤتمر السلم والدول المنتصرة (عام ١٩١٩).

في رسالة من «جورج فيسييه G. Vayssié» مدير «صحيفة القاهرة Journal du Caire» بالقاهرة، إلى «غوتييه Gauthier» مساعد السفير

الفرنسي في مصر، بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، كتب «فيسييه» يقول: «تجدون، ضمناً، دراسة عن لبنان نشرتُها في صحيفة القاهرة، مع وثائق أخرى جمعتها، وهي تعكس مشاعر تسعة أعشار أهل الجبل (جبل لبنان)، وأستطيع أن أؤكد لكم ذلك. وربما يكون ذلك هو الحل الواقي، ووسيلة لإقفال الملف السوري، مع إبقائه مفتوحاً لكي تكون الكلمة الأخيرة للديبلوماسية»(٤٤). وتتضمن هذه الدراسة بحثاً بموضوع «الحل: لبنان الأكبر»، بتوقيع «جورج فيسييه» نفسه، وقد جاء فيه: «لقد مات لبنان بروتوكول عام ١٨٦٠، ويجب رمي هذا البروتوكول، وإقامة صرح جديد تستطيع، من خلاله، الأجيال الجديدة الدخول والخروج والتنفس، بحرية. ويجب أن يكون هذا الصرح: لبنان موسعاً، معقولاً، يستعيد الجزء الأكبر الذي انتزع منه دون وجه حق»(٤٥).

ويضع الصحفي الفرنسي، صاحب جريدة «القاهرة»، بنفسه، حدوداً جديدة «للبنان الأكبر» تختلف عن تلك التي وضعها مواطنه الجنرال «دي بوفور»، هي: نهر الليطاني جنوباً، وخط سكة حديد رياق - حمص شرقاً، وحمص - طرابلس شمالاً، بحيث «يعاد إليه هذا المرفأ (طرابلس)، كما يعاد إليه مرفأ بيروت وصيدا»، ثم يستنتج: «وهكذا يكون للجبل (جبل لبنان) حدودٌ بحرية حقيقية، وليس شريطاً ساحلياً تمزقه مواقع تركية... تشكل النقاط الوحيدة التي يستطيع لبنان، عملياً، أن ينفذ منها إلى البحر»(٤٦)، إلا أن هذا المشروع لم يحظ بالإهتمام المطلوب، وبقي مشروع «دي بوفور» الأكثر قبولاً لدى أصحاب الشأن.

وهكذا قامت دولة «لبنان الكبير» كما رسم خارطتها الجنرال «دي بوفور دوتبول» عام ١٨٦١، وكما أرادتها فرنسا (بموافقة بريطانيا) وكذلك

البطريرك الماروني «الياس الحويك» في موتمر السلم عام ١٩١٩، وكما نفذها الجنرال «غورو» عام ١٩٢٠. ولا شك في أنه كان للطائفة المارونية وراعيها البطريرك الحويك، وبدعم فرنسي طبعاً، الفضل الأكبر في تحقيق هذا الكيان، كما سبق أن رأينا(٤٧).

إلاّ أن علينا أن لا نغفل الدور الكبير والأساسي الذي لعبته «المنظمة الصهيونية العالمية» وسعيها الدؤوب لإقامة وطن يهودي لها في فلسطين، في إقامة الكيانات المتعددة، في «بلاد الشام» أو «سوريا الطبيعية» ولبنان الكبير منها، حيث قسمت سوريا إلى دويلات (سوريا ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن) تنفيذاً لاتفاقية «سايكس - بيكو» عام ١٩١٦، وتسهيلاً لتنفيذ وعد بلفور (عام ١٩١٧)، مما مكّن الكيان الصهيوني الذي أنشىء حديثاً (عام ١٩٤٨) من النمو، بل إنه غدا أقوى من كلّ تلك الكيانات مجتمعة، (هذا إن اجتمعت). ويشهد على ذلك ردة الفعل الفورية للانتداب الفرنسي على إعلان الملك فيصل «للمملكة العربية السورية» (في ٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٠) بحدودها التي تشمل سوريا الطبيعية كلها (من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، فبادية الشام شرقاً وساحل البحر المتوسط غرباً) حيث ما لبث أن قام جيش الإنتداب الفرنسي، بقيادة المفوض السامي الجنرال غورو، باحتلال دمشق، بعد أربعة أشهر فقط من قيام المملكة (في ٢٥ تموز/ يوليو من العام نفسه)، وبعد معركة «ميسلون» الشهيرة (في ٢٤ منه)، وطرد الملك فيصل من سوريا، معلناً، بذلك، سقوط المملكة الوليد.

الفرنسي في مصر، بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، كتب «فيسييه» يقول: «تجدون، ضمناً، دراسة عن لبنان نشرتُها في صحيفة القاهرة، مع وثائق أخرى جمعتها، وهي تعكس مشاعر تسعة أعشار أهل الجبل (جبل لبنان)، وأستطيع أن أؤكد لكم ذلك. وربما يكون ذلك هو الحل الواقي، ووسيلة لإقفال الملف السوري، مع إبقائه مفتوحاً لكي تكون الكلمة الأخيرة للديبلوماسية»[٤٤]. وتتضمن هذه الدراسة بحثاً بموضوع «الحل: لبنان الأكبر»، بتوقيع «جورج فيسييه» نفسه، وقد جاء فيه: «لقد مات لبنان بروتوكول عام ١٨٦٠، ويجب رمي هذا البروتوكول، وإقامة صرح جديد تستطيع، من خلاله، الأجيال الجديدة الدخول والخروج والتنفس، بحرية. ويجب أن يكون هذا الصرح: لبنان موسعاً، معقولاً، يستعيد الجزء الأكبر الذي انتزع منه دون وجه حق»[٤٥].

ويضع الصحفي الفرنسي، صاحب جريدة «القاهرة»، بنفسه، حدوداً جديدة «للبنان الأكبر» تختلف عن تلك التي وضعها مواطنه الجنرال «دي بوفور»، هي: نهر الليطاني جنوباً، وخط سكة حديد رياق - حمص شرقاً، وحمص - طرابلس شمالاً، بحيث «يعاد إليه هذا المرفأ (طرابلس)، كما يعاد إليه مرفأ بيروت وصيدا»، ثم يستنتج: «وهكذا يكون للجبل (جبل لبنان) حدودٌ بحرية حقيقية، وليس شريطاً ساحلياً تمزقه مواقع تركية... تشكل النقاط الوحيدة التي يستطيع لبنان، عملياً، أن ينفذ منها إلى البحر»[٤٦]، إلا أن هذا المشروع لم يحظ بالإهتمام المطلوب، وبقي مشروع «دي بوفور» الأكثر قبولاً لدى أصحاب الشأن.

وهكذا قامت دولة «لبنان الكبير» كما رسم خارطتها الجنرال «دي بوفور دوتبول» عام ١٨٦١، وكما أرادتها فرنسا (بموافقة بريطانيا) وكذلك

البطريرك الماروني «الياس الحويك» في موتمر السلم عام ١٩١٩، وكما نفذها الجنرال «غورو» عام ١٩٢٠. ولا شك في أنه كان للطائفة المارونية وراعيها البطريرك الحويك، وبدعم فرنسي طبعاً، الفضل الأكبر في تحقيق هذا الكيان، كما سبق أن رأينا[٤٧].

إلاّ أن علينا أن لا نغفل الدور الكبير والأساسي الذي لعبته «المنظمة الصهيونية العالمية» وسعيها الدؤوب لإقامة وطن يهودي لها في فلسطين، في إقامة الكيانات المتعددة، في «بلاد الشام» أو «سوريا الطبيعية» ولبنان الكبير منها، حيث قسمت سوريا إلى دويلات (سوريا ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن) تنفيذاً لاتفاقية «سايكس - بيكو» عام ١٩١٦، وتسهيلاً لتنفيذ وعد بلفور (عام ١٩١٧)، مما مكّن الكيان الصهيوني الذي أنشىء حديثاً (عام ١٩٤٨) من النمو، بل إنه غدا أقوى من كلّ تلك الكيانات مجتمعة، (هذا إن اجتمعت). ويشهد على ذلك ردة الفعل الفورية للانتداب الفرنسي على إعلان الملك فيصل «للمملكة العربية السورية» (في ٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٠) بحدودها التي تشمل سوريا الطبيعية كلها (من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، فبادية الشام شرقاً وساحل البحر المتوسط غرباً) حيث ما لبث أن قام جيش الإنتداب الفرنسي، بقيادة المفوض السامي الجنرال غورو، باحتلال دمشق، بعد أربعة أشهر فقط من قيام المملكة (في ٢٥ تموز/ يوليو من العام نفسه)، وبعد معركة «ميسلون» الشهيرة (في ٢٤ منه)، وطرد الملك فيصل من سوريا، معلناً، بذلك، سقوط المملكة الوليد.

النظريات القومية في المجتمع اللبناني:

وأخيراً، ماذا بقي من هذه النظريات، وماذا استجد منها، بعد مرور ثمانية عقود على إنشاء «دولة لبنان الكبير» (١٩٢٠ - ٢٠٠٠)، وبعد وقوع حربين أهليتين (١٩٥٨ و١٩٧٥ - ١٩٩٠)، وبعد انصرام جمهوريتين (١٩٢٦ - ١٩٤٣ و١٩٤٣ - ١٩٩٠) وبدء جمهورية ثالثة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)؟

نستطيع أن نلحظ، على الساحة اللبنانية، اليوم، وجود ثلاث نظريات قومية متباينة هي:

١ - القومية اللبنانية.

٢ - القومية السورية.

٣ - القومية العربية.

١ - القومية اللبنانية:

هي عقيدة أقلية من اللبنانيين تنأى بلبنان عن القومية العربية، محاولةً أن تختلق له تاريخاً مستقلاً عن سوريا والعرب، وقومية مستقلةً عن القومية العربية، بحيث يكوّن لبنان، بذاته، وفي نظر هذه الأقلية، أمةً هي «الأمة اللبنانية».

وقد نشطت هذه العقيدة في مرحلتي الانتداب والاستقلال، إلا أنها لم تتمكن من تشكيل تيار فاعل، على الساحة اللبنانية، إلى درجة أن «القومية اللبنانية» أضحت، في واقع الأمر، منطق فئة من اللبنانيين المعادين للعروبة، وتتمثل بحركات وأحزاب غير فاعلة على الصعيد اللبناني العام

(هذا إذا استثنينا حزب الكتائب الذي لا يبدي حماسة ملحوظة للقومية اللبنانية، وإن لم يقل، صراحة، بالقومية العربية).

٢ - القومية السورية:

هي عقيدة «الحزب السوري القومي الإجتماعي» الذي أسسه الزعيم الراحل أنطوان سعاده (سراً عام ١٩٣٢، ثم ظهر إلى العلن عام ١٩٣٦)، والذي يعتبر سوريا الطبيعية (وألحق بها العراق والكويت وقبرص عام ١٩٤٧)، أمة عربية قائمة بذاتها هي «الأمة السورية»، وهي أمة قطب في مجموعة الأمم العربية في العالم العربي. وقد لعب هذا الحزب دوراً مهماً في الحياة السياسية اللبنانية خصوصاً والسورية عموماً. ورغم إعدام موسسه عام ١٩٤٩، فقد استمر هذا الحزب فاعلاً ونشيطاً ومؤثراً في الساحة اللبنانية، وخصوصاً في أحداث عام ١٩٥٨ (حيث كان إلى جانب الخط الإنعزالي الذي تمثل برئيس الجمهورية آنذاك، كميل شمعون، ضد الخط القومي العربي المتمثل بالجمهورية العربية المتحدة - سوريا ومصر - وعلى رأسها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر). وقد قام الحزب بمحاولة إنقلابية عام ١٩٦٢ ضد الرئيس الراحل فؤاد شهاب، حيث سجن معظم زعمائه وقادته، إثر ذلك، إلا أنه استعاد، بعد ذلك، نشاطه وقوته، ووقف، في الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) إلى جانب القوى القومية العربية والوطنية واليسارية والفلسطينية ضد القوى اليمينية (وما سمي بالقوى الإنعزالية).

ويمثل هذا الحزب حالياً، في الحركة السياسية اللبنانية، تياراً نشيطاً وفاعلاً، ويضم فئة مرموقة من المواطنين المتميزين بابتعادهم عن

التيارات الطائفية والمذهبية (رغم انتمائهم إلى طوائف مختلفة). وقد اشتهر محازبوه بتربية حزبية قومية صارمة، وسلوك قومي لا طائفي سليم، متأثرين، ولا شك، بما فرضته العقيدة القومية السورية من مبادىء وأهمها «فصل الدين عن الدولة».

٣ - القومية العربية:

هي عقيدة المؤمنين «بأمة عربية واحدة، من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي»، وهم غالبية أهل بلاد الشام والوطن العربي كلّه، على اختلاف عقائدهم وأديانهم. وما من شك في أن العروبة بعلمانيتها، تجبّ كل الأديان، وتنصهر فيها كل الطوائف والمذاهب(٤٨).

ونجد، في لبنان، عدداً كبيراً من الأحزاب والحركات القومية العربية، على رأسها «حزب البعث العربي الإشتراكي» الذي أسسه «ميشال عفلق» عام ١٩٤٧، والذي يدعو إلى «وحدة قومية» بين الأقطار العربية كافة. وقد أقام هذا الحزب مع مصر، وعلى رأسها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، أول وحدة عربية في العصر الحديث، بين سوريا ومصر، فقامت «الجمهورية العربية المتحدة» عام ١٩٥٨، إلا أنه لم يلبث أن انقضّ المتآمرون عليها، بعد ثلاث سنوات، فقط، من قيامها (عام ١٩٦١). ويحكم هذا الحزب، اليوم، القطر العربي السوري.

إلا أنه لا بد من التمييز بين «السلطة والجماهير» في دراستنا للأحزاب والحركات القومية في لبنان، إذ إن موقف السلطة يظل مختلفاً،

اختلافاً بيّناً، عن موقف الجماهير، في هذه المسألة، وذلك لأن للسلطة موقفاً رسمياً من هذه القوميات الثلاث، إذ تقف، تجاهها، موقف الحذر والمراقبة، وأحياناً الردع، عند الضرورة، بينما تتباين مواقف الجماهير منها، وفقاً لتباين عقائدها القومية.

وقد جاءت «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني» التي أقرّها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢، وصدقها المجلس النيابي اللبناني في جلسته التي عقدها في مطار «القليعات» في شمال لبنان، بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥، لكي تنهي حرباً أهلية لبنانية استمرّت خمسة عشر عاماً، ولكي تكرّس، في دستور الجمهورية اللبنانية الثالثة (الصادر عام ١٩٩٠)، نظرية عقيدية جديدة لخصتها مقدمة هذا الدستور بالقول إن لبنان «وطن نهائي لجميع أبنائه» وهو ما يؤكد كونه «وطناً سيداً حراً مستقلاً»، ثم القول إنه «عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية، وملتزم مواثيقها». وبين «نهائية» الوطن اللبناني و«عروبته» هويةً وانتماءً، تكونت لدينا «نظرية خاصة» نعرضها كما يلي:

نظرية خاصة: الوحدة في الإتحاد (هوية وطنية وانتماء قومي):

١ - نحو مضمون جديد لمفهوم الوحدة القومية: الوحدة في الإتحاد.

لا بدّ من الاعتراف بأن الظروف السياسية والإجتماعية والنفسية التي إنشأها الإستعمار في تقسيمه الوطن العربي إلى كيانات، وساعدت الأنظمة

على تأكيدها وتثبيتها، في كلّ قطر على حدة، تدعونا إلى مواجهة الأمر الواقع بشيء من المرونة في تحديد العناصر المكونة لتحقيق الوحدة العربية، دون التفريط بالهدف الأساسي، وهو «توحيد طاقات الأمة وإمكاناتها البشرية والمادية في كيان سياسي واحد وبقيادة سياسية واحدة». وليس مهماً في هذه الحال، أن يكون التوحيد بشكل «وحدة إندماجية» على غرار فرنسا وإيطاليا، أو «اتحاداً» على شكل الولايات المتحدة الأميركية وكندا وبريطانيا طالما انه يمكن لأي من الشكلين أن يؤدي بنا إلى الهدف المبتغى، وهو توحيد الأمة العربية بكل أقطارها. وبدون هذا التوحيد (وحدة أم اتحاداً) لن يكون للعرب سيادةٌ على أرضهم وثرواتهم، ولا استقلالٌ في كياناتهم.

وفي تحديدنا «للمضمون الجديد لمفهوم الوحدة القومية»، علينا أن نبين، بوضوح، ان الهدف من هذا التحديد لا يعني تغييراً في المبادىء العامة والعناصر الأساسية لمكونات هذه الوحدة، بل هو يعني تحديداً للأولويات في تصنيف الوسائل الضرورية لتحقيقها، كما أنه لا يعني تغييراً في خصائص أو مزايا كل قطر على حدة، طالما أن تلك الخصائص، وهذه المزايا، لا تعرقل مسيرة الوحدة المنشودة أو الإتحاد المبتغى. ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن الدول الاتحادية قد أحرزت نجاحات باهرة في حقبٍ كثيرة من التاريخ. ومن الأمثلة على ذلك: الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، والإتحاد السوفياتي (قبل سقوطه)، والإتحاد اليوغوسلافي (قبل انهياره)[٤٩].

٢ - هوية وطنية وانتماء قومي:

«هوية وطنية وانتماء قومي»؟ ربما يكون هو الحل الأمثل للمسألة اللبنانية، ذلك أنه لا بد من الإعتراف بأن التقسيم الإستعماري للوطن قد حفر عميقاً في وجدان الشعوب في الأقطار العربية كافة، ولبنان منها، إلى درجة أنه أصبح بإمكاننا الظن أن «وحدة اتحادية» بين هذه الأقطار، أو بعضها، تظل أكثر واقعية وأقرب منالاً من الوحدة الإندماجية، بسبب طغيان المشاعر الكيانية.

ويبرز ذلك جلياً في الحالة اللبنانية، على وجه الخصوص، نظراً لما يتميز به لبنان من خصوصية تتمثل بتعدد طوائفه ومعتقداته القومية، مما يجعل أية «وحدة إندماجية» بين لبنان وأي قطر آخر من الأقطار العربية صعب التحقيق، إن لم يكن مستحيلاً[٥٠].

حواشي الفصل السابع

(١) راجع الجزء الخامس (المتصرفية)، الباب الأول، الفصل العاشر (التطور الجغراسياسي لجبل لبنان حتى عهد المتصرفية). وانظر الصليبي، كمال، منطلق تاريخ لبنان، ص ٤١.

(٢) سبق أن ذكرنا ذلك (الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٢ - ١٣).

(٣) راجع تفصيلاً وافياً لهذا التوسع في فصل «التطور الجغراسياسي لجبل لبنان حتى عهد المتصرفية» (الجزء الخامس، الباب الأول، الفصل العاشر).

(٤) Mazel, jean, Avec les Phéniciens, p. 26، وانظر كتابنا «المسألة اللبنانية، نقد وتحليل» ص ٨٤ - ٨٦.

(٥) Mazel, Ibid.

(٦) أنظر: علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام.

ج ١: ٥٧٤ - ٦٠٦ وج ٢: ٦٠٩ - ٦٢٣ وج ٣: ٥ - ١٥ ،٧٦ - ٣١٤ و٣٨٧ - ٤٤٨. وانظر، كذلك، فصلاً كاملاً عن «الدول السورية العربية قبل الإسلام» عند «فيليب حتي» في كتابه «تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين» ج ١: ٤١٦ - ٤٥٢.

(٧) Mazel, op. cit. p.p. 25 - 26.

(٨) Ibid, p. 25.

(٩) الدبس، المطران يوسف، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، ص ٣

(١٠) أنظر نص قرار مجلس إدارة جبل لبنان بتوجيه وفد إلى مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ (الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، ج ١: ٢٦٩).

(١١) لقد قدمنا رداً مسهباً على هذه النظرية في كتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ٨٦ - ٩٠.

(١٢) رباط، ادمون، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(١٣) ظهرت هذه الحركة إلى الوجود مع ظهور «الاتحاد الطوراني» عام ١٨٩٠ (زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية، ص ٨٧).

(١٤) م. ن. ص. ٨٧ - ٩٠.

(١٥) وخصوصاً في مصر والعراق وبلاد الشام (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) وجزيرة العرب.

(١٦) من هذه الجمعيات والحركات: جمعية الأخاء العربي العثماني، والمنتدى الأدبي، والجمعية القحطانية، وجمعية العهد، وجمعية بيروت الإصلاحية، وجمعية البصرة الإصلاحية، والنادي الوطني العلمي ببغداد، والجمعية العربية الفتاة، الخ... (زين، المرجع السابق، ص ٩٠ - ٩١)، ومن المؤتمرات: المؤتمر العربي الأول الذي عقد بباريس عام ١٩١٣ (م. ن. ص. ١٥٣ - ١٥٤)، ومن الصرخات والدعوات: صرخة أبناء العرب عامة (م، ن، ص ١٦٩)، ودعوة إلى أبناء الأمة العربية (م. ن. ص. ١٧٠ - ١٧١).

(١٧) م. ن. ص. ٦٦ - ٦٧، وانظر: الصلح، عادل، سطور في الرسالة، ص ٩٢ - ١٠١ وص ١٠٤ - ١١٨.

(١٨) عازوري، نجيب، يقظة الأمة العربية، ص ٢١٩، مع التنبيه إلى «مغالطات» في مشروع عازوري.

(١٩) انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص ١١٨ - ١١٩.

(٢٠) م. ن. ص. ١٤٩ - ١٥٠.

(٢١) م. ن. ص. ١٤٩.

(٢٢) م. ن. ص ١٥٢.

(٢٣) م. ن. ص. ١٥٤ - ١٥٥.

إلا ان «زين» ينفي، إستناداً إلى ما سمعه من عضو الجمعية نفسها، الدكتور فارس نمر، أن تكون هذه «النخبة المفكرة» قد «راحت، عن طريق جمعيتها السرية في بيروت، تنشر بذور الفكرة القومية العربية» وانها «أول محاولة منظمة لبعث الحركة العربية» كما يدعي «انطونيوس». ويذكر أن «أول ما شدد الدكتور فارس نمر على ذكره هو ان فكرة القومية لم تكن بعد قد وجدت طريقها إلى وجدان العامة من الناس في الشرق الأدنى»، ولكن «زين» يعود فيستدرك انه «لم ينقض زمن طويل حتى شعر أولئك الشبان النصارى انهم، إذا أرادوا بلوغ هدفهم، ينبغي لهم أن يتعاونوا مع المسلمين... ولم يكن هناك قاسم مشترك بين المسلمين العرب والمسيحيين العرب سوى العروبة... وعلى هذا الأساس، اقتنع الأعضاء المسيحيون في الجمعية الثورية السرية ان السبيل الوحيد للتحرر من الحكم التركي... هو تأليف جبهة عربية موحدة تقوم على فكرة العروبة وتستطيع أن تقف في وجه الأتراك» (م. ن. ص. ٥٩ - ٦١).

(٢٤) ارسلان، شكيب، سيرة ذاتية، ص ١٠٨.

(٢٥) أنظر قرارات هذا المؤتمر عند: زين، المرجع السابق، ص ١٥٣ - ١٥٤، وعند: الخوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٩، ص ١ - ٥.

(٢٦) ارسلان، المصدر السابق، ص ١٠٨ - ١٠٩، وكان ارسلان رافضاً للثورة على السلطنة.

(٢٧) انطونيوس، المصدر السابق، ص ٢٥١ - ٢٩٦.

(٢٨) خليفه، عصام، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، ص ٧٤ - ٨١.

(٢٩) م. ن. ص. ٨١ - ٨٤.

(٣٠) م. ن. ص. ٨٤ - ٨٧.

(٣١) م. ن. ص. ٨٧ - ٩٠.

(٣٢) م. ن. ص. ٩٥ - ٩٨.

(٣٣) م. ن. ص. ٩٩ - ١٠٠.

(٣٤) Samné, Georges, la Question Syrienne, pp. 607.

وراجع، للموضوع نفسه، الفصلين ٩ و١٠ من الجزء الثامن (لعبة تقرير المصير، بين لندن وباريس وسان ريمو).

(٣٥) للتذكير، قسم نظام المتصرفية المنطقة التي قامت عليها المتصرفية إلى ٧ أقضية هي: ١ - الكورة، ٢ - جبة بشري والزاوية وبلاد البترون، ٣ - بلاد جبيل وجبة المنيطرة وبلاد الفتوح وكسروان الأصلي، حتى نهر الكلب، ٤ - زحلة وضواحيها، ٥ - المتن وساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما، ٦ - جنوب طريق الشام حتى جزين، ٧ - جزين ورقليم التفاح (رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٥٧).

(٣٦) راجع الجزء الخامس (المتصرفية - ١ -).

(٣٧) من تقرير النقيب الفرنسي «فان Fain» إلى روسائه بباريس عام ١٨٦٥ - (Ismail, Doc, dipl. et consulaires, T 12, p. 231).

(٣٨) راجع كتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل (ملحق رقم ٣ ص ٢٨٤ - ٢٩٠).

(٣٩) Soueid, Yassine, Corps expéditionnaire de Syrie, Rapports et Correspondance, p. 239. وتعريبه في كتاب «فرنسا والموارنة ولبنان» ص ٢٨٠ (للمؤلف).

(٤٠) Soueid, Ibid, p. 254.

و«فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٩٦.

(٤١) الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٧٦.

(٤٢) خليفة، عصام، الحدود الجنوبية للبنان، ص ٩٦.

(٤٣) يلاحظ في هذا «المشروع» ان «دي بوفور» أوقف حدود «لبنان» عند آخر بلدة مسيحية في الشمال والشرق والجنوب، عندقت والقبيات في أقصى الشمال، ورأس العين والهرمل في أقصى الشرق، والقليعة ورميش والخربة ودبل وعين إبل وعلما الشعب في أقصى الجنوب، وجميعها بلدات مسيحية، (باستثناء: أقرت وكفر برعم، في الجنوب، اللتين دمرتهما إسرائيل وهجّرت أهلهما)، وذلك حرصاً من «دي بوفور» على أن يضم الكيان اللبناني العتيد كل مسيحيي هذه المنطقة، (راجع كتابنا: المسألة اللبنانية، ص ٢١ - ٢٢).

(٤٤) Ismail, A. op. cit. T. 20, P. 200.

(٤٥) Ibid, p. 211.

(٤٦) Ibid.

(٤٧) راجع الفصلين ٩ و١٠ من الجزء الثامن (لعبة تقرير المصير).

(٤٨) راجع بحثنا في القوميات الثلاث في كتابنا «المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ١٦٨ - ١٧٠.

(٤٩) أنظر بحثاً مستفيضاً في هذا الموضوع في كتابنا: نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد، ص ١١٧ - ١٨٤. مع العلم أن التجانس بين الأقطار العربية، لغةً وأهدافاً ومصالح مشتركة ومشاعر مشتركة، (وهو ما يشكل عناصر الوحدة القومية) كان مفقوداً في تكوين الاتحادين: السوفياتي واليوغوسلافي.

(٥٠) أنظر بحثاً مستفيضاً في هذا الموضوع في كتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ٢٩ - ٤٠.